

١٤

منشورات
دار الثقافة العلمية
سلسلة المكتبات والمعلومات

المكتبات والمعلومات والتوثيق

أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي

دكتور سيد حسب الله
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

دكتور سعد محمد الهجرسي
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

دار الثقافة العلمية

١٩٩٨

الإسكندرية

المكتبات والمعلومات والتوثيق

أسس علمية حديثة ومدخل منهجى عربى

دكتور

سيد حسب الله
استاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

دكتور

سعد محمد الهجرسى
استاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

دار الثقافة العلمية
الإسكندرية

١٩٩٨

اسم المؤلف	أ.د سعد محمد الهجرسي
	أ.د سيد حسب الله
عنوان الكتاب	المكتبات والمعلومات والتوثيق : أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي
الناشر	دار الثقافة العلمية خلف ٦٨٧ طريق الحرية — جناكليس — الإسكندرية.
تاريخ النشر	١٩٩٩
رقم الإيداع	٩٨/١٥٣٢
الترقيم الدولي	977-19-7402-5

قائمة المحتويات

صفحة		
أ	مقدمة الطبعة	
	الثانية	
ز	المقدمة	
١	أهمية المكتبات ومراكز المعلومات عبر	الفصل الأول
	الحضارات الإنسانية	
١١	تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات	الفصل الثاني
	الإكاديمية	
٥٣	العلوم أو المقررات لتخصص المكتبات	الفصل الثالث
	والمعلومات	
١٠١	الإعداد الفنى لأوعية المعلومات وخدماتها	الفصل الرابع
١٣٥	أوعية المعلومات المرجعية العامة	الفصل الخامس
١٦٧	مؤسسات أوعية المعلومات	الفصل السادس
٢١٥	التوثيق	الفصل السابع
٢٦٧	المراجع والقراءات	

مقدمة الطبعة الثانية

فى خريف عام (١٩٥٧) غادر القاهرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية خامس الطلاب المصريين، بعد أربعة غادروها قبله إلى البلد نفسه خلال السنوات العشر السابقة، لدراسة تخصص المكتبات المزدهر آنذاك هناك، بعد أربع سنوات من تخرجه (١٩٥٣) قضاها، فى أربعة مواقع مختلفة بوزارة التربية والتعليم. وفى ذلك العام نفسه (١٩٥٧) تخرجت الدفعة الأولى من طلاب المرحلة الجامعية الأولى، للتخصص نفسه الناشء حديثاً (١٩٥٠) بمصر، بموافقة الوزير المرموق الدكتور طه حسين . . ! وقد كانت النشأة الأولى لهذا التخصص فى أول مواطنه العربية، لثلاثة أعوام فى شكل معهد تابع لجامعة القاهرة، ثم أصبح قسماً كاملاً بدرجاته الثلاثة (الليسانس ، الماجستير، الدكتوراة) ، فى كلية الآداب بالجامعة نفسها منذ العام الجامعى (١٩٥٣، ١٩٥٤)، وهكذا انطلق أبناء الدفعة الأولى (١٩٥٧) لأقدارهم فى الحياة خلال حوالى أربعين عاماً حتى الآن . . ! اثنان منهم مثلاً ابتعثوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الاتحاد السوفيتى آنذاك، وتلقفت المؤسسات الميدانية المرموقة بمدينة القاهرة مثلاً آخر بقية زملائهما . . ! ولم تكد تمضى أربعة أعوام على ذلك التخرج. حتى اضطر أحدهم أن يخرج (١٩٦١) للعمل، بمعهد الإدارة العامة فى المملكة العربية السعودية، وقد بقى فى "الرياض" منذ ذلك التاريخ البعيد حتى الآن . . ! وهو أحد المؤلفين لهذا الكتاب فى طبعته الأولى (١٩٩٥) بعنوان "تخصص المكتبات والمعلومات : مدخل منهجى وعائى" ، أما المؤلف الآخر فهو ذلك المبعوث إلى أمريكا خريف عام (١٩٥٧) ، وكان أحد اثنين مصريين يحصلان لأول

مرة، على درجة الدكتوراه من أمريكا في ذلك التخصص الحديث نسبياً . . !
عام (١٩٦١) ، أيضاً . . ! وقد كان عام (١٩٥٣) بداية مسيرته بعد مغادرة
الجامعة . . !

إن المصادفات العجيبة التي ربطت ثلاثة أعوام (١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ،
١٩٦١) لتكون مفاصل هامة في مسيرة أحد المؤلفين وحياته (دخول الجامعة؛
التخرج من الجامعة؛ الرحلة إلى الخارج للعمل)، هي أيضاً التي جعلت تلك
الأعوام نفسها مفاصل هامة في مسيرة المؤلف الآخر وحياته (مغادرة
الجامعة ؛ الرحلة إلى الخارج للدراسة؛ العودة إلى الوطن للعمل) . . ! ومع
هذه التوافقات الزمنية المفصلية المثيرة للدهشة في مسيرة كل منهما وحياته،
ومن ثم في هوية ذلك الكتاب الوحيد الشريكين فيه، فمن المحتمل جداً تخميناً
أو حساباً أو فرضاً أن أياً منهما لم يعرف الآخر أو لم يلتق به مع المعرفة،
قبل تلك الفترة بطرفيها (١٩٥٣-١٩٦١) أو في أثنائها . . ! تلك المعرفة
الوثيقة التي تؤدي بهما إلى التأليف المشترك، لأحد الكتب التي تصدر طبعته
الأولى عام (١٩٩٥)، بعد أكثر من أربعين عاماً لبداية تلك القنطرة الزمنية،
بين أوائل الخمسينيات (١٩٥٣) وبداية الستينيات (١٩٦١). فكيف إذا ؟
وأين؟ ومتى؟ كان ذلك اللقاء الضروري لكي يعرف كل منهما صاحبه على
الأكل . . ! بل أن يشترك معه في تأليف كتاب علمي دقيق المحتويات، في
أحد التخصصات المثيرة للجدل في هويتها وأسسها وتطبيقاتها الفرعية . . !
وسوف يتبين في الفقرة أو الفقرات التالية لكي تكتمل "قزوة" هذا الكتاب،
ولكي يصبح تفسيرها أكثر للدهشة والعجب من غموضها وتوافقاتها الزمنية
الشكلية، سيتبين أن الكتاب في طبعته الأولى بعنوانها وفصولها الستة عام
(١٩٩٥)، لم يولد نتيجة مباشرة لذلك النوع من الجلسات التقليدية بين اثنين

من المؤلفين . . ! بل إنه جاء نتيجة غير مباشرة لإدراك أحد الطرفين نوعية المحتويات والأساليب والمسلّمات، التي يرتضيها الطرف الآخر كما هي معروفة في مؤلفاته وأعماله.

لعل أهم شيء في تلك الفقرات السابقة بما فيها من الإثارة والتشويق، هو الجانب شبه الأسطوري الذي يشد انتباه قرائه من أجيال الثمانينيات والتسعينيات، ويرجع بهم وهم يطالعون إلى عقد الخمسينيات المبارك، الذي شهد ولادتين للجانب الأكاديمي في تخصص المكتبات والمعلومات بالوطن العربي، إحداهما مصرية والأخرى أمريكية ولم يقدر لهما أى لقاء آنذاك . . ! أما كيف ؟ وأين ؟ ومتى ؟ تيسر لاثنتين ممن شهدوا تلك الولادة التاريخية على البعد، أن يصدر لهما كتاب مشترك بعد حوالى أربعين عاما من ذلك العقد الخمسيني، فإن هذا هو الجانب الأهم في تحديد هوية الكتاب وماهيته كبدائية ضرورية للتعرف السريع على محتوياته ولبيان فئات القراء الذين كتب لهم ومن أجلهم . . !

مضى على أولهما عشرة أعوام وعامان في مدينة القاهرة (١٩٦١-١٩٧٣)، جمع خلالها بين الجانب الأكاديمي عضواً بهيئة التدريس في ذلك الوليد الخمسيني بجامعة العريقة، والجانب الميداني على المستوى الوطنى والقومى والأجنبى، فى عدة جهات مصرية داخلية وخارجية دولية، كانت أولاها بدول اسكندنافيا (١٩٦٨) ثم فى أمريكا وقطر (١٩٧٢) وكانت الثالثة فى الرياض (١٩٧٣)، برعاية جهات متعددة منها هيئة اليونسكو فى باريس ثم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حينما كانت خلال سنواتها الأولى بالقاهرة . . ! وكذلك مضت تلك الفترة نفسها على الطرف الآخر فى معهد الإدارة العامة بمدينة الرياض، حيث استقرت أمور حياته الميدانية إلى حد

كبير، وأخذ التطلع الأكاديمي يزداد في نفسه وقد حرم منه لعشر سنوات
ونيف . . !

وهكذا ما كادا يلتقيان في مدينة الرياض أواخر نوفمبر (١٩٧٣)
عقب انتصارات أكتوبر العظيمة، وكأن كل واحد منهما كان ينتظر هذا اللقاء
دون أى توقع من جانبهما، حتى وجد كل منهما في صاحبه الشخص الذى
كان يبحث عنه . . ! وجد صاحب الولادة الأمريكية الذى شغل نفسه وشغلته
التحديات الميدانية والأكاديمية حوله، طالب الدراسات العليا الذى اكتمل
نضجه وكان يبحث عنه من حوله بالقاهرة فلا يجده، وجد صاحب الولادة
المصرية النموذج الذى يتصوره بذهنه للمرشد الأكاديمي، ولكن عينه لم تقع
على ذلك النموذج قبلاً . . ! وفى هذا العام الأكاديمي نفسه (١٩٧٣ / ١٩٧٤)
التحق بالسنة التمهيدية للماجستير واجتازها بنجاح . . !

وكان الطرف الأول يملك في ذهنه وفي دراسته، غير قليل من
الموضوعات التى تحتاج إلى البحوث المتأنية لدرجة الماجستير ولدرجة
الدكتوراه، فاختار الطرف الثانى أحدهما ومضى عام واحد على ذلك
الاختيار، فحصل على درجة الماجستير عام ١٩٧٥ عقب عودة الطرف
الأول من حلقة عن استخدام الكمبيوتر فى المكتبات أواخر ذلك العام فى
مدينة الخرطوم . . ! وتم التسجيل لدرجة الدكتور فى مطلع العام التالى،
ومضت ثلاثة أعوام حصل بعدها على درجة الدكتوراه . . ! قبل كثيرين
كانوا زملاء له أو قبله يعملون فى الدراسات العليا أيضاً، مع ذلك الطرف
الأول . . !

وتمضى عشرة أعوام أخرى وكل منهما فى موقعه بمدينة القاهرة،
ومدينة الرياض، ولكن القناة العلمية كانت مفتوحة بينهما بصورة مستمرة،

يسعد أولهما بما يكتبه من بحوث ودراسات، وتزداد سعادته وتبلغ قمته حين يتصل به الطرف الثاني، ويتحدث معه ويتناقش في ظل ولید من دراساته وبحوثه . . ! وشاعت الأقدار في نهاية تلك الأعوام العشرة (١٩٨٦) أن يعيشا معاً في مدينة الرياض لست سنوات كاملة (١٩٨٦-١٩٩٢)، بل في جامعة الرياض نفسها (١٩٨٩-١٩٩٢)، وازدادت معرفة الطرف الثاني ليس بما كتبه الطرف الأول فقط، بل أكثر من ذلك بما يدور في ذهنه من المشروعات لدراسات جديدة تنتظر التبلور والانطلاق، وهكذا ليس غريباً على الإطلاق أن يصدر ذلك الكتاب في طبعته الأولى عام (١٩٩٥)، دون تلك الجلسات التقليدية للتأليف المشترك . . ! ذلك أن الطرف الأول بعد مغادرته للرياض لعام أو عامين (١٩٩٤)، ربما في حديث تليفوني أو في زيارة غير علمية فوض الطرف الثاني في تأليف الكتاب، بالاعتماد على ما يعرفه من المسلمات ومن النتائج المعروفة في بحوثه ودراساته، وأن يضيف إليها من عنده ما يراه ملائماً للدارسين المبتدئين لهذا التخصص، ولغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى الذين يتطلعون إلى صورة اطارية، للأساسيات في تخصص المكتبات والمعلومات . . !

وقد رأى الطرف الأول والطرف الثاني أن يصدر الكتاب في طبعة ثانية جديدة، للتوزيع في مصر وفي غيرها من الأقطار العربية، وأخذ الطرف الأول التفويض نفسه الذي أعطاه قبلاً للطرف الثاني . . ! فرأى أن يضيف إليه فصلاً سابغاً عن "التوثيق" وأن يظهر في العنوان نفسه، لأنه كان لسنوات طويلة منذ الخمسينات حتى السبعينات موضوعاً هاماً . . !

في التخصص. كما رأى بعض التغييرات المحدودة في العنوان الفرعي، ليكون هو نفسه العنوان الفرعي لكتاب أكبر بعنوان (المكتبات

والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي) باعتباره المصدر
الأصلي لأكثر الفصول في الكتاب الحالي . . !
وبعد ذلك بقي كل شيء كما هو في الفصول الستة السابقة، بعنوانها
ومحتوياتها وقضاياها ومسائلها . . ،
سعد محمد الهجرسي،

مقدمة

كانت أول دراسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم في ١٨٨٧م، حين قام ميلفل ديوى بإنشاء مدرسة للمكتبات في جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك. وبعد ذلك بحوالى ستين عاماً قامت أول دراسة أكاديمية للتخصص في العالم العربي، حين أنشئ معهد الوثائق والمكتبات في جامعة القاهرة، وبدأت الدراسة به عام ١٩٥٠م. وفي النصف الثاني من عقد الستينات قامت دراسة أكاديمية للتخصص بجامعة أم درمان السودانية، وقامت دراسة شبه أكاديمية بجامعة بغداد العراقية. وفي السبعينات والثمانينات توالى ظهور الدراسات الأكاديمية في مختلف أرجاء الوطن العربي، فأنشأت جامعة الملك عبد العزيز بجدة أول قسم أكاديمي للمكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية، وكان ذلك في عام ١٩٧٣م. وفي السنة التالية أنشأت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ثلثي الأقسام الأكاديمية بالمملكة. وتوالى إنشاء الدراسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ليس فقط في جامعات مصر والمملكة العربية السعودية، بل في مختلف جامعات الوطن العربي الكبير مشرقاً ومغرباً.

ورغم مرور أقل من نصف قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات الوطن العربي، ومرور أكثر من قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات العالم، فما زالت هوية التخصص الأكاديمية غير واضحة في الأذهان بدرجة كافية، خاصة إذا قيست هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العريقة التي دخلت حرم الجامعات عالمياً وعربياً من قبله بعشرات السنين. وبيان هوية التخصص، وحدوده، ودرجة

تشابهه مع التخصصات الأخرى كان هو القصبة التي شغلنا عند إعداد هذا الكتاب المدخلى للتخصص، وذلك رغم عادة مؤلفي كتب المداخل أو المقدمات لأي تخصص على التركيز في أبواب وفصول ومعالجات هذا النوع من الكتب المدخلية على ما يقع داخل حدود التخصص في موضوعات وقضايا ومسائل، ولا يقفون طويلاً عند هوية التخصص الذي يتناولونه، ولا تشغلهم كثيراً خطوط التماس والتداخل مع التخصصات المجاورة له، وذلك لوضوح هذه الخطوط واستقرارها وثباتها.

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فما زالت هوية التخصص وحدوده في الخارطة الأكاديمية غير واضحة بالنسبة لأهل التخصصات الأخرى، بل هي في أحيان غير قليلة غير واضحة تماماً لبعض أهل التخصص أنفسهم، مما دعانا إلى أن نسهب في جزء غير قليل من هذا الكتاب المدخلى لبيان هوية التخصص، وأبعاده، وهيكلته مقرراته؛ وأن نسهب في جزء آخر لبيان أن موضوع التخصص هو أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام. ومن هنا يتضح عنوان الكتاب الفرعى "مدخل منهجي وعائى".

بدأ الكتاب **بالفصل الأول** وهو عبارة عن تهيئة لذهن القارئ عن أهمية المكتبات والمعلومات عبر الحضارات الإنسانية، وقد حرصنا على أن نستبعد من هذا الفصل التاريخ المحض للمكتبات والمعلومات، ليس فقط في هذه التهيئة، بل أيضاً في صلب الكتاب وعلى مدى فصوله. وكان **الفصل الثانى** عن هوية تخصص المكتبات والمعلومات وموقعه في الخارطة الأكاديمية. وقد بدأ هذا الفصل بتحديد المعايير التي تتحقق بها هوية أى تخصص، ثم تطبيق تلك المعايير على تخصص المكتبات والمعلومات،

حتى تتضح هويته تماماً للمتخصص وغير المتخصص. تلى ذلك **الفصل الثالث**، وكان عن العلوم والمقررات الخاصة بهذا التخصص، فأفرد جزء عن بعض الخلفيات العامة لبناء مقررات هذا التخصص، مع بعض الضوابط والمعايير لبناء تلك المقررات وتقديمها، ثم دراسة مفصلة عن المقررات المتخصصة في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات.

تلى ذلك **الفصل الرابع** وكان عن الإعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها بدءاً من عمليات "الاختيار والاقتناء" ثم "التنظيم والتحليل" إلى "الاسترجاع والاستفادة". وقد شمل ذلك التعرف على مجتمع المستفيدين، واختيار أوعية المعلومات لمقابلة احتياجاتهم واهتماماتهم، ومعايير الاختيار في كل نوع من أنواع المكتبات، وذلك في مجال "الاختيار والاقتناء". أما في مجال "التنظيم والتحليل" فقد تم دراسة التصنيف، ورؤوس الموضوعات والتكشيف، وذلك في مجال الفهرسة الموضوعية، وتم دراسة الوصف الببليوجرافي بتقنياته في مجال الفهرسة الوصفية، وأخيراً تم دراسة الخدمات المكتبية على مختلف أنواعها في مجال "الاسترجاع والاستفادة".

في **الفصل الخامس** تم تناول أربعة نماذج من أوعية المعلومات المرجعية العامة، ثلاثة منها من التقسيم الوظيفي لهذا النوع من الأوعية هي: المعاجم أو القواميس، ودوائر المعارف، والببليوجرافيات. والنوع الرابع اخترناه من تقسيم الأوعية حسب الوسيط المادي، وهو: الأقراص المليزرة.

وفي **الفصل الأخير** تناولنا مؤسسات التخصص، في ثلاثة أنواع: المؤسسات الميدانية بنوعها، الذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي من أجل الاستخدام، وتسمى بالمؤسسات الاستخدامية، والآخر الذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات

هدفه الأساسى أيضاً، ولكن دون أن يكون مصحوباً أو مسبوقاً باقتناء الأوعية التى تتولى ضبطها. والنوع الثانى هو المؤسسات الأكاديمية، وقد اخترنا مصر والسعودية لدراسة مؤسساتيهما الأكاديمية فى تخصص المكتبات والمعلومات، لأنهما تعتبران من أكثر البلاد العربية تقدماً فى هذا التخصص. والنوع الثالث هو المؤسسات المهنية. وقد تناولنا بداخلها المؤسسات الدولية، والمؤسسات الإقليمية العربية الخاصة بالتخصص. واخترنا من المؤسسات المهنية الوطنية، أشهر تلك المؤسسات فى أمريكا والأردن ومصر. واختتم هذا الفصل بنبذة عن علاقات المؤسسات ببعضها فى تخصص المكتبات والمعلومات.

إن هذا الكتاب المدخلى عن تخصص المكتبات والمعلومات، كتب للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد، وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم، أو وضوحاً لهوية التخصص لم يكن موجوداً لديهم. وأياً كان الأمر فإن هذا الكتاب موجه بصورة أساسية للجمهور الأوسع من القراء فى كل التخصصات الأخرى، وموجه لطلاب تخصص المكتبات والمعلومات الذين فى أولى درجات تعرفهم على هذا التخصص الذى نعتز به، ونفخر أننا أحد منسوبيه. نأمل أن تتحقق الفائدة المرجوة التى نبغيها منه، والله من وراء القصد.

سيد حسب الله سعد محمد الهجرسى

الفصل الأول

أهمية المكتبات ومراكز المعلومات

عبر الحضارات الانسانية

عاش الإنسان فترة من الدهر طويلة ، بدون مكتبات ، بل بدون أى نوع من التسجيل على الوسائط المادية المعروفة . ومن السهل جدا أن نتصور ذلك العصر ، قبل آلاف طويلة من السنين ، إذا عرفنا أن هناك فى حضارتنا الإنسانية المعاصرة بعض المجتمعات البدائية المعزولة ، التى لا تكاد تعرف أى مستوى من أوعية المعلومات ، حتى ولا تلك الأوعية قبل التقليدية التى عرفتھا المجتمعات المتحضرة ، منذ خمسة آلاف سنة أو أكثر . وإذا كانت الانسانية قد عاشت فى العصور البدائية جدا ، بدون التدوينات، وبدون المكتبات ، فليس معنى ذلك أنها عاشت بدون المعلومات . فالإنسان ، وهو أذكى الكائنات على وجه الأرض ، يستثمر القدرات التى ميّزه الله بها ، كقدرات التحليل والمقارنة والاستنتاج ، فى تزويد نفسه بالمعلومات الضرورية لمعيشته كإنسان . إنه يسلط هذه القدرات ، على ما يمر به من أحداث وتجارب ، ويكتسب من ذلك الخبرات والمهارات ، التى يخزنها فى ذاكرته الداخلية ، ليستفيد بها فيما يستقبله من أحداث وتجارب جديدة . فالذاكرة الداخلية للشخص فى تلك العصور ، هى مكتبته ومركز معلوماته بلغة العصور الحديثة .

ومن الطبيعى أن الذاكرة الداخلية للفرد ، تزداد بزيادة عمره ، فمحتويات الذاكرة الداخلية من الخبرات والمعلومات لفرد عمره عشرون عاما ، أكبر من مثيلتها لفرد عمره عشرة أعوام فقط ، بفرض أن قدراتها

الذاتية متساوية . ومن الضروري أن نأخذ في الاعتبار أيضا ، أن رصيد الخبرات في الذاكرة الداخلية للفرد ، قد يكون مجرد الخبرات المباشرة التي عاشها بنفسه فقط ، بل إن هناك المصدر الآخر والأكبر ، وهو ما ينتقل إليه من الخبرات بواسطة اللغة المنطوقة، من أفراد الجيل الذي يسبقه ومن أفراده جيله .

ومن هنا فإن الرصيد الكلى للمعلومات ، في عصور الذاكرة الداخلية ، كان متاحاً لكل فرد في المجتمع بمقدار ما يسمع ويفهم ، كما أن هذا الرصيد كان ينتقل من جيل إلى جيل ، ويزداد في كل انتقال بمتواليه هندسية ذات أس كبير ، يتزايد أفراد المجتمع وازدياد الاتصالات بينهم .

والنتيجة الحتمية لهذا الانتقال الأسى للمعلومات ، مع التزايد المستمر في عدد الأفراد وقوة الاتصال ، ومن ثم في حصيلة الخبرات والمعلومات ، أن الفرد الواحد في الاجيال المتأخرة ، من عصور الذاكرة الداخلية ، لم يكن يستطيع أن يخزن في ذاكرته الداخلية ، الرصيد الكلى للمعلومات ، من جيله ومن آلاف الأجيال السابقة ، فضلا عن الخبرات الذاتية له .

لم يقف الانسان عاجزا أمام هذا التحدى ، بالنسبة لرصيد المعلومات وحفظها ، وهى جوهر معيشته وحياته الإنسانية ، وأهم شىء يميزه عن الكائنات الأخرى حوله فلجأ إلى الوسائط المادية فى بيئته ، كالحجارة والطين، وأجزاء النبات ، وعظام الحيوانات وجلودها ، يسجل عليه بالصور والأشكال أول الأمر ، ثم بالحروف والكلمات فيما بعد ، ما يمثل الخبرات التى اكتسبها أو ورثها .

وهكذا بدأت "الذاكرة الخارجية" للانسان ، أو هكذا بدأت ما نسميه الآن بالمكتبات ومراكز المعلومات ، وذلك بأن يسجل الفرد ، بطريقة أو بأخرى ، بياناته ومعلوماته على وسائط مادية ملائمة ، فتصبح هذه الوسائط

أوعية المعلومات ذات الأهمية الكبرى في حاضره ومستقبله . وقد مرت أوعية المعلومات في عصور الذاكرة الخارجية ، بثلاث مراحل أساسية : أولها الأوعية قبل التقليدية ، المتخذة من المواد الطبيعية أو النباتية أو الحيوانية ، دون تغيير يذكر في طبيعة أى منها . وثانيها الأوعية التقليدية المتخذة من الورق الصينى ، ومشتقاته عبر العصور ، المصنعة يدوياً أو آلياً، كالمخطوطات والمطبوعات بأنواعها. وثالثها الأوعية غير التقليدية، منذ القرن التاسع عشر، كالمصغرات والمسموعات والمرئيات، والمختزنات الإلكترونية بما فيها المليزرات.

وقد كان من الطبيعى للإنسان، أن يحرص على أوعية الذاكرة الخارجية ، وأن يضعها فى مكان أمين، وأن ينظمها فى الأماكن التى وضعت بها ، حتى يستطيع أن يستخدمها ويستفيد بها . وقد تم ذلك منذ البدايات ، حتى فى الأوعية قبل التقليدية . فى الألف الثالث قبل الميلاد ، كان هناك معبد فى مدينة "تبيور" البابلية ، وفى هذا المعبد خصصت بضع حجرات للألواح الطينية . وفى " تل العمارنة" بمصر ، عثر على ألواح طينية ، ترجع إلى الألف الثانية قبل الميلاد . وفى مدينة "نينوى" الآشورية ، عثر فى قصر الملك "آشور بنى بال" على حوالى خمسة وعشرين ألفاً من الألواح الطينية ، منقوشة بالخط المسمارى ، وترجع فى تاريخها إلى الألف الأولى قبل الميلاد.

ومن الملائم هنا أن نقارن بين " الذاكرة الداخلية " فى جانب، و"الذاكرة الخارجية " فى الجانب الآخر، دون أن يكون لهذه المقارنة أدنى تأثير على التكامل الوظيفى بينهما . وهناك ناحيتان للمقارنة المطلوبة . أولاهما من حيث الطاقة الاختزانية للمعلومات فى كل منهما . وثانيتهما من حيث ضبط المختزنات لاسترجاعها والاستفادة منها . أما بالنسبة للذاكرة

الداخلية عند أى فرد ، فطاقة الاختزان فيها محدودة ، مهما كانت درجة ذكائه وحفظه ، وهو لا يستطيع أن يحتفظ بكل ما يحتاج إليه من معلومات ، لا فى حياته الخاصة ولا فى العمل الذى يقوم به ، بله الرصيد الكلى الذى يتزايد بمتواليه هندسية ، كما يتراكم عبر العصور . وفى الناحية الثانية ، وهى ضبط المختزنات للاستفادة بها ، نجد أن ذلك يتم فى الذاكرة الداخلية بصورة تكاد تكون تلقائية ، دون أن يصطنع الفرد أداة معينة للضبط والاسترجاع ، وإنما هى النظام الالهى الذى زوده الله به ، فيضبط ويسترجع بالقدرات والمواهب التى يتمتع بها . وأما بالنسبة للذاكرة الخارجية ، فهى على العكس فى الناحيتين ، فطاقتها الاختزانية للمعلومات غير محدودة ، فكل قدر جديد من البيانات أو المعلومات ، يمكن اختزانه فى وعاء جديد . وقد طور الانسان الامكانات الاختزانية لهذه الأوعية بحيث يمكن فى الوقت الحاضر اختزان ما يساوى كتابا كاملا على كبسولة ليزيرية لا تتجاوز رأس الدبوس . وفى الناحية الثانية ، وهى الضبط والاسترجاع ، كان من الضروري اصطناع نظام خاص ، يضبط هذه الأوعية ، كما يضبط محتوياتها ، ويتيحها للقراء والباحثين ، وهو ما يسمى " بالضبط الببليوجرافى " مما سيبحث بالتفصيل فى فصول الكتاب القادمة .

والمكتبات بمعناها - الوظيفى - مؤسسات عريقة فى تاريخ الحضارة الانسانية ، فهى تغطى ثلاثين أو أربعين قرنا من المساحة الكلية لهذه الحضارة ، التى تبلغ آلاف السنين . وترجع المكتبات بمدلولها الأوسع - كما سبق بيانه - إلى تاريخ بعيد فى حياة الانسانية ، قد يمتد إلى بضعة آلاف من السنين ، منذ البدايات الأولى المبكرة ، حينما أخذ الانسان يسجل بالصور والاشكال ، خبراته ووقائع حياته ، على الحجارة وغيرها من الوسائط البدائية ، فى الماضى البعيد ، ومرورا بتطورات أخرى كثيرة ستأتى

الإشارة إليها فيما بعد من فصول هذا الكتاب ، حتى نصل إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين، التي يتم التسجيل فيها بأشعة "الليزر" ، على أقراص مستديرة شبيهة في شكلها وحجمها بالاسطوانة المألوفة ، وتسع الواحد منها ، بهذا الحجم المحدود ، لبضع مئات من الكتب .

وإذا كانت المكتبة ، بمعناها المؤلف بيننا ، هي التي تضم عددا قليلا أو كبيرا من الكتب المطبوعة ، فإن ذلك يرجع إلى أنها قد اشتمت إسمها ، من هذا النوع المشهور بيننا من مواد المعرفة أو أوعية المعلومات ، وهو الكتب المطبوعة ، التي تعتمد عليها أكثر المكتبات فى الوقت الحاضر اعتمادا كبيرا، كما اعتمدت عليها فى الماضى اعتمادا أكبر ، منذ ظهور الطباعة فى القرن الخامس عشر .

ولكن المكتبة فى المدلول الأوسع ، غالبا ما تتجاوز الكتب المطبوعة بمعناها الضيق ، فتضم الآن معها عددا كبيرا أو قليلا من المواد الورقية الأخرى، كالجرائد والنشرات وبقية الدوريات على اختلاف أنواعها ، وكذلك الخرائط والأطالس والرسومات الهندسية . كما أنها قد تضم أيضا المخطوطات التراثية القديمة ، والمراسلات والذكرات الحديثة ، وغيرها من المواد الورقية غير المطبوعة .

ونلاحظ أن بعض هذه المواد الورقية ، كالجرائد اليومية والمخطوطات القديمة ، قد ينقل إلى مصغرات فيلمية ، تصبح هى الأخرى من مقتنيات المكتبة. ويتم ذلك توفيراً للمساحات التى تشغلها هذه المواد الورقية ، وصيانة للمواد القديمة من الاستخدام اليومى الذى يعرضها للتلف ، وقد يقضى عليها قضاء تاما.

بل إن هناك من المكتبات فى الوقت الحاضر ، ما يضيف إلى كل ذلك "المواد غير التقليدية" . ومنها التسجيلات الصوتية أو أشرطة أو

أقراص ، أو اسطوانات ، منفردة أو فى البومات ، ومنها أيضا التسجيلات المرئية الثابتة والمتحركة ، كالأفلام الروائية ، والأفلام العلمية . ومنها كذلك التسجيلات الالكترونية الى تخزين محتوياتها وتسئرجع وتقرأ محتوياتها بواسطة الحاسوب ، على أشرطة أو أقراص أو اسطوانات كذلك . ومنها كذلك المليزرات التى يمكن بواسطة أشعة الليزر أن يخزن الواحد منها قدراً من المعلومات يساوى عشرات الآلاف من الصفحات .

وهكذا قدر لهذه الكلمة "مكتبة" رغم استئادها فى الاشتقاق إلى نوع معين من مواد المعرفة ، أو إلى وعاء واحد من أوعية المعلومات ، وهو الكتاب بمفهومه المؤلف - قُدر لها أن تمتد فى مدلولها الأوسع ، إلى كل الوسائط التى ابتدعها الإنسان ، ليسجل عليها خبراته وتجاربه ووقائع حياته ، سواء أدخل فيها الكتاب بمعناه الضيق المحدود ، أو قصد بها المواد الأخرى غيره ، فنحن نقول مثلاً : مكتبة الألواح الطينية ، ومكتبة البرديات ، ومكتبة الرقوق ومكتبة المصغرات الفيليمية ، ومكتبة المليزرات ، ونقول كذلك : المكتبة الصوتية ، والمكتبة المرئية .

وقد كان من الممكن كذلك أن نقول : المكتبة الالكترونية لتلك المواد التى تسجل وتقرأ بواسطة الحاسوب ، ولكن التسمية التى اشتهرت فى الغرب خلال الستينيات والسبعينيات ، ونقلناها نحن إلى اللغة العربية هى "بنوك المعلومات" أو "مراكز المعلومات" . وليس لبنوك المعلومات أو مراكز المعلومات تاريخ بعيد ولا متوسط ، لأن التسمية والمدلول نفسه لم يظهر إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين . وكان ذلك فى البلاد الغربية وفى اللغات الأوروبية بعامة ، وفى أمريكا وفى اللغة الانجليزية بخاصة . ثم نقلت هذه التسمية إلى اللغة العربية فى أثناء السبعينيات على أقصى تقدير . ويرتبط المدلول والتسمية ، باستخدام الحاسوب فى اختزان المعلومات ،

ومعالجتها ، واسترجاعها . وبمنظرة سريعة على معظم المكتبات المتخصصة والجامعية والمكتبات الوطنية ، نرى أن استخدام الحاسوب فى اختزان المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ، ومعالجتها ، واسترجاعها لخدمة المستفيدين ، صار جزءا أساسيا من مكونات أى مكتبة . فالمكتبة منذ القدم ، هى المؤسسة التى تولت الأمر فى كل أوعية المعلومات ، اختيارا واقتناء ، وتنظيما فنيا لها ، وخدمة واستخداما لمحتوياتها . كان ذلك فى عصر الألواح الطينية والبرديات والرقوق ، وفى عهود المخطوطات والمطبوعات ، وفى أيام المصغرات الفيلمية والمسموعات والمرئيات . فلما جاءت المخترنات الالكترونية بما فيها المليزرات كان من الطبيعى أن تصبح فئة جديدة من أوعية المعلومات التى تقتنيها المكتبة .

وفى الحضارة العربية الاسلامية ، كانوا يطلقون على ذلك المكان الذى يتجمع فيه مواد المعرفة أو أوعية المعلومات فى زمانهم ، وهى المخطوطات ، كانوا يطلقون عليه تسميتين ذهبتا أدراج الرياح كما ذهب المسمى ، وهما " بيت الحكمة " و " دار العلم " ، وقد بقيت هاتان التسميتان فترة غير قصيرة ، أيام العباسيين فى بغداد والفاطميين فى القاهرة . ثم ورثتهما تسمية جديدة هى " خزانة الكتب " أو " الخزانة " ، وما تزال التسمية الأخيرة مستعملة حتى الآن فى أكثر البلاد العربية بشمال أفريقيا . أما البلاد العربية فى المشرق ، فقد استخدمت تسمية أخرى هى " دار الكتب " عربية الجزئين ، أو بنصف عربى ونصف تركى ، وهى " الكتبخانة " ، التى سميت بها دار الكتب القومية بمصر عند إنشائها عام ١٨٦٩ .

وفى الوقت الحاضر تسود كلمة " مكتبة " دون غيرها ، كما سبق بيانه ، ولعل هذه السيادة ترجع إلى أنها هى التى تساوى فى اللغات الأوروبية ، مثل : " Library " أو " Bibliothèque " ، وتدل على الجهة التى تتولى

الاختيار والاقتناء لنوع أو أكثر من مواد القراءة والمعرفة ، بما يتلاءم مع حاجات الجمهور الذى تقوم بخدمته ، كما تتولى التنظيم الفنى لهذه المقتنيات وتتيحها لجمهورها بأنماط مختلفة من الخدمة كالاغارة الداخلية والخارجية ، والتوجيه والارشاد ، وإجابة الاستفسارات .

ومن الطبيعى فى مثل هذه المجتمعات المتقدمة ، أن تتفاوت المقتنيات فى تلك المكتبات كميا ونوعيا ، حسب الجمهور الذى تقوم بخدمته كل مكتبة ، فهناك المكتبات المدرسية داخل المدارس ، وهناك المكتبات العامة ، ومكتبات الأطفال والشباب ، التى تنشأ فى القرى والمدن الصغيرة والأحياء المختلفة بالمدن الكبيرة. وهناك المكتبات الجامعية ومكتبات الكليات والأقسام ، التى تمثل الجوهر فى الحياة الأكاديمية، وهناك فئات غير متناهية من المكتبات المتخصصة التى تنشأ فى الوزارات والادارات ، والمصالح والأجهزة ، من المنظمات الرسمية وغير الرسمية ، كالبنوك والشركات ودور الصحف والجمعيات ، على اختلاف أغراضها والمجالات التى تعمل فيها .

ونتيجة لهذا التعدد والتنوع للمكتبات فى البلاد المتقدمة ، نجد أن الفرد الواحد يتمتع بخدمة عدة أنواع من المكتبات على امتداد حياته : أولها مكتبة الطفل والشباب قرب مسكنه ، والمكتبة المدرسية والمكتبة الجامعية . فإذا تخرج ودخل فى الركب العام للحياة والعمل ، فأمامه المكتبات العامة والمكتبات المتخصصة ، حيث يعيش وحيث يعمل .

وهناك بالنسبة للدولة كلها ، المكتبة القومية ، التى تضم كل ما يصدر على أرضها من مواد القراءة والبحث التقليدية وغير التقليدية . كما تختار من المواد الصادرة بالخارج كل ما تهتم به الدولة ورجالها وعلمائها ، لأغراض البحث والقراءة . وتتفاوت هذه المكتبات القومية تفاوتاً كبيراً ،

بين الدول الكبرى والدول الصغيرة ، فالمقتنيات فى المكتبات القومية الصغيرة ، غالبا ما تكون أقل من مليون مجلد ، ولا تصل إليه إلا بعد عشرات السنين من إنشائها، وقد لا تصل إليه على الاطلاق ، أما فى الدول الكبرى ، فإن بعضها مثل مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة ، تقتنى كل يوم ألف كتاب جديد ، تأتىها من شتى أنحاء المعمورة ، وتضاف إلى رصيدها الذى يبلغ الآن حوالى عشرين مليون من الكتب وحدها ، أما المواد الأخرى غير المطبوعة ، فتبلغ عشرات الملايين .

وبذلك فالمكتبات بمعناها الأوسع ، عنصر مهم من عناصر الحضارة الانسانية على مر العصور ، وهى عنصر أهم فى حياتنا المعاصرة ، إذ أصبحت أهم الخلايا الفكرية والعلمية التى يضمها جسم المجتمع ، ويقع عليها عبء كبير لابد أن تقوم به فى حياة البيئة المحيطة ، وفى حياة الأمة ، بل فى حياة الانسانية ومستقبلها . وعلى المكتبيين - باعتبارهم القائمين على حفظ تراث الانسانية - أن يبذلوا أقصى جهد على المستوى المحلى والاقليمى والدولى ، لكى يستطيعوا أن يقوموا بدورهم فى حفظ هذا التراث وتطوره للأجيال القادمة فى كفاية ونجاح .

والمكتبات بهذا المعنى مظهر حضارى ، وهى - فى أبسط صورها - مؤسسات ثقافية ، تتكامل فيها مجموعة من العناصر الأساسية والاضافية ، لمواجهة أغراض القراءة ، والبحث بأوسع حدودهما ، فى المجتمع الذى تقوم بخدمته . فهناك المبنى ، والأثاث ، والأجهزة بما فيها الحاسوب ، والأدوات ، التى تعطى للمكتبة وجودها الخارجى ، وهناك مقتنيات المكتبة من أوعية المعلومات المختلفة بما فيها من مخزنات على وسائط غير تقليدية ، وبما فيها من امكانات الاتصال فى شبكات المكتبات والمعلومات داخل الوطن وخارجه ، وهى التى تعطى للمكتبة وجودها الحقيقى . وهناك نظام

متكامل من العمليات الفنية التي تجعل تلك المقتنيات فى متناول من يحتاج إليها فى أقل وقت وبأقل جهد . وهناك نظام آخر متكامل من العمليات الادارية والمالية التي تحقق وتوجه وتنسق كل أجهزة المكتبة وامكانياتها ، ومقتنياتها وعملياتها ، لتحقيق الأهداف النهائية من أرشد الطرق وأيسرها . أما هذه الأهداف ، فهي فى الصورة الملموسة ، كل ما تقدمه المكتبة من خدمات للقراء والباحثين ، التي تشبع كل منها حاجات ، تم التعرف عليها من قبل فى مجتمع المكتبة ، على المستوى الفردى أو على المستوى الاجتماعى أو عليهما معاً .

والحقيقة أن المكتبات بذلك التكوين المتكامل - فى عصرنا الحاضر ، وبهذه الأهداف الوظيفية - تعد أقدر المؤسسات التي اتخذها المجتمع المعاصر ، لتيسير أوعية المعلومات ، بمختلف أنواعها ، وتعدد أشكالها ، وتنوع سبل استرجاعها والاستفادة منها ، للقراء والباحثين . ولن يستطيع الأفراد - فى عصرنا الحاضر ، مهما أوتوا من المال ومن العزيمة ، أن يكتفوا بجهودهم الفردية فى هذا السبيل ، ولا أن يستغنوا عن الخدمات التي تقدمها لهم المكتبات ، وتيسر لهم أوسع الفرص وأعمقها ، للالتقاء بتلك الأوعية فى داخلها ، أو عن طريقها .

وبذلك فالمكتبات أداة مهمة من أدوات الحفاظ على تراث الانسانية وعلى تطور الحضارة والفكر ، وهى الذاكرة الخارجية للانسان التي يخترن فيها خبراته وتجاربه ، فيتلقاها الجيل التالى . . . وهكذا تزداد المعرفة وتكتسب المهارات ، ويسهم كل جيل فى حضارته ، بل ويستفيد كل جيل من خبرات من سبقوه ، فيبدأ من حيث انتهوا . وعن طريق تواصل الاجيال تتواصل الحضارات ، وما ذلك الا بفضل المكتبات عبر الحضارات الانسانية منذ فجر التاريخ إلى وقتنا الحاضر .

الفصل الثانى

تخصص المكتبات والمعلومات

بين التخصصات الأكاديمية

ينبغى قبل تحديد هوية تخصص المكتبات والمعلومات . وبيان موقعه بين التخصصات الأخرى ، وقبل معرفة موقع تخصص المكتبات والمعلومات فى الخريطة الأكاديمية . والتعرف على موضوعه وفكره ، وقبل التعرف أيضا على مؤسساته وتسمياته - ينبغى قبل كل ذلك ، أن نتعرف على ماهية التخصصات الأكاديمية وأركان وجودها بصفة عامة ، وأن نتعرف على المعايير التى تحقق وتتحقق بها هوية أى تخصص سواء فى المجالات الانسانية ، أو الاجتماعية ، أو العلمية ، أو التطبيقية .

ماهية التخصصات الأكاديمية :

لكل تخصص من التخصصات الأكاديمية (الطب ، الفلك ، التربية ، علم النفس ، التاريخ ، الاقتصاد ، . . .) محاور تقوم عليها هويته ، وتحدد موقعه فى الخريطة العامة للتخصصات الأكاديمية ، كما تستبين بهذه المحاور خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين غيره من التخصصات . هذه المحاور هى : موضوع التخصص ، وفكر التخصص ، ومؤسسات التخصص . وإذا كانت هذه هى المحاور الثلاثة الأساسية التى تقوم عليها هوية أى تخصص ، فإن هناك جانبين ينبغى عدم إغفالهما عند الحديث عن هوية التخصصات الأكاديمية . هذان الجانبان هما : تسمية التخصص ، ونظريات التخصص . سنتناول بالتعريف السريع الموجز كل محور من هذه

المحاور الرئيسية ، وكل جانب من الجوانب الثانوية ، لننتقل منها فى دراسة تطبيقية على تخصص المكتبات والمعلومات .

موضوع التخصص :

أول المحاور التى تقوم عليها هوية أى تخصص هو محور " الموضوع " . ما هو موضوع التخصص ؟ فالإنسان - مثلا - وهو كيان واحد متكامل ، موضوع لتخصصات كثيرة من فئات مختلفة ومتنوعة ، منها : الإنسانى ، الاجتماعى ، والعلمى ، والتطبيقى . وذلك لا يعنى افتقاد التمييز الضرورى بين التخصصات ، فكل منها مع الموضوع جانب أو مرتكز أو زاوية معينة ، تتعامل مع الموضوع من خلالها . فالطب - كتخصص - زاويته : الجانب الجسمى فى الإنسان ، وعلم النفس زاويته : الجانب غير الجسمى فى الإنسان ، وهكذا الأمر فى كل التخصصات . وهذا يقودنا إلى حقيقة واضحة هى تشابك الموضوعات وتداخلها ، الذى قد يؤدى فى النهاية إلى تشابك الهويات وتداخلها ، ومن ثم افتقاد التمييز المنشود بين التخصصات والعلوم . وسنحاول عند الحديث عن هذا المحور فى تخصص المكتبات والمعلومات ، أن نبين بوضوح حدود هذا التخصص ، ودرجة تشابكه وتداخله مع التخصصات الأخرى .

وتحديد موضوع التخصص ، هو أول المحاور وجودا وأهمها مكانة ، بل هو حجر الزاوية الأمامى فى شخصية كل تخصص وهويته . وينبغى أن يكون هذا الموضوع واضحا أمام المتخصصين والدارسين لهذا التخصص ، حتى لا تتوه الرؤية أمام أعينهم وتختلط عليهم الأمور ، ولا يستطيعون تحديد هوية تخصصهم بدقة ، خاصة إذا كان من التخصصات الحديثة نسبيا ، كتخصص المكتبات والمعلومات .

وينبغي دائما عدم الخلط بين هذا المحور "الموضوع" والمحور الذي يليه "الفكر"، وهو ما يتعلق بالبيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا هذا "الموضوع" ومسائله. إذ من الطبيعي أن هذا المحور الثاني "الفكر" يأتي في وجوده بعد المحور الأول "الموضوع". كما أن هذا الوجود للمحور الثاني لا يحدث فجأة ولا مرة واحدة، ولكنه ينمو تدريجيا ويأخذ فترة قصيرة أو طويلة من الزمن، تظهر خلالها البيانات الأولية، وتُستكشف الحقائق الأعمق، يتراكمان معا عبر هذه الفترة بمراحلها المتتالية، حتى يمكن أن يظهر في الوقت الملائم هذا المحور الثاني علما، موضوعه هو ذلك المحور الأول بقضاياها ومسائله.

"المعمار" مثلا أو "الهندسة المعمارية" موجودة كموضوع منذ خلق الله هذا الكون. وقد احتاج الانسان منذ وجوده الأول إلى المأوى الذي يقيه قارس البرودة وقائظ الحرارة، فلجأ إلى الكهوف والمغارات زمنا طويلا، ثم ابتنى الأكواخ في أشكالها البدائية منذ آلاف السنين. ولم تزل الأجيال المتعاقبة ترتقى بالأكواخ التي تبنيها، في مسيرة طويلة من المحاولات والأخطاء، على حين يستبقى البناءون في أذهانهم، التجارب الناجحة التي يمارسونها أمام أبنائهم ومساعدتهم، وهؤلاء بدورهم يضيفون إليها، ويورثونها لمن يخلفهم من الأحفاد والأتباع.

مثال آخر: "الفلك" أو "الطبيعة" كموضوع لتخصص، موجودان منذ خلق الله هذا الكون، وقد عايشهما الانسان منذ وجوده، وبدأ يتعرف بطريقة بدائية على الكون حوله من فوقه. ولكننا نعلم جيدا أن "علم الفلك" و "علم الطبيعة" بمعناهما الحقيقي، وكل منهما هو فكر التخصص، لم يظهر إلا في وقت قريب جدا بالنسبة لوجود "الموضوع" الذي بدأ مع بداية

الكون . وبرغم هذه الأهمية البالغة لمحور الفكر ، فمن الطبيعي الا يكون هناك " فكر " دون وجود "موضوع" له .

نخلص من كل ذلك إلى أنه ينبغي أن يكون لكل تخصص " موضوع " يختص به . فالجانب الجسمي في الانسان هو "موضوع " الطب ، والجانب النفسي في الانسان هو "موضوع" علم النفس ، والجانب التعليمي التثقيفي للانسان هو "موضوع" التربية ، والبناء وما يتعلق به من موضوعات هو "موضوع" الهندسة المعمارية ، والتعرف على الكون وقوانينه هو "موضوع" الفيزياء . . . وهكذا . وإذا كان ينبغي أن يكون لكل تخصص "موضوع" ، فما هو موضوع تخصص المكتبات والمعلومات ؟ هذا ما سنتعرف عليه بعد بيان بقية المحاور أو المعايير التي تحقق هوية كل تخصص .

فكر التخصص :

وقد نطلق عليه " علم التخصص " ولكي يكون هناك علم لابد أن يكون هناك "موضوع" لهذا العلم ، لأنه لا وجود لعلم بغير "موضوع" ، فنحن غالبا ما نستخدم كلمة "العلم" بديلا لكلمة "التخصص" ، فنقول "علم الفلك" أو "تخصص الفلك" بمعنى واحد . ومن هنا فإن لكلمة "علم" استخدامين ، احدهما بديل لكلمة "فكر" أي للمحور الثاني وحده ، والآخر للمحاور الثلاثة معا ، وهي بهذا الاستخدام الأخير تساوى كلمة "تخصص" . ولهذا نفضل - في هذه الدراسة - استخدام كلمة "فكر" للدلالة على البيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا "الموضوع" ومسائله ، بدلا من استخدام كلمة "علم" حتى لا يلتبس الأمر على القارئ في معناها الأخير الذي تتساوى فيه في المعنى مع كلمة "تخصص" .

وموضوع التخصص هو الذي يشكل فكره وقضاياه ومسائله ، تماما كما يشكل مؤسساته ، كما سيتضح بعد قليل . وفكر أي تخصص وقضاياه

ومسائله تتكون من خلال الممارسات والأعمال والمناشط التى تقوم بها مؤسساته ، فى المؤتمرات ، والمجلات ، والتأليف ، والمعايير ، والأدوات ، والأخلاقيات ، وبذلك تتكون وتتضح شخصية التخصص .

ومعيار الولادة لمحور "الفكر" فى أى تخصص ، ليس هو مجرد الوجود لأفكار أو وجهات نظر أو تعليمات أو حتى كتابات من هذا القبيل حول "الموضوع" الذى يقوم عليه التخصص ، وإنما هو الوجود للفكر المنطقى المتكامل المتجدد . وليس صحيحا ما قد يدخل فى الوهم ، ان تحقيق هذه المواصفات لا يمكن أن يتوافر الا فى العصر الحاضر الذى يتيح بطبيعته الفرصة لإنشاء "مؤسسات" التخصص ، وفى مقدمتها الجمعيات العلمية والمهنية ، وينتج عقد المؤتمرات والندوات وإصدار الدوريات والمعايير ووضع المبادئ والأخلاقيات، وهى المؤشرات الأكيدة للتكامل والتجدد . فتخصص "اللغويات" فى التراث العربى مثلا حقق تلك المواصفات بصفة عامة منذ ألف سنة أو أكثر ، فكانت هناك "مدرسة البصريين" و"مدرسة الكوفيين" وغيرهما من المدارس الفكرية فى هذا التخصص ، وازدهرت ، فى أكنافها المذاهب والمناقشات والأخذ والرد حول قضايا التخصص ومسائله لبضعة قرون متصلة . وتخصص "الفقه" فى التراث الإسلامى ، حقق هو الآخر تلك المواصفات ، فكانت هناك "مدرسة الإمام الأعظم أبو حنيفة" ، "مدرسة الإمام مالك" ، "مدرسة الإمام الشافعى" ، "مدرسة الإمام أحمد بن حنبل" ، وغيرها من المدارس الإسلامية كمدرسة ابن حزم . وقد ازدهرت فى تلك المدارس الفقهية المناقشات حول قضايا الفقه الإسلامى من عبادات ومعاملات، فمنهم من اهتم بالقياس والرأى، ومنهم من اهتم بظاهر الحديث ، وبذلك نستطيع القول أن ولادة "الفكر" لأى "موضوع" قد لا تحتاج إلى مؤسسات بمفهومها فى العصر الحديث .

مؤسسات التخصص :

لا شك أن الوجود المستمر لفكر التخصص يتطلب وجود المحور الثالث ، وهو "المؤسسات" الأكاديمية ، والمهنية ، والميدانية . والمؤسسات الأكاديمية التي قد تكون في صيغة برنامج أو قسم أكاديمي أو معهد أو كلية ، هي التي توفر للمحور الثاني "الفكر" أجيالا متواصلة ، تحمل هذا الفكر المنظم المتكامل وتتقدم معه إلى آفاق جديدة ، فيبقى ناميا حيا متجددا . كما أن "المؤسسات المهنية" في صيغة جماعة أو جمعية أو نقابة أو اتحاد ، هي التي ترعى ما قد يكون هناك من "مؤسسات ميدانية" سبقت ظهور الفكر ، أو تطورت وتتطور بما يضيفه إليها . وهي أيضا التي تضع بالتفاعل أو التعاون مع الفئتين الآخرين من المؤسسات ، قواعد العمل وأدوات الممارسة في "المؤسسات الميدانية" ، كما ترعى بالمشاركة معهما الشئون المهنية والعلمية لكل من ينتمى إلى التخصص في مؤسساته الثلاث . والمؤسسات بأنواعها الثلاثة ، هي التي تضمن للمحور الثاني "الفكر" بخاصة ، والتخصص كله بعامه ، البقاء والاستمرار والنمو وفتح الآفاق الجديدة ، وذلك بالإنشاء والتنمية والرعاية والمحافظة على المؤتمرات ، والمجلات والتأليف ، والمعايير ، والأدوات ، والأخلاقيات . . الخ .

وإذا أردنا أن نوضح المؤسسات "الميدانية ، والمهنية ، والأكاديمية" في تخصص الطب مثلا ، فإننا نرى أن المستشفى يمثل النوع الأول ، ونقابة الأطباء ، أو الجمعيات العلمية ، تمثل النوع الثاني ، وكلية الطب تمثل النوع الثالث . وفي تخصص التربية ، نرى أن المدارس تمثل النوع الأول ، ونقابة المعلمين أو الجمعيات العلمية في التربية وفروعها تمثل النوع الثاني ، أما النوع الثالث فتمثله كليات التربية المنتشرة داخل الجامعات . وإذا أردنا أن نوضح أنواع تلك المؤسسات في تخصصنا ، فسندرى أن المكتبات بأنواعها

المختلفة من عامة ومدرسية ، وجامعية ، ومتخصصة ، وعلى رأسها المكتبة الوطنية تمثل المؤسسات الميدانية . وجمعيات المكتبات والمعلومات تمثل المؤسسات المهنية ، أما المؤسسات الأكاديمية فتتمثل فى أقسام المكتبات والمعلومات ومدارسها المنتشرة داخل الجامعات . وتلك المؤسسات ، التى تختص بالمكتبات والمعلومات كتخصص ، لها حديث مطول فى فصول الكتاب التالية .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن المؤسسات الميدانية للتخصص قد تأخذ مكانها فى الواقع الخارجى ، قبل اكتمال الوجود للمحور الثانى وهو الفكر المنطقى المتكامل . وهى بذلك امتداد خارجى لموضوع التخصص . وينبغى أن نتعامل معها هنا باعتبارها داخله ضمن المحور الأول " الموضوع " فمن المؤكد ، مثلا ، أن بعض العصور القديمة والعصور الوسطى قد شهدت إنشاء المدارس ، قبل أن يكتمل لتخصص التربية مقوماته العلمية والفكرية فى العصور الحديثة . ومعنى ذلك أن تلك المدارس القديمة كانت ضمن الموضوعات التى تجمعت حولها البيانات والمعلومات ، التى نمت ونضجت وأصبحت المحور الثانى فى تخصص التربية ، كما أن المدارس الحالية هى الوجود الجارى المستمر للموضوع فى هذا التخصص .

ومن الطبيعى لكل تخصص ، بعد ولادته وتطوره ، أن تتسع آفاقه ، وأن تنتوع مؤسساته الميدانية بما يتلائم مع هذه الآفاق ، وأن يكتسب بذلك الاتساع وهذا التنوع قيمته فى الحياة الانسانية ، ويأخذ موقفه البارز فى الخريطة الأكاديمية للتخصصات ، وهذا هو الذى يحدث لتخصص المكتبات والمعلومات بدرجة ما ، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين . وهو ما سنبحثه فى دراستنا التطبيقية لهذه المحاور أو المعايير فى تخصص المكتبات والمعلومات ، بعد أن نلم إلمامة سريعة بجانبين مهمين فى

هوية التخصصات الأكاديمية ، هما : " تسمية التخصص " ، و " نظريات التخصص " .

تسمية التخصص :

لعل خير ما يميز العلوم والتخصصات بعضها من بعض هو موضوعاتها، كما أن التسمية الدقيقة لأعلى علم أو تخصص ، هي تلك الكلمة أو التعبير التي ترتبط بموضوعه ارتباطاً تطابقياً محدداً . وقد يأتي هذا الارتباط بأخذ الكلمة التي تدل على الموضوع ، فتأخذ مكانها في تسمية التخصص أو العلم ، فنقول مثلاً : " علم الفلك " ، أو " علم الفيزياء " ، أو " علم الاجتماع " . . . الخ . وقد يأتي هذا الارتباط بأخذ الكلمة التي تدل على هدف التخصص وغايته ، فتوضع في تسميته، كما نقول : " تخصص الطب " أو " تخصص التربية " . . . الخ .

فإذا كانت الكلمة المرتبطة بالموضوع أو الهدف غير دقيقة ، أو لا تدل عليه دلالة مطابقة ، أو كانت تدل عليه وعلى غيره ، فإنها لا تستطيع تأدية وظيفة التسمية الناجحة . وينبغي في هذه الحالة أن يستبدل بها غيرها ، أو تدعيمها بكلمة أخرى ترتبط بالموضوع أو الهدف ارتباطاً دقيقاً محكماً . وبهذه المناسبة ، فإن كلمة : " المعلومات : Information في استخداماتها المعاصرة ، أصبحت لا ترتبط ارتباطاً محكماً بموضوع واضح محدد ، ومن أجل ذلك لا تصلح وحدها تسمية لعلم حقيقي . وسيأتي ذلك تفصيلاً في مكانه بهذه الدراسة .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن التخصصات العريقة في الحياة الأكاديمية، ثابتة مستقرة في التسمية الامامية لكل منها برغم ما عرفته وما تعرفه حتى الآن من التطورات المتلاحقة ، في القضايا والمسائل التي تعالجها، وفي النظريات والمدارس التي تعمل تحت مظلاتها . أما

التخصصات التي ولدت متأخرة ، أو التي غفل أصحابها عن تحديد هويتها وعلاقتها بالتخصصات القريبة منها ، فإنها قد تجرى وراء الجديد البراق من التسميات ، ثم سرعان ما تستبدل به غيرها بعد عقدين أو ثلاثة . وهى بذلك تخلع عن نفسها ثوب الاكاديمية بما فيه من الثقة والوقار ، وترتدى أقنعة السياسة أو المعاصرة زيفا وتقلبا .

وإذا كان محور " التسمية " فى التخصصات الثابتة ، مثل الفلسفة ، والطب ، والقانون ، والتاريخ ، . . . وغيرها ، قد بدأ فى ماضيها المبكر بصورة فطرية طبيعية فربطها بموضوع التخصص أو هدفه ، فقد جرى الأمر بين أصحابها وبنائها على استخدام تسمياتهم سهلة ميسرة ، لا لبس فيها ولا غموض ولا تساؤلات ، حتى مع إتساعها وتفرعها وتمثيلها المستقل فى المؤسسات الأكاديمية كالطب ، بأقسام قد تعد بالعشرات . ولكن الأمر فى محور " التسميات " والمصطلحات الأساسية بعض التخصصات التى لم تتأخر ولاتها فقط ، وإنما تأخر نضجها أيضا كتخصصنا إلى منتصف القرون العشرين ، وقد سبق بيان ذلك ، فإنها تشغل نفسها دائما أو أحيانا كثيرة على أقل تقدير بالتسمية الذاتية للتخصص ، وبالمصطلحات الإمامية وبالمفردات والشعارات العامة له . . بل قد يصبح ذلك عند بعض من ينتمون إليها أو يدعون هذا الانتماء ، قلقا وحيرة ، فينفقون فى ابتداعها واستبدالها وتغييرها والدعاية لها أكثر مما ينفقونه فى تأصيل التخصص وتثبيت مقولاته والانطلاق به إلى آفاق جديدة واقعا وحقيقة . ولتخصصنا فى ذلك قصة طويلة سترد فى مكانها من هذه الدراسة .

نظريات التخصص :

يحدث فى كثير من التخصصات ، فى نطاق الربط بين المحور الأول "الموضوع " والمحور الثانى "الفكر " على أيدي الشخصيات القيادية ،

أن يضع بعضهم تصورا معيناً بعد كثير من الملاحظات والفروض المرحلية، بحيث لا يستطيع فقط بهذا التصور أن يحدد القضايا والمسائل الداخلة في التخصص، ولكنه يتخذ هذا التصور أيضاً للتفسير أو التنبؤ كذلك. ويصبح ذلك التصور الإطارى بالنسبة لأصحاب التخصص مرجعاً أو مظلة أساسية، ينطلقون منها ويعودون إليها، وهم يبحثون تلك القضايا وهذه المسائل. وهو بهذا الشمول والصدق يستحق أن نطلق عليه "نظرية" التخصص، مثل "النظرية الاجتماعية" في علم الاجتماع. بل إن هذه النظرية قد تتحول إلى "مدرسة" داخل التخصص، تبقى فيه وينمو بها، أو تصلح جزءاً من تاريخ الماضى، بمقدار ما تحققه أو تفشل فيه من الاتساق الداخلى والتوافق الخارجى والاقتناع بها من جانب أبناء التخصص والباحثين فيه.

فى علم الاجتماع وفى علم النفس وفى غيرهما من العلوم الانسانية والاجتماعية، وفى العلوم البحتة والتطبيقية كذلك، قد لا نجد نظرية واحدة للتخصص كله، وإنما نجد نظريتين أو أكثر له كله، أو لجوانب معينة فيه، تتابعت واحدة بعد الأخرى أو تزامنت فى وقت واحد على أيدى قياداته المتتالية أو المتعاصرة. ويكفى فى علم الاجتماع مثلاً أن نقارن بين ما يقوله "أوجيست كونت" و "دور كايم" الفرنسيان، و "هربرت سبنسر" الانجليزى، وكل منهم له فكره ومنطقه الخاص فى النظرية الاجتماعية.

وإذا كانت "النظرية" فى الماهية الأكاديمية للتخصصات هى مرحلة أكثر نضجاً وأعلى درجة فى استكمال الشخصية الأكاديمية لأى تخصص، فإنها تساعد أيضاً فى فض الاشتباك وتعيين الحدود بينه وبين التخصصات الأخرى القريبة من موقعه. وهذا الاشتباك هو الذى أصبح فى الوقت الراهن، كما عرفنا فى بداية الدراسة، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية أى تخصص وموقعه فى الخريطة الأكاديمية.

هل لتخصص المكتبات والمعلومات نظرية أو نظريات ؟ ما هى حدود هذا التخصص داخل الخريطة الأكاديمية ؟ وهل تتشابه علومه وتتداخل تخصصاته الفرعية مع التخصصات الأخرى ؟ ماذا نجد لو طبقنا تلك المعايير أو المحاور سواء كانت رئيسية أو فرعية : "الموضوع ، والفكر ، والمؤسسات ، والتسمية ، والنظرية ، " التى تقوم عليها هوية أى تخصص ؟ وبعد ذلك ، ما هو الجانب أو المركز أو الزاوية الدقيقة التى يتعامل معها 'موضوع التخصص' ؟ هذا ما سنتناوله بإيجاز فى الجزئية التالية من هذه الدراسة .

تخصص المكتبات والمعلومات :

سنتناول فى هذه الجزئية خمسة محاور رئيسية ، هى : موضوع التخصص ، وفكر التخصص ، ومؤسسات التخصص ، ثم تسمية التخصص ، وأخيرا نظرية التخصص إن كان هناك ثمة نظرية . وسيكون المنهج فى هذه الدراسة هو تطبيق المعايير التى تناولناها فى الجزئية السابقة عن "ماهية التخصصات الأكاديمية " وهى المعايير التى تتحقق بها هوية العشرات من التخصصات الانسانية والاجتماعية والعلمية والتطبيقية ، وذلك منذ مطالع العصر الحديث حتى الوقت الحاضر .

"الموضوع" فى تخصص المكتبات والمعلومات :

لتخصص المكتبات والمعلومات ، وكذلك كل التخصصات الأخرى تقريبا ، جانبان ينبغى التمييز بينهما ، على الرغم من عمق الصلة التى تربط أحدهم بالآخر . أولهما الجانب الميدانى ، الموجود فى واقع الحياة ، وثانيهما الجانب الأكاديمى ، الذى يتمثل فى قضايا ومسائله ، ومناقشات المتخصصين وكتاباتهم فى هذه المسائل وتلك القضايا . ومع أن العلاقة بين

الجانبين ، تبدو كعلاقة الوجهين فى قطعة النقود ، فنحن نلاحظ أن الجانب الميدانى لأى تخصص ، قد يسبق وجوده الأكاديمى بمئات السنين أو أكثر . وكذلك الأمر فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فقد عرف الانسان أوعية المعلومات ، فى شكلها البدائى من الحجارة والألواح الطينية ، يوم عرف النقش والكتابة ، منذ بضعة آلاف من السنين . ثم ما لبث أن جمع هذه الأوعية للاستفادة منها فى المكتبات المبكرة الأولى ، بأرض الفراعنة والآشوريين والإغريق ، وغيرها من مواطن الحضارات القديمة . كما قام فى الوقت نفسه ، بضبط المقتنيات من الأوعية فى تلك المكتبات ، وبالضبط لأى مجموعة من الأوعية المترابطة فى سياقات أخرى غير الاقتناء ، كأن تكون أعمال شخص معين مثلا .

أما الجانب الأكاديمى ، لحصر هذه الأوعية وضبطها ، وكذلك لاقتنائها وتنظيمها الفنى بالأسلوب الحديث فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ، فقد بدأ على استحياء فى أثناء القرن التاسع عشر ، على أيدي المسؤولين فى الجمعيات المهنية ، كجمعية المكتبات فى بريطانيا ، والجمعية الأمريكية للمكتبات . وفى مطلع القرن العشرين وأواخره ، انتقل ، فى كل بلاد العالم تقريبا ، إلى المعاهد والجامعات ، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية ، التى تمنح فيها درجة البكالوريوس أو الليسانس أو الدبلوم ، فى بعض البلاد المتقدمة وأكثر البلاد النامية ، أو درجة الماجستير والدكتوراه وحدهما ، فى قليل من البلاد المتقدمة .

وأياً كان الأمر فى شأن العلاقة بين الجانب الميدانى العلمى ، والجانب الأكاديمى العلمى لتخصص المكتبات والمعلومات ، فلا بد أن يحدد بمنتهى الدقة والوضوح "الموضوع" الذى يتعامل معها فى الجانبين العلمى والعلمى ، وأن ترسم الحدود التى تصل أو تفصل ، بين موضوعه الذى

يتعامل معه ، والموضوعات التي تتعامل معها التخصصات الأخرى ، ولاسيما إذا كانت هناك شبهات قوية لتداخل الموضوعات وتشابكها . ولقد أصبح فض الاشتباك بين تخصص المكتبات والمعلومات وبين التخصصات الأخرى قضية القضايا ومشكلة المشكلات لأسباب كثيرة :

*أولها أن الجانب الأكاديمي للتخصص ، قد تأخر ظهوره كثيرا ، ودخل إلى الحرم الجامعي متأخرا عن غيره عشرات السنين ، بل إن دخوله كان إلى عهد قريب موضوع أخذ ورد ، ليس في البلاد النامية وحدها ، وإنما في بعض البلاد المتقدمة كذلك .

*ثانيها أن الجانب الاطاري الأوسع للتخصص ، وهو "المعلومات" ، قد أصبح في السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير . وإذا كان لهذا الاهتمام آثاره الايجابية ، فقد صاحبها بعض الجوانب السلبية كذلك ، بسبب الخلط الكثير الذي جاء نتيجة مباشرة وغير مباشرة لكثرة الحديث عن المعلومات ، من جانب أفراد وجماعات تعرف عن هذه القضية أقل بكثير مما تجهله .

*ثالثها أن جانب النواة الارتكازية للتخصص ، وهو المكتبات ، قد ارتبط في أكثر الأذهان ، عند أصحاب التخصصات الأخرى ، ولاسيما في البلاد النامية ، بأوضاع رجعية معزولة ، وممارسات جامدة متوقفة ، تحجزه في نظرهم بعيدا عن حلبة التخصصات الأكاديمية في أوضاعها المتطورة .

*رابعها أن الاشتباك في الموضوع بالنسبة للتخصصات الأخرى ، غالبا ما يكون ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا . أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات ، فإنه اشتباك كلى مع جميع التخصصات الأخرى ، باعتبار أن الحاصل الأكاديمية لكل التخصصات ، تتمثل في أوعية المعلومات ومقتنيات المكتبات ، وهي الموضوع الذي يتعامل معه هذا التخصص .

لذلك ، فإن تحديد الموضوع الذى يتعامل معه تخصص المكتبات والمعلومات ، ورسم الحدود التى تصل وتفصل بين موضوعه وموضوعات التخصصات الأخرى ، يعتبر قضية عامة فى الحياة المهنية والأكاديمية ، وليس قضية مقصورة على تخصص المكتبات والمعلومات . والمقصود بالمعلومات ، وهى الجانب الاطارى الأوسع للتخصص ، كل ما يجرى فى تفكير الانسان أو يخطر بمشاعره ، حين يتجسد فى وسيط خارجى : مخطوطا ، أو مطبوعا ، أو مصغرا ، أو مسموعا ، أو مرئيا ، أو ممغنطا أو مليزرا . فعنصر الوعائية هو المرتكز الأساسى فى هذا التعريف الاجرائى ، باعتبار أن الصورة الذهنية للمعلومات ، وحدها أو مع الصورة النطقية ، دون هذا التجسيد ، تكون خارجة عن موضوع هذا التخصص ، برغم الصلة الوثيقة التى تربطها به ، لانها موضوعات لتخصصات أخرى شقيقة أو مجاورة .

ومن هنا ، فإن "الموضوع" الذى يتعامل معه تخصصنا هو : "أوعية المعلومات " التى يمكن أن نسميها "الذاكرة الخارجية " للانسانية . أما "الذاكرة الداخلية " للفرد ، فلها أهميتها الكبيرة ، وهى موضوع أساسى أو إضافى لتخصصات أخرى ، كاللغة ، وعلم النفس ، والفلسفة ، والتربية ، ولكنها لا تدخل بصورة مباشرة مقصودة فى موضوعنا . أما بالنسبة لأوعية المعلومات ، وهى "الذاكرة الخارجية" ، فهناك ثلاثة محاور للتعامل معها " يحسن بالقارىء أن يراجع الجزئية الخاصة بـ " النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فى ص ٤٤-٥٠ من هذا الفصل " :

* أولها محور البحث والتأليف (الخبرة والمحتوى) وهو الجانب الفكرى الذى يتولاه أصحاب التخصصات كل فى مجاله ، بقطاعات المعرفة: الانسانية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والتطبيقية ، بما فيها تخصص المكتبات

والمعلومات نفسه . فالبيانات والمعلومات التي نقرأها في الأوعية التقليدية ، أو ننصت إليها في المسموعات ونشاهدها في المرئيات ، أو نتعامل معها من خلال الممغنطات والمليزرات - كل ذلك هو في البداية خبرات وتجارب تناولتها القدرات الذاتية لأصحابها ، من أهل الفن والشعر والأدباء والبلحثين في كل جوانب العلم والمعرفة .

ومعنى ذلك أن هذا الجانب "الخبرة والمحتوى" وهو بالضرورة مرحلة الحمل قبل أن تبرز إلى الوجود أوعية المعلومات ، هو أيضا الموقع الفريد الذي تلتقى فيه جميع التخصصات من الآداب والعلوم والفنون ، لأن هذه الخبرات والمحتويات هي العطاء الذي يقدمه أصحاب تلك التخصصات ، كل منهم في الموضوع الذي يتناوله حسب علمه وفنه وتخصصه . ولا ينبغي أن ننسى قبل ترك هذا الجانب الأول إلى ما بعده ، أن هناك تخصصات معينة كالمنطق الحديث ، ومناهج البحث ، والفلسفة ، وعلم النفس ، والاعلام ، تتعامل مع المعلومات في هذا الجانب - بالإضافة إلى ما سبق - باعتبارها الموضوع الذي تأخذ منه القضايا التي تبحثها والمسائل التي تدرسها ، كما يأخذ الطب مثلا قضاياها ومسائله من الجانب الجسمي في الانسان ، وهي بهذا الاعتبار ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الأول للمعلومات .

*ثانيها محور الاخراج والنشر (التصنيع والتوزيع) لأوعية المعلومات ، وهو الجانب المادى التكنولوجى ، الذى تتولاه مجموعة من المهن والمؤسسات والصناعات ، حسب طبيعة الوسائط المادية للأوعية ، تقليدية كالمخطوطات والمطبوعات ، أو غير تقليدية كالممغنطات والمليزرات . وقد كان هذا الجانب ملتحما تماما مع الجانب الأول ، خلال البدايات البعيدة في أعماق التاريخ عند النشأة الأولى لأوعية المعلومات . فقد

كانت الخبرات والمحتويات بدائية ساذجة ، يمارسها فى التجمعات البشرية الأولى أفراد قليلون من الكهنة والعرافين . وكانوا هم أيضا الذين يسجلون تلك الخبرات والمحتويات ، على الوسائط قبل التقليدية ، من الحجارة والطين والنبات وعظام الحيوانات وجلودها . وكان التسجيل يتم بنسخة واحدة من كل وعاء فى معظم الحالات ، ليس فقط للصعوبات النسبية فى ذلك التسجيل البدائى ، ولكن أهم من ذلك لقلة عدد المستفيدين من تلك الأوعية ، فى تلك الأزمان البعيدة ؛ فقد أراد أصحاب تلك الخبرات ومنتجو أوعيتها ، أن يكون أمرها محصورا فى أبنائهم من بعدهم ، حتى كانوا يختزنون تلك الأوعية فى منازلهم ومؤسساتهم الخاصة ، بعيدا عن أعين الآخرين ومتناول أيديهم .

ولكن الأمور تطورت فى أوعية المعلومات بالنسبة لهذا الجانب الثانى، بزوايا متتالية تبلغ فى مجموعها ٣٦٠ درجة كاملة . فلم يستقل فقط هذا الجانب (التصنيع والتوزيع) عن الجانب الأول (الخبرة والمحتوى) ولكنه أصبح مجالا كبيرا للكثير من العمليات الفنية والمهنية ، ومن الصناعات المتتالية والمتوازنة ، التى تضم فيما تضم : الاختراع والتصنيع لوسائط الكتابة والتسجيل ، من الخط والنقش والطباعة والمغطة والتلم والتحسين والليزرة ، والايخارج الفنى للأوعية . . . الخ . ويضاف إلى ما سبق قواعد الاتفاق مع الكتاب والمؤلفين ، والتعرف على احتياجات السوق ، من نوعيات الأوعية وأشكالها وكمياتها ، وتقدير التكاليف واحتمالات الربح والخسارة ، والتخطيط لمتطلبات الدعاية والنقل والبيع والارسال والتوزيع . الخ . وترتبط بتلك العمليات والصناعات مجموعة من المهن الأساسية فى الوقت الراهن ، يأتى فى مقدمتها : الطباعة ، والنشر ، والتجارة فيهما ، واستثمار التكنولوجيات من أجلهما .

بل إن هذا الجانب الثانى ، أصبح كغيره من المرافق فى حياة البشر فى الوقت الحاضر - كعيادات الأطباء ومراكز الشرطة ومحلات التجارة وبنوك الأموال . . - الخ لا يكتفى فى نظام الاتصال الضرورى لأعماله ، بقنوات البريد والبرق والهاتف التقليدية ، ولكنه أدخل تدريجيا القنوات والوسائل الأحدث فى الاتصال عن بعد ، التى تنقل الصوت والصورة والبيانات معا أو منفصلة ، بواسطة "الألياف الزجاجية " "Optical Fibers" والأقمار الصناعية والموجات الدقيقة عبر مسافات تبلغ مئات الأميال . وهكذا استطاع جانب "التصنيع والتوزيع " بهذه التكنولوجيا أن ينقل محتويات الأوعية إلى مواقع أخرى بعيدة ، أو يعد نسخا أخرى منها ، والوعاء الأصل أو النسخة الأولى موجودة فى موقعها لم تنتقل .

ولا ينبغى أن ننسى قبل مغادرة هذا الجانب "التصنيع والتوزيع" إلى ما بعده ، أن هناك تخصصات معينة فى الفنون التطبيقية ، وفى تخصصات الاقتصاد، والتجارة وهندسة التصنيع ، وهندسة الاتصالات ، تتعامل مع المعلومات فى هذا الجانب الثانى باعتبارها "الموضوع " الذى تأخذ منه القضايا التى تبحثها والمسائل التى تدرسها ، كما يأخذ علم الاجتماع مثلا قضايا ومساائله من كل أنماط العلاقات التى تربط بنى الانسان . ومثل هذه التخصصات ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الثانى .

* ثالثهما محور الحصر والاستفادة (الضبط والاستخدام) ، ضبط واستخدام هذه الأوعية وهو الجانب الببليوجرافى بالمفهوم الأوسع ، الذى يتولاه الببليوجرافيون ورجال المكتبات ومراكز المعلومات فى مؤسساتهم الميدانية للضبط والاستخدام . ولهذا الجانب كما يتضح من تسميته اتجاهان فى العمل يكمل كل منهما الآخر ، ويلتقيا معا فى كثير من المؤسسات الميدانية . أولهما "الضبط" الوعائى ، الذى قد يعنى ضبط الأوعية نفسها

سواء أكان "ببليوجرافيا" أو "أرشيفيا"، كما أنه ينبغي أن يعنى أيضا ضبط المحتويات فى الوعاء ، بإحدى الطريقتين الآتيتين ، أو بهما معا :

أ - تنظيم المحتويات فى داخل الوعاء ، بحيث يمكن استرجاع أى منها فى أقل وقت ممكن عند الحاجة حسب الطلب . وهذا التنظيم هو الذى يتم فعلا فى الأوعية المرجعية ، من المعاجم اللغوية ودوائر المعارف والأدلة . . الخ .

ب - تكشف الجزيئات الدقيقة لمحتويات الوعاء بمفرداتها وكلماتها فى النص ، أو بالمفاهيم والأفكار ، وهو ما يعرف بالتكشيف غير الببليوجرافى ، ويدخل فيه كشافات الأسماء للأشخاص والأماكن . . . الخ .

وقد تطور "الضبط الوعائى" سواء أكان للأوعية نفسها أم لمحتوياتها عبر العصور ، وتدخله فى الوقت الحاضر أحدث التكنولوجيات ، فيقوم فيها الحاسوب مثلا بدور معين برغم أنه ليس الجوهرى الأساسى ، إلا أنه يتخطى كثيرا من العقبات ويحقق إنجازات قد يصعب تحقيقها بدونه .

أما الاتجاه الثانى فى محور "الضبط والاستفادة" فهو "الاستخدام" أو الاستفادة من أوعية المعلومات فى مؤسسات خاصة بذلك ، وهى "المؤسسات الميدانية" التى عرفتها الإنسانية عبر آلاف السنين ، فى الحضارات الفرعونية والآشورية والاعريقية والرومانية والإسلامية والغربية الحديثة .

وقد حملت هذه المؤسسات خلال تلك العصور تسميات مختلفة فى كل اللغات، مع بقاء الهدف الأساسى لها كما هو ، أى : "الاستخدام" . فى اللغة العربية . مثلا نجد من التسميات المتوالية : بيت العلم ، دار الحكمة ، خزانة الكتب ، دار الكتب ، مركز التوثيق ، مركز المعلومات .

ومهما يكن الأمر بالنسبة لتعددتها وتنوعها وتطورها والتغيير فى تسمياتها، فإن "المؤسسة الاستخدامية" إما كانت تقوم على خمسة أركان (١)

جمهور معين من القراء أو الباحثين لهم حاجاتهم القرائية أو البحثية ، التى قد تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى . (٢) اختيار واقتناء لأوعية المعلومات التى تستجيب أحسن ما تكون الاستجابة لتلك الحاجات التى يتم التحقق منها ، أيا كانت النوعية من أوعية المعلومات التى تحقق ذلك . (٣) تنظيم فنى "ضبط اقتنائى" لتلك الأوعية داخل المؤسسة ، بما يحقق التلاؤم بين طبيعة الأوعية وحاجات المستفيدين (٤) خدمة واعية للأفراد وللجماعات من جمهور المؤسسة باسترجاع الأوعية أو محتوياتها لهم من خلال نظم الضبط فيها "ضبط الأوعية وضبط المحتويات" . (٥) إدارة وتدبير للامكانات المادية من المباني والأثاث والأجهزة، وللإمكانات والمهارات البشرية العارفة بأصول التخصص فى هذه المهنة وفى ممارساته المتطورة ، مع التطبيق الأمثل لمعيار "التكلفة /الكفاءة : Cost /Effect (راجع الفصل الخاص بمؤسسات التخصص وتكويناتها قديما وحديثا ص ١٢٧-١٥٥) .

وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات هو المحور الثالث "الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات ومحتواها ، واختزانها فى المؤسسات الاستخدامية: المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات خدمة للقراء وللباحثين . وهكذا يتبين لنا بعد تطبيق المعيار الأول "الموضوع" للماهية الأكاديمية على تخصص المكتبات والمعلومات ، وهو أول المعايير وأهمها وحجر الزاوية الإمامى فى شخصية كل تخصص وهويته ، أن لتخصصنا موضوعه بالمعنى العلمى الأكاديمى ، الذى لا يشاركه فيه أى تخصص آخر ، وأنه بذلك الموضوع المتميز يحتل مكانه غير المذكور فى الخريطة الأكاديمية للتخصصات.

"الفكر" فى تخصص المكتبات والمعلومات :

نستطيع القول أن فكر تخصص المكتبات والمعلومات - بمفهومه الحديث- قد بدأ مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وذلك حينما اجتمع أكثر من مائة متخصص فى هذا المجال فى فيلادلفيا أثناء الاحتفال بالعيد المئوى لإنشاء الولايات المتحدة الأمريكية ، للتوقيع على وثيقة الانشاء لأقدم الجمعيات المهنية فى هذا التخصص ، والباقية حتى الآن ، وأكثرها اتباعا ، وأقواها نفوذا ، وهى "الجمعية الأمريكية للمكتبات : جام : ALA" . وكان أول الموقعين هو "ميلفيل لويس ديوى " M.L. Dewey " الذى لعب الدور الأكبر فى إقناع زملائه بهذا المشروع ، وبقي صاحب النفوذ فيها لثلاثة عقود متتالية ، قبل موته عام ١٩٣١ عن ثمانين عاما .

قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات فى مجال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، كثيرة ومتنوعة ومتجددة من جانب أفراد كثيرين فى الحضارة الغربية بعامه، ولكنها كانت، أشبه بمنابع مياه معزول بعضها عن بعض، تتساوى الزيادة فى مصادرها الطبيعية مع المقادير التى تتبخر منها . فلما التقى أصحاب تلك الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات ، وكانت التقاؤهم قدرا محتوما ينتظر أقرب فرصة ملائمة ، تحولت المنابع المعزولة إلى نهر تتحرك مياهه بطيئة أول الأمر ، ثم تزايدت مقاديرها وسرعتها وتدفقت بقوة الدفع الذاتى ، وبالإضافات المتزايدة من المنابع الجديدة ، ثم فى رعاية المؤسسات المهنية والاكاديمية التى توالى ظهورها وعطاؤها ، مما سننعرف عليها بعد قليل فى هذه الدراسة .

ليس معنى ذلك أن الربع الأخير من القرن التاسع عشر هو الحد الفاصل لولادة فكر المكتبات والمعلومات نتيجة وجود جمعية مهنية مستمرة

الوجود نزعى الأفكار والخبرات والتجارب ، يستطيع المتخصصون من خلالها تنمية هذا المجال وتطويره والاحتفاظ به حيا متجددا - بل سبق ذلك مرحلة المخاض منذ عصر النهضة ، حينما ظهرت الطباعة فى أوربا ، ثم ازدهرت وصدرت الأوعية بمئات النسخ أول مرة ، ثم بالآلاف وعشرات الآلاف ومئاتها فيما بعد . ولم تعد المكتبات ، وهى مؤسسات الاستخدام لتلك الأوعية ، مقصورة على طبقة العلماء أو وجوه المجتمع وحدهم كما كانت فى الماضى ، ولكنها أنشئت فى كل المواقع من المدن الكبرى والقرى الصغيرة . بل لقد أصبح الاستخدام لتلك الأوعية فى هذه المكتبات أحد الحقوق الدستورية لكل مواطن ، كحرية الرأى والعقيدة والمذهب ولا سيما بعد أن انكمشت الأمية أو زالت تماما فى تلك المجتمعات الغربية .

وقبل ذلك بكثير عرفت الانسانية ضبط واستخدام الأوعية التى أنتجتها الحضارات المتعاقبة ، فالحضارات الماضية من الفرعونية والشوقية والإغريقية والرومانية قبل الميلاد ، حتى الإسلامية ، والغربية فى العصور الوسطى . . . قامت على الاستخدام المستمر لأجيال متتابعة من أوعية المعلومات ، ولولا ذلك الاستخدام لما قامت لأى منها قائمة . كما تتابع خلال تلك العصور رجال مشهود لهم بالكفاءة والانجاز ، قاموا بأعمال معروفة تاريخيا لضبط تلك الأوعية ، وقد بقى لنا كثير من أعمالهم الببليوجرافية حتى الوقت الحاضر ، بعد أن مضى على بعضها حوالى ألف سنة كعمل "ابن النديم" ، أو ضعفها كبعض الأعمال اليونانية والرومانية القديمة .

وكانت هناك مؤسسات خلد التاريخ أسماءها ، لحرصها على اقتناء تلك الأوعية وإتاحتها للاستخدام من جانب العلماء والباحثين . وإذا كان كثيرا من تلك المؤسسات الاستخدامية قد زالت ولم يعد لها وجود حى ، فقد بقى من وصفها والحديث عنها فى المراجع التاريخية المعاصرة لها - كمكتبة

الإسكندرية - ما يؤكد لنا عنايتها بوظائف الضبط والاستخدام ، كما كشفت الحفريات الاثرية عن بقاياها التي تؤكد ذلك أيضا ، مثل مكتبة "آشور بنى بال " في الحفريات الآشورية بالعراق .

أما إذا أخذنا جانب الضبط غير الببليوجرافى لمحتويات الأوعية ، فهناك مئات ومئات من الأوعية المرجعية بأنواعها الأساسية ، كمعجمات اللغة والتراجم وموسوعات الآداب والعلوم والفنون، وضعت قبل القرن التاسع عشر فى الألف الأولى للميلاد بالعربية وما سبقها من لغات ، وفى المئات الأولى قبل الطباعة وبعدها فى طفولتها الأولى. وقد بقى لنا العدد الأكبر من تلك المعجمات والموسوعات، يشهد بما كان يمارسه أصحاب هذه المؤلفات المرجعية من التنظيم الوظيفى لمحتوياتها، الذى يسمح باستخراج أو استرجاع المعلومة المطلوبة فى أسرع وقت ممكن، برغم أنها كانت تخلو من الاكتشافات غير الببليوجرافية، وهى التى عرفها المؤلفون وازدهرت خلال الفترة الناضجة للطباعة .

عودة إلى "الفكر " فى تخصص المكتبات والمعلومات بغض النظر عن الناحية التاريخية . ليس من الممكن أن نعرض كل الثمرات التى اضافها هذا المحور إلى تخصص المكتبات والمعلومات ، فمكان ذلك المؤلفات المتخصصة، وهى الآن بحمد الله كثيرة ومتوفرة ، وإنما سنكتفى بمؤشرين موجزين لكل منهما دلالتة الواضحة على قيام محور الفكر فى تخصص المكتبات والمعلومات . وقد كانت فى كل منهما مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وفى عام ١٨٧٣ وضع "ديوى" خطته العشرية للتصنيف ، ولكنه لم ينشر الطبعة الأولى من هذه الخطة المشهورة إلا عام ١٨٧٦ ، وكانت الجداول فى تلك الطبعة تحتوى على أقل من ألف قسم فى إثنتى عشرة

صفحة، مع كشف هجائي في ثمانى عشرة صفحة . وبعد حوالى عشرين عاما فقط عبرت إلى الشاطئ الأوربي للطلنطى هذه الخطة العشرية الأمريكية فى طبعها السادسة وقد تضاعفت عدة مرات ، وهناك ، وبعد أن أدت وظيفتها فى المؤتمر الدولى للبيولوجرافيا فى عام ١٨٩٥ ، أصبحت فيما بعد أساسا لخطة عشرية عالمية أخرى (UCD) ، ابتدأها ورعاها ويستثمرها المعهد الدولى للبيولوجرافيا (I.I.B) الذى تغير اسمه مرتين على الأقل واصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ يعرف بـ (اتحاد المعلومات والتوثيق Federation Of Inf. and Doc.) أما خطة ديوى بعد حوالى مائة عام أو تزيد فقد بلغت طبعاتها الشاملة والمختصرة حوالى ثلاثين طبعة ، منها حوالى عشرين طبعة شاملة ، صدرت الأخيرة منها فى أربعة أجزاء كبار ، يبلغ مجموع صفحاتها حوالى ٣٢٨٤ صفحة .

ذلك هو المؤشر الأول لمحور الفكر ولعطائه فى تخصص المكتبات والمعلومات ، وهذا هو تطور العطاء فى مائة عام . واما المؤشر الثانى فهو مع اختلاف طبيعته مع المؤشر السابق ، قد بدأ أيضا عام ١٨٧٦ ، وتطور بما يشبه المعجزات فى الفترة نفسها . قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن هناك مجلة واحدة تحمل فى اسمها كلمة "مكتبة" باللغة الانجليزية ، ثم صدرت "Library Journal" عن دار "بوكر" فى نيويورك عام ١٨٧٦ ، بتشجيع من ديوى وأترابه . واليوم بعد مائة عام تزيد أكثر من عقد ، نرى فى احصائية مأخوذة من دليل "Ulrich's Periodicals" الصادر عام ١٩٨٧ ، أنه خلال تلك الفترة قد صدر (١٨٠) دورية تمثل كلمة "مكتبة : Library" العنصر الأساسى الأهم فى عنوان كل منها ، كما صدر أكثر من (٢٢٠٠) دورية تجد كل منها مكانها الملائم فى تخصص المكتبات والمعلومات بمدلوله الأوسع . وهناك حوالى (٣٣٣٠) دوريه

أخذت رأس موضوع فى تخصص المكتبات و المعلومات . وليس يغض من شأن هذه الارقام ، أن نسبة معينة من تلك الدوريات أصبحت ضمن الوفيات، حيث يجمع الرصيد المسجل من الدوريات حوالى (٦٨,٠٠٠) دورية ، بين الدوريات الجارية والمتوقعة . فهذا العدد من الدوريات ، بصرف النظر عن وفياتها التى قد تبلغ خمسة أو عشرة فى المائة ، يؤكد لأصحاب أى تخصص أكاديمى ، أن محور الفكر قد توفر لتخصصهم ، أو أنه جدير بموقعه فى الخريطة الأكاديمية للتخصصات .

المؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات :

من الناحية النظرية الخالصة يمكن تقسيم المؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات إلى ثلاثة أو ربما أربعة أنواع . النوع الأولى ، وهو المؤسسات الميدانية ، ويشمل مؤسسات الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات ، التى يكون هدفها الضبط دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبقا باقتناء الأوعية التى تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التى تحصرها ، كما يشمل المؤسسات الميدانية الاستخدامية (المكتبات ومراكز المعلومات) التى تجعل هدفها الأساسى الاقتناء من أجل الاستخدام ، ويأتى الضبط الببليوجرافى للمقتنيات من أجل الاستخدام ، وليس هو الهدف الأساسى لها . النوع الثانى ، هو المؤسسات الأكاديمية التى تتولى وظائف البحث والدراسة للقضايا والمسائل فى تخصص المكتبات والمعلومات ، وتضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف تلك القضايا وهذه المسائل ، لتربطه بالجديد الحاضر والمستقبل المنتظر منهما . والنوع الثالث ، المؤسسات المهنية ، وهى التى تنشئ الأدوات والمعايير لهذا العمل الميدانى ، وتتولى تطويرهما ، فى نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات.

ولن نستطيع فى هذه الجزئية من هذه الدراسة أن نقدم تفصيلات عن مؤسسات تخصص المكتبات والمعلومات . فبعض هذه المؤسسات تحتاج إلى أن نفردها فصلا مستقلا نتناول فيه أهدافها ومهامها . لذلك سنتناول هنا تلك المؤسسات بصورة عامة ، ثم نفردها فصلا خاص للمؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات ، نتناولها فيه بشيء من التفصيل .

المؤسسات الميدانية : هى تلك المؤسسات التى تقوم بالعمل الفعلى فى مجالات التخصص الواقعية ، فتضبط أوعية المعلومات ، على اختلاف فئاتها وأشكالها ، وقد تتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم . وهى على نوعين - كما سبق بيانه ، نوع جعل الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات هدفه الأساسى ، دون أن يكون بالضرورى مصحوبا أو مسبوqa باقتناء الأوعية التى تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التى تحصرها ، ونوع هدفه الأساسى الاقتناء من أجل الاستخدام ، ويأتى الضبط الببليوجرافى للمقتنيات من أجل الاستخدام . وهذا النوع "الاستخدامى" من المؤسسات الميدانية - كما نعلم - قديم قدم أوعية المعلومات، كما أن الضبط "الاقتنائى" الذى تتولاه قديم هو الآخر مثلها . وكلنا نعرف ما ذكرته المراجع التاريخية القديمة عن فهرس مكتبة الاسكندرية ، الذى قدرته فى سياق وصفها بأنه كان حوالى مائة مجلد .

كان هناك ضبط ببليوجرافى (اقتنائى وغير اقتنائى) قبل ظهور الطباعة (جالينوس ، بيد ٧٣٥م ، جابر بن حيان ٨١٥م ، السيوطى ١٥٠٥م ، ابن النديم ١٠٤٧م ، جزنر ١٥٦٥م ، طاشكبرى زاده ١٥٦١م ، حاجى خليفة ١٦٥٧م ، .). وكانت الأعمال التى قام بها هؤلاء وأمثالهم قبل الطباعة وبعدها، نوعا من الضبط الببليوجرافى "الحصرى" أو "الموضوعى"، لا يقل أهمية وفائدة عن الضبط الاقتنائى داخل كل مكتبة .

من أمثلة المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط الببليوجرافى، "شركة بوكر" التى نشأت فى الولايات المتحدة فى سبعينيات القرن الماضى، "شركة ويلسون" التى نشأت فى الولايات المتحدة أيضا فى تسعينيات القرن نفسه. تميزت الأولى بضبط الأوعية المستقلة الموجودة فى الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن، وعلى أقراص ملىزة تجدها فصليا أو سنويا من ١٩٨٧. وتميزت الدار الثانية بضبط ما يصدر من أوعية الكتب بالانجليزية أولاً بأول، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية، وبضبط محتويات الدوريات المتخصصة كذلك فى بضع قطاعات، منها: الزراعة، والفنون الصناعية، والفن والتربية، كما أنها الرائدة فى أعمالها الببليوجرافية بابتداع نظام "التركيم: Cumulation" الذى نقله الآخرون عنها فى أمريكا وفى الخارج. وأخيرا هناك (مكايو: OCLC) الذى أنشئ عام ١٩٧٠ بتسمية وظيفية عادية هى (مركز مكتبات الكليات بأوهايو)، ثم غير اسمه إلى (مركز التحسيب المباشر للمكتبات). ويتيح "مكايو" معلومات ببليوجرافية كاملة لمقتنيات المكتبات المشتركة فيه، كما يتيح لكل مكتبة الإدخال والاسترجاع، الاتصال المباشر، وهذه الإتاحة تمكن المشتركين من الاستفادة من البيانات الببليوجرافية المعروضة فى صور شتى، لعل من أهمها عمليات الضبط الببليوجرافى.

أما المؤسسات الاستخدامية (المكتبات)، فقد كانت منذ آلاف السنين نقطة البداية فى موضوع التخصص. وهى الآن منتشرة انتشارا واسعا فى كل الدول المتقدمة والنامية، وازدادت أعدادها منذ القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين أضعافا مضاعفة، وأصبح من الضرورى تبعا لذلك أن توضع فى فئات متجانسة، من حيث نوعية المستفيدين فى كل

فئة والمواد وأوعية المعلومات والخدمات التي تقدم لهم . ومن ثم ظهرت :
المكتبات العامة ، والمكتبات المدرسية ، والمكتبات الجامعية ، والمكتبات
الوطنية ، والمكتبات المتخصصة ، بفئاتها وأنواعها المتزايدة وهذا يستدعى
منا أن نفرّد لهذه الأنواع من المؤسسات الاستخدامية تفصيلاً في مكان آخر
(راجع ص ١٣٧-١٢٧) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات الاستخدامية .

المؤسسات الأكاديمية : ظهرت أول مدرسة للمكتبات عام ١٨٨٧
في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة ، وذلك بمبادرة جريئة قام بها "بيوى"
وبذلك فإن البداية الحقيقية للمؤسسات الأكاديمية فى تخصص المكتبات
والمعلومات ، تكون فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وكان ذلك
على أيدي المسؤولين فى الجمعيات المهنية . وفى مطلع القرن العشرين
وأواخره ، انتقل الجانب الأكاديمى فى كل بلاد العالم تقريباً ، إلى المعاهد
والجامعات ، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية التى تمنح فيها درجة الليسانس أو
البكالوريوس أو الدبلوم ، فى بعض البلاد المتقدمة وأكثر البلاد النامية ، أو
درجة الماجستير والدكتوراة وحدهما ، فى قليل من البلاد المتقدمة . (راجع
ص ١٤٢-١٥٠) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات الأكاديمية .

المؤسسات المهنية : وهى - كما سبق بيانه - تلك الجمعيات
المهنية التى تهتم برعاية أصحاب التخصص ، وتهتم بإنشاء الأدوات
والمعايير لهذا العمل الميدانى وتتولى تطويرها ، فى نطاق ما تصل إليه
البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج
والتوصيات . وقد بدأ القرن العشرون ولم يكن تخصص المكتبات و
المعلومات قد حظى فى القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط ،
منها اثنتان فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، إحداها تهتم بكل
المؤسسات الميدانية للتخصص والأخرى تهتم بفئة معينه هى المكتبات الطبية

وحدها (١٨٧٦-١٨٩٨). وبين هذين التاريخين اربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها في أوروبا الغربية (إنجلترا ١٨٧٧ ، سويسرا ١٨٩٤ ، النمسا ١٨٩٦) وهذه المؤسسات مهنية وطنية ، والرابعة مؤسسة انشئت في بلجيكا عام ١٨٩٥ ، اسمها الآن " اتحاد المعلومات والتوثيق : امست FID " أما المؤسسة المهنية الوحيدة التي انشئت خارج أوروبا وأمريكا ، فقد ظهرت في اليابان عام ١٨٩٢ م .

ظهرت بعض الجمعيات المهنية في البلاد العربية في أواسط القرن العشرين ، إلا أن معظمها قد تكون مجرد أسماء مسجلة في بعض الأوراق الرسمية أو شبه الرسمية دون أى نشاط على الإطلاق ، وذلك هو الحال في معظم البلاد النامية . ونحن الآن في أواخر القرن العشرين لا نجد فقط أن المؤسسات المهنية لتخصص المكاتب والمعلومات في البلاد النامية - ومنها العربية - تكاد تكون خاملة في حياتها وفي تأثيرها ، بل إن نسبتها العددية أقل بكثير من تلك النسبة التي تحظى بها البلاد المتقدمة . هذا ، ومع أن كثرة الجمعيات في البلد الواحد قد تكون من أحد الوجوه مؤشرا للتساؤلات وعدم الاستقرار الذي يعانىة التخصص ، ولكنها بكل تأكيد دليل على قدر كبير من الاهتمام والحيوية ، عكس ما يمكن أن يمثله الاحتمال الآخر من عدم الاكتراث أو الموات . راجع (ص ١٥٠-١٥٥) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات المهنية .

وفي نهاية حديثنا عن مؤسسات تخصص المكاتب والمعلومات الميدانية والاكاديمية والمهنية ينبغي أن ننبه إلى أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات في حد ذاته ، هو المعيار الذي يحقق للتخصص وجوده الناجح في هذا الوطن أو ذاك ، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقوم كل منها بوظائفها مع التنسيق الواعي فيما بينها . من المحتمل - مثلا - أن

تتجح الفئتان الموجودتان فقط من تلك المؤسسات أو حتى الفئة الواحدة بإحدى البيئات أو أحد الأوطان ، فى القيام بالمسؤوليات والوظائف الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص ، بصورة قد تكون متواضعة للغاية ، ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائى للتخصص .

تسمية تخصص المكتبات والمعلومات :

لن ندخل فى تاريخ تسمية التخصص الذى اصطلحنا على تسميته بـ "المكتبات والمعلومات " ، وهى التسمية التى يبدو فى نظرنا على الأقل أنها تحظى فى الوقت الحاضر بما يشبه الاجماع ، إذ أصبحت الكلمتان معا "المكتبات والمعلومات " هما العنصر العضوى فى التسمية ، وأصبحا فى سياق الاستخدام الصحيح وحدة متكاملة فردية المدلول . وإذا كانت قلة من المؤسسات الأكاديمية للتخصص قد تابعت الفهم الثنائى الواهم ، فأنشأت بداخلها شعبتين شبه منفصلتين، فقد كان ذلك من أجل الستروج غير الأكاديمى.

ولا نريد فى هذه الجزئية أن نقدم مسلسل التسميات التى سُمى بها هذا التخصص ، سواء فى مؤسساته الميدانية أو الأكاديمية - ذلك المسلسل الذى استظل به تخصص المكتبات والمعلومات أو فرضت عليه ، خلال فترة تتجاوز مائة عام فى اللغة الانجليزية بأمريكا وانجلترا ، وتبلغ حوالى أربعة عقود فى المشرق العربى ، ولا تبلغ بعد عقدين فى المغرب العربى فلذل موضوع غير هذا الكتاب المدخلى ، وإنما من الأوفق أن نضع فى هذه الجزئية من دراستنا بعض المؤشرات الواجب اتباعها فى جانب التسمية والمصطلحات الإمامية فى تخصصنا .

(أ) من الضرورى فى التخصص الواحد وفى مؤسساته الأكاديمية والمهنية والميدانية ، بعد التطور والاتساع وبعد التكاثر والتنوع ، وذلك هو

منطق النمو والتطور في كل التخصصات ومنها المكتبات والمعلومات ، أن تكون هناك تسميات محددة لقطاعات هذا الاتساع ولقنات هذا التنوع ، دون أن تتحول أى من هذه التسميات إلى كيانات انشقاقية أو طبقية ، بل تبقى مع أقرانها ضمن النسيج الموحد للتخصص . من الخطأ في المؤسسات الميدانية مثلا ، أن تكون هناك فئة باسم "مراكز المعلومات" أعلى شأنًا من فئة "المكتبات" ، وليس صحيحا في المؤسسات الأكاديمية ، مثلا آخر ، أن تخصصُ شعبة معينة بدارسات مكثفة في التكنولوجيات الحديثة وتحرم من هذه الدراسات الشعبة الأخرى ، من أجل أن نعطي للأولى اسم "المعلومات" ونعطي للثانية اسم "المكتبات" وكأننا بذلك نحكم مقدما على إحدى المفردتين ومن ثم على فئتها بالتأخر والجمود وللأخرى ولقنتها بالعصرية والتقدم ، مع أن النماذج الواقعية في الداخل والخارج قد تكون عكس ذلك تماما فلنكن هناك مقررات أساسية لتخصص المكتبات والمعلومات يأخذها الطلاب جميعا ، ولتكن جميع المقررات بعد ذلك اختيارية حسب الموقع الذي سيعمل فيه المتخرجون ، دون أن تكون مقررات درجة أولى باسم "المعلومات" ومقررات درجة ثانية باسم "المكتبات" فهذا الفصل الطبقي لا يقوم على منطق ولا يستند إلى واقع .

(ب) الحرص على البريق واللمعان في التسمية وفي إبراز شخصية المؤسسة وأعمالها واتجاهاتها ، هو الآفة التي حرمت تخصص المكتبات والمعلومات من اليسر والاستقرار اللذين يتمتع بهن التسميات والمؤسسات في التخصصات العريقة والثابتة . وقد استنفذت هذه الآفة طاقات وجهودا غير قليلة، كان من الخير إنفاقها في الدراسات الفنية للتخصص وفي الانجازات التي تحقق أغراض "الضبط" وغايات "الاستخدام" ، دون افتعال الضجيج العالي في مواجهة كل تطور يمر به

التخصص أو تقبل عليه إحدى مؤسساته الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية ،
فهذا الضجيج فى غالب الظن إنما يصدر من المؤسسات الخاوية كالطبول
الجوفاء .

(جـ) من المتغيرات التى تبشر بالخير فى محور التسمية
والمصطلحات الإمامية لتخصص المكتبات والمعلومات ، أن ذلك الحرص
على البريق واللمعان لا يشغل أبدا ولا يهتم به أصحاب القدم الثابتة فى
التخصص وفى مؤسساته ، سواء فى موطنه الأولى التى ولد بها وأخر
القرن التاسع عشر ، أو فى البلاد النامية ومنها الأوطان العربية مشرقا
ومغربا . بل إن العلاقات الأكاديمية والمهنية والميدانية بين أصحاب هذه
القدم وبين غيرهم فى البلاد المتقدمة ، على العكس مما قد يتخيله أترابهم فى
البلاد النامية ، تسعى دائما إلى التعاون والمشاركة والفهم المتبادل ، مع
تمسك كل فريق بمبادئه التى يعيش بها وسياسته العامة التى لا يستطيع
التخلى عنها .

(د) تؤكد الاستقراءات فى محور " التسمية " لتخصص المكتبات
والمعلومات ، أن المؤسسات الأصلية سواء الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية
لا تلقى بالاكبر لأسمائها التى حملتها فى البدايات ، وتواجه التطورات
الحنمية فى التخصص بإضافة الوحدات الملائمة إلى كيانها المادى الواقعى
لمواجهة هذه التطورات ، مع التجنيس والاندماج للقديم والحديث من
المصطلحات الإمامية الواعية بعد هذه الإضافة ، فى البحوث والدراسات
والكتابات الفنية وهى طاقة التخصص وحياته ، وليس بالتخلص من تلك
الأسماء التى تعتز بها أو نبذ المصطلحات القديمة التى لا حياة للتخصص
بدونها .

(هـ) برغم أننا فى الأوطان العربية مشرقا ومغربا ، كنا نتمنى أن تكون هناك تسمية معيارية موحدة لتخصصنا، وأن يكون هناك عنصر عضوى ثابت فى التسمية ، فليس من المفيد الآن التعلق بهذه الأمنية التى مضى أوانها. ولكن البديل الممكن والضرورى فى القوت نفسه ، هو الاحتفاظ لكل مؤسسة بما تحمله فى اسمها من المفردة أو المفردات العضوية (خزانات ، مكتبات ، توثيق ، إعلام، معلومات ، معلومات) ، مع الاقتناع الواعى بأنها تتعامل مع (أوعية المعلومات من فئة القراءات والبحوث ضبطا واستخداما) . فهذا الاقتناع يضمن وحدة المدلول والجوهر فى هذه المؤسسات، ويصبح الفرق لفظيا فقط بين معهد للتوثيق فى "تونس" مثلا وكلية للمكتبات بأسبوط ، كالفرق اللفظى بين وزارة الزراعة فى جمهورية مصر العربية وكتابة الدولة للفلاحة فى الجمهورية التونسية ، مع وحدتها فى المدلول والجوهر .

(و) لمحور التسمية فى تخصص المكتبات والمعلومات موقع آخر قد يكون أكثر أهمية ، غير مواقعه فى (الأسماء الأعلام : Proper Names) للمؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية ، وهو أدبيات التخصص وكتابات أصحابه وأبنائه من الباحثين والدارسين ، ولهذا الموقع دوره المهم أو الأهم فى محور التسمية ، لما يمتاز به من المرونة التى تفتقدها المواقع الثلاثة الأخرى . وإذا كنا نوصى أن تحتفظ المؤسسات بالألفاظ فى أسمائها ، مهما يكن فيها من التفاوت والاختلاف ، فمن الضرورى أن نتوافق بل نتفق فى بحوثنا ودراساتنا وكتاباتنا ، على تسمية معيارية ثابتة للتخصص الذى ننتمى إليه ، نستخدمها جميعا فى مشرق الوطن العربى وفى مغربه ، أيا كانت التسمية للمؤسسة التى نعمل فيها . فهذه التسمية المعيارية التى نوافق

فى اختيارها والحرص على استخدامها فى كتابتنا ، هى الكفيلة بتوحيد المدلول الجوهري فى مؤسسات التخصص برغم اختلاف الألفاظ .

(ز) لا تحتاج هذه التسمية المعيارية المطلوبة ، إلى اقتراح فردى فى مشرق الوطن العربى أو فى مغربه أو فيما بينهما . فقد استخدمت هذه التسمية التى نبتغىها هنا وهناك وهناك ، دون أن يدعى شخص معين أنه صاحبها فى البداية ، أو صاحب الفضل فى تداولها وانتشارها بعد ذلك . وهى التسمية التى استخدمت فى عنوان هذا الكتاب منذ البداية ، وفى سطورهِ وفقراته وأقسامه حتى الآن (المكتبات والمعلومات) . وهى نفسها التسمية التى أعلنها المشرقيون والمغربيون العرب بتونس خلال يناير ١٩٨٦ ، فيما أنشأوه هناك باسم (الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات) ، برغم أن المؤسسة التى لعبت دورا كبيرا فى الدعوة إلى هذا الاتحاد وفى تبنيه ، هى التى صممت أن يكون اسمها (المعهد الأعلى للتوثيق) . . . وفى ذلك ، برغم المفارقة الواضحة ، تأييد لأمرين ندعوا إليهما بشأن محور "التسمية" : أولهما أن الاسم المعيارى للتخصص الذى يحظى اليوم بالاجماع العربى هو (المكتبات والمعلومات) . وثانيهما تستمسك كل مؤسسة باسمها الذى حملته عند إنشائها، برغم ما قد يكون فيه من مخالفة أو مفارقة لذلك الإجماع .

النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات :

النظرية فى الماهية الاكاديمية - كما سبق بيانه - هى المرحلة الأكثر نضجا والأعلى درجة ، فى استكمال الشخصية الاكاديمية لأى تخصص . والبحث عن نظرية لتخصص المكتبات والمعلومات لن يكون مفيدا فقط فى استطلاع معايير تحديد هوية التخصص ، ولكنه سيكون أكبر فائدة بالنسبة لفض الاشتباك وتعيين الحدود بين تخصصنا وبين التخصصات الأخرى القريبة من موقعه . وهذا الاشتباك هو الذى أصبح فى الوقت

الحاضر - كما عرفنا فى بداية الدراسة ، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية التخصص وموقعه فى الخريطة الاكاديمية .

ولن نستعرض فى هذه الجزئية التصورات التى كانت موجودة فى أذهان الآباء الأمريكيين للتخصص أو فى كتابتهم عنه ، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، عندما نشأت على أيديهم وبجهودهم بواكير المؤسسات المهنية والأكاديمية له ، باعتبارها المؤشر الأكبر لبداية وجوده الحقيقى . فقد تجاوزت التطورات التى مر بها تخصص المكتبات والمعلومات ، خلال النصف الأول من القرن العشرين وحده ، جل الانمط والاشكال التى اشتملت عليها تلك التصورات ، بصرف النظر عن بعض الأساسيات التى لا تزال ثمراتها باقية حتى اليوم ، بعد تطويرها وتنميتها جيلا بعد جيل ، وفى مقدمتها نظريات "التصنيف" وخططه ، وجعل المستفيدين أساس التخصص ومبتغاه .

أما عمالقة التخصص فى الجزء الأكبر من القرن العشرين ، وعلى رأسهم دكتور "رانجاناثان" (ت ١٩٧٢) ، فقد كان لكل منهم تصوره العلمى أو رؤيته الأكاديمية للتخصص ، ولكل منهم كتاباته فى هذا المجال التى - رغم عطاءاتها السخية فى تدعيم شخصية التخصص - لم تستجيب لما يجرى من التساؤلات حول هوية التخصص فى الوقت الحاضر . فليس من المفيد - مثلا- أن نسجل هنا "القوانين الخمسة" التى وضعها "رانجاناثان" للتخصص ، حتى بعد مراجعته لها عام ١٩٦٣ ، لأن التحديات التى تواجه التخصص الآن فى التسعينيات تختلف عن تلك التى شغلت رانجاناثان من الثلاثينيات حتى الستينيات.

ومن المفيد هنا أن نوجز نظرية قدمها الدكتور / سعد محمد الهجرسى ، خلال كتابته فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١ ، وقد تطورت بعد

ولادتها في السبعينيات بضع مرات ، حتى ظهرت في أوائل التسعينيات بالصورة التي سنوجزها بها . وتتخلص نظرية "الذاكرة الخارجية" ، كما أسماها صاحبها ، فيما يلي :

أولا - المعلومات غير الوعائية : من بين الكائنات الحية على وجه الأرض يتميز الإنسان بقدرات هائلة ، كالتحليل والمقارنة والاستنتاج والتذكر والتخيل . ويسلط الفرد من بني الإنسان هذه القدرات على كل ما يمر به في حياته ، فيكتسب في كل مرة خبرات وبيانات ومعلومات ، يختزنها في ذاكرته الداخلية ويستفيد بها في التعامل ، مع ما يصادفه بعد ذلك من المواقف والوقائع التالية . وتنمو الذاكرة الداخلية لكل فرد بمقدار ما يمر به من المواقف . ومن الممكن بهذا المعنى أن نقيس رصيد الذاكرة الداخلية للفرد بعدد السنوات التي يعيشها ، مع التسليم بأن الأفراد قد يتفاوت في كثافة الخبرات والتجارب ، على الرغم من تساويهم في عدد سنوات العمر .

ولكن رصيد الفرد من الخبرات في ذاكرته الداخلية ، لا يرتبط فقط بعدد المواقف التي يمر بها هو ويعمل فيها قدراته الخاصة ، لأن الإنسان يتميز بقدرة أخرى هامة ، تتيح له مع القدرات السابقة ، مصدرا آخر للخبرات أغنى وأوسع ، وهي قدرته على تجريد الخبرات التي رآها ، والتعبير عنها برموز صوتية خاصة هي اللغة ، بحيث يستطيع أن ينقل إلى غيره كل الخبرات التي رآها هو ، وأن يتلقى عن الآخرين ما رأوا من خبرات ، وتدخل هذه الخبرات المنقولة والمنقاة إلى رصيد الذاكرة الداخلية للأفراد .

هكذا كان رصيد الخبرات في الذاكرة الداخلية لكل فرد ، يتزايد عبر الأجيال بمتواليه هندسية بعيدة القفزات ، فإذا كانت ذاكرة الإنسان في الجيل الأول تقاس مثلا بـ (٦٠) عدد سنوات عمره ، فإننا نستطيع أن نضيف إليها

رصيد كل إنسان آخر اتصل به وتبادل معه الخبرات . أما الانسان فى الجيل الثانى أو الثالث وما بعدهما ، فإن رصيد ذاكرته يساوى من الناحية النظرية، مجموع الرصيد عند كل أفراد جيله الذين اتصل بهم ، ومجموع الرصيد الذى انحدر من الأجيال السابقة إليهم ، كل ذلك بالاضافة إلى رصيده الخاص.

ثانيا - المعلومات الوعائية : يؤكد لنا التصور السابق الخاص بمصادر "الذاكرة الداخلية" ، والطريقة التى تنمو بها عند الأفراد عبر الأجيال المتباعدة ، أن قدرة الانسان الفرد على اختزان كل ما ينحدر إليه ، من خبرات السابقين وخبرات أفراد جيله وخبراته الذاتية ، كانت تتناقص بتتابع الأجيال بسبب النمو الهائل فى مجموع الرصيد الانسانى من تلك الخبرات . بل إننا لنستطيع أن نتخيل هذه المواقف الصعبة فى الماضى البعيد، وقد اكتسب الانسان رصيذا كبيرا جدا من الخبرات والمعلومات ولا يزال يكتسب غيرها خبرات جديدة ، ولكن هذا وذلك لا يبقى منه له إلا ذلك القدر المحدود جدا الذى يمكن أن تحتزنه الذاكرة الداخلية الواعية عنده ، فى الوقت نفسه الذى يحتاج فيه بشدة إلى الرصيد كله وإلى كل جديد يضيفه .

ومن المعروف أن الله قد زود الانسان بقدرات طبيعية محدودة نسبياً، كالسمع والبصر وغيرهما ، ولكنه بواسطة نعمة العقل استطاع ويستطيع أن يضاعف هذه القدرات عشرات المرات أو مئاتها أو أكثر . وكذلك كان أمره بالنسبة للمعلومات واختزانها وهى أثنى شئ فى حياته ، فقد انتقل بها من (المعلومات غير الوعائية) المختزنة فى "الذاكرة الداخلية" إلى (المعلومات الوعائية) المختزنة فى أوعية مادية نسميها "الذاكرة الداخلية" .

ذلك أن الانسان منذ حوالى عشرة آلاف سنة أو أقل أو أكثر ، وقد عانى المواقف الصعبة السابقة لأجيال كثيرة من قبل ، لجأ إلى وسيط

خارجى حجرا أو ما يشبهه ، فأخذ ينقش عليه عناصر الخبرة التى مر بها ، وبطريقة بدائية أول الأمر لا تزيد على رسم العناصر دون بيان للعلاقات ، ولكنها تكفى لكى يتذكر الخبرة المقصودة . وقد أصبح مثل هذا الحجر المنقوش بالصورة بالنسبة لنا ، هو نقطة البداية فى نشأة "الذاكرة الخارجية" باعتباره أول أوعية المعلومات ، التى لم يتوقف الإنسان عن تطويرها الإنسان وتتميتها كيميا ونوعيا ، منذ تلك البداية البعيدة حتى الآن وإلى ما شاء الله .

فعبّر العمر الزمنى لأوعية الذاكرة الخارجية الذى قد يبلغ عشرة آلاف سنة ، تطورت وسائلها وأوعيتها المادية بالاضافة الكمية ، بحيث أصبح من المستحيل الآن أن نعرف عدد هذه الأوعية . بل إن الاضافة العددية من أوعية الذاكرة الخارجية خلال سنة واحدة فى الوقت الحاضر ، أصبحت هى الأخرى فوق طاقة الحصر الدقيق ، بلة الحصر الكامل لكل الأوعية عبر عشرة آلاف سنة .

أما بالنسبة للتطور النوعى فى أنماط الوسائط ذاتها ، فهناك ثلاثة مراحل أساسية على الأقل : أولاها المرحلة "قبل التقليدية" التى تمثلت فى الحجارة والطين والعظام والجلود والبردى ، وما إليها من المواد الطبيعية والنباتية والحيوانية ، التى استخدمت كما هى تقريبا دون تغيير كبير فى تكوينها . وثانيها المرحلة "التقليدية وشبه التقليدية" ، التى تمثلت فى الورق الصينى منذ القرون الأولى بعد الميلاد وتطورات الصناعية قبل الطباعة وبعدها حتى الآن . وثالثها المرحلة "غير التقليدية" ، التى تتمثل فى المصغرات والمسموعات والمرئيات والممغنطات والمليزرات ، على شكل قرص أو شريط أو غيرها .

وقد كان هناك تطوران آخران فى أوعية الذاكرة الخارجية ، صاحب التطور النوعى السابق فى أنماط الوسائط المادية وطبيعة كل منها . وقد سار هذان التطوران بالتوازي فيما بينهما ، وفى علاقة كل منهما بالمرحلة الثلاث التى وضعتها فيما سبق . أحد هذين التطورين يرتبط بطريقة التسجيل للبيانات والمعلومات ، على تلك الوسائط قبل التقليدية والتقليدية وغير التقليدية، بينما يرتبط التطور الآخر بالامكانات الذاتية والاضافية لانتشار هذه الأوعية بما تحويه من البيانات والمعلومات بين أفراد الانسان . وفى الناحية الأولى بدأ التسجيل على الأوعية فى شكل الكتابة بالصور والرسوم ، ثم بالمقاطع والحروف اللغوية فيما بعد ، إلى جانب الرموز الأخرى للحسابيات والموسيقىات وغيرهما . كما استخدمت قوى المغناطيس والكهرباء والالكترون والليزر والخصائص الطبيعية لكل منها ، فى التسجيل على فئات الأوعية غير التقليدية ، من خلال تمثيل الحروف والصور والأصوات بنبضات من تلك القوى مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما .

وفى الناحية الأخرى للتطور وهى إمكانات الانتشار ، فقد تطورت من النسخة أو النسخ المحدودة فى عصور الألواح الطينية وأوراق البردى والمخطوطات ، إلى مئات النسخ والآلاف ومئات الآلاف والملايين فى الوقت الحاضر ، سواء فى الأوعية التقليدية أو شبه التقليدية أو غير التقليدية . هذا إلى جانب الإرسال والاستقبال عن بعد ، للوعاء نفسه مسموعا أو مرئيا أو مكتوبا أو للبيانات الببليوجرافية عنه ، من الموقع الذى يوجد فيه الوعاء أو الأوعية المصدر ، التى تسمى حاليا "بنوك المعلومات " أو "قواعد المعلومات" أو "مرصد البيانات" ببليوجرافية وغير ببليوجرافية ، إلى مواقع الخدمة والاستخدام على مئات الأميال وآلافها . وقد جرى هذا الاتصال أو الانتشار

سلوكيا ، أو لا سلوكيا بواسطة الأقمار الصناعية أو الموجات الدقيقة ، مع تمثيل المحتويات من حروف أو صور أو أصوات بنبضات مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما خلال هذا الانتقال .

ثالثا الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية : "أوعية المعلومات " أو "أوعية الذاكرة الخارجية " أو "الذاكرة الخارجية" وكلها تعنى شيئا واحدا ليست سوى امتداد مادي للذاكرة الداخلية للإنسان ، ففي كل من الذاكرتين تتمثل بصفة عامة صيغة شكلية مختلفة للمعلومات نفسها . ومن هنا اخترنا للفقرات السابقة عنوانين متقابلين ، أحدهما (المعلومات الوعائية) والآخر (المعلومات غير الوعائية) ، وهما يساويان بصفة عامة ما نعالجه في الفقرات التالية تحت هذا العنوان الثالث (الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية)

ومع ذلك وبرغم هذه العلاقة الوثيقة بين الذاكرتين ، فهناك فروق واضحة بينهما يهتما منها جانبان . في الجانب الأولي نجد أن الذاكرة الداخلية للفرد الواحد ، هي أشبه شيء بمساحة معينة لها طاقة محدودة بالنسبة للتسجيل "والاختزان الواعي للمعلومات " ، الذي يتم بطريقة إلهية هي معجزة الله في خلق الإنسان ، دون أن يكون هناك نظام صناعي يتولاه الفرد بالنسبة لهذا التسجيل والاختزان ، ولكنه يتم بصورة تكاد تكون تلقائية دون إجراءات زائدة على طبيعتها الخاصة . أما بالنسبة للذاكرة الخارجية فإنها تتم بتحصيل مجموعة معينة من البيانات أو المعلومات ، كتابات أو صورا أو أصواتا ، على وسيط مادي ، ثم مجموعة ثانية على وسيط آخر ، وهكذا إلى ما لا نهاية . ! ومن هنا ندرك أن طاقة الذاكرة الخارجية على هذا "الاختزان الصناعي للمعلومات والبيانات" غير محدودة ، على العكس من الذاكرة الداخلية المحدودة.

وفى الجانب التانى نجد فرق فى غاية الأهمية بالنسبة للذاكرتين ، وهو نظام الضبط الذى يحقق (الاسترجاع) لما يوجد فى كل منهما من البيانات والمعلومات عند الحاجة . فالضبط الذى يتم فى الذاكرة الداخلية هو مرة أخرى من معجزات الله فى خلق الانسان ، الذى زوده بنظام للضبط لا نكاد نعرفه معرفة علمية دقيقة ، برغم أننا متأكدون من وجوده والاعتماد عليه . فالفرق حين يواجه موقفا جديدا يحتاج فيه إلى معلومة أو معلومات معينة سبق اختزانها فى ذاكرته الداخلية ، فإنه سرعان ما يسترجع تلك المعلومة أو المعلومات ذاتيا ، مع تفاوت معروف بين أفراد الانسان فى قدراتهم على هذا الاسترجاع كميا ونوعيا ، طبقا لما وهب الله كلا منهم طاقة على الاختزان ونظاما للضبط . هذا على حين أننا فى الذاكرة الخارجية بسبب تمثيلها فى أوعية مادية غير متناهية العدد ، وهو السر فى طاقتها الاختزانية غير المحدودة ، نحتاج إلى "نظام صناعى للضبط " يلائمها ويضمن وظيفة الاسترجاع ذات الأهمية الكبرى للانسان .

ومن الممكن أن نسمى هذا النوع الصناعى من الضبط باسم "الضبط الوعائى " لأنه فى الحقيقة ضبط لهذه الأوعية التى تحمل البيانات والمعلومات ، وهو بالتالى ضبط غير مباشر للمعلومات الموجودة فى الأوعية . وقد جرى الاصطلاح على تسميته (الضبط الببليوجرافى) إذا كانت الأوعية المضبوطة من فئة "المكاتب والالتزامات" ، وهو فى الفئتين على أية حال "ضبط للأوعية " فقط. ولكن الضبط فى أوعية الذاكرة الخارجية قد يتمثل فى "ضبط للمحتويات" ذاتها فى بعض الأوعية ، حين يلحق بها " كشافات غير ببليوجرافية " لأسماء الأشخاص أو الأماكن أو الهيئات أو غيرها ، أو للمصطلحات ، أو للمفاهيم . . . الخ ، وكذلك حين تسجل المحتويات فى الأوعية بطريقة خاصة تسهل استرجاعها عند الاستخدام ، كما

فى أوعية "المراجع" المطبوعة والمحسبة والمليزرة ، من الأدلة ودوائر المعارف والمعاجم وما إليها .

رابعاً - التكنولوجيا والمعلومات الوعائية : كان اهتداء الانسان إلى تسجيل خبرته على وسيط مادي خارجى منذ بضعة آلاف من السنين - كلن هذا الاهتداء فى حد ذاته نمطا بسيطا من "التكنولوجيا" البدائية الساذجة . ولم يتوقف الانسان منذ تلك البداية البعيدة فى أعماق التاريخ ، عن تطوير هذه "التكنولوجيات الوعائية" إذا جاز هذا التعبير ، فى المرحلة قبل التقليدية وفى المرحلة التقليدية وفى المرحلة غير التقليدية التى نعيشها الآن . ولا ترتبط هذه التكنولوجيا بانتاج الأوعية فقط ، ولكنها امتدت وتمتد إلى الاستفادة بكل الوسائل من هذه الأوعية بعد انتاجها .

فإذا كان الحصر أو "الضبط" لهذه الأوعية ، يعتبر هو الخطوة الأساسية فى هذه الاستفادة ، فقد مارسه الانسان منذ البداية تقريبا ، ونشأت له تكنولوجيات بدائية ساذجة فى الماضى ، ثم تطورت حتى أصبحت فى العصر الحاضر تستخدم الحاسوب وأشعة الليزر ، فى هذه العملية الفنية الدقيقة . وأصبحنا نرى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، مؤسسات المعلومات الببليوجرافية التى تخزن عشرات الملايين من البطاقات لأوعية المعلومات ، على أقراص أو اسطوانات ممغنطة أو مليزرة ، بدلا من الببليوجرافيات التقليدية المطبوعة فى عشرات المجلدات أو مئاتها ، ومن الفهارس البطاقية فى أدراجها الخشبية أو المعدنية ، التى قد تبلغ فى المؤسسة الواحدة بضعة آلاف درج .

وإذا كان الكهنة والعرفون قد استأثروا أو الامر ، فى منازلهم ومؤسساتهم بالأجيال المبكرة من أوعية المعلومات ، خدمة لأنفسهم ولأولادهم وأتباعهم من بعدهم فقد تطورت أمور "الذاكرة الخارجية" عبر

العصور التالية . وأنشئت فى مراحل هذا التطور " المؤسسات الاستخدمية " لكل أنماط القراء والباحثين فى المجتمعات العصرية بجل أفرادها ، وعرفت هذه المؤسسات بتسميات مختلفة عبر تلك العصور ، فى الحضارات الشرقية والغربية على حد سواء . وفى اللغة العربية مثلاً نتذكر : بيت العلم ، ودار الحكمة ، وخزانة الكتب ، والخزانة ، ودار الكتب . ثم عرفنا فى العقود الأولى للقرن العشرين : المكتبة (قومية وجامعية ومدرسية وعامة ومتخصصة) ، كما عرفنا فى نصفه الثانى : مركز التوثيق ، ومركز المعلومات ، وقد نعرف فى المستقبل القريب أو البعيد : دار المعلومات أو بيت المعلومات ، أو حتى مدينة المعلومات .

وأيا كان الأمر فى تسمية تلك " المؤسسات الاستخدمية " ، فالمفروض أن لكل منها جمهورها وروادها بحاجاتهم القرائية والبحثية ، وأنها تحرص فى الأوعية التى تختارها وتقتنيها على ما يستجيب لحاجات أولئك الرواد ، وأنها تتولى التنظيم الفنى "الضبط الاقتنائى " لتلك الأوعية ، وأنها من خلال ذلك الضبط تبادر بتقديم الخدمة النهائية لروادها وجمهورها ، فتسترجع لهم الأوعية أو المعلومات التى يطلبونها . وتستعين المؤسسات الاستخدامية ، وهى تدبر وتدير الامكانيات المادية والبشرية التى تقوم عليها وظائف الاقتناء والتنظيم والخدمة ، بكل جديد مفيد فى تكنولوجيات المباني والأثاث والأجهزة والأدوات والأوعية . إذا أضيف إلى ذلك ما تم تناوله فى الجانب التطبيقي لتخصص المكتبات والمعلومات من موضوع التخصص ، وفكره ، وتسمياته - لاتضح سما تم تأصيله وما سمي بنظرية الذاكرة الخارجية .

الفصل الثالث

العلوم أو المقررات

لتخصص المكتبات والمعلومات

ينبغي قبل الحديث عن علوم أو مقررات تخصص المكتبات والمعلومات أن نتناول بعض الخلفيات التي تحكم بناء المقررات في هذا التخصص في عالمنا العربي بصفة خاصة . وينبغي قبل قراءة هذه الجزئية إعادة قراءة ما يتعلق بهوية هذا التخصص "موضوعه وفكره ومؤسسته " في صفحات ٣٠-٤٠ من هذا الكتاب . كذلك سنتناول ابعاد التخصص وهيكله المقررات الاساسية والذاتية له . ثم نتناول بعض الضوابط والمعايير التي تتعلق ببناء المقررات وتقويمها . ونختتم هذه الجزئية بثمانى مجموعات من المقررات الأساسية الذاتية طبقا لمنهج محدد سيشرح في موضوعه . ولن نتناول في مقررات التخصص ما ينبغي أن يدرسه الطالب من مقررات مساندة. أو اضافية . أو متطلبات للجامعة . أو الكلية الأم . وإنما سيتم التركيز على المقررات الأساسية للتخصص .

خلفيات عامة لبناء مقررات التخصص :

كانت -وما زالت - المهارات البشرية المطلوبة للعمل في ميدان التخصص الذي نعرفه اليوم باسم " المكتبات والمعلومات"، مجالاً للتطور المستمر قبل ولادته الرسمية في أواخر القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن لكل قسم من أقسام المكتبات في الجامعات بالبلاد العربية ، ومعها الصيغ الأخرى من المدارس والمعاهد المستقلة وشبه المستقلة ، والبرامج المؤقتة أو الدائمة القصيرة والطويلة- من المؤكد أن لكل منها ظروفه وملابساته

الخاصة التي لعبت دورا كبيرا في إنشائه وقيامه ، وستبقى تلعب دورا مماثلا في مراحل نموه وتطوره إذا بقي ، على امتداد الزمن ، في مستقبله القريب والبعيد .

ومن هنا فليس صحيحا ولا مرغوبا بالنسبة للمقررات ، أن تؤخذ نسخة من أحدث لائحة لهذه القرارات ، بأى قسم لو كان في قمة النضج والاستقرار ، لكي يستعيرها وينفذها كما هي أى قسم آخر ، مهما يكن ناشئا جديدا دون أية خبرة سابقة. لا يجوز ذلك ولا نقول به ، ليس فقط بين قسمين في منطقتين مختلفتين متباعدتين بالوطن العربي ، ولكنه مرفوض أيضا حتى لو كانا داخل منطقة واحدة ، أو حتى داخل قطر واحد مهما يكن ذلك القطر صغيرا مكتمل التجانس .

ولكن المسلمة السابقة لا تعنى على الإطلاق ، أن يحرص كل قسم أو مدرسة أو معهد أو برنامج ، عند إنشاء لائحة مقرراته أو تطويرها ، على مخالفة اللوائح في الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج ، بوطنه وبالأوطان العربية الأخرى ، مبادرة منه إلى تميز سطحي يستند إلى مجرد المخالفة ، دون أن يقوم بالدراسات المنهجية الضرورية عند الإنشاء وعند التطوير .

من المؤكد أن نتائج تلك الدراسات المنهجية ، التي يتم توضيحها في الفقرات التالية ، لن تكون أبدا بحيث تتطلب فى نتائجها ، إنشاء قسم بمقررات جديدة أو تطوير المقررات فى قسم قائم ، فتكون هذه المقررات وتلك متباينة تماما مع المقررات فى كل قسم آخر ، بالقطر نفسه وبالوطن العربى جميعه وبكل أقطار العالم . فمع الظروف والملابسات الخاصة أو المحلية ، التي تحيط بنشأة وتطور كل واحد من أقسام المكتبات والمعلومات

فى الجامعات العربية ، توجد دوافع وعوامل تدعو بقوة قد نكون أكبر
إنها قد تحتم فى بعض الحالات - إلى قدر ما من التجانس .

من هذه الدوافع مثلا ، عندنا بالوطن العربى فى الوقت الحاضر
ولعقد أو عقدين قادمين ، ذلك العجز الكبير فى أعضاء هيئات التدريس
وتنقلاتهم التى لا تنقطع ، وتنقل الطلاب والدارسين بين أقسام المكتبات فى
القطر الواحد وعبر الأقطار . إن هذه التنقلات للمدرسين والدارسين تحتم
قدرا ما من التجانس ، بين المقررات الدراسية فى أقسام المكتبات
والمعلومات بالبلاد العربية ، فى التسميات وفى المحتويات وفى مستوى
الصفوف المحددة لها . فهذا التجانس لا ندعوا إليه و لا نطلبه النواحي
المنهجية وحدها ، وإنما يتطلبه مع ذلك أيضا تأمين شئ من المرونة
المرغوبة ، فى انتقال الطلاب والدارسين وعند تبادل الأساتذة والمحاضرين ،
لأن هذا العنصر البشرى فى التخصص ، هو العماد الذى تقوم عليه أقسام
المكتبات والمعلومات فى بلادنا .

ولا يجوز تحت شعار المعادلة السابقة بين الذاتية والتجانس ، فى
أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية ، نسيان أو تناسى المنهج
السليم لمواجهة التحدى الكبير عند بناء المقررات وعند تعديلها . ويتطلب
الصورة المثالية لتصميم أو تطوير المقررات الدراسية ، فى قسم بعينه من
أقسام المكتبات والمعلومات ، أيا كان مبعده بالوطن العربى أو بالخارج ،
ثلاث مجموعات متكاملة من الدراسات والبحوث المبدئية ، التى تتخذ أساسا
ومصدرا للتصميم أو التطوير المنشود .

أولى هذه الدراسات والبحوث تتناول الظروف والملايسات المباشرة
الملاصقة للنسب من الكلية والجامعة التى ينتمى إليها ، وفى نوعيات
الطلاب الذين يتوجهون إلى تلك الكلية وهذه الجامعة ، وفى أعضاء هيئة

التدريس المتوفرة والتي يمكن توفيرها في المستقبل القريب على الأقل ، من حيث الخبرات والإمكانات التدريسية ، ومن حيث الخلفيات في التخصص نفسه وفي التخصصات الموازية والمساعدة ، وفي الإمكانات الفنية والمادية المتاحة حول الكلية والجامعة. فليس من المنطقي مثلا ، تصميم لائحة غنية بالمقررات الدراسية التقدمية ، التي تمتاز فيها أساسيات التخصص بأحدث التكنولوجيات، دون التأكد من توفر نوعية الطلاب القادرين على استيعاب هذه المقررات . والأمر كذلك بالنسبة للعناصر الأخرى في هذه المجموعة الأولى من الدراسات ، ودور كل منها في التصميم أو التعديل للمقررات الدراسية .

وتتناول المجموعة الثانية من الدراسات والبحوث ، المكونات والعوامل والدوافع التاريخية والفكرية والاجتماعية ، على المستويات الوطنية والقومية ، التي تتطلب معايير خاصة ينبغي الالتزام بها ، كما تحتم قدرا معينا من التجانس والتكامل ، مع الأقسام المماثلة في الاطار نفسه - الوطني أو الاقليمي أو القومي- فليس من الممكن مثلا بالنسبة لأي قسم للمكتبات والمعلومات ، في أية جامعة عربية - من الرباط إلى بغداد - أن يجهل أو يتجاهل في العدد الأكبر من مقرراته الدراسية ، الوعائية منها والفنية والخدمية والادارية ، متطلبات الفكر الاسلامي والتراث العربي والسماء اللغوية ، عند تصميم المقررات وبنائها وعند تعديلها وتطويرها ، برغم ما قد يكون هناك من فروق محلية بنسبة معينة في تلك المتطلبات .

أما المجموعة الثالثة من الدراسات والبحوث ، فإنها تتناول التخصص نفسه في أوضاعه الأكاديمية واتجاهاته الجديدة ، التي تلعب دورا كبيرا في تشكيل المنظور السائد للتخصص ، كما يتمثل ذلك في كتابات القيادات العلمية، على المستوى القومي والعالمي . وتتناول أيضا المهنة في

ممارستها التطبيقية وخدماتها المتجددة ، التي تجسد في الفعل وفي الواقع ما
يجرى على أقلام الأكاديميين في البحث والنظر .

ومن الأهمية الواضحة لتلك المجموعات الثلاث من الدراسات
المبدئية، وللنتائج التي يمكن الخروج بها والاستجابة لمتطلباتها ، فمن
الضروري أيضا أن يكون هناك مرتكزات محددة ، يعتمد عليها القسم عند
بناء المقررات وعند تطويرها ، وأن تصحبها غايات واضحة مطلوبة
تحقيقها بعد تنفيذ ذلك البناء وهذا التطوير . ويمكن إجمال تلك المرتكزات
وهذه الغايات فيما يلي :

١ - ينبغي للقسم أن يحدد لنفسه الأهداف الأساسية والأغراض التي يعمل
على تحقيقها ، وأن ترتبط هذه الأهداف بالخطوة أو الخطط الشاملة
للتنمية، في جوانبها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها داخل
الوطن الأم ، بحيث يوفر هذا القسم أو المعهد لوطنه ، تلك المهارات
البشرية في مجال المكتبات والمعلومات ، التي تقوم بدورها المرسوم في
مشروعات هذه الخطوة أو الخطط، وأن يستند في كل ذلك إلى البيانات
العلمية الدقيقة للقوى العاملة في القطر أو المنطقة التي يعمل فيها .
فليس من المعقول مثلا ، أن تتضمن الخطوة الوطنية إنشاء عدة الآلاف
من المكتبات المدرسية ، خلال خمسة سنوات أو عشر سنوات ، ثم لا
يوجد من الخريجين في القسم أو الأقسام بهذا الوطن نفسه ، من يستطيع
أن يتولى المسؤولية في تلك المكتبات .

٢ - من المؤكد أن الوطن الواحد يضم فئات وأنواعا متعددة من المكتبات
ومراكز التوثيق والمعلومات ، وأن هناك فروقا وظيفية بين تلك الفئات
وهذه الأنواع ، وأن لهذه الفروق الوظيفية متطلباتها من المهارات
البشرية إعدادا وتدريباً . ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن تكون

هناك حواجز صماء داخل القسم الواحد ، أو بين الأقسام المتعددة فى القطر الواحد ، بحيث تكون هناك مقررات دراسية متباينة خلف هذه الحواجز ، بدعوى تلك الفروق الوظيفية . فليس من المعقول مثلاً فى أى واحد من الأقطار العربية ، أن يضم أقساماً متباينة فى مقرراتها ، يعمل كل منها منفرداً لإعداد نوع معين من الخريجين يلائم مؤسسات بعينها . فهذا الوضع فوق ما فيه من تجاهل التكامل النوعى بين المؤسسات التى سيعمل بها الخريجون ، هو أيضاً ترف بالغ يمكن أن نجده فى دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تضم عشرات المدارس والمعاهد والأقسام ، لتخرج المتخصصين فى المكتبات والمعلومات ، وقد سقط بعضها نتيجة هذا الترف ، فأغلقت أبوابها بعد أن كانت ملء السمع والبصر .

٣ - ليس هناك تخصص ناجح فى جانبه الأكاديمى ، المتمثل فى الأقسام الجامعية التى تعد العاملين فيه ، دون أن يستند هذا التخصص فى جانبه الميدانى إلى مهنة قوية متجانسة . وأهم عنصر يبين هذه المهنة القوية المتجانسة ، يمكن أن نجد فى المقررات الدراسية عند التصميم وعند التطوير . فعلى أى قسم للمكتبات والمعلومات بالبلاد العربية عند إنشائه وتطويره ، ألا يكون خريجيه مجرد إضافة كمية للخريجين الآخرين ، وألا يكونوا فى الوقت نفسه من عوامل التمزق والتشردم فى المهنة التى لم تتجاوز طفولتها بعد .

ومن أدق التحديات الأكاديمية فى أية جامعة ، تصميم لائحة المقررات الدراسية أو تطويرها ، عند إنشاء أحد الأقسام أو تطويره . فهناك مخاطر وصعوبات غير قليلة ، تحيط بهذه العملية فى كل التخصصات العامة ، وهى فى تخصص المكتبات والمعلومات أكثر بهذه العملية فى كل

التخصصات العامة ، وهى فى تخصص المكتبات والمعلومات أكثر خطورة وأشد صعوبة . فى مقدمة تلك المخاطر والصعوبات ، وضع الخطوط والنسب التى تصل وتفصل وتحدد العلاقات ، بين المقررات "الأساسية الذاتية " من داخل التخصص ، والمقررات "الاضافية " المأخوذة من التخصصات الأخرى ، لعموميتها كالتراث والتاريخ واللغة فى النطاق القومى ، أو لاستناد المقررات الأساسية إليها واتكائها عليها . فليس هناك تخصص أكاديمى واحد، يمكن أن يعيش معزولا بمقرراته الدراسية عن جميع المقررات الدارسية فى كل التخصصات الأخرى .

بل إن هناك قوائم غير قليلة ، مشهورة فى الخريطة العامة للتخصصات ، كالتاريخ مع الجغرافيا ، والاقتصاد مع السياسة ، والفلسفة مع علم النفس ، وقد تتلث هذه القوائم أو تربع بمقررات أخرى شقيقة لها أيضا ، فيضاف إلى الأمثلة السابقة للتثليث : الآثار ، والقانون ، وعلم الاجتماع على الترتيب . وتتعانق المقررات الدراسية فى اللوائح الجامعية ، لهذه الثنائيات أو الثلاثيات من التخصصات الأكاديمية ، للعلاقات الحميمة بينها فى مراحل النشأة والتطور ، قبل ما يسودها اليوم من انفصال واستقلال . ويصاحب هذا التعانق بعض الصعوبات أو المخاطر ، عند بناء لائحة المقررات لكل واحد من الأقسام ، التى ترعى هذه التخصصات التوائم أو الشقيقة ، بسبب الإفراط أو التفريط فى استضافة مقررات من التوائم أو الشقيق .

هذا بالإضافة إلى أن بعض التخصصات العامة ، قد تفرض نفسها أو يفرضها المسئولون فى شكل متطلبات للكلية وللجامعة ، استكمالا لنضج الطلاب بمرحلة الليسانس والبكالوريوس ، أو تتطلبها المقررات "الأساسية الذاتية " نفسها ، ليكتمل لهذه الأخيرة حقها الأكاديمى من الدراسة الناجحة . وتحثل هذه الفئات من المقررات العامة مساحة معينة ، فى لائحة القسم

صاحب التخصص الأساسى ، تاركة المساحة الباقية للتزاحم الطبيعى ، بين مقررات هذا التخصص والمقررات التى يستضيفها من توائمه وأشقائه ومسانداته ، فيصعب التوازن أو تزداد حدة الإفراط أو التقريط السابقين .

تلك هى أول الصعوبات المألوفة فى جامعاتنا العربية وفى كل الجامعات ، عند بناء المقررات الدراسية لأحد التخصصات الأكاديمية فيها . وقد أخذت هذه الصعوبة شكلا حادا بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات لأسباب كثيرة ليس أهونها أنه دخل إلى الحرم الجامعى متأخرا نسبيا . فقد سبقه إلى ذلك الموقع المرموق وبفترات طويلة ، عدد غير قليل من التخصصات الإنسانية والاجتماعية ، وهم القطاعان اللذان قبله بدرجة ما فى كليتهما ، وأصبح هو تحت وصاية هذا التخصص أو ذاك فى هذين القطاعين . ولم يبلغ هذا القبول فى بدايته - على الأقل - درجة الترحيب ، وكان فى أحسن صورته مزيجا من الإشفاق والدعاء بالتوفيق .

أما بالنسبة للمقررات "الأساسية الذاتية" فأمرها كان - وما زال بدرجات متفاوتة بين الأقسام - حقلًا مفتوحًا دون أسوار للأخذ والرد والارتفاع والهبوط ، حذفًا وإضافة وتغييرًا للتسميات والمحتويات ، ولمستويات صفوفها التدريبية ، ليس بين الأقسام المختلفة عبر الأقطار العربية أو فى قطر واحد ، وإنما أيضا فى داخل القسم عبر تاريخه الطويل أو حتى القصير . حقا إن البعض القليل من هذا التفاوت وليس كله ، قد يدخل فى باب التطور الطبيعى لشخصية القسم خلال مراحل حياته ، وقد يرجع فى شئ منه للنمو الذاتى فى التخصص نفسه الذى لا بد أن ينعكس على مقرراته ، وقد يكون القليل منه مجرد بصمات ذاتية مرغوبة لكل قسم بين إخوته . أما الجزء الأكبر من ذلك التفاوت الذى قد يبلغ حد التناقض ،

فهو ظاهرة غير صحية فى البناء العام للمقررات الدارسية بتخصص المكتبات والمعلومات .

هناك أيضا مظاهر كثيرة للضعف العام فى بناء المقررات الدارسية لتخصص المكتبات والمعلومات ، نتيجة لانتقاد المعايير الموحدة فى أكثر جوانبه ، هذا الانتقاد الذى اصبح ثغرة تتسع ولا تلتئم ، تتسرب من خلالها آفات وأدواء متنوعة إلى مقررات هذا التخصص "الأساسية الذاتية" فى الوطن العربى بخاصة ، وفى أقسامه ومعاهده الخارجية بعامة . هناك مقررات بتسميات هى هى ، ومحتويات لا تختلف فقط ولكنها تتباين وتتناقض ، وهناك محتويات متماثلة تمام بل إنها هى هى ، وأسماؤها فى غاية الاختلاف والتباعد. وهناك مقرر واحد هو هو محدد فى اسمه ومحتواه، يأخذ فى إحدى اللوائح مستوى ومساحة زمنية ، ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يأخذه هو نفسه بمحتواه واسمه فى لائحة أخرى .

هناك مظاهر كثيرة للضعف العام فى بناء المقررات الدارسية "الاضافية" أو "المساندة" ، المطلوبة لتخصص المكتبات والمعلومات ، حتى تحولت وظيفته الأكاديمية كمساندة للتخصص الأساسى ، ومترابطة مع مقررات أساسية ذاتية فيه ، إلى ملء روتينى لفراغ زمنى موجود بالقسم ، وهذه المظاهر ترجع أيضا فى أسبابها البعيدة إلى افتقاد المعيارية فى التخصص ، مثلها مثل ما سبق من مظاهر الضعف فى المقررات الأساسية الذاتية .

أبعاد التخصص وهيكل المقررات :

الهوية فى تخصص المكتبات والمعلومات ، بمقتضى "الزاوية" التى تحددت مع موضوعه ، وهى "الضبط والاستخدام" لتلك الأوعية ، تتطلب دراسة أوعية المعلومات هذه ، التقليدية منها كالمخطوطات والمطبوعات ،

وغير التقليدية كالمسموعات والمرئيات والمحسبات والمليزرات ، بإعتبار أن هذه الأوعية هي الذاكرة الخارجية لكل معارف الانسانية وعلومها ، وهى بذلك مصادر القراءة والبحث لكل التخصصات . فلهذا التخصص علاقة فريدة بكل التخصصات الأكاديمية الأخرى ، لأن لكل منها رصيده الماضى والمتجدد من أوعية المعلومات المخطوطة والمطبوعة إلى جانب الأوعية الحديثة ، وهذا الرصيد هو عطاؤه فى موضعه . أما حصر هذه الأرصدة وضبطها ، واتاحتها للاستخدام والاستفادة منها ، فهذه مسئولية المتخرجين فى تخصص المكتبات والمعلومات ، من خلال لائحة المقررات الدراسية فى أقسامه ومعاهده ، "الأساسية الذاتية" من داخل التخصص ، و"الإضافية" العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى .

من الممكن أن نصادف عشرات وعشرات ، من المقررات الأساسية الذاتية لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولكنها جميعا كمبدأ وقاعدة ، ينبغى أن تهدف إلى تزويد الطلاب والدارسين بالحقائق والخبرات والمهارات ، التى يحققون بها فى المؤسسات الميدانية بعد التخرج ، وظيفتى "الضبط والاستخدام" منفردتين ومتكاملتين كل منهما مع الأخرى ، ما دامت هاتانوظيفتان هما جماع الأمر فى التخصص ، الذى نقف جميعا مدرسين ودارسين تحت مظلته . ونحن لا نستطيع هنا وضع التصميم النظرى للمقررات "الأساسية الذاتية" للتخصص ، بل ولا نستطيع التعرف بدقة على المقررات "الإضافية" من التخصصات الأخرى ، قبل استجلاء الأبعاد الرأسية والأفقية فى هاتين الوظيفتين ، مع الإشارات الموجزة إلى تأثير المهم من هذه الأبعاد فى الهيكل العام للمقررات ، ومن ثم يأتى التصميم النهائى للمقررات فيما بعد ، استجابة واقعية لمتطلبات الممارسة الدقيقة والإنجاز الناجح لعمليات الضبط والاستخدام .

أولاً - أما بالنسبة لوظيفة "الضبط الببليوجرافى" منفردة وحدها ، فقد كانت منذ القدم هدفاً لممارسات الأفراد من العلماء والوراقين والسيواة ، من قبل الطباعة ومن بعدها ، وصدر فى هذا السياق التقليدى المأثور مئات الآلاف من قبل الطباعة ومن بعدها . وصدر فى هذا السياق التقليدى المأثور مئات الآلاف من الأدوات الببليوجرافية ، التى تضبط كل منها مجموعة من أوعية المعلومات فى نطاق زمنى ومكانى ونوعى معين . وقد تحول الأمر فى هذه الوظيفة تدريجياً ، منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، فأصبح مجالاً حيويًا للشركات والمؤسسات الميدانية للتخصص ، التى تعمل من منطلق تجارى وشبه تجارى ، أو من منطلق الخدمات العامة ، وصاحب ذلك وأدى إليه وتفاعل معه ، دخول التكنولوجيات الحديثة بصورة مكثفة خلال العقود الأخيرة إلى وظيفة الضبط الببليوجرافى ، فظهر كثير من الأدوات بتسمية جذابة هى "بنوك المعلومات الببليوجرافية" .

ويرتبط بوظيفة "الضبط الببليوجرافى" منفردة أو متكاملة مع "الاستخدام" وظيفة "الضبط الداخلى" للمحتويات ، فى قطاع مهم من موضوع التخصص ، وهو الأوعية المرجعية العريقة منها فى تاريخ الذاكرة الخارجية والطارئة فى العصر الحديث ، كالمعجمات والموسوعات ودوائر المعارف والنقاويم والأدلة وملخصات الحقائق والموجزات الإرشادية ، التى تيسر بطبيعة التنظيم والضبط فيها ، الاسترجاع السريع للمعلومات منها واستخدامها عند الحاجة إليها .

وقد كانت الأوعية المرجعية هى الأخرى منذ القدم ، هدفاً للممارسات الأفراد من الفلاسفة والعلماء والباحثين فى كل التخصصات قبل الطباعة وبعدها . وصدر فى هذا النطاق التقليدى المأثور عشرات الآلاف من الأوعية المرجعية ، التى كانت وما زالت تكون مع مئات الآلاف من

الأدوات الببليوجرافية السابقة ، أساسا ثابتا لوظيفتى الضبط والاستخدام .
والأمر كذلك هنا أيضا بالنسبة لدور الشركات والمؤسسات الميدانية ، التى
جعلت من أوعية المراجع مجالا حيويا لأعمالها ، وأصبح نظام الضبط فى
داخل هذه الأوعية عملا مستقلا أو شبه مستقل عن مادة المحتويات ، ويدخل
بطبيعته فى وظيفتى الضبط والاستخدام . بل إن هذه الشركات والمؤسسات
الميدانية ، أخذت خلال العقدین الأخيرین تستعين فى تصنيع هذه الأوعية
بالتكنولوجيا الحديثة ، فيصدر بعضها الآن فى شكلين أولهما تقليدى مطبوع
يحمل التسمية التقليدية ، قاموسا لغويا أو معجما للأشخاص أو غيرهما ،
وثانيهما الكترونى محسب أو مليزر يحمل إحدى التسميات الحديثة الجذابة ،
مثل : بنك معلومات (لغوى) ، أو قاعدة بيانات (للأشخاص) ، الخ . بل إن
الشكل التقليدى العريق ، بدأ يختفى فى نماذج معينة من أوعية المراجع فى
البلاد المتقدمة .

وهكذا ، كما نرى ، تطور الأمر فى وظيفة "الضبط" وحدها أو
متكاملة مع "الاستخدام" ، إلى ما يسمى فى الوقت الحاضر (نظم المعلومات
الببليوجرافية وغير الببليوجرافية) . أما بالنسبة لنظم المعلومات
الببليوجرافية ، فلمقررات الأساسية الذاتية للتخصص فى هذه النظم زاويتان
للدراسة ، أولهما : (الدراسة الاستخدامية) حيث يتعرف الدارسون على
الأدوات التقليدية وغير التقليدية من أجل استخدامها ، وثانيتهما : (الدراسة
الإنشائية) حيث يكتسب الدارسون المهارات الملائمة ، لإنشاء ما يتطلبه
الضبط والاستخدام فى سياقاتهما المعاصرة من أدوات . وكذلك الأمر بالنسبة
لنظم المعلومات غير الببليوجرافية ، فلها دراستان استخدامية وإنشائية ، بيد
أن الدراسة الإنشائية هنا لا ترتبط بالمحتويات وتكوينها فلها أصحابها من
المتخصصين ، وإنما ارتباطها بضبط هذه المحتويات ووضع التنظيم الملائم

لها داخليا ، إسهام في استرجاع الحقائق منها سريعا عند الحاجة إلى استخدامها .

ثانيا ، وأما بالنسبة لوظيفة "الاستخدام" منفردة أو متكاملة مع "الضبط"، فقد جرى العرف منذ أقدم العصور على إنشاء المؤسسات الميدانية، التي تختزن أوعية المعلومات من أجل استخدامها والانتفاع بها عند الحاجة ، بتسميات تطورت من "بيت الحكمة" و"دار العلم" في الماضي البعيد ، إلى "خزانة الكتب" و " دار الكتب" في الماضي القريب وبعض الحاضر ، وأخير إلى " المكتبة" و " مركز المعلومات" في أكثر الحاضر وفي المستقبل القريب على الأقل . وقد انضمت إليها تحت مظلة التخصص في أواخر القرن التاسع عشر بعامه ، وفي القرن العشرين وفي أواخره بخاصة ، تلك المؤسسات الميدانية للضبط التي أشرنا إليها في "أولا" من قبل، وكذلك المؤسسات المهنية له المتمثلة في الجماعات والجمعيات والاتحادات الوطنية والقومية والدولية ، والمؤسسات الأكاديمية المتمثلة في مدارس المكتبات المعلومات ومعاهدها وأقسامها بالجامعات العتيقة والعصرية .

وقد أصبحت هذه الفئات الأربع من المؤسسات في الوقت الحاضر ، التقليدية منه المشدودة إلى الماضي ، والحديثة المبهورة بالمستقبل وهما الأقل عددا ونفعا ، ومعهما الوسيطيات المستمسكات بالأصيل من الماضي والآخذات بالجواهر من الحاضر - وهن الأكثر والأنفع - أصبحت هي القواعد الأربع التي يقوم عليها التخصص ، ومن الطبيعي ان يكون لكل واحدة من تلك الفئات الأربع ، موقعها في خريطة المقررات الدراسية . وإذا كانت المؤسسات الاختزانية أيا كانت التسمية التي تحملها باعتبارها البدايات والغاية في شأه التخصص وفي تطوره ، وباعتبار ما تتولاه من وظائف وعمليات فيه كثيرة ومتنوعة ، تحتل قطاعا كبيرا في خريطة المقررات

الدراسية للتخصص ، فقد أصبح من الضروري أيضا تمثيل المؤسسات الثلاث الأخرى فى هذه الخريطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وعلىنا الآن ، لتحديد المعالم الهامة فى القطاعات المخصصة للمؤسسات الاختزانية بخريطة المقررات الدراسية ، أن تبرز المكونات البنوية التحتية والفوقية بأركانها الخمسة . فى أية مؤسسة اختزانية تحقق وظيفة الضبط لما تقتنيه وتتيحه للاستخدام ، كما يلى :

١ - أو هذه الأركان "الكيان الأم" ، إذ ليست هناك مؤسسة ميدانية لاختزان واستخدام أوعية القراءات والبحوث موجودة فى فراغ ، ولكنها دائما وفى كل الأحوال - إلا إذا كان هناك وضع غير منطقي - محاطة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يمكن أن نسميه الكيان الأم ، الذى قد يتمثل فى مدرسة أو كلية أو جامعة أو مركز للبحوث من أى نوع ، أو فى قرية أو مدينة أو أحد الأحياء بعاصمة كبيرة . فالكيان الأم هو ذلك الشخص المعنوى أو الجماعة ، التى أنشئت المؤسسة الميدانية الاختزانية للأوعية ، لخدمة أفرادهم وإمدادهم كلا حسب اهتماماته ، بما يحتاج إليه من القراءات والمعلومات . ولهذا الركن تأثير كبير فى البيئة التحتية للأركان الأربعة التالية ، ومن ثم فى كل المقررات الدراسية المرتبطة بها ، سواء الأساسية الذاتية من داخل التخصص ، أو الإضافية العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى . بل إن الاحتياجات التى يمثلها فئات متجانسة من الأفراد فى ذلك الكيان الأم ، قد تتطلب تصميم مقررات محددة تأكيدا لأهمية هذه الفئات ، ومن ثم دراسة الأوعية الملائمة لهم ومصادرهما ، والخدمات التى تقدم على أساس تلك الأوعية .

(٤،٣،٢) - ثانيها وثالثها ورابعها الثلاثية الوظيفية فى أى مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية ، أيا كان اسمها ، والكيان الأم الذى تقوم فيه ،

وهى على الترتيب: ٢) الاختيار والاقتناء للأوعية ، ٣) والتنظيم الفنى أو الضبط الاقتنائى لها ، ٤) وخدمة الأفراد فى الكيان الأم باسترجاع الأوعية والمعلومات لهم .

٢ - وتتضمن وظيفة (الاختيار والاقتناء) مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية ، لعل أجدرها بالتتويه فى سياق المقررات الدارسية وبنائها جانبان :

أ) متابعة أدوات "الضبط الببليوجرافى" السابق ، المراجعة منها والجارية ، من أجل بناء المجموعات الأساسية فى المكتبة أو المركز ابتداء ، ومن أجل تدعيمها وتجديد شبابها بصفة مستمرة ، بحيث تستجيب تلك المجموعات ليس فقط للاحتياجات الفعلية من جانب المنتفعين ، وإنما تأخذ فى الاعتبار أيضا الحاجات المتوقعة على المدى القريب والبعيد .

ب) التنبه إلى الطبيعة الخاصة والإمكانات المتنوعة ، لفئات الأوعية التى تتطلبها المؤسسة الميدانية للاختزان ، كأوعية المراجع ، والمطبوعات الحكومية ، والدوريات ، الخ ، التى غالبا ما تتطلب تصميم بعض المقورات الأساسية الذاتية ، لبيان ما هيئتها وأهميتها النسبية فى الاستخدام .

٣ - وتتضمن وظيفة (التنظيم الفنى : الضبط الاقتنائى) كذلك مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية ، لعل أجدرها بالتتويه فى المقررات الدارسية وبنائها الجوانب التالية :

أ) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما ، بين العمليات الفنية التى تجرى فى "الضبط الاقتنائى" هنا و " الضبط غير الاقتنائى " السابق . وقد حتم هذا التقارب والتماثل فى العقد الأخير التكاليف المترتبة لهذه العمليات ، كما أتاحت التكنولوجيات الحديثة إمكانات لم تكن فى الحسبان لاعتماد كل منهما على الآخر فى هذه العمليات ، بحيث يتم للوعاء

الواحد عملياته الفنية مرة واحدة ، تعتمد أي من مؤسسات الاختزان أو مؤسسات الضبط ، إذا سبقت إليها من مؤسسة أخرى ، وهذا هو المنهج الذي يدعو إليه مشروع (الضبط الببليوجرافى العالمى : UBC) ومن هنا نشأت الضرورة لترك بعض المصطلحات السابقة فى هذه العمليات الفنية ، التى درجت عليها هذه المؤسسات أو تلك ، لتستبدل بها مصطلحات جديدة تدعيمًا للوحدة والتكامل فى هذه العمليات الفنية . من نماذج التغيير استخدام (وصف ببليوجرافى) بدلا من (فهرسة وصفية) و (تحليل موضوعى) بدلا من (فهرسة موضوعية) فى تسميات هذه المقررات الوظيفية .

ب (التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما ، بين العمليات الفنية التى يتطلبها "الضبط الاقتنائى" و " الضبط غير الاقتنائى" ، مهما اختلفت الأوعية التى يتم ضبطها طبيعة أو محتوى ، وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها فى الجانب السابق . ومن هنا نشأت الضرورة فى سياق المقررات الدارسية بناء ومحتويات وتسميات ، أن تعامل محتويات الدوريات يتولاها عادة مؤسسات الضبط ، بينما تكتفى مؤسسات الاختزان بالعمليات الفنية للأوعية المستقلة . ومن نتائج هذا الاتجاه الحتمى توحيد التسميات فى المقررات الوظيفية للعمليات الفنية الثلاث (الوصف الببليوجرافى ، التحليل الموضوعى ، التصنيف) لكل أنواع الأوعية وفئاتها وأشكالها .

ج (التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما ، بين عمليتين فئيتين من عمليات "الضبط الاقتنائى" ، وهما التحليل الموضوعى المتمثل فى (رؤوس الموضوعات) ، وبيان الرأس للوصف الببليوجرافى المتمثل فى (المدخل) الأساسية والاضافية . وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها فى الجانبين السابقين ، فظهرت مثلا (ملفات الاستناد للأسماء

وملفات الاستناد للموضوعات) والثانية منهما هي نفسها ما نعرفه سابقا باسم (قوائم رؤوس الموضوعات) بعد تحسيبهما بمنهج واحد ليستخدما بطريقة واحدة . ومن هنا نشأت الضرورة في سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات ، لضم الجانبين معا باسم (نقطة الإتاحة الوصفية والموضوعية) بدلا من فصلهما سابقا باسم (المداخل) و (رؤوس الموضوعات) ، وهذا التكامل والربط فيهما هو ما درجت عليه مؤسسات الضبط منذ وقت غير قصير .

٤ - أما وظيفة (الخدمة والاسترجاع) فهي الغاية التي تعمل لها المؤسسات الاختزانية للأوعية ، وهي النصف الأهم في ثنائية (الضبط والاستخدام) التي تحقق للتخصص هويته . ولعل ذلك هو السبب في السيل الذي لا ينقطع من التسميات والمصطلحات المرتبطة بهذه الوظيفة ، في اللغة الانجليزية ومن ثم في اللغة العربية ، وقد أصبحت تتبعها حذوك النعل بالنعل بعد استخدام التكنولوجيات الحديثة في تأدية خدمات تلك الوظيفة للمستفيدين ، بحيث يبدو الأمر وكأننا أمام فئات لا حصر لها من هذه الخدمات، بينما الجوهر الحقيقي قد لا يتجاوز نوعين أو ثلاثة .

والحقيقة الأولى أن كثيرا منها غالبا ما يكون تسميات ترويجية تجارية وشبه تجارية ، لخدمة نوعية واحدة ذات اسم علمي واحد . بل إن لهذه الخدمات غير التقليدية كلها أو أكثرها على الأقل ، أصولها الثابتة في الخدمات التقليدية . ومن هنا تأتي الضرورة في سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات ، أن يكون الربط محكما بين الخدمات التقليدية وغير التقليدية ، في نطاق المقرر الفريد أو المقررات المتعددة المخصصة لهذه الوظيفة .

والحقيقة الثانية وهي الأكثر أهمية ، أن هذا الربط المحكم بين المحتويات التقليدية وغير التقليدية ، داخل المقرر الواحد أو المقررات المتعددة لوظيفة معينة ، هو المبدأ الأساسى والأحكم ، ليس فى هذه الوظيفة وحدها ، ولكنه كما رأينا من قبل واجب التطبيق فى المقررات الأساسية الذاتية، عند مناقشة "نظم المعلومات الببليوجرافية " و "نظم المعلومات غير الببليوجرافية " و "الاختيار والاقتناء " و "التنظيم الفنى " . ليس من المقبول مثلا أن يكون هناك مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المطبوعة بتسمية تقليدية ، ثم مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المحسبة بتسمية غير تقليدية ، فنقيم بذلك الحوائط الصماء داخل التخصص ، ونمزق جهلا أو تجاهلا جوهر واحد ، مخدوعين بالترويجات الإعلانية والتجارية .

٥ - خامس الأركان فى بنية المؤسسات الاختزانية للأوعية ووظيفة أيضا ، ولكنها ليست كالوظائف الفنية فى الأركان (٢،٣،٤ السابقة . وإنما هى وظيفة (الإدارة) التى تدبر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لثلاثية الوظائف الفنية أعلاه ، كما تتولى مسؤولية التنسيق الداخلى بين العمليات الفنية فى كل منها ، وتوجهها فى كل ما تقوم به نحو احتياجات (الكيان الأم)، باعتباره الركن الأول والأهم فى بنية المؤسسة الاختزانية . ومن الطبيعى أن يكون هناك تداخل بين محتويات هذه الوظيفة ، وهى الإدارية التدبيرية المتبوعة ، وبين المحتويات بالوظائف الثلاث قبلها ، وهى الفنية التنفيذية التابعة ، وهما معا فى داخل كل مؤسسة اختزانية واحدة . ومن هنا يأتى التداخل الحتمى والازدواج الذى لا مفر منه ، بين محتويات المقرر أو المقررات الدراسيه المخصصه لهذه الوظيفة فى جانب ، وبين المحتويات فى المقررات الدراسيه المخصصه لتلك الوظائف الثلاث فى الجانب الآخر . ومشكلة التداخل أو الازدواج بين مقررات التخصص ، لا ترجع فقط إلى

تداخل بعض الأبعاد بهوية التخصص فى وجودها وتكوينها ، كما هو الحال بالنسبة إلى تداخل بعض الأبعاد بهوية التخصص فى وجودها وتكوينها ، كما هو الحال بالنسبة لوظائف المؤسسات الاختزانية هنا ، ولكنه أمر مألوف فى لوائح التخصصات جميعا لكل مقرراتها الدراسية تقريبا ، حتى لو لم يكن هذا التداخل أو الازدواج موجودا .

وتفسير ذلك هو أن العلاقة بين التصور النظرى الإطارى لهوية التخصص وأبعاده ، أشبه شىء بالإطار الفكرى الذى يضعه الفيلسوف أو العالم للمعرفة الإنسانية كلها ، بينما المقررات الدراسية المدرجة بلوائح الأقسام والمعاهد لهذا التخصص ، أشبه شىء بالكتب والمؤلفات التى لا يرتبط أصحابها واعين أو غير واعين ، بالحدود التى يرسمها الفيلسوف أو العالم داخل ذلك الإطار الفكرى . فإذا كانت هذه الحدود تعين موقعا للدين وآخر للتربية وثالثا للتاريخ ، والأمر كذلك بين الأبعاد التى سجلناها هنا لتخصص المكتبات والمعلومات ولهويته ، وبين المقررات الدراسية التى نجدها لهذا التخصص فى أقسام المكتبات والمعلومات ، بالجامعات والمعاهد فى البلاد العربية وبالخارج كذلك . وهى قضية تبدو طبيعية فى أسبابها النظرية ومنطقها الواقعى ، إلا أنها لو تركت لأسبابها وواقعها دون أن توضع لها الضوابط والمعايير ، فقد تنتهى إلى تشتيت التخصص نفسه وتبديد هويته .

الضوابط والمعايير لبناء المقررات وتقويمها :

إذا كانت الصورة النظرية الإطارية لتخصص المكتبات والمعلومات وللأبعاد الرأسية والأفقية فى ماهيته وهويته بين التخصصات الأخرى ، قد ظهرت لنا فى بضع صفحات ضمت ، وحدة فكرية واحدة متكاملة ، فمن الطبيعى أنها عند التجزؤ إلى مقررات دراسية ، لن تكون مثل مسطح من

الورق ، بقسم إلى عدد من المساحات المتساوية أو المختلفة في الشكل والمساحة ، بحيث يكون مجموع هذه المساحات المجزأة ، هو نفسه مساحة المسطح الأصلي أو الأم دون زيادة أو نقص . أما إذا كان هناك نقص وهو أمر كثير الاحتمال ، فمن المؤكد أن بعض العناصر أو القطاعات في الصورة الإطارية للتخصص ، وفي الأبعاد الرئيسة لماهيته وهويته ، قد أهملت فلم تتمثل في مقرر أو في مقررات ثلاثتها في صحيفة التخرج .

والمألوف على أية حال في المسطحات الإطارية للتخصصات ، أن يكون هناك عند تجزئتها إلى مقررات دراسية ، قدر ما من التداخل قليلا أو كثيرا . والقدر الأمثل من التداخل في هذا الحال ، هو الذي يسمح فقط بالربط بين هذه المساحات ، دون تكرار أو ازدواج لا فائدة منهما . أما إذا زاد التداخل والتكرار والازدواج بين المقررات الدراسية ، عن ذلك القدر الأمثل ، الذي يربط بينها ويصلهما معا بالتخصص الذي تنتمي إليه ، فهذا هو أخطر الآفات التي تعاني منها الأقسام الأكاديمية الناشئة ، في كل الجامعات بالوطن العربي بالخارج .

هناك إذا احتمالان عند بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات ، في كل منهما خطورة على التخصص وخطر على القسم الذي يتولاه : إغفال بعض الجوانب المهمة في التخصص ، وتركها دون مقور أو مقررات تغطيها ، أو الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوب فيه بين المقررات الدراسية ، برغم ما تحمله من تسميات مختلفة متميزة . وغالبا ما يقع الاحتمالان في اللائحة الواحدة ، فتتضاعف الخطورة ويزدوج الخطر ، إذا لم تكن هناك معايير حقيقية وضوابط ثابتة ، يرجع إليها عند إعداد إحدى اللوائح أو عند تطويرها وكشف ما يعثرها من عيوب.

وأيا كان الأمر ، فإن لائحة المقررات التالية تتناول المقررات الأساسية الذاتية "للتخصص بصفة مباشرة . وحجر الزاوية فى النظام كله هو خطة تصنيف معيارية للمقررات الأساسية الذاتية فى تخصص المكتبات والمعلومات ، يجد فيها كل مقرر "أساسى ذاتى " ، من بين العشرات أو المئات أو حتى الآلاف، المدرجة فى لوائح الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج - يجد له موقعا معينا وثابتا ، أيا كانت التسمية التى أخذها فى اللوائح المختلفة ، ما دام هناك مؤشرا لمحتوياته مهما يكن موجزا .

وإذا كانت الخطة المعيارية لتصنيف المقررات المتخصصة فى هذا النظام ، تقوم على ثمانى فئات يتم بيانها فيما يلى ، فهناك لكل فئة "مرتكز" معين فى خريطة التخصص التى تم رسمها فى فقرات (أبعاد التخصص وهيكل المقررات) الماضية ، كما أن كل منها "زاوية" معينة نتعامل من خلالها مع هذا المرتكز . ومن الممكن فى ضوء "المرتكز" و"الزاوية" إعطاء تسمية معيارية لكل مقرر تتفق مع محتوياته ، وقد أصبحت مثل هذه التسمية المعيارية أو العلمية للمقررات المتخصصة عندنا ، هى الوسيلة الوحيدة لمواجهة تيارات التجديد بداع وبغير داع فى أسماء المقررات ، حتى ليصعب على المدرس وعلى الدارس متابعة هذه التغييرات . ويمكن بذلك أن نجد فى المقررات الدراسية لتخصصنا ، ما هو موجود فى المملكة النباتية أو المركبات الكيماوية مثلا ، فكل منها اسمه العلمى الثابت واسمه التجارى أو الشائع ، الذى غالبا ما يختلف باختلاف الأمانة والأزمنة .

وقد وضعت كل فئة بهذا "النظام الثمانى" للمقررات الأساسية الذاتية، فى ثمانية معارض معيارية مقننة طبقا لمنهج وظيفى ، يتلاءم مع الأغراض الفنية لهذا النظام . يبتدىء كل معرض بالتحديد الدقيق لماهية الفئة المقصودة، وموقعها فى الخريطة العامة لتخصص المكتبات والمعلومات ،

ويعتمد هذا التحديد الدقيق على بيان "المرتکز" الموضوعى للفئة كلها فى تلك الخريطة ، ثم بيان "الزاوية" التى تميز المقررات بعضها من بعض ، سواء فى الفئة نفسها أو فى الفئات الأخرى . كما يوضع فى الفقرة الأولى لكل معرض ، مقارنات وتحليلات هامة عند ما تتشابه المرتکزات أو الزوايا بين فئتين أو أكثر .

تلك هى فقرة "الماهية" وهى الأولى فى كل واحد من المعارض الثمانية . وقد أضيفت الفئة الثامنة (المقررات الشقيقة) إلى هذا النظام ، برغم أنها لا تدخل حقيقة فى الخريطة العلمية لتخصص المكتبات والمعلومات ، إما لأن المقررات بهذه الفئة ملتزمة به التزاما مباشرا ، دون أن يكون لها تخصص أكاديمى يتولاها من وجهة نظر المكتبات والمعلومات ، أو لأنها من تخصص شقيق يتعايش مع تخصص المكتبات والمعلومات ، فى القسم الواحد وفى المدرسة الواحدة .

ويأتى بعد "الماهية مباشرة فقرة "النماذج" وبها بعض المقررات المنتمية إلى الفئة المقصودة فى المعرض ، ويرتبط بالنماذج مباشرة فقرة ثالثة فى كل معرض ، عن "التسمية" التى يحملها كل مقرر جاء فى النماذج . والتسمية هى العناصر التعبيرية المكونة لاسم المقرر فى اللائحة ، من حيث التجريد والوضوح والدقة والمباشرة ، لبيان درجة النجاح أو الإخفاق فى تحقيق المعيارية المرغوبة فى أسماء المقررات . ويتبين فى فقرة "التسمية" هذه بكل معرض ، أن الاسم المعيارى لكل مقرر هو الذى يعبر من أقصر طريق عن المرتکز الموضوعى له وعن محتوياته ، بالمفردات والكلمات المستقرة الثابتة المألوفة ، دون اللجوء إلى أسماء جديدة ، إلا لضرورة منهجية، ودون الحرص على صياغة تسميات جذابة أو براقية ،

لأنها غالبا ما تحجب أهم شيء فى المقرر الدراسى وهو محتواه الموضوعى.

أما الفقرة الرابعة فى معرض كل فئة من المقررات ، فتوضح "المستوى" الملائم فصلا أو صفا ، لدراسة مقررات الفئة المعروضة . ومع أن مواقع الفئات فى هذا "النظام الثمانى" ، قد تدرجت فى أغلبها من الأدنى إلى الأعلى ، ولكن هذا التدرج ليس على إطلاقه بالنسبة لمستويات المقررات، فهناك عناصر ومواصفات أخرى متنوعة غير مرتبة الفئة ، تدخل فى تحديد المستوى الملائم لكل مقرر ، بل إن هناك فئة معينة تقع بعض مقرراتها فى الصف أو الفصل الأول ، وبعضها الآخر يقع فى الصف أو الفصل النهائى ، أو لطابة الامتياز والدراسات العليا وحدهم .

تلك هى الفقرات الأربع الأولى وهى "الشطر الأول" فى معرض كل فئة بهذا "النظام الثمانى" ، لكل فقرة دورها ووظيفتها ومحتوياتها التى شرحناها آنفا ، وهى معا تعطى صورة متكاملة الأجزاء ، وترسم بوضوح الهوية الأساسية للمقررات التى تدخل فى كل واحدة من هذه الفئات الثمانية . أما "الشطر الثانى" فى كل معرض ، فهو مجموعة أخرى من البيانات الإضافية المفصلة ، لاستكمال الجوانب الفنية الدقيقة فى كل فئة من المقررات. وتخدم هذه البيانات أغراضا عديدة يمكن إجمالها فى جانبين : زيادة الإيضاح فى الصورة المتكاملة التى ظهرت للفئة فى الشطر الأول ، وتقديم الحلول العلمية للمشكلات والصعوبات ، التى يواجهها المتخصصون عند استخدام هذا النظام وتطبيقه فى أعمالهم .

المقررات المتخصصة في أقسام المكتبات والمعلومات :

١ - المقررات الاطارية

وهي المقررات التي لا تتناول مساحة جزئية في خريطة التخصص، ولكنها بطبيعتها تمتد تماماً أو تغليباً إلى المسطح الفكري للتخصص كله ، فالمرتكز فيها هو موضوع التخصص بكل أبعاده الرأسية والأفقية . أما الفرق بين كل مقرر وآخر في هذه الفئة ، يعتمد بصفة عامة على زاوية المعالجة التي يتخذها المقرر لنفسه ، بحيث يكون تناولاً للموضوع من منطلق فريد خاص به ، ومن ثم تتميز محتوياته عن المحتويات في أى مقرر آخر .

ومن نماذج هذه المقررات :

- أ - مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات .
- ب - المدخل التاريخي للمكتبات والمعلومات .
- ج - ظاهرة المعلومات والاتصالات .
- د - الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات .
- هـ - المكتبة والمجتمع .
- و - علم المكتبات والمعلومات المقارن .
- ز - المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات .
- ح - مناهج البحث في المكتبات والمعلومات .

وبلاحظ في تسمية المقررات بهذه الفئة الإطارية ، ان كلا منها ، أو معظمها ، يأخذ في تسميته تعبيراً "المكتبات والمعلومات" ، وهي العنصر المشترك في معظمها الذي يمثل مرتكز الفئة كلها ، كما يأخذ عنصراً آخر يمثل الزاوية التي تبرز هوية المقرر وشخصيته الفردية ، وهذه الزاوية هي

المفتاح لتحديد محتواه . والتسمية بهذه المواصفات هي التسمية المعيارية
لتى يحسن الالتزام بها لما تتميز به من الاستقرار والإفادة .

وإذا كانت زاوية المعالجة مدخلية تقديمية ، مثل ، "مقدمة" أو
"المدخل التاريخي" أو "الأسس الحديثة" ، فمستوى المقرر هو الفصل أو
الصف الأول، وإذا كانت مزيجا من التقديم والربط ، مثل "المعلومات
والاتصالات" أو "المكتبة والمجتمع" فقد يكون مستوى المقرر هو الفصل أو
الصف الأول أيضا ، وقد يكون الفصل أو الصف الثانى ، أما إذا كانت
الزاوية هي العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب والبحث مثل "علم
المكتبات والمعلومات المقارن" أو "المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات"
أو "مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات" ، فالمقرر فى هذه الحالة يدخل
فى المستويات العليا من الدراسة .

ومن الممكن أن تتكامل المحتويات فى "المدخل التاريخي" وفى
"الأسس الحديثة" ، داخل مقرر "مقدمة فى علوم المكتبات و المعلومات" ،
ولكن المتغيرات المحلية ، وهى كثيرة ومتنوعة بين الأقسام ، قد ترجح أحد
الاختيارين، وتعتبر هذه المقررات المدخل الطبيعى للتخصص ، ومن هنا
فهى أول ما يأخذه الطالب من المقررات الأساسية الذاتية بالقسم ، بل إنها
للسبب نفسه تصلح أكثر من غيرها لتكون فى مقدمة المقررات التى يقدمها
القسم كتخصص مساند للأقسام الأخرى . و المحتويات فى أى مقرر ليست
مسألة اجتهادية ، تترك لكل عضو من هيئة التدريس يختارها دون ضوابط ،
أو يحددها مجلس القسم تحت ضغوط أو ضرورات عرضية ، ولكنها تتحدد
بأمر معيارية أو لها طبيعة الفئة ومركزها العام ، ثم زاوية المعالجة التى
ينطلق منها المقرر لتناول هذا المركز.

٢ - مقررات الأوعية

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغلبا شرائح معينة من أوعية الذاكرة الخارجية لسمات متميزة فى كل شريحة ، سواء أكان ذلك من حيث محتوياتها وترتيب هذه المحتويات بداخل الوعاء ، أو من حيث شكلها المادى غير المألوف ، أو من حيث جمهور المستفيدين بها ، أو من حيث قيمتها الحضارية ، أو من حيث أى سمة أخرى تعطىها قيمة ذات أهمية . فالمرتكز فى هذه الفئة - كما نرى - هو الوعائىة ، وتأثير هذه الصفة على "الاستخدام" ، سواء أكان هذا الاستخدام يتم داخل المؤسسات الميدانية الاختزانية أو خارجها. أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة فهو "زوايا" المعالجة التى تعتمد بدورها على الهوية الوعائىة لكل شريحة يتناولها المقرر ، ولكل شريحة من هذه الأوعية مصادرها ومؤسساتها التى تنتجها وطبيعتها الخاصة فى الاستخدام ، فهذه هى "الزوايا" التى تميز كل واحد من هذه المقررات فى هذه الفئة .

ومن نماذج هذه المقررات :

* مقررات الأوعية المرجعية

أ - المراجع والمصادر العامة "موارد المعلومات"

ب - المراجع والمصادر المتخصصة فى العلوم الانسانية "موارد المعلومات فى العلوم الانسانية "

ج - المراجع والمصادر المتخصصة فى العلوم الانسانية "موارد المعلومات فى العلوم الاجتماعية "

د - المراجع والمصادر المتخصصة فى العلوم البحتة والتطبيقية "موارد المعلومات فى العلوم البحتة والتطبيقية "

*مقررات الأوعية النوعية

أ - الدوريات

ب - المطبوعات الحكومية

ج - المواد السمعية والبصرية والمصغرات . "المواد غير المطبوعة"

د - الموسوعات والمخطوطات فى التراث العربى الإسلامى

هـ- مواد الأطفال "أدب الأطفال"

ويلاحظ فى تسمية المقررات بهذه الفئة الوعائية ، أن الكلمة التى تدل اصطلاحيا على هوية الشريحة الوعائية موضوع المقرر هى أبرز العناصر ، ويكتفى بها وحدها إلا إذا تطلب الأمر عنصر آخر أو أكثر تأكيداً لتحديد المحتوى . ولهذا الإبراز والاكتفاء أهميتهما ، حيث يؤكد أن زاوية المعالجة ليست أى شىء آخر أكثر من الجوانب الاستخدامية لكل شريحة ، وهى الجوانب التى تتطلب التعرف عليها بهذا الهدف . وهذه الزاوية هى المفتاح لتحديد المحتوى فى كل مقرر ، كما أن التسمية بهذه المواصفات هى التسمية المعيارية ، التى ينبغى الالتزام بها ما كان ذلك ممكناً .

ومن الطبيعى أن المقررات الإطارية ذات الطبيعة المدخلية التقديرية، تسبق كل المقررات فى الفئات السبع غيرها ، ومعنى ذلك أن كل "المقررات الوعائية" هنا تأتى بعد تلك ، أو تصاحبها فى الفصل أو الصف نفسه على أقل تقدير . ومن الطبيعى كذلك أن المقرر المبدئى مثل "المراجع والمصادر العامة" يسبق المقرر الأعلى فى شريحته ، وهو "المراجع والمصادر المتخصصة" . كما أن مقررات الأوعية ذات التداول الكثير فى الوقت الحاضر مثل " مواد الأطفال" ، تسبق نسبياً مقررات الأوعية ذات التداول

القليل مثل "المطبوعات الحكومية" أو "المخطوطات فى التراث العربى الاسلامى" .

وقد أضيفت كلمة "المصادر" وكلمة "المعلومات" فى تسميات مقررات المجموعة الأولى للأوعية المرجعية ، استجابة للاتجاهات الجارية فى محتويات هذا النوع من المقررات ، ومع ذلك فقد بقيت كلمة "المراجع" علما لا تخطئه العين ، وعنصرا ثابتا ومفيدا فى التسمية .

والمحتويات فى المقررات الثلاثة من مجموعة المراجع ، تشمل مع المراجع المطبوعة المألوفة ، المراجع المحسبة التى تحمل تسميات جذابة أكثرها غير دقيق ، مثل بنوك المعلومات أو قواعد البيانات . ومن هنا لابد أن يسبقها أو يصاحب الأول منها على أقل تقدير ، مقرر مدخلى استنادى من خارج التخصص ، عن الحاسوب ، بمكوناته المادية والتشغيلية ، ومن الجدير بالذكر أن هذا المقرر الاستنادى بمستوياته التمهيدى والتقدمى ، لا يساعد الطلاب هنا فقط ، بتدريبهم على استخدام بنوك المعلومات كجزء من المحتويات فى المقررات المرجعية ، ولكنه يساعد الطلاب أيضا على ممارسة المحتويات فى المقررات الأساسية الذاتية الأخرى للتخصص ، ولاسيما (المقررات الوظيفية) بالفئة الثالثة و(المقررات) بالفئة السادسة .

وزاوية المعالجة فى كل المقررات بهذه الفئة هى "الجوانب الاستخدامية" بصفة عامة . فإذا كانت المعالجة فى شريحة الأوعية المرجعية، ليست هى "الجوانب الاستخدامية" وإنما "الجوانب الانشائية" ، فإن المقررات بهذه الزاوية من المعالجة تقع فى الفئة السادسة (مقررات النظم) .

والجوانب الاستخدامية فى شرائح "مواد الأطفال" و "المطبوعات الحكومية" و "المخطوطات فى التراث الاسلامى" و "المواد السمعية

والبصرية والمصغرات " ، مع أنها نمط نوعى آخر غير شريحة المراجع فمن الضروري أيضا التنسيق بين محتوياتها هنا فى هذه الفئة الثانية ، وبين ما يمكن أو يحتمل أن يدخل منها فى مقررات الفئات الأخرى ، ولا سيما الثالثة (المقررات الوظيفية) والخامسة (مقررات المستفيدين) ، فلهاتين الفئتين مرتكزات وزوايا معالجة مختلفة قد تتناول من خلالها هذه الشرائح النوعية من الأوعية. وبدون هذا التنسيق والالتزام بزوايا المعالجة ، يمكن أن تتسرب المحتويات بين المقررات ، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض ، أو تقع آفات الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوبة فى محتويات المقررات .

وأوعية المعلومات ، وهى المرتكز فى هذه الفئة ، تمتد من "المخطوطات" إلى "المليزرات" عبر المطبوعات والمسموعات والمرئيات والمصغرات والمحسبات ، وتتفرع بهذا الامتداد الواسع والطويل إلى تشكيلات وظيفية عديدة ، لكل منها مصادره والمؤسسات التى تنتج وطبيعته الاستخدامية الخاصة . ومن هنا فإن النماذج المدرجة هنا لا تستوعب إلا عينة محدودة من المقررات بهذه الفئة مما يضطر بعض الأقسام إلى وضع "المصغرات " وهى شريحة متميزة مع شريحة أو شريحتين أخريين هنا "السمعية " و "المرئية" . ومن الجدير بالذكر هنا أن نظام الفصول والاختيار أفضل من نظام الصفوف أو الفصول الالتزامية ، فمن الأفضل مثلا أن يختار الطالب إما المراجع المتخصصة فى الإنسانيات والاجتماعيات أو فى العلوم البحتة والتطبيقية ، لا أن يأخذهما معا . وليس من المحتم أن المقررات التى تدرس الشرائح النوعية للأوعية ، تقع دائما فى هذه الفئة الثانية (مقررات الأوعية) . فبعض الشرائح من الأوعية قد تكتسب لسبب أو لآخر أهمية كبرى ، مثل الأقراص المليزرة ودورها فى المكتبات

والمعلومات ، ومن ثم تتطلب الدراسة من زاوية المنهج العلمى فى البحث ،
فيدخل المقرر بهذه الصفة فى الفئة السادسة (مقررات القضايا) .

والمفروض أن القيم الاستخدامية فى شرائح الأوعية ، التى تبرر
وضعها فى مقررات دراسية ، هى قيم ذاتية ثابتة فيها سواء دخلت
المؤسسات الاختزانية لهذه القيم أو لم تدخل . وهى بهذه القيم الذاتية الثابتة
ذات أهمية دراسية ، للطلاب والدارسين فى تخصص المكتبات والمعلومات
ولغيرهم كذلك . ومن هنا فإن مقررات هذه الأوعية تصلح بصفة عامة ،
لتكون مقررات مساندة يقدمها تخصصنا إلى التخصصات الجامعية الأخرى.

٣ - المقررات الوظيفية

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغلبا ، كليا أو جزئيا أية وظيفة
فى الأركان الأربعة الأساسية (الاختيار والاقتناء - التنظيم الفنى وصفا
وتحليلا وتصنيفا - الخدمة والاسترجاع - الإدارة والتدبير) التى تقوم عليها
كل مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية ، أيا كانت هذه الأوعية مخطوطة أو
مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو مصغرة أو محسبة أو مليزرة ، وأيا كانت
التسمية التى تحملها المؤسسة ، مكتبة أو مركزا للتوثيق أو مدينة للمعلومات.
فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى ، هو الوظيفة ومنطقة هذه الوظيفة فى
المؤسسة الاختزانية . أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة ، فهو
"زوايا " العمل النوعى الداخلى وهو متميز فى كل وظيفة ، بل إن هذا التميز
موجود حتى فى العمليات الفنية داخل الوظيفة الواحدة . فهذا التميز هو
الأساس فى زوايا المعالجات لكل واحد من المقررات فى هذه الفئة .

ومن نماذج هذه المقررات

* - تكوين وتنمية المقتنيات (التزويد) ، (تنمية موارد المكتبة)

* أ - الوصف الببليوجرافى (الفهرسة الوصفية) - مستوى

تمهيدى

ب - الوصف الببليوجرافى (الفهرسة الوصفية) - مستوى متقدم

د - التصنيف - مستوى تمهيدى

هـ - التصنيف - مستوى متقدم

و - التحليل الموضوعى - (الفهرسة الموضوعية)

ز - الكشف والاستخلاص

* أ - خدمات المكتبات والمعلومات

ب - الخدمات التعاونية فى المكتبات والمعلومات

* أ - إدارة المكتبات ومراكز المعلومات

ويلاحظ أن التسميات فى هذه المقررات بسيطة تماما ولكنها مباشرة ودقيقة فى دلالتها ، ويشتمل كل منها على عنصر يبرز هوية المقرر ومحتواه. فبرغم أن التطورات الجارية فى التخصص التى سبق شرحها ، قد حتمت بعض التغيير فى تسمية مقررات معينة ، فقد بقى فى كل منها كلمة لا التباس مع وجودها فى الدلالة على المقرر . وذلك مثلاً فى "الوصف الببليوجرافى" بدلا من الفهرسة الوصفية ، وفى "التحليل الموضوعى" بدلا من الفهرسة الموضوعية ، فكلمة "الوصف" وكلمة "الموضوعى" تربطان بين التسمية السابقة والتسمية الحالية ، التى حتمها التطور الحديث للتخصص .

وليس من الملائم بصفة عامة ، أن يبدأ الطلاب دراستهم بأى واحد من المقررات فى هذه الفئة . ومن الطبيعة أيضا ألا يكون أى من مقررات المستوى المتقدم مع المستوى التمهيدى من نفس النوع فى فصل أو صف واحد . ويلاحظ أن وظيفة التنظيم الفنى ليس لها مقرر مدخلى واحد ، يضمها كلها وصفا وتحليلا وتصنيفا ، ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يكون

" الوصف الببليوجرافى التمهيدى " هو الأسبق ، باعتبارها أسهلها وأوسعها انتشارا ، أما بعده فمن الممكن أن تتزامن بعض المقررات الخمسة الأخرى . والأوعية بكل أشكالها وأنماطها تجرى عليها الوظائف الأربع صاحبة المرتكز هنا ، والمقرر أو المقررات المخصصة لكل وظيفة ، تتعامل مع هذه الأشكال والأنماط جميعا ، ومن هنا فمن الضرورى التنسيق بين المحتويات فى المقررات المدرجات فى هذه الفئة الثالثة ، وبين ما يحتمل أن يدخل فى مقررات الفئات الأخرى ، التى تتعامل مع الأوعية ، ولاسيما الفئة الثانية (أوعية المعلومات) والسادسة (مقررات النظم) . وبدون هذا التنسيق تتسرب المحتويات بين المقررات فى الفئات المختلفة ، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض ، أو تصاب لائحة المقررات بأفات الازدواج والتكرار والتداخل غير المرغوب فيها .

ولمجموعة المقررات المخصصة للتنظيم الفنى ، وهو واسطة العقد فى الوظائف الفنية ، أوضاع خاصة فى هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلى :
 أ) زاوية التعامل فيها هى إعداد البيانات المعيارية لكل وعاء معلومات ، وصفا وتحليلا وتصنيفا ، وتسجيل هذه البيانات على بطاقة تقليدية ، أو على وسيط ممغنط بواسطة الحاسوب . وتتطلب التسجيلة الببليوجرافية المحسبة ، استثمار محتويات المقرر الإضافى المساند عن الحاسوب بعامة ، والشكل (Format) الملائم للتحسيب الببليوجرافى بخاصة ، وتطبيق هذا الشكل فى التدريبات التى يقوم بها الطلاب . ب) التوحيد بين جميع الأوعية بأشكالها وأنماطها فى هذه المعالجة الثلاثية ، سواء الأوعية التقليدية أو غير التقليدية ومحتويات الدوريات ، وسواء جهزت البيانات على بطاقات تقليدية أو فى تسجيلة محسبة . وقد أصبحت هذه العمليات الفنية أرضا مشتركة بصفة عامة ، بين المؤسسات الميدانية للاختزان والمؤسسات الميدانية للضبط ، ومن

هنا توحدت التسمية لكل واحدة من العمليات الفنية الثلاث ، ووزعت على مستويين تمهيدى ومتقدم . ج) تتطلب عملية التحليل الموضوعى خلفية معينة فى اللغويات ، ومن هنا قد تشتمل لائحة المقررات على مقرر إضافى فى علم اللغة العام . د) البطاقات أو تسجيلات البيانات المعيارية الثلاثة عنصر وظيفى هام فى نظم المعلومات البليوجرافية ، ولكن بناء النظام ومتطلبات هذا البناء تعتمد على زاوية معالجة أخرى ، مكانها فى الفئة السادسة (مقررات النظم) . ومن هنا ينبغى التنسيق بين المحتويات هنا وهناك ، تجنباً للتسرب الذى يؤدى إلى التورم والانتفاخ فى جانب وللدبول والزوال فى جانب آخر ، أو إلى آفات الازدواج والتكرار والتدخل غير المرغوب فيها .

ولوظيفة الإدارة والتدبير وضعها الفريد ، لاتصالها بالوظائف الثلاث الأخرى على قدم المساواة ومع ذلك فإن محتويات المقرر أو المقررات المخصصة لها ، غالباً ما تعطى اهتماماً أكبر نسبياً لوظيفة الاختيار والاقتناء. ومن الضرورى على أية حال التنسيق بين المحتويات هنا ، والمحتويات فى مقررات الفئات الأخرى ذات الصبغة الإدارية ، ولا سيما الفئة الرابعة (مقررات المؤسسات) ، فبدون هذا التنسيق ، تتسرب المحتويات بين المقررات بكل ما يؤدى إليه هذا التسرب من أضرار وآفات . ولا مجال هنا للإجابة عن التساؤل ، الذى يقارن بين وظيفة واحدة تأخذ وحدها ستة مقررات ، ووظيفتين لكل منها مقرر واحد ذلك أن التوزيع والتوازن النسبى ، من حيث عدد المقررات ومساحاتها الزمنية فى اللائحة ودرجات التقدير والنجاح ، . . . الخ ، قضية كبيرة قائمة بذاتها لا مكان لها فى هذه الدراسة . ولكنها مع عدد غير قليل من القضايا الأخرى ، كأوضاع المقررات الدراسية وقسماتها المباشرة : فى التصميم التنفيذى ، وفى صحيفة

التخرج أو اللائحة ، وفي قطاعات التدريس ، وفي المعامل والمختبرات ، وفي الرسائل والأطروحات ، . . . الخ - كل ذلك وغيرها يتطلب دراسة بل دراسات أخرى .

٤ - مقررات المؤسسات

هى المقررات التى نتناول تماما أو تغليبا ، أنواعا معينة من المؤسسات الميدانية للتخصص ، سواء أكانت للضبط أو للاتزان ، أو واحدة معينة من تلك المؤسسات كما يدخل فى هذه الفئة أيضا المقررات التى نتناول تماما أو تغليبا ، المؤسسات . المهنية والأكاديمية للتخصص من الجمعيات والاتحادات والأقسام والمدارس . فالمرتكزات فيها كما نرى هو المؤسسة نفسها ، بما تقوم عليه من أركان تحقق لها وجودها وموقعها فى خريطة التخصص . وإذا كان للمؤسسة الاختزانية خمسة أركان ، كما أوضحنا ذلك قبلا فى (أبعاد التخصص وهيكل المقررات) ، فالأركان فى مؤسسة الضبط أربعة ، هى : مصادر البيانات وأصحابها ، وعمليات الضبط والانتاج وإدارتها ، ونظام النقل والتسويق والتوزيع ، وجمهير المتلقين والمستفيدين . وللمؤسسات المهنية والأكاديمية أوضاعها الخاصة بالنسبة لما تقوم عليه من الأركان ، التى تحقق للتخصص وجهه المهني والأكاديمي بين التخصصات الأخرى . أما زوايا المعالجة فهى الأغراض النوعية المباشرة ، لكل شريحة من تلك المؤسسات الأربع ، وتجتمع تلك الأغراض فى ثنائية "الضبط والاستخدام" ، على تفاوت واضح فى تلك الثنائية بين مجموعة المؤسسات .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - المكتبة الوطنية .

ب - المكتبات العامة .

- ج - المكتبات المدرسية .
- د - المكتبات الجامعية .
- هـ المكتبات المتخصصة .
- و - المؤسسات الدولية للمكتبات والمعلومات .
- ز - مؤسسات الضبط الببليوجرافى .
- ح - الجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات .
- ط - مؤسسات التعليم والتدريب فى المكتبات والمعلومات .
- ى - شبكات المعلومات .

ويلاحظ أن التسميات فى هذه المقررات ، تسميات مباشرة معيارية لا لبس فيها ولا غموض ، الخمس الأولى لبعض المؤسسات الميدانية الاختزانية، التى قد يجمع كل اثنتين أو أكثر منها فى مقرر واحد ، أو يفرد لكل نوع مقرر حسب طبيعة الدراسة ، والسادسة ، والثامنة لبعض المؤسسات المهنية دولية أو محلية ، ومن الممكن أيضا أن تدمجان فى مقرر واحد أما السابعة . فهى لمؤسسات الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات ، التى يكون هدفها الضبط دون أن يشمل بالضرورة اقتناء تلك الأوعية . والفئة التاسعة فهى المؤسسات الأكاديمية التى تتولى وظائف البحث والدراسة أما الفئة الأخيرة ، وهى شبكات المعلومات ، فهى مؤسسات تتعاون مع بعضها عن طريق الاتصالات لتقديم خدمة متميزة لجمهور واسع ، وقد تكون وطنية وقد تكون دولية .

ولا يصلح أى واحد من المقررات فى هذه الفئة ، أن يوضع فى الفصول أو الصفوف الأولى ، والأولى بها أن تكون فى الفصول أو الصفوف الوسطى أو حتى العالية ، لأن المحتويات فى كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات فى مقررات الفئات

الأولى والثانية والثالثة ، كما أنها تتوقف أيضا على بعض الحاصيلة من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

ولمجموعة المقررات المخصصة للمؤسسات الاختزانية ، أوضاع خاصة فى هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلى : (أ) ليست هناك أهمية خاصة لاسم المؤسسة الاختزانية الذى اختاره أصحابها لها ، ما دامت تتوافر فيها الأركان الخمسة (الكيان الأم - الاختيار والاقتناء - التنظيم الفنى وصفا وتحليلاً وتصنيفاً - الخدمة والاسترجاع - الادارة والتدبير) . ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤسسات قد تحمل اسم "مركز المعلومات " مثلاً ، وهو فى الحقيقة مجرد وحدة تقوم على الركن الرابع فقط ، مهما يكن وضعه القانونى الظاهرى غير ذلك . (ب) هناك ازدواج بين محتويات المقررات فى هذه الفئة الرابعة ، ومحتويات كثير من المقررات فى الفئات الأخرى ولا سيما الفئة الثالثة (مقررات الوظائف) . وتفاديا لتسرب المحتويات غير المرغوب بين المقررات ، ينبغى التنسيق بين المحتويات هنا والمحتويات هناك ، تطبيقاً لمبدأ أساسى فى هذا النظام ، وإلا فلا مفر من وقوع الأضرار والآفات عند تنفيذ المقررات . (ج) من المفيد تحقيقاً لعملية التنسيق الضرورية ، التمييز بين زاوية المعالجة هنا وزاوية المعالجة هناك فى (المقررات الوظيفية) السابقة . هناك يتناول كل مقرر ، الوظيفة الموجودة فى تسميته ، من حيث هى عملية أو عمليات فنية أو إدارية ، بصرف النظر عن نوعية المؤسسة الاختزانية التى توجد فيها تلك العمليات . وأما المقررات هنا فهى لنوع المؤسسة ، سواء أكانت مكتبة أو مركزاً للتوثيق والمعلومات ، أو غيرهما من المؤسسات التى تحتزن أوعية الذاكرة الخارجية لخدمة جمهور معين، له سماته وخصائصه ومن ثم له متطلباته القرائية والبحثية التى تلائمه هو دون غيره . وكل شئ فى محتوى

المقررات هنا ، ينبغي أن يكون تابعا لهذا المنطلق المنهجي المهم. ومع ذلك فإنه إذا كانت إحدى الوظائف ("الإدارة" بصفة خاصة) لم تعط لأسباب محلية خاصة بالقسم ، ما تستحقه من المعالجة هناك ، فمن الممكن أن يتم تعويض ذلك . فى مقررات المؤسسات الاختزائية هنا . (د) ليس من الضروري أن يدرس الطالب كل هذه المؤسسات . فقد يختار بضع مؤسسات منها ، وقد تختار له الجامعة عدة مقررات تفى بالغرض .

ويدخل فى المؤسسات الميدانية للضبط الشركات التجارية وشبه التجارية وغير التجارية . المنتشرة فى البلاد المتقدمة وقليل من البلاد النامية، سواء تلك التى ظهرت فى القرن التاسع عشر ، مثل (مريامز - بوكز - ويلسون) أو التى ظهرت حديثا مثل (مكاو: OCLC - مربويه : ERIC) . ومن الممكن فى نطاق الأركان الأربعة الأساسية ، أن يتناول المقرر واحدة أو مجموعة متجانسة من هذه المؤسسات . وينبغي التمييز بين مقرر يتناول المؤسسة كلها ، ومقرر آخر يتناول وعاء أو نظاما ما معيناً من إنتاجها المرجعى بصفة عامة ، أو الببليوجرافى بصفة خاصة ، فقد يدخل هذا الإنتاج فى مقررات الفئة الثانية (مقررات الأوعية) أو السادسة (مقررات النظم) طبقا لزاوية الدراسة استخدامية أو إنشائية .

يدخل فى المؤسسات المهنية للجمعيات الوطنية والقومية ، ويدخل فى المؤسسات الدولية الاتحادات الدولية غير الحكومية ، والمنظمات الدولية الحكومية ، المرتبطة كليا أو جزئيا بموضوع التخصص وهويته . كما تدخل فى مؤسسات التعليم كل المدارس والمعاهد والأقسام والبرامج ، ذات الأهداف التربوية والتعليمية والتدريبية المرتبطة بالتخصص نفسه موضوعا وهوية ، فى رعاية الجامعات أو الجمعيات أو إدارات التنمية البشرية . ويدخل أيضا كل ما يتبع تلكما القاعدتين المهنية والأكاديمية ، من المؤتمرات

والمجلات والمطبوعات والأدوات ومواثيق الشرف ، الخ . وهذا قطاع كبير كما نرى ، ومع ذلك يندر أن تخصص له مقررات دراسية ، ولكن كثيرا من محتوياته يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ضمن المقررات فى الفئات الأخرى بعمامة ، وفى الفئة الأولى (المقررات الإطارية) بخاصة .

٥ - مقررات المستفيدين

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغلبا ، قطاعات متجانسة من القراء والباحثين أصحاب الحق فى المكتبات ومراكز المعلومات وغيرهما من المؤسسات الاختزانية للأوعية ، فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى هو جماعات المستفيدين ، بمتطلبات واحتياجات معينة تميز كل جماعة . أما زاوية المعالجة فى كل مقرر فهى الشريحة أو الشرائح الوعائية الملائمة لكل قطاع من المستفيدين ، من حيث مصادرها وسماتها والخدمات التى يمكن تقديمها إلى المستفيد من خلالها .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - مواد وخدمات المعلومات للأطفال والشباب .

ب - مواد وخدمات المعلومات للقراء الجدد .

ج - مواد وخدمات المعلومات للمعوقين .

ويلاحظ أن التسمية واضحة ومحددة ، لاشتمالها على العناصر الأساسية الثلاثة فى محتويات كل مقرر ، وهى من التسميات المعيارية الدقيقة ، أما العنصر العمودى فى التسمية فهو القطاع المقصود من المستفيدين ، وليس لوضعه فى نهاية التسمية أية دلالة منهجية ، ولكنها الصياغة الأسلوبية السلسة فى اللغة العربية ، هى التى تطلبت هذا التأخير .

ولا يصلح أى واحد من المقررات فى هذه الفئة ، أن يوضع فى الفصول أو الصفوف الأولى ، والأولى بها جميعا أن تكون فى الفصول أو

الصفوف العالية ، لأن المحتويات فى كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ، كما تتوقف أيضا على بعض الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

وعند مقارنة هذه الفئة الخامسة بالفئة الثانية (مقررات الأوعية) ، يبدو لنا بوضوح أن المركز والزاوية هنا عكس المركز والزاوية فى عدد كبير من الشرائح بتلك الفئة . المدخل هناك شرائح الأوعية بمصادرها وسماتها وأثر ذلك فى استخدامها ، والمدخل هنا هو المستفيدون بمتطلباتهم واحتياجاتهم لتحديد ما يلائم تلك المتطلبات وهذه الاحتياجات من الأوعية ومن الخدمات . وقد يبدو فى النظرة السطحية أن الفرق بين الفئتين غير ذى بال ، ولكن الإمعان والتأمل يؤكدان أن البناء العام لمحتوى المقررات هنا يختلف عن هناك وشخصية أى مقرر ليست فقط بمحتوياته ، وإنما إلى جانب ذلك بنيائه العام ، الذى يعتمد على ثنائية المركز والزاوية ، ماهية وترتيبها فيهما .

وقد يكون هناك شبه عام مع ما يسمى "دراسات المستفيدين" وهو قطاع كبير فى أدب المكتبات والمعلومات ، ولكنه غالبا ما يشتمل على دراسات تتناول المتطلبات والاحتياجات وحدهما تماما أو تغليبيا . والمقررات فى نطاق تلك الدراسات الاحتياجية المجردة ، لا تدخل هنا فى هذه الفئة الخامسة ، ولكن طبيعتها التحليلية التركيبية والبحثية ترشحها للمقررات فى الفئة السابعة (مقررات القضايا) .

ومن الممكن إبراز قطاعات عديدة من المستفيدين ، لكل قطاع مقرره الدراسة فى هذا الفئة الخامسة . وتتفاوت هذه القطاعات بين البلاد النامية والمتقدمة ، حسب وجود قطاع أو أكثر قد يكون موضع الاهتمام فى هذه

البلاد دون تلك . ففي البلاد المتقدمة مثلا يزداد الاهتمام بقطاع كبار السن ،
وبقطاع ربات البيوت ، وبقطاع المهاجرين الجدد .

٦ - مقررات النظم

هى المقررات التى يتناول كل منها نظاما أو نظاما معينة : يستثمر
فى كل نظام عمليات فنية ، ويغطى أو يتضمن قليلا أو كثيرا من الأوعية أو
المعلومات ، استجابة لحاجة أو حاجات ظهرت وتحددت بالنسبة لقطاع معين
من المستفيدين ، بحيث يحقق هدفا أو أهدافا رسمت مسبقا لخدمتهم .
والنظام بهذه الصفات برغم قيامه منهجيا على خمسة محاور ، كما يتم
تنفيذه فى شكل تقليدى أو فى شكل محاسب ، إلا أنه لا يبلغ أن يكون مؤسسة،
وإنما هو نظام معلومات ببليوجرافى أو غير ببليوجرافى ، يمكن أن تتولاه
مؤسسة ميدانية من مؤسسات الضبط أو مؤسسات الاختزان ، فالمرتكز فى
هذه الفئة كما نرى هو النظام بمحاوره المنهجية الخمسة . أما زاوية المعالجة
والتناول فهى "الإنشاء" بما تتطلبه هذه المحاور من التحليل والتركيب والبناء
والتنفيذ.

ومن نماذج هذه المقررات :

- أ - نظم المعلومات الببليوجرافية . (الفهارس ، الببليوجرافيات ، الكشافات،).
- ب - نظم المعلومات غير الببليوجرافية .

والعناصر فى تسمية المقررين واضحة ومحددة ، كما أنها تواكب
التغيرات الجارية فى التخصص إذا قورنت بالتسمية القديمة وهى
"الببليوجرافيا" فى المقرر الأول ، "وعلم المعلومات أو تطبيقاته" فى المقرر
التالى . وبوجود المقررين معا فى صف واحد ، حيث يتحتم أن تكون
التطبيقات فى المقرر الثانى هى الإنشاء أو التطوير لنظم معلومات غير
ببليوجرافية بمختلف أنواعها ، بينما يتناول المقرر الأول الإنشاء أو التطوير

لنظم المعلومات الببليوجرافية الحصرية والموضوعية ، فى أشكالها لثلاثة الأساسية وهى : الفهارس والببليوجرافيات والكشافات .

ومن الضرورى أن توضع المقررات من هذه الفئة فى الفصول أو الصفوف النهائية ، لأن المحتويات هنا تتوقف بصورة عضوية ، على أكثر المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ، كما أنها تتوقف أيضا على مجموعة الحاصلات من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

ومرتكز المقررات فى الفئة الثانية (مقررات الأوعية) بالنسبة لشريحة الأوعية المرجعية هناك ، هو نفسه مرتكز المقررات هنا . ولكن زاوية المعالجة هناك هى "الاستخدام" ، وتقوم على منهج خاص للتعرف أساس على (مدى السعة - طريقة التنظيم والاسترجاع - المادة المرجعية من المعلومات). أم زاوية المعالجة هنا فهى "الانشاء" لنظم المعلومات المرجعية الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ، وتعتمد هذه المعالجة الإنشائية من الناحية المنهجية على خمسة محاور ، هى (الحاجة - المجال - المصادر - البيانات - النظم) ، سواء تم التنفيذ فى شكل تقليدى بطاقى أو مطبوع ، أو فى شكل غير تقليدى محسب .

ومن الضرورى التنويه أن إعداد بيانات الوصف والتحليل والتصنيف للوعاء فى بطاقة تقليدية أو محسبة شئ ، وبناء نظام معلومات ببليوجرافية من تلك البطاقات ولو فى شكل فهرس لإحدى المكتبات ، شئ يزيد كثير على ذلك الإعداد . ومن هنا يدخل فى محتويات المقرر أو المقررات الببليوجرافية هنا ، ليس فقط الببليوجرافيات بمعناها الخاص للأوعية المستقلة ، والكشافات والاستخلاصات للأوعية غير المستقلة ، وإنما يدخل أيضا بناء الفهارس لإحدى المكتبات أو تطويرها ، ولا سيما المكتبات

الكبرى بفهارسها الفردية أو الموحدة ، عندما تقوم بالتحسيب الكلى أو الجزئى لتلك الفهارس .

وكما نعرف ، للمعلومات الإدارية الجارية ، فى الوزارات والمصالح والشركات وما إليها ، أهمية متزايدة فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب والبعيد . وبرغم أن نظم المعلومات الإدارية الجارية فى تلك المؤسسات ، فردية خاصة بالوزارة أو المصلحة أو الشركة ، إلا أنها تتضمن عناصر جوهرية مشتركة ، تؤهلها لمعالجة منهجية مثلها فى ذلك مثل الأوعية المرجعية المألوفة . ومن هنا فإن المقرر أو المقررات المخصصة لإنشاء نظم المعلومات غير الببليوجرافية ، لا يدخل فيها فقط : الكشافات غير الببليوجرافية ، أو نظم الضبط والترتيب فى المعجمات ودوائر المعارف والأدلة الخ ، ولكنها تشمل أيضا : الإنشاء والتطوير لنظم المعلومات الإدارية فى الوزارات والمصالح والشركات ، للأفراد أو للأمور أو للمواد . وتستثمر المقررات هنا فى النوعين الببليوجرافى وغير الببليوجرافى ، المحصلات المتكاملة لكثير من المقررات الأساسية الذاتية والاضافية العامة والمساندة ، المدرجة فى لائحة كل قسم ، ولاسيما : مقررات المراجع ، والوصف ، والتحليل ، والتصنيف ، والإحصاء ، والرياضيات ، والحاسوب ، واللغويات ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع . معنى ذلك أن المتطلبات فى تلك المقررات ، تعتبر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأحيانا بصورة عضوية ، متطلبات ينبغى تحقيقها قبل أو فى أثناء القيام بالمقررات فى هذه الفئة السادسة .

٧ - مقررات القضايا

هى المقررات التى يتناول كل منها تماما أو تغلبا ، قضية محدودة الجوهر غالبا ، ولكنها ذات تأثير كبير على التخصص كله أو معظمه ، مثل

قضية التكنولوجيا الحديثة في المكتبات والمعلومات ، أو قضية المعلومات بين الانتقال والاتصال . وفي هذا النوع من القضايا تتشابه المتغيرات من الأسباب والآثار عبر خريطة التخصص كلها أو القطاعات الرئيسية فيها ، وهي بذلك تشبه شكليا على الأقل ، المحتويات في مقررات الفئة الأولى (المقررات الإطارية) . فالمرتكز في فئتنا هنا هو القضية أو القضايا من حيث أهميتها الكبير وانتشارها الواسع الممتد . أما زاوية المعالجة هنا فليست هي التقديم البسيط أو العرض الإطارى العام كمقررات الفئة الأولى ، ولكنه المنهج العلمى فى البحث ، من حيث الملاحظة والتجربة والفرض والتحقق من الفرض .

ومن نماذج هذه المقررات :

*استخدام الحاسوب فى علوم المكتبات (مستوى متقدم)

*الاتجاهات الحديثة فى الاختزان والاسترجاع

وباستثناء عناصر معينة فى تسمية المقررات ، مثل كلمة "مدخل " أو "مقدمة " أو "الأسس " أو "المبادئ" ، فإن تسمية المقررات هنا قد لا تختلف كثيرا عن تسميات المقررات فى الفئات الأخرى ، ولا سيما مقررات الفئة الأولى باعتبار ما بينهما من الشبه الشكلى فى محتوى المقررات . ومن هنا فإن صياغة التسمية ليس ذات بال فى تحديد هوية المقرر ، وأكثر المقويات فى الفئات السابقة يمكن أن تدخل هنا بتسمياتها كما هى ، ما دامت ستعالج بالمنهج العلمى الذى أشرنا إليه .

قد يصعب تحقيق متطلبات المنهج العلمى فى البحث ، وهو زاوية المعالجة الملائمة لهذه الفئة من المقررات ، حينما يتحتم أن يأخذ المقرر شكله التقليدى المحدود بالدروس الأسبوعية ، ثم الامتحان النهائى المألوف فى نهاية الفصل أو العام الدراسى . وعلى أية حال فمن الممكن تطويع

الشكل التقليدي للمقرر ، لكى يتقبل بعض المقررات من هذه الفئة فى الفصل أو الصف النهائى .

وجميع المقررات فى كل الفئات الثمانية ، تحتوى بصفة عامة على عناصر ومسائل جوهريّة ، يمكن إذا أصبحت زاوية المعالجة فى كل منها ، هى العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب وغيرهما من متطلبات المنهج العلمى فى البحث - يمكن أن تتحول تلك العناصر وهذه المسائل إلى قضايا تداخل فى نطاق المقررات بهذه الفئة .

وهناك شبه كبير بين زاوية المعالجة فى مقررات هذه الفئة ، والمعالجة فى مقررات الفئة السادسة (مقررات النظم) ، حيث أن أساسيا المنهج مطبقة فى كل منهما . بيد أن الهدف هناك هو الانشاء أو التطوير لنظام معلومات ببليوجرافى أو غير ببليوجرافى ، بينما الهدف هنا هو المعرفة العلمية وكشف العوامل والمتغيرات فى قضية ذات أهمية خاصة ، لجنتها أو لخطورتها أو لسعتها وتشابكها .

والمفروض أن موضوع البحث فى أية رسالة للماجستير أو للدكتوراه فى تخصص المكتبات والمعلومات ، عبارة عن قضية فى التخصص ، يوافق مجلس القسم على أهميتها وقابليتها للبحث العلمى ، بعد التأكد من مقدرة الطالب على ممارسة المنهج العلمى فى بحثها وفى كتابة رسالته عن الموضوع .

٨ - المقررات الشقيقة

هى المقررات التى تنتمى بطبيعة محتوياتها ، إلى تخصصات شقيقة أو مهن متلاحمة مع تخصص المكتبات والمعلومات ، كالأرشيفات والمحفوظات ، وهو تخصص يعيش مع تخصص فى بعض الأقسام والمعاهد ، أو الطباعة والنشر والتوزيع ، وهى مهن مرتبطة عضويا مع تخصصنا ،

دون أن يكون لها تخصص أكاديمي مباشر ، يتولاها من الزاوية الملائمة لتخصص المكتبات والمعلومات . فالمرتکز هنا كما نرى هو موضوع أو موضوعات خارج هوية التخصص ، إلا أنها شقيقة له أو متلاحمة معها . أما زاوية المعالجة فهي التعرف العام على هذه الموضوعات ، ثم التعرف على الجوانب ذات التأثير المباشر على الوظائف ، والمؤسسات ، والمستفيدين ، والنظم ، والقضايا في تخصص المكتبات والمعلومات .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - مدخل لدراسة الوثائق .

ب - تاريخ الأرشيف .

ج - النشر ومؤسساته .

د - الارشيف الجارى .

وأهم عنصر فى التسمية هو الكلمة التى تدل على الموضوع يعالجه المقرر ، باعتباره أن هوية الموضوع تحدد موقعه إزاء خريطة التخصص ، ومن ثم تحدد زاوية المعالجة لمحتوياته . وبهذا المقياس نجد أن تسمية المقررين الثانى والثالث والرابع فى النماذج تسمية معيارية محددة واضحة الدلالة، بينما التسمية فى المقرر الأول، برغم أن كل كلمة "مدخل" دقيقة فى تحديد مستواه ، إلا أن كلمة "الوثائق" فى هذه التسمية قد تعنى أى نوع من أوعية المعلومات ، التى تشمل ما هو مقصود وغيره أيضا .

من الممكن والمفيد أن نضع هذه "المقررات الشقيقة" ، مباشرة بعد "المقررات الإطارية" من النوع المدخلى الاستعراضى ، أو حتى مصاحبة لها فى الفصل أو الصف نفسه ، فالمعالجة فى هذه وفى تلك متجانسة تماما ، وهى فيهما أقرب ما تكون إلى العرض العام والتعريف المدخلى .

ولموضوعات الطباعة والنشر والتصنيع والتوزيع ، تخصصات أكاديمية تمثل مواقع مختلفة فى أقسام متنوعة ، لكل منها مرتكزه وزاويته الخاصة به فى المعالجة ، أهمها جميعاً : الزاوية الخاصة بالتعامل مع مؤسسات الاختزان وحدها ، فليس هناك تخصصاً أكاديمياً مباشراً يحد موضوعه وهويته فى ذلك التعامل . وفى حالات كثيرة يمكن أن تؤخذ الموضوعات التى تعالجها المقررات فى هذه الفئة ، لتعالج بالمنهج العلمى كقضية ذات أهمية لتخصص المكتبات والمعلومات . وفى هذه الحالات ينتقل الأمر إلى المقررات فى الفئة السابعة (مقررات القضايا) والمقررات فى هذه الفئة ، بصفتها التعريفية المدخلة العامة ، سواء تولاه المتخصصون فى المكتبات والمعلومات أو فى التخصص الشقيق ، تصلح تماماً لتكون مقررات مساندة ، تستفيد منها التخصصات الأخرى خارج القسم .

وما دمنا فى مجال الحديث عن المقررات المساندة أو المقررات الإضافية ، فإنه ينبغى الإشارة إلى بعض هذه المقررات ، وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار اختلاف أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية عند تحديد هذه المقررات ، فبعضها يعتبر ضرورياً والبعض الآخر يعتبر إختيارياً :

أ - اللغات (اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، اللغة الفرنسية ، . .)

ب - علوم الحاسوب

ج - الاحصاء

د - العلوم الرياضية

هـ - تاريخ افكر

و - تاريخ العلوم

ز - تصميم مبانى المكتبات ومراكز المعلومات

ح - علم النفس

ط - علوم التربية

وأيا كان الأمر ، بالنسبة لاختيار المقررات المساندة ، فإن المعرفة البشرية كلها أمام مخططي البرامج التعليمية لاختيار المقررات التي تتناسب وأهداف كل قسم أو برنامج من برامج تعليم تخصص المكتبات والمعلومات من بينها. وإذا كان من غير المرغوب فيه أن تتشابه المقررات التخصصية بين قسم وآخر ، فإنه من باب أولى من غير المرغوب فيه أن تتشابه الأقسام في المقررات المساندة . وإنما ينبغي أن يكون لكل قسم شخصيته التخصصية، وشخصيته في اختيار المقررات المساندة أيضا .

الفصل الرابع

الاعداد الفنية لأوعية المعلومات

وخدماتها

إن المكتبات كمهنة ، وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية ، هي : (أ) إقتناء أوعية المعلومات ومواد المعرفة من الكتب والدوريات والنشرات ، والمسموعات والمرئيات ، والمليزرات ، وغيرها من أوعية الفكر الحديثة على اختلاف الأنواع والأشكال فى كل منها ، (ب) وتنظيم هذه المواد بما يتلاءم مع طبيعتها ، ومع تطلعات المستفيدين والباحثين والقراء إليها ، حيث يتم تصنيفها وفهرستها ، بل وتكثيفها ، طبقا لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج ، (ج) وإتاحة هذه المواد للقراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعة على اختلافها فى النوع ، وتفاوتها فى الدرجة .

ولقد كانت عمليات "الاختيار والاقتناء" ، ثم "التنظيم والتحليل" ، واخيرا " الاسترجاع والخدمة " ، هى المحور الذى تدور حوله رسالة المكتبات بمعناها الوظيفى الذى يتضمن مراكز المعلومات منذ أقدم العصور حينما كان يطلق عليها "خزائن الكتب" إلى أن أصبحت مكتبات متنوعة تخصصاتها واتجاهاتها ، ثم تحولت بعد ذلك إلى مراكز المعلومات . وكان العامل الحاسم فى هذا التحول هو ثورة المعلومات وتفجرها وتعدد أوعيتها ، خصوصا فى مجال العلوم والتقنية ، فألى جانب الأوعية التقليدية للمعرفة ، كالمكتب والدوريات والنشرات والتقارير والمواصفات وبراءات الاختراع ،

استحدثت أوعية جديدة كالأشرطة والأقراص والرفائق الصوتية والصوتية .
 من هنا ، سيكون منطلقنا في دراسة الاعداد الفنى لأوعية المعلومات
 هو أن نبدأ بما قبل الاعداد الفنى لتلك الأوعية ، وهو مرحلة اختيارها
 واقتناؤها ، ثم مرحلة تنظيمها ، ويشمل ذلك التصنيف ، والتحليل
 الموضوعى بالدوال اللغوية بما فيها الكشف والاستخلاص ، والفهرسة
 الوصفية أو الوصف البليوجرافية ، ونأتى أخيرا للخدمات التى تقدم
 للمستفيدين ، وهى الهدف النهائى لأى مكتبة ، فن تناول الخدمة المرجعية ،
 وخدمات الاعارة ، والخدمة البليوجرافية ، وغيرها من الخدمات .

الاختيار والاقتناء

تعتمد عملية بناء وتطوير المجموعات فى أى مكتبة على عاملين
 رئيسيين ينبغى الاهتمام بهما فى عمليات الاختيار والاقتناء ، هما : التعرف
 على مجتمع المستفيدين وحاجاته واهتماماته ، والاختيار لمقابلة هذه
 الحاجات والاهتمامات .

١ - التعرف على مجتمع المستفيدين : لا يمكن للمكتبة أن تتجح
 فى أداء رسالتها بمعزل عن مجتمع المستفيدين ، سواء كان هؤلاء
 المستفيدون هم مستفيدون من مكتبة عامة أو مدرسية أو جامعية أو
 متخصصة ، فلكل منهم خصائصه وحاجاته . ولهذا ، تعتبر قضية التعرف
 على مجتمع المستفيدين من القضايا المهمة عند اختيار أوعية المعلومات ،
 فهى تهدف فى النهاية إلى إشباع حاجاتهم المختلفة . ويمكن التعرف على
 مجتمع المستفيدين من خلال إجراء مسح عام يمكن من خلاله التعرف على
 الأبعاد المختلفة لخصائصه ، كالمستوى الثقافى والتعليمى ، والحالة
 الاجتماعية ، والعادات والتقاليد السائدة ، والوضع السياسى ، وطبيعة المهن
 والوظائف والحرف المنشرة بين أفراد هذا المجتمع .

ويجب أيضا إجراء مسح خاص لرواد المكتبة الفعليين الذين يستخدمون المكتبة ويستفيدون من خدماتها بشكل دائم ومستمر ، كما يجب أيضا إجراء مسوحات خاصة بالمستفيدين المحتملين أو المتوقعين وغير المستخدمين للمكتبة ، وذلك من أجل التعرف على حجمهم وطبيعتهم وأسباب عدم استخدامهم للمكتبة ويمكن استخدام أسلوب المقابلات الشخصية ، والملاحظة المباشرة ، والاستبانة بأنواعها المختلفة ، والاطلاع على سجلات الإعارة في إعداد مثل هذه المسوح .

إختيار أوعية المعلومات : يؤمن الاختيار الجيد لأوعية المعلومات الحد الأدنى من التوازن المطلوب في مجموعات المكتبة ، بحيث لا تطغى مجموعة على أخرى ، أو موضوع على آخر ، فضخامة الانتاج الفكرى فى مختلف التخصصات يؤدى إلى صعوبة الحصول على كل ما ينشر . وميزانية المكتبة دائما وأبدا محددة بمقدار معين من المال يصعب تجاوزه ، وهذا يتطلب الاختيار ضمن الامكانات المالية المتاحة ، بل إن المساحة المخصصة لحفظ المواد المقتناه عادة ما تكون محدودة ، ومصممة أصلا لاستيعاب غير محدود من تلك المواد . لهذا كان لابد من الاختيار حتى تحقق المكتبة مبدأ إيصال وعاء المعلومات المناسب للقارئ المناسب فى الوقت المناسب .

والمعيار الأول والأخير فى اختيار أوعية المعلومات ، هو مدى مناسبتها لاحتياجات واهتمامات المستفيدين التى تم التعرف عليها فى السابق. وتركز - عادة - معايير تقويم أوعية المعلومات على الناحيتين الموضوعية والشكلية . ويقصد بالناحية الموضوعية : التعرف على الموضوع ، والفكرة الرئيسية من وراء عرض الموضوع ، ومدى علاقة الموضوع باهتمامات المستفيدين ، وما هو أسلوب المعالجة للموضوع ؟

وهل المحتوى مناسب لعامة المستفيدين أم للمتخصصين منهم ؟ وما هى
مميزات هذا الوعاء عن غيره ، وما هو أسلوب العرض ؟ ما مدى استخدام
الايضاحيات ؟ وما مدى مناسبتها للغرض ؟ وما مدى توفر الكشافات الجيدة ،
وما مدى تغطيتها للمحتويات ؟ وما مدى توفر الببليوجرافيات وقوائم
المصادر فى الوعاء ؟ ما هى طريقة الترتيب والتبويب والتنظيم للمعلومات
(هجائيا ، موضوعيا ، تاريخيا ، جغرافيا ، . . . ؟) وما مدى سهولة
الوصول للمعلومة المطلوبة والمتوفرة فى الوعاء . ويقص بالناحية الشكلية
فى الوعاء : مواصفات الورق أو المادة المستخدمة ، وهل الطباعة جيدة
وواضحة ؟ وهل حجم المادة مناسب ؟ وهل الكتاب مجل ؟ ، وهل السعر
مناسب ؟ . . . الخ .

وأيا كان الأمر فإنه يجب أن تكون سياسة الاختيار واضحة ومكتوبة ،
وأن تلتزم المكتبة بهذه السياسة وتراجعها من وقت لآخر لتعديلها أو تطويرها
عند الضرورة . كما يجب أن تسهم أوعية المعلومات المختارة - دائما - فى
تحقيق أهداف المكتبة وفلسفتها بشكل واضح وفعال ، دون التحيز نحو وجهة
نظر معينة . كما يجب ان نضع فى الاعتبار طلبات المستفيدين ، فهى أحد
العوامل المؤثرة فى عمليات الاختيار . ويجب معاملة أوعية المعلومات
المهداة أو المتبادلة تماما كما تعامل أوعية المعلومات المشتراة ، من حيث
معايير الاختيار .

وتختلف مسئولية الاختيار لأوعية المعلومات من مكتبة لأخرى
حسب نوعها ودرجة تخصصها ، ولكن يفضل دائما أن تساهم أطراف
أساسية متعددة فى عملية الاختيار . من هذه الأطراف : العاملون فى المكتبة
بشكل عام ، وفى قسم التزويد بشكل خاص ، والمتخصصون الموضوعيون
فى المؤسسة الأم التى تنبها المكتبة ، والمستفيدون من خدمات المكتبة .

ويفضل ان تتوفر فيمن يشارك في عملية الاختيار أن يمتع بثقافة واسعة ، ومعرفة جيدة بأوعية المعلومات في مجال تخصصه ، ومصادر تعرفه عليها، ومعرفة جيدة أيضا بمجتمع المستفيدين من المكتبة وحاجاتهم واهتماماتهم ، كما ينبغي - أن يعرف مجموعة المكتبة معرفة جيدة من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف ، والا يختار بناء على ميوله هو واتجاهاته الشخصية .

وكما ذكر ، فإن إختيار أوعية المعلومات ومعايير هذا الاختيار تختلف من مكتبة إلى أخرى حسب نوعها ، فالاختيار في مكتبة عامة تختلف معاييرها عن معايير الاختيار للمكتبة الجامعية أو المتخصصة . كذلك معايير الاختيار في المكتبة الوطنية تختلف عن مثلتها في المكتبة المدرسية . وسنتناول فيما يلي معايير الاختيار في كل نوع من أنواع المكتبات بإيجاز شديدة .

معايير الاختيار في المكتبة العامة .

المكتبة العامة - كما سيوضح - مكتبة تخدم كافة المواطنين من مختلف الأجناس والمهن والأعمار والمستويات ، فهي مؤسسة تربية ثقافية إجتماعية ، وهي تسعى إلى إشباع حاجات وميول جميع أفراد المجتمع الحالية والمتوقعة . لذا ، فإن مهمة الاختيار في المكتبة العامة ليست سهلة ، والصعوبة في الاختيار تأتي من صعوبة مواجهة حاجات الجمهور المتباينة . لذلك ينبغي وضع المعايير التالية في البال عند الاختيار للمكتبة العامة : دراسة المجتمع المحلي والتعرف على خصائصه العامة ، ومعرفة موضوعات الساعة ، والاهتمام بمجموعة التاريخ المحلي والوطني ، وعدم التأثر بالميول والأهواء الشخصية للأفراد أو الجماعات ، ومحاولة تلبية حاجات كل فئة من فئات المجتمع ، وتمثيل جميع وجهات النظر عند

الاختيار ، والحذر - عند الاختيار فى موضوعات الجنس والدين والأخلاق والسياسة ، فهى موضوعات حساسة عند كثير من المجتمعات ، كذلك عدم إغراق المكتبة العامة بالقصص رغم الدور التربوى والتثقيفى والترفيهى لها.

معايير الاختيار فى المكتبة المدرسية :

تهدف المكتبة المدرسية - بشكل رئيسى - إلى تلبية الاحتياجات العلمية للمجتمع المدرسى من خلال دعمها ومساندتها للمنهج المدرسى المقرر والمساهمة فى تطويره . ونجاح المكتبة المدرسية فى تحقيق أهدافها يعتمد إلى حد كبير على نجاحها فى إختيار أوعية المعلومات المناسبة . وبشكل عام ، فإن معايير الاختيار يجب أن تشمل مجموعة جيدة من الكتب التى تخدم المنهج المدرسى وتعززه وتدعمه ، ومجموعة من الأعمال المرجعية المناسبة للطلبة والمدرسين ، وعددا من الدوريات والصحف المناسبة ، وكتباً فى الثقافة العامة والتربية الوطنية ، ومجموعة من القصص والروايات المناسبة والموجهة ، ومجموعة جيدة من المواد السمعية والبصرية ، ومجموعة من أوعية المعلومات المختلفة شكلا وموضوعا لأعضاء هيئة التدريس فى المدرسة .

معايير الاختيار للمكتبات الأكاديمية :

تخدم المكتبات الأكاديمية مجتمعا متجانسا من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس فى الكليات والجامعات . وتهدف أصلا إلى دعم المنهج الدراسى المقرر فى الكلية أو الجامعة ، ومساندة البحث العلمى ، وتوفير ما يلزم المجتمع الأكاديمى من مصادر المعلومات لبرامجه ونشاطاته المختلفة ، خاصة برامج الدراسات العليا والبحوث . وبشكل عام ، فإن معايير الاختيار يجب أن تخدم المناهج التعليمية فى أقسام الجامعة المختلفة ، وتساعد الطلاب فى تحضير دروسهم واعداد بحوثهم طبقا لتخصص الجامعة ، خاصة

البحوث المبتكرة التي تغنى المعرفة الانسانية ، وتشكل مساهمة جديدة فى حقل الاختصاص .

معايير الاختيار فى المكتبة المتخصصة :

تعتبر مشكلة الاختيار للمكتبات المتخصصة أقل تعقيدا وصعوبة منها فى المكتبات الأخرى بشكل عام ، ذلك لأن مجتمع المستفيدين فى المكتبات المتخصصة يعتبر مجتمعا متجانسا إلى أبعد الحدود ، خاصة من حيث المستوى العلمى ، وموضوع الاهتمام أو التخصص ، ولأن المسئول عن الاختيار غالبا ما يكون متخصصا فى مجال تخصص المكتبة الموضوعى ، وبذلك يكون أكثر قدرة على الاختيار السليم ، بالإضافة إلى توفر عدد من المتخصصين فى المؤسسة الأم ، والذين يمكن أن يساهموا فى الاختيار أو يمكن استشارتهم عند الاختيار . وتشمل مجموعات المكتبة المتخصصة الدوريات المتخصصة ، والنشرات ، والوثائق ، وبراءات الاختراع ، والبحوث ، والدراسات ، والرسائل الجامعية ، والمواصفات والمقاييس ، ومصادر المعلومات ، والمستخلصات والكشافات المختزنة فى الأقراص المليزة . . كل ذلك فى مجال تخصص المكتبة .

مصدر الاقتناء :

تحصل المكتبات ومراكز المعلومات على أوعية المعلومات عن طريق الشراء ، والاستهداء ، والتبادل ، والإيداع ، وهذا الأسلوب الأخير خاص بالمكتبة الوطنية . والشراء هو أهم مصادر الاقتناء لتزويد المكتبة بأوعية المعلومات وتتمية مجموعتها ، وينبغى على كل مكتبة مهما كان حجمها ، ومهما كان نوعها أن تحدد سياسة خاصة بها لشراء أوعية المعلومات ، وإلا نمت مجموعاتها نموا غير موجه ، قد يودى إلى تضخم فى فرع من فروع المعرفة دون آخر ، وبالتالي تنكس أوعية المعلومات دون

أن تخدم أغراض المكتبة وأهدافها كما يجب . ومن أهم النقاط التي تؤثر في السياسة الشرائية للمكتبة هو ميزانيتها ، لذلك على المختصين في هذا الجانب بالمكتبات ومراكز المعلومات أن يسعوا لدى المؤسسة الأم بتخصص ميزانية لشراء أوعية المعلومات تتناسب مع أهداف المكتبة وأهداف المؤسسة الأم . إن الاعتمادات المالية المرصودة للمكتبة في كل عام ، تشكل عاملا مهما وجوهريا في تحديد السياسة الشرائية لأي مكتبة .

وهناك أوعية معلومات قد لا يمكن الحصول عليها عن طريق الشراء بل لاتباع أساسا ، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق الاستهداء أو التبادل . وأغلب أوعية المعلومات التي تستعمل في الاهداء أو التبادل هي أوعية المعلومات التي تنتجها المؤسسة الأم كالجامعة ، أو الشركة ، أو تلك الأوعية التي تصل المكتبة الوطنية عن طريق الإيداع القانوني . وتعتبر الهدايا مصدر ثمين لتنمية مجموعات المكتبة ، وعلى المكتبة الا تأنف من طلب الهدايا خاصة من المؤسسات العلمية والاجتماعية وغيرها من الجهات التي لا تتبع أوعية المعلومات التي تنتجها . وسياسة قبول الهدايا - في أي مكتبة - إلى نوع من الإشراف عليها لأن الكثير من الأوعية التي تهدي قد لا تصلح على الإطلاق لأن تضاف إلى مجموعة المكتبة ، فمنها ما قد يكون للدعاية والاعلان مما يفقد المكتبة حيادها ، أو قد لا تتصل إتصالا مباشرا وقويا بمجموعات المكتبة أو أهدافها .

والإيداع القانوني . هو تشريع تسنه كثير من الحكومات يعطى الحق للمكتبة الوطنية في الدولة في الحصول على عدد معين من كل وعاء معلومات يصدر في هذه الدولة ، ويوقع الجزاء على كل من يخالف هذا القانون . وبالمقابل تقوم الدولة - ممثلة في المكتبة الوطنية - بحماية الملكية الأدبية وحفظ حقوق التأليف والنشر لهذا الانتاج .

التصنيف :

التصنيف ، هو أحد طرق الفهرسة الموضوعية . والفهرسة الموضوعية هي التي تهتم بالمحتوى الفكرى لأوعية المعلومات . وهذه الفهرسة الموضوعية أو الوصف بالموضوع له أيضا عناصره أو معالجاته المتعددة بحسب حاجة المتسفيد . وقد تبلورت هذه المعالجات حول طريقتين للوصف الموضوعى . (١) الطريق المقنن ويعالجه التصنيف (٢) والطريق الأبائى ، وينقسم بدوره إلى : رؤوس الموضوعات التقليدية ، والتكشيف . وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع بشيء من التفصيل .

ويعتبر التصنيف أساس العمل الببليوجرافى ، وهو القاسم المشترك فى معظم عمليات الاختزان والاسترجاع ووظيفته الرئيسية هي ترتيب أوعية المعلومات بالطريقة الأكثر ملائمة لاحتياجات المستفيدين من المكتبة ، ثم تسهيل عملية الترتيب بإضافة الرمز . والتصنيف يعتبر أحد الأعمدة الرئيسية فى تنظيم مقتنيات أى مكتبة ، حيث يستلزم طبيعة الانتاج الفكرى الآن التركيز على خصائص معينة ، كالربط بين الأفكار وتصنيفها من أكثر من وجهة نظر واحدة ، وتصميم الكشافات بحيث تسمح بإجراء البحث عن الموضوعات المتخصصة وعن الجوانب العامة فى نفس الوقت تحت رؤوس موضوعات متخصصة وعامة ، إذا أن هدف استرجاع المعلومات - فى النهاية - هو تصميم نظم تكفل اجراء مثل هذه البحوث بطريقة صالحة ومبسطة واقتصادية بقدر ما تسمح به درجة تعقد المشكلة المبحوثة .

وبصورة عامة تقع موضوعات التصنيف تحت أربعة موضوعات رئيسية هي : تاريخ التصنيف وتطوره ، ونظرية التصنيف ، ونظم التصنيف ، والتصنيف العملى . وما سنركز عليها فى هذه الجزئية هو نظم التصنيف ، بل سنختار ثلاثة نظم من النظم لنتناولها بشيء من التفصيل بعد

أن نمر مرورا سريعا على تاريخ التصنيف وتطوره ، ونظرية التصنيف ، والتصنيف العملى.

وتاريخ التصنيف وتطوره ، جزء تاريخى محض يتعلق بتاريخ التصنيف منذ أفلاطون وأرسطو مرورا بالكندى والفارابى والخوارزمى وابن النديم واخوان الصفا وابن سينا والغزالى وابن خلدون وطاشكبرى زاده حتى بداية تطور التصنيف فى العصر الحديث مع نشأة الخطط الحديثة ، أى حتى عام ١٨٧٦م ، وهى سنة ظهور الطبعة الأولى من التصنيف العشرى لديوى ، وهى أول خطة حديثة ظهرت إلى الوجود . ورغم أن هذا الجزء تاريخى محض ، إلا أنه ذو قيمة فى دراسة التصنيف ، إذ أن التصنيفات الفلسفية كان لها شىء من التأثير على بعض أنظمة التصنيف الحديثة . والتصنيف مرآة للحياة العقلية للأمم المختلفة فى عصورها المختلفة ، ويمكن من خلاله التأريخ للحياة العقلية عند تلك الأمم . ويضم التاريخ الحديث للتصنيف تطور نظرياته وأنظمته ، وهو لذلك يتصل اتصالا وثيقا بالتصنيف الذى نعرفه الآن .

أما نظرية التصنيف ، فهى المنهج الذى تبنى وتقوم أنظمة التصنيف على أساسه . ولذلك فإن نظرية التصنيف وخططه متداخلتان أشد التداخل ، وكانت الخطط أسبق فى الظهور . وما أن ظهر تصنيف ديوى العشرى حتى انكب عليه المعاصرون لديوى يتدارسونه ويذهبون فيه مذاهب شتى ما بين مادح ومتحفظ ، إذ أتى التصنيف العشرى بأشياء جديدة لم تكن مألوفة قبله ، هى : القوائم المفصلة ، والرمز العشرى ، والكشاف النسبى . وقد تبلورت نظرية التصنيف حول هذه الأجزاء إلى جانب موضوعات ثانوية أخرى مثل القوائم المكانية ، والتقسيمات الفرعية الموحدة ، وأصبحت هذه الأجزاء هى التى تكون أجزاء نظام التصنيف بصفة عامة .

وإذا كان عالم التصنيف هو الذى يعد خطة التصنيف سواء كانت عامة أو متخصصة ، أو هو الذى يسهم فى نظرية التصنيف بأفكاره ودراساته وآرائه وانتقاداته ، حتى وإن لم يكن من أصحاب الخطط - فإن المصنف هو ذلك الشخص الذى يقوم بالعمل اليومى فى المكتبة أو مركز المعلومات . وعمل المصنف أو التصنيف العملى هو فن تعيين رموز التصنيف لأوعية المعلومات وفقا لنظام تصنيف معين . ويختلف فن التصنيف فى الخطط الحاصرة عنه فى الخطط التحليلية التركيبية . وقد وضع علماء التصنيف لذلك قواعد سميت بقواعد التصنيف العملى . وعادة ما تكون هناك قواعد تسبق أنظمة التصنيف تحدد طريقة عمل الخطة ، كما أن بعض الأنظمة يصدر معها وسائل ومعينات الغرض منها مساعدة المصنف على القيام بعمله .

وكما ذكر ، تعتبر نظم أو خطط التصنيف أسبق ظهورا من نظرية التصنيف . وقد أفاد ذلك نظرية التصنيف ، إذ أعطى المنظرين وعلماء التصنيف مادة لدراستهم ، ولما ظهرت نظرية التصنيف عاد ذلك بالفائدة على الخطط ، إذ وجد أصحابها منهجا يفيدهم فى تقويم خططهم وتعديلها . وما كاد تصنيف ديوى العشرى يظهر حتى أعلن بعض علماء التصنيف عدم رضاهم عنه ، وأعلن (كتر) Cutter مثلا أنه لا يحب الترتيب غير العملى وضيق الرمز فى تصنيف ديوى العشرى . لذلك أخذ فى إعداد "التصنيف الواسع : Expansive classification لكى يتفادى فيه أخطاء ديوى ، ولذلك جاء ترتيبه أفضل من الناحية العملية ، كما تبنى لرمزه فيه الحروف بدلا من الأعداد ، وأعد قائمة جغرافية مستقلة ، وضمنه الكثير من التفاصيل التى تكفى لتصنيف المكتبات الكبيرة ، إلا أن (كتر) لم يعمر حتى يكمل تصنيفه ، وحتى يراه مستعملا فى المكتبات . ثم أخذت خطط التصنيف تتابع

فى الظهور ، فهذا (براون: Brown) يعد تصنيفا بريطانيا هو "التصنيف الموضوعى : " Subject Classification " لكى يخفف من تحيز ديوى لوجهة النظر الأمريكية ، وهذا المعهد الدولى للبليوجرافيا فى بروكسل يعد التصنيف العشرى العالمى : " Universal Decimal Classification " لتصنيف البليوجرافية العالمية . ومكتبة الكونجرس الأمريكية تعد تصنيفا جديدا لمكتبتها قبل انتقالها لمبناها الجديد، و"بليس : Bliss " يشرع منذ بداية القرن الحالى فى دراسة التصنيف وإعداد تصنيفه البليوجرافى . وأخيرا يأتى رانجاناثان : Ranganathan " لكى يحول التفكير فى التصنيف إلى اتجاه آخر . هذا فضلا عن عدد كبير من التصنيفات المتخصصة . ويدل تتابع أنظمة التصنيف على عدم الرضا على الأنظمة السابقة ، كما يدل أيضا على أنه لا يوجد نظام واحد يرضى عنه الجميع ، وإلا ما تتابعت الخطط فى الظهور ، مع أن بناء الخطط ليس أمرا سهلا .

سنتناول فى هذه الدراسة ثلاث خطط حصرية لكى نشرحها بإيجاز شديد . وهذه الخطط هي :

- | | |
|------------------------------|---|
| ١ - تصنيف ديوى العشرى : | Dewey decimal classification (DDC) |
| ٢ - التصنيف العشرى العالمى : | Universal decimal classification (UDC) |
| ٣ - تصنيف مكتبة الكونجرس : | Library of Congress Classification (LC) |

تصنيف ديوى العشرى :

تعتبر هذه الخطة أول خطة حديثة للتصنيف ، وقد أثرت بصورة أو بأخرى فيما تلاها من خطط . وقد نشأت هذه الخطة مع بداية الربع الأخير من القرن الميلادى التاسع عشر فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تدق الطبول عالية خلال هذه الفترة لما يسمى بديمقراطية المعرفة ، فالشعب كان يقبل على المكتبات العامة بصورة جماعية جعلت المكتبات تواجه مشكلات تصنيفية وإدارية لم تكن مهيأة لها . وهنا ظهر التصنيف العشرى ليكون الحل الأمثل لهذه المشكلات . وقد وضعت الخطة أساسا لتكون للمكتبات العامة ، والمكتبات الصغيرة والمتوسطة كالمكتبات المدرسية وما شابهها .

وقد حظى تصنيف ديوى باهتمام المكتبات فى الوطن العربى ، وباهتمام المتخصصين العرب فى علوم المكتبات والمعلومات، وركزوا كل جهودهم على نقل إحدى الطباعات الانجليزية إلى العربية، وحاولوا فى الوقت نفسه أن يجررو التعديلات على عدد من الجداول تستوعب الموضوعات التى تهم المكتبة العربية ، وقامت دار الكتب المصرية بالمبادرة الأولى فى هذا المجال عام ١٩٢٩م ، حينما وضعت اللجنة المشرفة على تنظيم إحدى المكتبات الفرعية جداول لتصنيف ديوى بالعربية بعد أن أجريت عليها التعديل اللازم . وأما المبادرات التالية لهذه المبادرة ، فكانت فى مجموعها جهودا فردية ، كان من أهمها مبادرة محمود الشنيطى وأحمد كابش فى "موجز التصنيف العشرى" (الجدول) ، وذلك فى أوائل الستينيات ، ومبادرة فؤاد إسماعيل فهمى فى "التصنيف العشرى الموجز : الجداول ، وذلك فى أواخر السبعينيات . ومعظم هذه المبادرة يعانى من غياب الجداول الفرعية الضرورية لدعم الجداول الرئيسية ، وتخلو من الكشف المحكم الدقيق ، كما

أن التعديلات التي تمت في هذه الطبعات العربية مختلفة وغير متجانسة .
وحتى الترجمة التي أعدها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - بناء
على توصية مؤتمر الاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد فى مدينة
الرياض عام ١٩٧٣ ، وتوصية المؤتمر الثانى للإعداد الببليوجرافى للكتاب
العربى الذى عقد فى مدينة بغداد عام ١٩٧٧ - حتى هذه الترجمة التى قامت
بها المنظمة جاءت ترجمة هزيلة للطبعة المختصرة الحادية عشرة . ولم
يصدر لها أى تحديث منذ صدورها فى عام ١٩٨٤ م .

يعتمد تصنيف ديوى العشرى فى هيكله وبنيته على أن الأساس فى
هذا التصنيف المبحث أو المفهوم وليس الموضوع ، وهذا يعنى عدم وجود
مكان منفرد للموضع الواحد . كما يعتمد النظام على امكانية التفرع لكل
مبحث - مهما كان مجاله إلى عشرة فروع ، حتى ولو لم تستخدم هذه
الفروع فى كل حالة . ويتكون التفرع الأول من أصول رئيسية عشرة جرى
ترميزها من 0-9 ، وتشمل كافة المعرفة ، والأصل 000 للأعمال التى لا
تقتصر على مبحث واحد محدد مثل الموسوعات والصحف والدوريات
العامة . ويستخدم هذا الأصل أيضا لمباحث متخصصة تعالج المعرفة
والمعلومات بصورة عامة، مثل : المعلومات ، علم المكتبات ، الصحافة .

وفيما يلى الأصول الرئيسية العشرة

000	المعارف العامة	500	العلوم البحتة
100	الفلسفة والمباحث ذات العلاقة	600	العلوم التطبيقية
(التكنولوجيا)			
200	الدين	700	الفنون
300	العلوم الاجتماعية	800	الأدب
400	اللغات	900	التاريخ العام والجغرافيا

والرمز الذى يدل على الأصل الرئيسى هو الرمز الأول من الرموز (الأرقام) الثلاثة . وبالرغم من احتواء القائمة على ثلاثة أرقام ، فإن هذا هو الأسلوب الذى يرد به كل رمز ، إذ لا يقل أى رمز عن ثلاثة أرقام ، ولكن الرقم الذى يدل على الرمز المعنى هو واحد فقط . ويتكون كل أصل رئيسى من عشرة فروع جرى ترميزها من 0-9 ، ويتألف الرمز الدال على الفرع من رقمين ، والرقم الثانى هو الدال على الفرع . فالرمز 600 يستخدم للأعمال الشاملة عن العلوم التطبيقية ، و 610 للعلوم الطبية ، فالرقم 6 للأصل الرئيسى والرقم 1 للفرع العلوم الطبية ، وكذلك 620 للهندسة ، 630 للزراعة . . . الخ ولكل فرع عشرة أجزاء جرى تفريعها من 0-9 ، والرقم الثالث من كل رمز يدل على الجزء ، وهكذا فإن 630 للأعمال العامة عن الزراعة ، 631 للمحاصيل ومنتجاتها ، 636 لتربية الحيوانات .

وبعد العلامة العشرية ، يستمر التفريع بالعشرات ، أى عشرة أجزاء لكل فرع ، إلى الدرجة الدقيقة المرغوبة فى التصنيف . وعلى سبيل المثال ، فإن الرمز 636 قد جرى تفريعه إلى : 636.1 الخيول والحيوانات ذات العلاقة ، 636.2 الماشية والحيوانات ذات العلاقة ، 636.3 الضأن والماعز 636.5 الدواجن ، 636.7 الكلاب . من هذا يتضح أن الموضوع مثل ساق الشجرة ، ويجرى التعبير عنه برمز رقمى ، وفروع الموضوع برمز آخر ، وهكذا حتى النهاية . وفى المثال السابق ما يوضح ذلك .

من المزايا البارزة للتصنيف العشرى وجود الجداول المساعدة وتعنى استخدام أنماط متكررة من الرموز ، أى استخدام مجموعة الأرقام فى مجالات مختلفة للتعبير عن المفاهيم نفسها . ومثال ذلك استخدام الرمز المقنن للتعبير عن المناطق الجغرافية ، ويتم ذلك فى جميع الحالات تقريباً حيث المنطقة الجغرافية جزء من المفهوم ، 44 تمثل فرنسا ، 561 لسوريا ،

566 للسعودية ، 615 للجزائر ، 62 لمصر ، 73 للولايات المتحدة الأمريكية . . . وهكذا . وبذلك ، فإن تاريخ فرنسا 944 ، وتاريخ سوريا 956.1 ، وتاريخ السعودية 956.6 ، وتاريخ الجزائر 961.5 ، وتاريخ مصر 962 ، وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية 973 . وتكون الأوضاع الاقتصادية في فرنسا 330.944 ، وفي سوريا 330.9561 ، وفي السعودية 330.9566 وفي الجزائر 330.9615 ، وفي مصر 330.962 وفي الولايات المتحدة 330.973 ، ويحدد الجدول الثاني الخاص بالأماكن تتابع الرموز المكانية وتواليها .

وبالطريقة نفسها جرى توضيح المفاهيم المتكررة الخاصة بالأدب واللغة في الجدولين الثالث والرابع على التوالي . فالرمز 5 الملحق برمز الأساس لأية لغة يدل على قواعد هذه اللغة مثل : قواعد اللغة العربية 415 قواعد اللغة الفرنسية ، 445 ، قواعد اللغة البرتغالية 469.5 ، قواعد اللغة اليابانية 495.65 وأن الرمز 3 الملحق برمز الأساس لأدب أية لغة يدل على القصص المكتوب لتلك اللغة مثل : القصص العربي 813 ، القصص الفرنسي 843 ، القصص العربي 813 ، القصص الفرنسي 843 ، القصص البرتغالي 869.3 ، القصص الياباني 895.63 ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن رموز اللغة وأدب اللغة متشابهة ، فاللغة العربية 410 ، والأدب العربي 810 ، واللغة الفرنسية 440 ، والأدب الفرنسي 840 ، واللغة البرتغالية 469 ، والأدب البرتغالي 869 ، واللغة اليابانية 495.6 والأدب الياباني 895.6.

وهناك نوع خاص من النمط المتكرر ، ويتمثل في الفروع المقننة (الدول الأول) التي تعدد الأشكال (مثل : الملخصات ، الموجزات ، الجداول ، الدوريات) التي يظهر بها كثير من الموضوعات ، أو أساليب

معينة من المعالجة ، أو جوانب معينة (مثل المعالجة التاريخية ، التدريس والتعليم) . وتتألف الرموز في هذا الجدول من رقمين أو أكثر يكون الأول منها دائما صفرا 0 ، مثل 05 للمطبوعات الدورية ، 07 للتدريس والتعليم ، 09 للمعالجة التاريخية والجغرافية . ويمكن استخدام الفروع المقننة في أية بقعة في الجداول ما لم تنص التعليمات على عدم استخدامها . وهكذا فإن 605 تدل على الدوريات في العلوم التطبيقية ، 630.5 للدوريات الزراعية ، 636.05 للدوريات عن تربية الحيوان ، 636.105 للدوريات عن تربية الخيول وتجب الملاحظة أيضا أن إضافة الرموز في أى جدول من الجداول يستلزم تثبيت العلامة العشرية بعد الرقم الثالث من الرمز الكامل الناتج .

ومن مزايا هذه الخطة أيضا ، وجود الكشف التحليلي . والكشاف يعكس الجداول الرئيسية ، أى أنه يوثق أو يجمع معا جوانب الموضوع الموزعة على مختلف المباحث في الجداول الرئيسية . ويشتمل الكشف على المداخل والاحالات . وهى مرتبة هجائيا كلمة فكلمة طبقا للمداخل الرئيسية ، وكذلك المداخل الفرعية تحت كل مدخل رئيسي ، والمختصرات مرتبة هجائيا كما لو كانت منطوقة . وهناك قائمة بالمختصرات تسبق الكشف ، وجرى استخدام صيغة الجمع للأسماء باستثناء ما يفرضه المعنى بعدم استخدام هذه الصيغة .

وليس معنى هذا بأن هذه الخطة خالية من العيوب ، بل إن من أبرز عيوبها ، هو ضيق الأساس العشري للترميز (0-9) ، فقد أدى ذلك إلى اقحام عدد من الموضوعات في غير أماكنها ، وإلى حشد عدد من الموضوعات تحت رمزا واحد . وهذا التقسيم العشري يفرض حدودا رأسية على الرمز ، فهو يتحرك في عشرات ، ويتكاثر في عشرات ، وإن عشرة تقسيمات رئيسية أقل بكثير من حاجة المعرفة البشرية الحديثة .

وليت الأمر يقتصر على ضيق الرمز ، بل إن الخطة أساءت توزيع هذا العدد القليل من الرموز على الأقسام الرئيسية . فقد وضعت كل العلوم البحتة ، وكل العلوم التطبيقية في قسمين اثنين ، بينما حصلت الفلسفة ، والفنون ، والأدب على ثلاثة أقسام رئيسية . وقد يلتمس لها العذر في ذلك ، فقد أعدت أصول الخطة في القرن التاسع عشر حين لم تكن امكانات التطور العلمي والتقني بمثل الوضوح والسرعة اللتين هي عليهما الآن وحين كانت المجالات التقليدية للمعرفة البشرية وقتذاك تتمثل في الانسانيات والعلوم الاجتماعية .

التصنيف العشري العالمي :

نشأت هذه الخطة في أوروبا ، وبالتحديد في بلجيكا ، توليدا من التصنيف العشري لديوى ، وذلك في آخر القرن التاسع عشر . وتبلورت في شكل طبعة فرنسية كاملة في ١٩٢٧-١٩٣٣ . وطبعة المانية ١٩٣٤-١٩٥٣ ، واستقطبت اهتماما متزايدا في بريطانيا خلال الأربعينات والخمسينات ، حيث جرت عليها أبحاث كثيرة . وكان استعمال هذه الخطة الزاميا في الاتحاد السوفيتي السابق وبلاد أوروبا الشرقية .

والتصنيف العشري العالمي ، وإن كان قد اعتمد على تصنيف ديوى ، في بنائه العام ورمزه ، إلا أنه قد حرص على تحقيق بعض المزايا ، لعل أهمها العمق والمرونة باستعمال بعض علامات الربط للتعبير عن علاقة الموضوع بغيره من الموضوعات ، ووجهة النظر التي عولج بها الموضوع . ومن هنا يأتي القول بأن أقرب الخطط الحصرية إلى التصنيف الوجهي هو التصنيف العشري العالمي . وفي هذا المجال ، تسمح سعة الرمز للمصنف أن يتبع أي صيغة لترتيب الأوجه يرغب في استعمالها ، وذلك إما باستعماله لعلامات متميزة كدلائل أوجه (وبهذا يمكن أن ترتب الأوجه بطرق مختلفة)

أو باستخدام علامة الشارحة (:) كعلامة ربط عامة ، أو باستخدام وسائل للاسقاط كالمعقوفات للاسقاط العام ، والهالقيات لاسقاط الأماكن والعصور أو بواسطة وجهة النظر .

وتتم مراجعة الخطة باستمرار ، والمبدأ المتبع فى مراجعة الخطة هو أنه من الممكن التوسع فى دلالة أى رمز أو تحديده ، إلا أنه لا يمكن تغييره تغييرا كاملا . وإذا قدر لأحد الرموز أن يصبح ميتا ، فإنه يمكن أن يستبعد وأن يستبدل . ولعل من أهم التغيرات والتطورات التى طرأت على الخطة هو نقل قسم فقه اللغة 4 إلى قسم الأدب 8 وبذلك يمكن أن يتوسع قسمى 6 و 5 وهما الخاصين بالعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية على التوالى فى قسم 4 ، ولا ينبغى أن ننسى أنه ما دام أن التصنيف العشرى العالمى قد اعتمد فى بنائه العام ورمزه على تصنيف ديوى ، فإن العيوب التى ذكرت بالنسبة لخطة ديوى من حيث ضيق الأساس هى نفسها موجودة فى التصنيف العشرى العالمى بصورة أو بأخرى .

تصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية :

تمتاز هذه الخطة باتساع الأساس فهى تعتمد على الحروف الهجائية ، فى الرمز العام ، وليس على التقسيم العشرى كما هو الحال فى تصنيف ديوى أو العشرى العالمى . وتصميم هذه الخطة ما زال محكوما بمقتنيات مكتبة الكونجرس الأمريكية الحالية أو المحتملة فى المستقبل ، والخطة فى أساسها لا تعتمد على قواعد نظرية فى التصنيف بل هى تعتمد على ما سمي بنظرية السند الأدبى التى تعنى ضرورة اعتماد خطة التصنيف على مجموعة فعلية من أوعية المعلومات ، بحيث لا يسجل موضوع ما فى القوائم إلا إذا كان ثمة ما يسنده من الانتاج الفكرى . والخطة ليست للاستعمال العالمى ، بل أعدت أساسا لتناسب واحتياجات مكتبة الكونجرس .

وأقسام الخطة الرئيسية (٢١) قسما ، هي كما يلي :

A	General works	الأعمال العامة	A
B-	Philosophy.	الفلسفة . علم النفس	B-
BG	Psychology		BG
BL-	Religion	أديان	BL-
BX			BX
C	Auxiliary Science of History	العلوم المساعدة فى التاريخ	C
D	History : General and Old world (Eastern Hemisphere)	التاريخ العام وتاريخ العالم القديم	D
E-F	History: America (western Hemisphere)	التاريخ	E-F
G	Geography (General) . Atlases. Globes . Maps	الجغرافيا (عام). الخرائط	G
H	Social sciences	الانثروبولوجيا	H
J	Political Science	العلوم الاجتماعية	J
K	Law	العلوم السياسية	K
L	Education	القانون	L
M	Music . Books on Music	التربية والتعليم	M
N	Fin Arts	الموسيقى	N
P	languages and Literature	الفنون الجميلة	P
Q	Science	اللغات والآداب	Q
R	Medicine	العلوم	R
		الطب	

S	Agriculture	الزراعة	S
T	Technology	التكنولوجيا	T
U	Military Science	العلوم العسكرية	U
V	Naval Science	العلوم البحرية	V
Z	Bibliography . Library science	الببليوغرافيا وعلم المكتبات	Z

وتصنيف مكتبة الكونجرس في أساسه تعدادي ، وقد أخذ عن نظام كتر الموسع عددا من الملامح ، من بينها ترتيب الأقسام الرئيسية ، واستخدام الحروف الهجائية المكبرة رموزا لتلك الأقسام ، وفروعها الرئيسية ، واستخدام الأرقام العربية في التفريعات . والتصنيف يتبع في تفرعيه مبدأ الانتقال من العام إلى الخاص ، ويستفيد من التسلسل الزمني ، أما التقسيمات الجغرافية فمعظمها مرتب هجائيا ، رغم أنه في أحيان كثيرة يورد الترتيب المفصل للدول مبتدئا بالولايات المتحدة ، ثم دول أوروبا ، ثم باقي الدول . وفي نهاية كل جدول من جداول التصنيف يوجد كشاف مفصل ، ويتضمن ، إحالات من المترادفات والعبارات ذات الصلة ، ويختلف مدى العمق والتغطية بين جدول وآخر .

التحليل الموضوعي بالدوال اللغوية :

سنناول التحليل الموضوعي لأوعية المعلومات ، أو الفهرسة الموضوعية أو التكتيف ومعه الاستخلاص ، في هذه الجزئية دون تفصيل . إذ أن لكل من هذه المراحل أو درجات التعمق في التحليل - لكل منها قواعدها وأساليبها التي قد تستغرق أبحاثا كثيرة . وهدفنا في هذه العجالة هو التعريف العام مما يحتاج إلى فقرات قليلة .

ويعتبر اختيار رؤوس الموضوعات لأوعية المعلومات

التي تحفظ في المكتبات ومراكز المعلومات جزءا رئيسيا من الفهرسة الموضوعية ، أما الجزء الرئيسى الآخر ، فهو اختيار خطة التصنيف ، كما سبق بيانه . ويعتبر من أهداف الفهرسة الموضوعية أنها تتيح الوصول عن طريق الموضوعية التي قد تعتمد على تشابه المادة المدروسة أو الطريقة أو وجهة النظر كما تتيح توفير مدخل لأى مجال موضوعى على أى مستوى من مستويات التحليل الأكثر تعميما إلى الأكثر تخصصا . وتتيح أيضا مدخلا خلال أى مصطلحات شائعة بالنسبة لأى مجموعة لها اعتبارها من المستفيدين سواء متخصصين أو غير متخصصين ، وتقديم وصف اصطلاحى للمحتوى الموضوعى لأى وحدة بيبليوجرافية ، وصف يتمثل فى المصطلحات الأكثر إيجازا أو تخصصا ، سواء كان هذا الوصف فى شكل كلمة أو جملة موجزة . ويمكن لرؤوس الموضوعات أن تخدم واحدا أو أكثر من الأغراض الثلاثة التالية :

- ١ - الإشارة إلى مكان المواد المتصلة بأحد الموضوعات المتخصصة .
- ٢ - تجميع كل المواد التي تعالج ذلك الموضوع فى مكان واحد تقريبا .
- ٣ - الإشارة عن طريق الاحالات إلى مكان وجود الموضوع فى أماكن لم تخطر على بال الباحث .

وفى هذا العصر الذى تبرز فيه قيمة البحث العلمى ، وأهمية المعلومات موضوعيا ، تبرز أيضا أهمية الفهرس الموضوعى ، حيث أن لجوء الباحثين إلى الفهرس الموضوعى واستخدامهم له أكثر من لجوئهم إلى فهرس المؤلف أو فهرس العنوان ، إذ من السهل تمييز مؤلف عن مؤلف أو عنوان عن عنوان ، إلا أن ذلك يبدو صعبا فى الموضوعات ، إذ لا يوجد موضوع مستقل إستقلا تاما ، إنما تتشابك الموضوعات وتتداخل تداخلا شديدا حتى أن الأفكار الجديدة فى بعض الموضوعات قد يصعب الوصول

إلى مصطلح دقيق يمكن أن يعبر عنها بوضوح ودقة .

حظيت اللغة الانجليزية بعدد لا بأس به من قوائم رؤوس الموضوعات العامة والمتخصصة ، كما بدأت بعض القوائم تظهر فى اللغة العربية سواء كانت عامة أو متخصصة ، ومعظمها يشتمل على الشكل المقتن للرأس ومع بعض أو كل البيانات المهمة عند تحديد رأس الموضوع ، كالحواشى التوضيحية التى تقرر كيف ومتى وأين يمكن أن تستخدم المصطلحات المرادفة للرأس ، والتى تقدمها إحالات "أنظر" أو الرؤوس الأوسع أو الأكثر شمولاً التى تعد منها إحالات "أنظر أيضا" ، وكل التفريعات الجغرافية والزمانية والشكلية إن كان الرأس يحتاج إليها .

والتكشيف يعتبر مرحلة أكثر عمقا من رؤوس الموضوعات ، إذ هو عملية تحليل المحتوى فى أوعية المعلومات (وأشهر أوعية المعلومات التى تتعرض محتوياتها للتكشيف هى الدوريات) والتعبير عن هذا المحتوى بلغة نظام التكشيف . وتتطوى عملية التكشيف على عنصرين أساسيين : العنصر الأول : المداخل ، أو الدوال ، أو الواصفات التى يبحث تحتها المستفيد ، التماسا لما يحتاج إليه من معلومات ، ولابد من ترتيب هذه المداخل وفقا لنظام يتفق وحاجات المستفيدين وعاداتهم فى البحث عن المعلومات ، أما العنصر الثانى فهو الروابط أو الاشارات ، وهى وسيلة الربط بين المداخل والمعلومات المتصلة بهذه المداخل . وتختلف هذه الروابط من كشاف إلى آخر تبعا لطبيعة أوعية المعلومات التى يتم تكشيفها . وتبدو أهمية الكشافات فى حاجة الباحثين إلى الالمام بجهود من سبقوهم ومن يعاصرونهم فى مجالات تخصصهم حتى تتاح لهم فرصة الانطلاق من حيث انتهوا منعاً لتكرار الجهود ، ويرجع ذلك إلى تضخم الانتاج الفكرى ، وتعدد لغاته ، وتعدد أشكال النشر سواء فى الدوريات أو تقارير البحوث . أو أعمال

المؤتمرات ، أو الرسائل الجامعية ، أو براءات الاختراع . . . ، وتعدّ الارتباطات الموضوعية ونشأبها ، بل وتعدّ احتياجات المستخدمين والباحثين ، وحاجاتهم إلى الخدمة السريعة .

والمستخلصات هي شكل من أشكال الضبط الببليوجرافي ، أو شكل من أشكال الببليوجرافيات ، يهتم أساسا بمقالات الدوريات وتقارير الدوريات وتقارير البحوث التي يتم تلخيصها ، والتي يصاحب وصف ببليوجرافي مناسب لتسهيل الوصول إليها . وقد يكون المستخلص في لغة المادة الأصلية أو يكون في لغة أخرى . والدوريات التي تنشر المستخلصات تسمى عادة مجلات المستخلصات Abstract Journals والمستخلصات قد تكون دلالية indicative ، وهي التي توجه الباحث أساسا إلى المادة الأصلية ، أو إعلامية Informative ، وهي التي تقدم معلومات كثيرة عن العمل الأصلي ، كما تلخص المعلومات الرئيسية ، أو تقييمه evaluative وذلك إذا احتوت على تعليق على مدى أهمية المادة الأصلية . والمستخلصات العامة هي التي تغطي جميع النقاط الهامة في المادة الأصلية لتخدم قطاعا عريضا من الباحثين في مجالات مختلفة والتي عرفها المستخلص إجمالا لا تفصيلا . والمستخلصات الانتقائية Selective هي التي تحتوي على أجزاء من المادة الأصلية المعروفة بأهميتها لفئة معينة من القراء ، ويقوم بإعدادها المكتبى لخدمة الباحثين في مؤسسته ، ويقدمها لمديرى المؤسسة والباحثين المتخصصين الذين يستخدمون المكتبة عادة ، أو تلبية لطلب بحث عن موضوع معين في الانتاج الفكرى أو للعمل على إبقاء العاملين بالمؤسسة على علم بأخر التطورات في ميادين تخصصاتهم التي تنشر فى الانتاج الفكرى .

الفهرسة الوصفية أو الوصف الببليوجرافى :

الفهرس هو مفتاح المكتبة ، ولا يمكن لأى مكتبة صغيرة أو كبيرة أن تقدم خدماتها فى كفاية وفعالية دون أن تعتمد فى ذلك على فهرس صالح . وإذا كانت وظيفة المكتبة هى إمداد المستفيد بأوعية المعلومات ، أو بالمعلومات التى يحتاجها ، فإن الفهرس هو تلك الأداة التى تقوم بدور حلقة الوصل ، وتربط بين احتياجات القارئ ومصادر المكتبة . ومع أن هناك وسائل أخرى يمكن أن تؤدي المهمة نفسها ، مثل التصنيف ، أو عرض الكتب ، أو المعرفة الشخصية بالعاملين فى المكتبة ، إلا أن الفهرس يعتبر أكثر أهمية من أى من هذه الوسائل لأنه الأكثر دواما والأكثر شمولاً والأكثر احكاما .

ويمكن للفهرس أن يخدم أغراضاً أخرى متنوعة ، كمعرفة نواحي القوة والضعف فى مجموعات المكتبة ، والتحقق من أسماء المؤلفين ، وربما أفاد فى دراسة سوق النشر وتجارة الكتب بالتعرف على اتجاهاتها خلال ما نشر فى فترة معينة . هذا بالإضافة إلى وظائفه الرئيسية كوسيلة لخدمة الاسترجاع ، أو لتحديد مكان مواد معينة ، أو مجموعة من المواد ، أو للتحقق من معلومات ببليوجرافية ، أو لمعرفة المواد الخاصة بموضوع معين ، أو لتجميع قوائم ببليوجرافية ، فهو يفيد فى الأغراض الدراسية وأغراض البحث ، وفى الأغراض المرجعية والببليوجرافية ، وفى أغراض التزويد والإرشاد .

ينبغي للفهرس أن يكون أداة ببليوجرافية كاملة يحوى كل ما يتوقع منه من بيانات عن أوعية المعلومات ، وذلك حتى يستطيع الباحث أن يحدد عن طريقة المعلومة أو المادة التى يريد بها بالضبط ، وحتى لا تلتبس المواد المتشابهة أو تتدخل ، فتلقى عبثاً كبيراً على جهاز الخدمة المكتبية .

ولكى يكون الفهرس أداة فعالة فى أيدى رواد المكتبة لابد أن يتبع فى إعدادة تقنين محكم لقواعد الوصف الببليوجرافى . وهنا يأتى دور ما يسمى بالفهرسة الوصفية ، أو الوصف الببليوجرافى . وقد صدر التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى (تدوب : International Bibliographic Discription ISBD فى طبعته المعيارية الأولى عام ١٩٧٤ ، ليساعد الهيئات الببليوجرافية الوطنية التى ترغب فى وضع قواعد وطنية ليكون لها نموذجا تتسج على منواله . وهذا بالضبط ما فعله واضعوا القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة (قاف: AACR) Anglo American Cataloging Rules التى ترجمت إلى العربية مع تعديلات طفيفة جدا ، إذ لا يملك عالمنا العربى حتى هذه اللحظة قواعد عربية للوصف الببليوجرافى . والموجود هى ترجمات وتعريبات للقواعد الانجلو أمريكية للفهرسة ، بعضها مات بمجرد ولادته ، وبعضها هش ضعيف ، والبعض الآخر يعتبر مجرد خطوات يمكن أن تدخل فى البناء المنهجى الذى يرجى الوصول إليه . وليس عيبا أن نعتمد على تقنين رعته مؤسسات دولية كالتقنين الدولى للوصف الببليوجرافى ، بل المطلوب هو أن نعتمد عليه كى تتواءم قواعدا معه. والعيب كل العيب هو أن نبعد ونخرج عن نطاقه . وليس عيبا أيضا أن نعرب قواعد مثل "قاف" باعتبارها من نتاج اكبر خمس هيئات ببليوجرافية فى العلم ، وباعتبارها النموذج التطبيقى لتدوب ، وذلك حتى تستطيع المكتبات و مراكز المعلومات فى الوطن العربى استخدامها فوراً ، مستفيدة من تجارب تلك الهيئات العريقة فى مجالات التقنيات القومية ، ولكن العيب كل العيب هو أن نترجمها دون نظر إلى الفروق المرتبطة باللغة على الأقل . فهناك فى خصائص اللغة العربية ما يمكن أن تستجيب له و تلتزم به كغيرها من لغات العالم وهناك ما هو مسموح - فى تدوب - أن

تتحرك فيه أى لغة أو ثقافة من الفروق المحلية لغوية أو غير لغوية .

ولن يتسع مجال هذا الكتاب للدخول فى تلك التفاصيل . ويكفى خدمة لأهداف هذا الكتاب الذى هو مقدمة فى علوم المكتبات والمعلومات ، وخدمة لهذه الجزئية عن الوصف الببليوجرافى أن نتناول التعريف بأنواع التسجيلات الببليوجرافية ووظائفها سواء كانت أساسية أو إضافية ، أو خاصة بالاحالة وحقول التسجيل ، وغير ذلك من معلومات أساسية فى الوصف الببليوجرافى.

يتكون الفهرس البطاقى اليدوى من بطاقات سميكة فى مساحات معيارية ، هى ٥×٣ بوصة (٢,٥×٧,٥ سم) تقريبا . وتحمل كل بطاقة مدخلا مستقلا ، وتصف مع مثيلاتها بإحدى طرق التصنيف ، ليكون الجميع فهرس المكتبة الذى يستخدم كأداة للاسترجاع اليدوى . ولكى يؤدى الفهرس وظيفته التى تلخص فى تحديد مكان عمل معين بالمكتبة نعرف مؤلفه وعنوانه ، أو عنوانه فقط ، وتجميع أعمال المؤلف الواحد فى مكان واحد ، ومعرفة العمال التى توجد بالمكتبة عن موضوع معين - ينبغى للفهرس أن يشتمل على مجموعة من التسجيلات الببليوجرافية للعمل الواحد تؤدى كل منها وظيفة معينة ، وذلك وفقا لطبيعة العمل من ناحية واحتياجات المستفيدين من المكتبة أو مركز المعلومات من ناحية أخرى . تتبثق تلك التسجيلات الببليوجرافية من تسجيلية أساسية تشتمل على البيانات الكاملة عن العمل الموصوف ، بما فيها المدخل الأساسى : Main Heading or Entry : أو البداية المقننة للتسجيل ، سواء كان ذلك مؤلفا أو عنوانا ، وذلك باعتبار أن المؤلف والعنوان هما أهم بيانات الوصف ، وبما فيها أيضا حقول الوصف وعناصره ، وبيانات المتابعة لكل المداخل الأخرى ، التى تسمى بالمداخل الإضافية .

وتتوزع عناصر الوصف التى تحقق ذاتية الوعاء فى التسجيلة على الحقول التالية :

- ١ - حقل العنوان وبيان المسئولية ، وهو مكون من العنوان نفسه ، والعناوين الموازية ، والعناوين الأخرى ، والبيانات الأخرى للعنوان ، وبيانات المسئولية ، بما فيها المسئولية التبعية كأسماء المحررين والمترجمين وكتاب المقدمات .
- ٢ - حقل الطبعة ، وهو مكون من بيان الطبعة ، وبيانات المسئولية المرتبطة بالطبعة ، وبيان الطبعة اللاحق ، وبيانات المسئولية المرتبطة ببيان الطبعة اللاحق .
- ٣ - حقل التفاصيل المحددة للمادة ، وهذا الحقل خاص بالخرائط والدوريات فقط .
- ٤ - حقل النشر والتوزيع . . الخ ، وهو مكون من مكان النشر والتوزيع . الخ ، وإسم الناشر والموزع . . ، وبيان وظيفة الموزع ، وتاريخ النشر والتوزيع . . الخ ، ومكان الطباعة ، واسم المطبعة ، وتاريخ الطباعة .
- ٥ - حقل الوصف المادى ، وهو مكون من بيان عدد المجلدات و/أو الصفحات ، وبيان المواد التوضيحية ، وبيان الحجم (الأبعاد) ، وبيان المادة المرافقة .
- ٦ - حقل السلسلة ، وهو مكون من العنوان نفسه للسلسلة ، والعناوين الأخرى للسلسلة ، وبيانات المسئولية المرتبطة بالسلسلة ، والترقيمة الدولية الموحدة للسلسلة ، والترقيم ضمن السلسلة ، والسلسلة الفرعية ، وما إذا كان هناك أكثر من بيان سلسلة واحدة .
- ٧ - حقل التبصرات .

٨ - حق الترقية الدولية الموحدة وطرق الإتاحة .

ومن الممكن للتوضيح والتطبيق العملى ، توزيع الحقول بعناصرها فى شكلين ، حسب توزيع الحقول بعناصرها طبقا لتنظيم الفقرات فى مكتبة الكونجرس الأمريكية ، وحسب توزيع الحقول بعناصرها لاستخدامها فى الببليوجرافيات .

العنوان

العنوان نفسه = العنوان الموازى : البيانات الأخرى للعنوان / بيان المسئولية الأساسى ؛ كل من بيانات المسئولية التبعية . - بيان الطبعة / بيان المسئولية الأساسى المرتبط بالطبعة . - المكان الأول للنشر : الناشر الأول ، تاريخ النشر .

الوصف المادى . - (العنوان نفسه للسلسلة / بيان المسئولية المرتبط بالسلسلة ، تدمد للسلسلة ؛ الترقيم ضمن السلسلة . عنوان السلسلة الفرعية ، تدمد للسلسلة الفرعية ؛ الترقيم ضمن السلسلة الفرعية)
التبصرات .

الترقية الموحدة وطرق الإتاحة .

توزيع الحقول بعناصرها على تسجيلة طبقا لتنظيم الفقرات فى مكتبة الكونجرس الأمريكية .

وليس ، بالضرورة ، حتمية اتباع هذا النمط فى توزيع الحقول إلى فقرات طبقا لتنظيم البطاقة فى مكتبة الكونجرس الأمريكية ، فمن الممكن تتابع حقول الوصف بدون تقسيمها إلى فقرات ، وهذا يصلح أكثر ما يصلح فى الببليوجرافيات توفيراً للمساحات . وفى مثل هذه الحالة يكون تنظيم الوصف السابق كالتالى :

العنوان نفسه = العنوان الموازى : البيانات الأخرى للعنوان / بيان
المسئولية الأساسى ؛ كل بيانات المسئولية التبعية . - بيان الطبعة / بيان
المسئولية الأول المرتبط بالطبعة . - المكان الأول للنشر : الناشر الأول ،
تاريخ النشر
الوصف المادى . - (العنوان نفسه للسلسلة / بيان المسئولية المرتبطة
بالسلسلة ، تدمد للسلسلة ؛ الترقيم ضمن السلسلة . عنوان السلسلة الفرعية ،
تدمد للسلسلة الفرعية ؛ الترقيم ضمن السلسلة الفرعية . - التبصرات
الترقيمة الموحدة وطرق الإتاحة .

توزيع الحقول بعناصرها وذلك لاستخدامها فى الببليوجرافيات .

الخدمات المكتبية :

ينبغى قبل أى حديث عن الخدمات المكتبية أن ننوه بأهمية العنصر
البشرى الذى يقدم هذه الخدمات . فمما لا شك فيه أن المكتبة المتميزة
بمقتنياتها ، القدرة على الحصول على كل جديد فى مجال تخصصها ، الغنية
بمواردها المالية لا تستطيع أن تلبي خدمات المنتفعين منها على أكمل وجه
فى غياب المكتبى القادر على انتقاء هذه المقتنيات وتنظيمها وتحليلها ، ليتمكن
الاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة . ذلك أن فعالية خدمات المكتبات
ونجاحها فى تحقيق أهدافها يتوقفان إلى حد كبير على الكفاية المهنية
والتخصصية للعاملين بها . ويقصد بالكفاية المهنية الاعداد المهنى للمكتبى
وتدريبه على انتقاء المواد والقدرة على المقارنة بينها ، والحكم على القيمة
النسبية لكل منها ، وتنظيمها وتحليلها ، وتجميع وبناء الببليوجرافيات ، وإعداد
الدراسات الخاصة بالانتاج الفكرى ، وإبراز الفجوات الموجودة فى موضوع

معين ، ويقصد بالكفاية التخصصية أن يكون المكتبي متخصصا فى مجال موضوعى معين ، بل لم يعد الإعداد المهنى فى علوم المكتبات والمعلومات كافيا وحده لتأهيل من يعمل فى المكتبات ومراكز المعلومات ، بل أصبحت المعرفة التخصصية تشكل عنصرا أساسيا من عناصر تأهيل العاملين فى هذا المجال .

ومهما كانت مؤهلات المكتبى المتخصص ودرجة معرفته الموضوعية، فإنه ينبغى أن يكون صادقا مع نفسه وفى علاقاته مع المستفيدين من المكتبة ، فيجب ألا يتظاهر بأن لديه معرفة بموضوع ما ، وهو فى الحقيقة يفتقر إلى هذه المعرفة ، كما يجب ألا يقف مكتوف اليدين أمام سؤال ما على أساس أن لا دراية له بموضوعه ، إذ قلما يبرر افتقاره إلى المعلومات المبدئية ذلك الموقف المتخاذل من جانبه . فإن تتبع سؤال ما داخل المكتبة سوف يمكن الباحث - خصوصا إذا كانت لديه معرفة كافية بالعمل المكتبى - من أن يسلك مدخلا منطقيا إلى أى مجال جديد عليه .

ومن أهم الخدمات التى تسعى المكتبات ومراكز المعلومات إلى تحقيقها هى الخدمة المرجعية ، ولذلك توجه المكتبات كل امكاناتها من أجل توفير عوامل النجاح فى أدائها . والخدمة المرجعية فى المكتبات المتخصصة تتمتع بأهمية تفوق أهميتها فى الأنواع الأخرى من المكتبات . وهذا لا يقلل من أهمية هذا النوع من الخدمات فى المكتبات الجامعية أو المكتبات العامة أو حتى المكتبات المدرسية .

وتتقسم الأسئلة المرجعية حسب سهولتها وصعوبتها إلى نوعين : الأول ، تلك الأسئلة البسيطة، التى تتطلب الإجابة عليها تقديم بعض البيانات أو الحقائق الموجزة ؛ والثانى، تلك الأسئلة التى تتطلب تقديم المعلومات الكاملة عن موضوعات محددة، أو انتقاء بعض المعلومات ذات

الأهمية الخاصة فى موضوع معين ، ويتطلب ذلك بحث الانتاج الفكرى فى الموضوع. وقد تقسم على أساس نوع المعلومات التى تتطلبها الاجابة عن كل سؤال، وهنا تأتى أولها وهى الأسئلة الخاصة بمعلومات تتعلق بحقائق وبيانات محددة، ويكون السؤال عن معلومة بعينها ، أو مجموعة من الحقائق التى تتصل ببعضها . وقد لا يستغرق البحث فيها والاجابة عليها إلا عدة ثوان. ثانيها أسئلة تتعلق بمراجع مختارة فى موضوع معين ، وتتطلب الاجابة عليها تقديم قائمة مختصرة بالمراجع التى تتناول هذا الموضوع . وثالثها أسئلة تتطلب الاجابة عليها إعداد بليوجرافيات شاملة فى موضع معين ، وقد يتطلب الأمر اجراء بحث شامل للانتاج الفكرى فى هذا الموضوع .

وينبغى على أخصائى المراجع فى الخدمة المرجعية أن يكون قانرا على الاجابة على جميع أنواع الأسئلة ، بل إن بعض الهيئات الكبرى التى تضطلع بتنفيذ مشروعات ذات طبيعة خاصة ، وتقوم بإجراء بحوث جديدة ، وتتابع كل جديد فى مجالها كمراكز البحوث المتخصصة ، وشركات البترول الكبرى . . تحتاج إلى تخصيص عدد من العاملين بخدمة الاعلام للعمل كباحثين للانتاج الفكرى طول الوقت . وتتطلب أسئلة النوعين الثانى والثالث من أخصائى المراجع أن يكون ملما بطرق البحث عن الانتاج الفكرى اليدوية والآلية ، والبحث فى شبكات المعلومات ، بالاضافة إلى توافر المعلومات الموضوعية الكافية التى تتيح له القدرة على تحديد مجال البحث وعلاقته بالمجالات الأخرى ، وتحديد مدى اتصال كل مادة إعلامية بموضوع البحث .

وإذا كانت الخدمة المرجعية هى إحدى الوسائل التى تستعين بها المكتبة لتحقيق أهدافها ، فإن الاعارة هى المظهر الثانى والمكمل لخدمة

المراجع ، حتى أننا نستطيع أن نقول أن الاعارة و الخدمة المرجعية هما جناحا الخدمة المكتبية ، و كل ما عدا ذلك يأتي تابعا لهما فى الأهمية . والهدف الأخير من إقتناء أوعية المعلومات على إختلاف أشكالها وأنواعها ، تقليدية و غير تقليدية ، ثم تنظيم هذه المقتنيات داخل المكتبة ، هو تيسير الافاده منها إلى أقصى حد ممكن لجمهور المستفيدين من المكتبة ، فالمكتبة بدون قراء كمستودع ميت لمواد المعرفة وأوعية المعلومات ، لا يساهم فى إثراء الحياة الفكرية والعلمية .

و الاعارة قد تكون إعارة خارجية وقد تكون داخلية . ولكل منها نظمها و اجراءاتها. وهناك عدة عوامل تحدد عدد المجلدات أو الأوعية التى تعار خارجيا فى وقت واحد لمستفيد واحد ، منها : عدد المستعيرين بالمكتبة ، و حجم المقتنيات و طبيعتها ، ونسبة تكرار النسخ عند تحديد سياسة إختيار أوعية المعلومات و طبيعة المؤسسة الأم التى تخدمها المكتبة ، و عدد البحوث التى تجريها وطبيعتها ، ومدة الاعارة المسموح بها ، ومدى إمكانات خدمات التصوير وسهولتها المتاحة ، ومدى قرب المستعيرين من المكتبة،... الخ .

وإذا كان التصوير هو الوسيلة التى نستطيع بها أن نحد من خروج أوعية المعلومات خارج المكتبة ، خاصة فى مجال الدوريات ، فإن فوائده لا تقف عند هذا الحد ، ذلك أن المكتبات تفتى كثيرا من المواد التى لا تعار خارج المكتبة ، مثل المصغرات بكل أنواعها ، والأقراص المليزرة ، وأحيانا الرسائل الجامعية ، والمراجع ، والتقارير ، والبحوث . . . ، ولذلك ينبغى تيسير حصول الباحثين على نسخ مصورة من المواد التى لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة ، أو تلك التى يفضلون الحصول عليها لمراجعتها أثناء القيام بأبحاثهم ودراساتهم . ومن الأجدى للمكتبات المتخصصة التى تهتم بالبحوث

- وعادة ما يكون عدد المستفيدين منها قليلا نسبيا - أن تقدم بدلا من الأصل نسخا مصورة بدون مقابل ، وذلك حتى تظل الوثائق المهمة ، والتي لا تستطيع أن تستغنى عنها المكتبة في تناول المستفيدين منها . ومثل هذه النسخ التي يمتلكها المستفيد ولا يلتزم بردها تعفى المكتبة من اجراءات الاعارة والاسترداد .

وينبغي للمكتبة - أى مكتبة - أن تعلم باستمرار عن مقتنياتها ، إذ لم يعد من الممكن للباحث العلمى - بصفة خاصة - أن يستعرض بطريقة منهجية منتظمة كل أوعية المعلومات التى يمكن يفيد منها . وبالرغم من أن كل باحث ، بل وكل فرد له طريقته الخاصة فى ملاحظته أحدث التطورات فى مجال تخصصه ، فإن المكتبات - وبالذات الجامعية والمتخصصة منها - يجب أن تقوم بدورها فى هذا المجال ، وذلك بإخطار الباحثين فى الهيئة التى تخدمها بكل جديد يصلها . ويتم هذا الاخطار إما بالاتصالات الهاتفية بالباحثين المعنيين ، وتعريفهم بما يهمهم الاطلاع عليه ، أو تسجيل إشارات مختارة على جذاذات مستخرجة من الحاسوب ، وإرسالها إلى الباحثين ، أو عرض الدورية نفسها ، أو التقرير . . . مع تمييز المادة المطلوب الاطلاع عليها لجذب انتباه الباحث . وقد تخطو المكتبة خطوة أوسع ، فتحتفظ بسجل بطاقى ، أو مختزن فى الحاسوب للإشارات المطلوب الاطلاع عليها داخل المكتبة لفائدة الباحثين ، أو تعد نشرة دورية تضم مستخلصات سريعة لما تحويه الدوريات التى وصلت حديثا ، وتوزع على من يهمهم الأمر . وقد تتجاوز المكتبة ذلك إلى استساخ قوائم محتويات الدوريات وتوزيعها على الباحثين ، أو الاشتراك فى الدوريات المتخصصة التى تهدف إلى التعريف بمحتويات الدوريات قبل صدورها ، فيعرف الباحث ما سينشر فى مجال اهتماماته فيحجز العدد قبل وصوله ، أو يطلبه حال تسلم المكتبة إياه .

الفصل الخامس

أوعية المعلومات المرجعية العامة

المراجع ، فى عرف دراسات المكتبات والمعلومات ، طائفة من أوعية المعلومات تملك صفات متميزة ، تجعلها ذات أهمية خاصة فى تأدية المكتبات ومراكز المعلومات للوظائف المنوطة بها. ومن مظاهر هذه الأهمية فى داخل المكتبات أن هناك كثيرا من العمليات المكتبية والاجراءات الفنية التى تفرق بين هذه الطائفة من أوعية المعلومات وبين غيرها ، كما أن بعض النواحي فى الإدارة المكتبية والاجراءات المالية تضع لهذه الطائفة اعتبارا خاصا . ومن مظاهر الامتياز أيضا أن أكثر أوعية المعلومات المرجعية لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة ، كما هو الحال فى الخدمة المكتبية مع أوعية المعلومات الأخرى . وتوضع أوعية المعلومات المرجعية عادة فى مكان متميز بالمكتبة لسهولة الاطلاع والاستخدام ، وقد يشرف عليها قسم خاص من أقسام المكتبة، يقوم على نظم فنية وإدارية معينة.

ولن يكون هدفنا هو دراسة "الخدمة المرجعية" التى تتجه إلى ذلك العمل من أعمال المكتبات ومراكز المعلومات الذى يهتم إهتماما مباشرا بمساعدة القارئ والباحث فى الحصول على المعلومات ، وفى استخدام مقتنيات المكتبة سواء للدراسة أو البحث ، فقد تم بحث ذلك ضمن الخدمات المكتبية وفى موقع آخر فى الكتاب ؛ إنما هدفنا هو دراسة المراجع من حيث هى "أوعية المعلومات" التى تملك من طبيعة التنظيم ومن المعلومات ما يجعلها غير صالحة - عادة - لنقرأ من أولها إلى آخرها . ككتابان فكرى عام مترابط ، ولكنها تصلح ليرجع إليها الباحث أو القارئ فى معلومة أو

معلومات معينة ". وهذا هو المدلول الاصطلاحي للمراجع فى مجال دراسات المكتبات والمعلومات .

ولوعاء المعلومات المرجعى - بعد هذا التعريف المكتبى - بعض الصفات والسمات التى تلازمه عادة، كأن يكون شاملا من حيث المدى الذى يغطيه ، مركزا فى طريقة معالجته للموضوعات والمواد الذى يتناولها، منظما على أساس خطية معينة تسهل الحصول على المعلومات بسرعة ودقة. ومن مظاهر التركيز والاختصار فى المراجع ما يلاحظ عليها من كثرة استخدام الرموز بأنواعها ، وضغط العبارات فى المواد والمعلومات التى ترد فى المرجع بصورة روتينية متكررة كتواريخ الميلاد والوفاة ، وأسماء الدرجات العلمية ، والمشهور من أسماء الكتب والأشخاص والأماكن . . الخ . أما الشمول ، فإنه مسألة نسبية ترتبط بالمدى أو بالدائرة التى أراد واضع المرجع أن يغطيها فى كتابه ، وليس هناك شمول مطلق فى أى وعاء معلومات مرجعى مهما اتسعت الدائرة التى يغطيها . ولعل التنظيم هو أبرز الصفات التى تلاحظ فى المرجع ، فقد يكون هجائيا كما هو الحال فى القواميس ودوائر المعارف ، وكثير من كتب التراجم وقد يكون التنظيم طبقا لتصنيف موضوعى معين ، كما فى كثير من الببليوجرافيات وبعض الموسوعات ، وقد يكون التنظيم جدوليا كما فى الكتب الإحصائية ، وكتيبات جداول السكك الحديدية ، والبرامج ، وقد يكون تاريخيا أو جغرافيا . . . الخ. والتنظيم قبل ذلك قد يكون بسيطا ، ولكنه فى أكثر الأحيان يجمع بين عنصرين أو أكثر من العناصر السابقة . ومن مظاهر التنظيم فى المراجع الحاقها بالكشافات الهجائية أو المداخل الإضافية على اختلاف أنواعها ، ولا سيما فى المراجع التى لم تنظم تنظيما هجائيا فى مدخلها الأساسى . ولهذا

يعتبر التنظيم هو العنصر الأول فى التعريف الأساسى للمرجع لأهميته الكبيرة عند المكتبيين، وارتباطه بماهية المرجع وجودا وعدما .

والدراسة الخاصة للمراجع، هى الدراسة التى تتناول هذا النوع من المواد المكتبية بطريقة مباشرة، فتدرسها كطائفة متميزة فى طبيعتها ونشأتها وتطورها وقيمتها بالمكتبات، وتدرس القطاعات النوعية فى داخل هذه الطائفة، وتدرس نماذج كافية من أفراد هذه الطائفة دراسة وظيفية، تمكن الدارس من استخدامها فى كفاية ونجاح، بتقديم المعلومات لحل المشكلات والاستجابة لمواقف البحث .

وإذا كان المكتبيون قد تعودوا أن يعرفوا المرجع فى إطار ما تعودوه من المراجع المطبوعة أو التقليدية، فيقولون "هو الكتاب الذى بطبيعة تنظيمه وبطبيعة المعلومات الموجودة فيه، لم يوضع لكى يقرأ من أوله إلى آخره قراءة تتابعية مستمرة، ولكنه وضع لكى تؤخذ منه معلومة أو معلومات معينة، استجابة لمشكلة أو موقف يتطلب تلك المعلومات". والحقيقة أن جوهر هذا التعريف ينطبق تماما على المرجع التقليدى المطبوع، كما ينطبق على المرجع المحسب Computerised حيث أن الاختزان الالكترونى للمعلومات، سواء الببليوجرافية منها أو غير الببليوجرافية، وما يرتبط به من ضرورة وجود نظام للاسترجاع، يؤدى بالضرورة إلى تحقيق الوظيفة الموجودة فى المراجع التقليدية المطبوعة، وهى قدرتها على إمداد الباحث والمستفيد بما يتطلع إليه من المعلومات فى أقل وقت ممكن .

وكان وراء تحويل المراجع المطبوعة إلى شكل من الأشكال المحسبة العديد من العوامل، من أهمها أن المعلومات المرجعية تتميز بسرعة التغير، والحاجة الدائمة إلى المرونة فى الإضافة والحذف والترقيم والإصدار على فترات قصيرة، كما أن حجم الكتب المرجعية وبطبعاتها المتتالية كان يشكل

مشكلة لكثير من المكتبات ومراكز المعلومات بسبب حاجتها إلى مكان متنوع، ولذا فإن استخدام المراجع المحسبة يعتبر حلا مثاليا للتخلص من مشكلة المكان. كذلك تتيح المراجع المحسبة فرصة الاستخدام لعدد كبير من المستخدمين وفي أماكن عديدة ومتباعدة سواء داخل المكتبة أو خارجها ، أما المراجع المطبوعة فستستخدم في مكان واحد هو المكتبة ، ومن قبل شخص واحد وفي وقت واحد . كذلك أتاح الاختزان الالكتروني للمعلومات المرجعية آفاقا واسعة نحو إعداد أعمال مرجعية كبيرة جدا ، لم يكن إعدادها ميسرا بواسطة الوسائل التقليدية القديمة . وأخيرا تعتمد الكتب المرجعية المطبوعة على طرق الترتيب اليدوية ، والتي تتيح امكانيات محدودة وبطيئة لاسترجاع المعلومات . أما الأنظمة والكتب المرجعية المحسبة ، فتوفر امكانيات أكبر وأسرع في مجال استرجاع المعلومات وتقديم الخدمات للمستخدمين .

وقد فتح استخدام الأقراص المليزرة (البصرية) Optical Discs في اختزان واسترجاع المعلومات آفاقا جديدة لإعداد أعمال مرجعية محسبة لم تكن موجودة من قبل ، وأتاح لكثير من دور النشر التجارية تحويل كثير من الكتب المرجعية المعروفة إلى أشكال محسبة على الأقراص المليزرة ، بحيث يتم الاستفادة منها بواسطة الحاسوب الشخصي . والأقراص المليزرة نوع من أوعية المعلومات غير التقليدية ، أو وسيط مادي جديد تستخدم فيه أشعة الليزر : LASER عند تسجيل المعلومات وعند استرجاعها . ويمتاز هذا الأسلوب في معالجة المعلومات - اختزانها واسترجاعها - بإمكانات الاستيعاب الفائقة وسرعة الاسترجاع العالية ، وقلة التكاليف .

وإذا كان قد تم تحديد الطبيعة الخاصة والجوهر الأساسى للمراجع بتعريفها تعريفا علميا دقيقا فيما سبق ، فإن دراستها حسب التقسيم الوظيفي للمراجع الذى استقر عليه المكتبيون في عدة أقسام أو طوائف نوعية ،

أشهرها القواميس اللغوية ، ودوائر المعارف ، وكتب الس تراجم ، وتقاويم البلدان . والبليوجرافيات . . . الخ ، أو دراستها كمراجع متخصصة فى : الانسانيات ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم وتطبيقاتها ، أو على مستوى التفريع الواسع داخل هذه المستويات - إن دراستها حسب هذا التقسيم أو ذاك تتنبأه بعض الشوائب ، إذ أن التقسيم الوظيفى التقليدى ، أو التقسيم الموضوعى يحتاج إلى إعادة نظر لتجنب التداخل فى هذه الأقسام . ولعل الدراسة الفردية لكل مرجع هى الأفضل ، حيث يستطيع الدارس أن يتعرف على كل مرجع يحتاج إليه فى مستوى الممارسة أو الدراسة ، ولكن مهما اتسع الوقت ، فقد لا نستطيع إلا إستيعاب أقل القليل من أفراد المراجع المتاحة عالميا وإقليميا ووطنيا . وقد تكون الدراسة التطبيقية هى الأفضل ، فالمراجع تدرس لكى يتمكن الدارس فى النهاية من استخدامها إستخداما جيدا ناجحا ، وليستفيد من المعلومات التى تحتوى عليها إلى أقصى درجة ممكنة ، والمنهج التطبيقى هو الذى يحقق للدارسين هذه الغاية عن طريق الممارسة ، فيعالج مقدارا ملائما من المشكلات ومواقف البحث التى تتطلب حلها والقيام بها أن يبحث الدارس عن المعلومات المطلوبة فى كتب المراجع .

لن نتعرض فى هذه الجزئية لمناهج دراسات المراجع بالتفصيل ، ولكن سنختار مجموعة من المراجع نضعها للدارس ليدرسها هو بالمنهج التطبيقى ، وسيكون ذلك فى تقسيم وظيفى غير دقيق ، ولكنه يفي بأغراض هذه الدراسة التى هى مقدمة فى علوم المكتبات والمعلومات ، فى جزئية خاصة بأوعية المعلومات المرجعية العامة ، سنتناول ثلاثة أنواع من التقسيم الوظيفى ، هى : المعاجم أو القواميس ، ودوائر المعارف ، والبليوجرافيات ، ثم نتناول نوعا وعائيا واحدا هو : الأقراص المليزرة .

المعاجم ، أو ، القواميس اللغوية :

كان العرب يهتمون بلغتهم إهتماما شديدا ، وعرف عنهم تعظيمهم لشأنها ، وافتخارهم بها ، واعتقادهم أن أشرف اللغات وأوسعها وأغناها وأكثرها انقيادا . وهناك شواهد تاريخية كثيرة على أن اللغة العربية كانت بالنسبة للعرب أمرا يعتزون به ويحرصون على نقائه ، وينتقصون من يخطئ فيها ، أو يخرج على أصول الاستعمال المتبعة فيها ، فلما جاء الاسلام ازداد هذا الاهتمام ، واكتسب بعدا جديدا هو البعد الدينى ، لأن القرآن الكريم والحديث الشريف وهما المصدر الأساسى لهذا الدين جاء باللغة العربية ، ولعل هذا البعد الجديد كان ابعد أثرا فى نمو الثقافة العربية والاسلامية بصفة عامة ، حيث نشأت المعاجم أو القواميس اللغوية ، وتطورت فى كنف هذه الثقافة وعلى هداها . ولم تغفل العرب وضع قدر كبير من الألفاظ التى تدل على جميع ما شاهدوه ، أو أحسوه ، حتى أصبحت المفردات، فى وقتهم ، زائدة عن حاجة التعبير عن المحسوسات . وإن وجدنا فى اللغة العربية اليوم قصورا فى التعبير عن بعض مصطلحات العلوم ، فما ذلك إلا لأننا أهملنا الجرى على سنتهم فى الاستحداث ، واستسهلنا ذكر اللفظ بحروفه الأعجمية ، دون تكليف أنفسنا محاولة إيجاد اللفظ العربى المناسب له .

وقد كان البحث فى دلالات المفردات العربية والطريقة الصحيحة لنطقها ، والاستخدامات المتعددة لها من أول الأمور التى اهتم بها علماء العربية ، هذا فضلا عن حصر المفردات العربية نفسها . وظهرت القواميس الأولى لخدمة هذه الحاجات الأساسية ، بل بقيت هذه الحاجات الأساسية عاملا دائما فى ظهور القواميس العربية . وقد عبر عن ذلك أصحاب هذه

المعاجم فى المقدمات التى صدروا بها تأليفهم . وذلك مثل مقدمات " العين " للخليل بن أحمد (ت ٨٧٦م) " وجمهرة اللغة " لابن دريد (ت ٩٣٣م) " وتهذيب اللغة " للأزهري (ت ٩٨٠م) ، و"الصحاح " للجوهري (ت ١٠٠٣م) و"المحكم " لابن سيده (ت ١٠٦٩م) و"لسان العرب" لابن منظور (ت ١٣١٢م) و"القاموس " للفيروز ابادى (ت ١٤١٥م) و"المحيط " للبستاني (ت ١٨٣٣م) ، بل والمعجم الكبير الذى شرع فى إعداده معجم اللغة العربية بالقاهرة فى الوقت المعاصر .

ولكن حاجات أخرى ، غير تلك الحاجات الأساسية ، صحبتها أو أضيفت اليها كلما اتسعت الثقافة العربية الاسلامية ، فقد ازداد الاهتمام مثلا بمعرفة الاستعمالات الأدبية للمفردات العربية ومعانيها البلاغية ، وظهر لذلك عدة قواميس ومراجع لغوية يمكن إلحاقها بالقواميس . وكان أشهرها "أساس البلاغة " للزمخشري (ت ١١٢٤م) ، وتتجلى قيمة هذه الحاجة فى المقدمة التى وضعها المؤلف لمعجمه . واهتم آخرون بتحديد أمهات المعانى فى المواد اللغوية ، لتكون مقياسا فى تطور الدلالات وتعددتها داخل المادة الواحدة ، وكان أو النماذج لهذه الحاجة الاضافية "معجم مقاييس اللغة " لابن فارس (من القرن العاشر الميلادى) وتتجلى قيمة هذه الحاجة أيضا فى المقدمة التى وضعها المؤلف لمعجمه .

واهتم البعض الآخر بتحديد المفردات الدخيلة فى اللغة العربية ، وجمعوا عددا من القواميس والمرجع اللغوية لخدمة هذه الحاجة ، كان أولها "كتاب المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم " للجواليقى (ت ١٤٤٤م) . ولما انتشر اللحن والخطأ بين المتكلمين بالعربية تخصص بعض العلماء فى جمع هذا اللحن وتنظيمه فى قواميس ومراجع لغوية تحذيرا منه أو تصحيحا له ، وأول النماذج لهذه الحاجة الاضافية "لحن العوام " لمحد

بن الحسن الزبيدي (ت ٩٨٩م) . ولم ينقطع التأليف لهذه الحاجة منذ ذلك التاريخ ، بل اتسعت فشملت قواميس ومراجع لغوية توضع للعامة ولهجاتها المحلية .

على أن هناك ثلاث حاجات إضافية ، لكل منها قيمة وظيفية مهمة ، حيث أنها تخدم مواقف مهمة في البيئة الثقافية المتقدمة . وقد ظهرت هذه الحاجات في وقت مبكر في الفكر العربي . وكان لابد من الاستجابة لها في اللغة العربية التي وصلت لهذه الدرجة من النضج والانتشار . وقد تمثلت الحاجة الأولى في تلك القواميس والمراجع اللغوية التي تكون اللغة العربية طرفا فيها مع لغة أخرى أو أكثر ، من اللغات القديمة العبرية ، والسريانية والفارسية ، ومن اللغات الحديثة الانجليزية والفرنسية والاطالية والألمانية والأسبانية والروسية ، وهذه نماذجها كثيرة .

أما الحاجة الثانية فإنها تمثلت في قواميس المفردات والاستخدامات المألوفة والشائعة ، فقد أدرك اللغويون وأصحاب المعاجم في الثقافة العربية ، أن المفردات الغريبة والمواد النادرة والاستعمالات الخاصة ، تشغل في اللغة العربية قدرا غير قليل ، وهي مع ذلك لا تصادف القراء والباحثين الا في مواقف قليلة جدا ، فلماذا يتقنون بها كل قاموس يجمعونه ، ولماذا لا تظهر قواميس تهدف أساسا إلى خدمة أصحاب الحاجات الشائعة والمواقف غالبية الاستخدام . وقد اتجه رجال القواميس في الثقافة العربية في استجابتهم لهذه الحاجة اتجاهين : فبعضهم كان يأتي إلى أحد القواميس الأساسية الشاملة فيختصره أو يختار منه ، وذلك مثل ما فعله محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٩٨٩م) ، حيث اختصر معجم "العين" للخليل بن أحمد ، وأصبحت بعد ذلك سنة متبعة تمت مرات عديدة لصاح الجوهري ، ولقاموس الفيروز أبادي . وهناك تهذيب الصحاح للزنجاني (ت ١٢٥٨م) ومختار الصحاح

للرازي (ت ١٢٦١م) ومختار القاموس للطاهر أحمد الزاوي الذي نشر
 ١٩٦٤م . وقد تتم عملية الاختيار على يد مؤلف المعجم الأساسي نفسه ، كما
 فعل بطرس البستاني (ت ١٨٨٣م) بالنسبة لمعجمه "المحيط" ، حيث اختصوه
 إلى الثلث في معجمه "قطر المحيط" . وبعضهم كان يعد قاموس الاستخدام
 الشائع ابتداء ، ويلاحظ في هذه الاتجاه الثاني أن الحاجة قد يشعر بها أحد
 العلماء المتخصصين في مجال معين فيجمع المفردات التي يكثر تردها
 والاستخدامات الشائعة في مجاله ، ثم تتجلى له الحاجة في صورة أوسع ،
 فيجمع المفردات التي يكثر تردها والاستخدامات الشائعة في مجاله ، ثم
 تتجلى له الحاجة في صورة أوسع ، فيجمع المفردات والاستخدامات الشائعة
 بصفة عامة دون الاختصار على مجال التخصص ، مع أنه يظل أبرز
 الجوانب . وأول النماذج لهذا الاتجاه الانشائي كان "المغرب في ترتيب
 المغرب" للمطرزي (ت ١٢١٣م) ، وقد كان المؤلف أحد علماء الحنفية ،
 فجمع هذا القاموس خدمة للحاجات الشائعة ، ولا سيما بين علماء الأحناف .
 ويساويه في هذه الناحية قاموس "المصباح المنير" للفيومي (ت ١٣٦٨م)
 بالنسبة لعلماء الشافعية . وأحدث النماذج التي سارت على أدق المناهج
 العصرية في مثل هذا النوع "المعجم الوسيط" الذي أصدره مجمع اللغة
 العربية بالقاهرة في مجلدين ١٩٦٠-١٩٦١ .

وأما الحاجة الثالثة فإنها تمثلت في القواميس التي تقتصر على
 المفردات والاستخدامات التي تدون في فلك موضوع معين ، وطبيعة هذه
 الحاجة تشبه طبيعة الحاجة الثانية التي مر الحديث عنها في الفقرة السابقة ،
 فكل علم من العلوم أو موضوع من الموضوعات عدد من المفردات ،
 اختارها علماءه والباحثون فيه من بين الرصيد العام لمفردات اللغة ،
 واستعملوا ما اختاروه استعمالات خاصة بهم ، ولا تستطيع القواميس

الأساسية العامة ولا غيرها من القواميس الاضافية أن تستجيب لحاجة البحث عن هذه المفردات الخاصة و عن استخداماتها . ولما كانت هذه الجزئية من الكتاب عن الأوعية المرجعية العامة ، فإننا لن ندخل فى تفاصيل هذا النوع من القواميس . ولكن يكفى أن نقول أن من مفردات هذه القواميس "المفردات فى غريب القرآن " للراغب الأصفهاني (ت ١١٠٩م) والفائق فى غريب الحديث والأثر للزمخشري (ت ١١٢٤م) . والجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (ت ١٢٤٨م) وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوني (ت ١٧٤٥م)، وهناك أمثلة حديثة كثيرة لهذا النوع من القواميس .

وقد نشأت القواميس اللغوية فى الفكر العربى وتطورت فى إطار الدوافع ، وعلى ضوء الحاجات التى مر ذكرها فى الفقرات السابقة . ولم يكدمضى جيل واحد أو جيلان حتى تبين بوضوح للمعجميين أنفسهم ولغيرهم من الباحثين ، ولنا فى الوقت الحاضر ، ان هناك منهجين مختلفين فى تجميع القواميس والمراجع اللغوية فى الفكر العربى . ونستطيع أن نضع هذين المنهجين فى صنفين من القواميس : قواميس المعانى ، وقواميس الألفاظ .

وقواميس المعانى بدأت بكتيبات كان يتناول كل منها وضعاً ضيقاً ، فيه يجمع المؤلف المفردات اللغوية النادرة أو المألوفة حول هذا الموضوع . وقد تطور هذا المنهج ليشتمل القاموس على كل أو أكثر مفردات اللغة فى كل الموضوعات أو أكثرها . ويخصص لكل موضوع باب مفرد ، أو باب مركب تحته عدة فصول حسب الحاجة . ومن أهم ما ظهر فى هذا النوع من القواميس "فقه اللغة " للثعالبي (ت ١٣٠٨) ، وقد حظى بشهرة واسعة بين الباحثين لأنه اتسع ليشمل كل مفردات اللغة تقريباً . أما أهم الكتب فى هذا المجال على الإطلاق ، فهو "المخصص " لابن سيده (ت ١٠٦٦م) وكان عالماً عربياً مسلماً كفيفاً ، عاش فى بلاد الأندلس ، ووهب كل ذكائه وعبقريته

لخدمة اللغة العربية وقواميسها . وقاموسه هذا هو انذى سار على هدية أحدث القواميس من هذا النوع حينما أصدر عبد الفتاح الصعيدى وحسين يوسف موسى معجمها . "الإفصاح فى فقه اللغة" فى طبعته الأولى ١٩٢٩م ، ثم فى طبعته الثانية سنة ١٩٦٤م . وقواميس المعانى تخدم الباحث حين يريد أن يتحدث أو يكتب فى موضوع معين ، فتمده بكل المفردات المتصلة بموضوعه أو بأهمها ، وتساعد على الاختيار الدقيق للكلمة الملائمة ، وبعبارة أنها تخدم الباحث حين يواجه أحد المعانى ، ويريد أن يعبر عنه تعبيراً دقيقاً موفقاً . ومن أجل ذلك اشتهرت باسم قواميس المعانى .

أما قواميس الألفاظ ، فإنها تخدم الباحث حين يواجه أحد المفردات ، ويريد أن يعرف عنه جانباً أو آخر من الجوانب اللغوية كطريقة نطقه ، أو اشتقاقه ، أو استخدامه ، أو غير ذلك من المعلومات اللغوية وما فى حكمها . وليس هناك فرقا واضحا بين قواميس المعانى ، وقواميس الألفاظ فى اللغة العربية من حيث المادة المقدمة فى كلا النوعين ، وإنما الفرق هو فى منهج التنظيم ، وموقف البحث الذى يخدمه كل نوع .

ومن الطبيعى أن يكون للقواميس فى كل لغة من اللغات نشأتها الخاصة ، وتطورها الذى يخضع للمؤثرات والعوامل والظروف التى مرت بها ، والتى تختلف من لغة إلى أخرى . ونشأة القواميس فى اللغة الانجليزية الحديثة نشأت منذ حوالى خمسمائة وخمسين عاما فقط ، وهى تملك من الناحية النظرية المحضة حوالى ٦٥٠ ألف كلمة . وفى انجلترا ، ابتداء من القرن الثامن عشر بدأ الكتاب الانجليز يحرصون على نقاء اللغة الانجليزية من الشوائب ، وكان من أولها قاموس أخرجه Paily عام ١٧٢١م بعنوان: Etymological Dictionary of English Language ، والذى كان له تأثير كبير على كل القواميس التى جاءت بعده ،

خصوصا على صمويل جونسون ، وحتى على نوح ويبستر Noah Webster .

أما في القرن التاسع عشر فقد تطور الأمر إلى ناحية جديدة ، وهي محاولة تأريخ الكلمات في اللغة الانجليزية بالاعتماد على اقتباسات مؤرخه ومنظمه ، ثم توضح كل المعانى التى استعملت فيها الكلمة . وقد كان هذا التطور نتيجة لتغير النظرة إلى وظيفة جامع القاموس ، فبعد أن كانت وظيفة صاحب القاموس في نظر جونسون هي وظيفة المشرع اللغوى ، أصبحت في نظر فقهاء اللغة في القرن ١٩ ، هي وظيفة المسجل الأمين لكل ما يبدو في اللغة من نمو وتطور .

وكان أشهر عمل حقق هذه النظرة ، هو العمل الذى قامت به جامعة اسكفورد ، واستمر فترة طويلة حتى ظهر العمل في طبعته الدائمة عام ١٩٣٣ في ١٢ مجلدا مع بعض الملاحق ، وقد عرف بأسماء كثيرة منها New English Dictionary , Oxford Dictionary , Oxford English Dictionary ويحتوى على أكثر من ٤٤٠ ألف كلمة ، وحوالى مليون اقتباس . وقد صدر منه قاموس صغير وقاموس متوسط .

وعلى الجانب الآخر من المحيط ، ظهر عمل نوح ويبستر بعنوان An American Dictionary of the English Language ولم يكن هذا القاموس من ناحية نسب الكلمات أو نطقها شيئا ذا قيمة كبيرة ، لكن اهتمامه بالهجات الأمريكى للكلمات الانجليزية ، والتعريف المرتبط بالبيئة الأمريكية ، وباستخدام اقتباسات لمشاهير الأمريكيين جعله أول قاموس قومى للانجليزية في أمريكا .

ارتقى إخراج وانتاج القواميس في أمريكا نتيجة لدخول شركات كثيرة في هذا المجال ، أقدمها وأشهرها شركة Merriams التى بدأت فى إخراج طبعات جديدة من قاموس وبستر An American Dictionary of

the English Language ، وفى عام ١٩٠٩ ظهرت أول الطبقات للقرن العشرين بعنوان Webster 's New Intenational Dictionary واستمرت طبقات هذا القاموس فى الصدور . من الشركات الأخرى المنافسة لشركة Merriams فى إنتاج القواميس، منها شركة Fank and Wagnalls التى انتجت فى عام ١٨٩٨ قاموسا بعنوان Standard Dictionary وتوالت طبعاته الكبيرة ، مع إصدار قواميس متوسطة وصغيرة لطلاب الجامعات وتلاميذ المدارس على اختلاف مستوياتهم. هناك شركات أخرى بدأت تصدر القواميس ، من أشهرها ماكميلان التى أصدرت Modern Dictionary وشركة ونستون التى أصدرت Winston Dictionary ، . . . إلى آخره .

دوائر المعارف :

عرفت الحضارة الاسلامية الموسوعات منذ وقت مبكر . ومن الأسماء الشهيرة فى الأعمال الموسوعية : الفارابى فى إحصاء العلوم ، وإخوان الصفا وخلان الوفا فى رسائلهم المشهورة ، والخوارزمى فى مفتاح العلوم ، وابن سينا فى الشفاء ، والنويرى فى نهاية الأرب ، والقلقشندي فى صبح الأعشى . وقد مرت الحضارة الاسلامية والعربية بفترة ركود حتى القرن ١٩ حتى بدأت النهضة الحديثة ، وقد كان بطرس البستاني هو الرائد الأول لدوائر المعارف الحديثة فى الوطن العربى وقد كان على معرفة بدوائر المعارف فى المانيا وفرنسا وانجلترا وأمريكا آنذاك ، وقد ظهر المجلد الأول من دائرته التى أصدرها بعنوان : كتاب دائرة المعارف ، وذلك فى بيروت عام ١٨٧٦م. وقبل موت بطرس عام ١٨٨٣م كانت الأجزاء السبعة الأولى من دائرته قد ظهرت، ثم أصدر ابنه سليم المجلد ١٨٨٣م كانت الأجزاء السبعة الأولى من دائرته قد ظهرت ، ثم أصدر ابنه سليم المجلد ٨،

أما المجلدات ٩، ١٠، ١١ فأشرف عليها ابن أخيه سليمان البستاني بالتعاون مع آخرين ، ونشر المجلدان ١٠، ١١ في مصر ، وآخر مقالة عولجت في الدائرة هي مقالة (عثمانية) .

وفي سنة ١٩٥٦، أصدر الدكتور أفرام البستاني مدير الجامعة اللبنانية المجلد الأول من عمل كبير ليختم ويجدد به الدائرة القديمة ، بعنوان: دائرة المعارف : قاموس عام لكل فن ومطلب ، وقد ظهر فيها حتى الآن ١٢ مجلدا . والحقيقة أن أسرة البستاني في لبنان تمثل أحد الخطوط المهمة في إصدار الدوائر العربية الحديثة على الرغم من بطئها في الإصدار . بل كانت تمثل الخط الأول في هذا المجال .

أما الخط الثاني فقد كان يمثل في مصر محمد فريد وجدي ، وقد تأثر بأعمال لاروس Larousse فظهرت دائرته تحمل في عنوانها ووظيفتها آثار هذا التأثير ، حيث سماها "دائرة القرن العشرين ، القرن الرابع عشر الهجري " ، جمع فيها بين المقالات الطويلة (حجم الكتاب) وبين التعريف اللغوي لبعض المصطلحات ، وهذه الأخيرة وظيفة قاموسية ، وقد طبعت الدائرة مرات عديدة، دون التزام بعدد معين من المجلدات ، من أشهرها طبعة ١٩٢٣ في ١٠ مجلدات . بعد هذين الخطين نجد في مصر ولبنان في النصف الثاني من القرن العشرين ، حركة نشيطة محدودة الامكانيات، تنشر دوائر للاستخدام السريع ، أو للأطفال والشباب ، وأغلبها من مجلد واحد ، وكثير منها مترجم مع التعديل ، ومن أمثلتها "الموسوعة العربية : مرجع يومي للأدب والعلوم والفنون والمعلومات " أصدرتها دار ربحان للطباعة والنشر ببيروت عام ١٩٥٥ في ٨٥٥ صفحة ومن أمثلتها في مصر "دائرة المعارف الحديث" ، "دائرة معارف الناشئين " ، "دائرة معارف الشباب " ، "الموسوعة الذهبية"، و"الموسوعة العربية الميسرة" .

وفى الغرب ، تعتبر اللغة الانجليزية أغنى اللغات فى الدوائر الحديثة، وقد ترجم كثير منها إلى لغات أخرى مع بعض التعديلات ، خصوصا الدوائر ذات المجلد الواحد ، ودوائر الناشئين والشباب ، فقد ترجمت للعربية من الانجليزية ، دائرة معارف الناشئين ، والموسوعة الذهبية ، والموسوعة العربية الميسرة . وقد أصبحت أمريكا فى الوقت الحاضر ، هى المركز الرئيسى لاصدار الدوائى باللغة الانجليزية . ويظهر النشاط الأمريكى خصوصا فى دوائر الناشئين والشباب ، وبعض هذه الدوائر مما يرجع إليه الكبار أيضا فى كثير من المواقف .

أما دائرة المعارف البريطانية فقد صدر أول عديدين أسبوعيين منها فى النصف الأخير من شهر ديسمبر ١٧٦٨م ، وجمعت فى ثلاث مجلدات عام ١٧٧٣ . وظلت تصدر فى طبعات متتالية حتى بيعت عام ١٩٢٠ لدار أمريكية ، وظهرت فى أمريكا الطبعة ١٢ عام ١٩٢٢ ، وبدأت تصدر كتابا سنويا يكمل المعلومات الأساسية فى الدائرة منذ ١٩٣٨ . وقد لا تكون الدائرة البريطانية أعظم الدوائر العالمية ، ولكنها أوسعها انتشارا لأسباب كثيرة منها:

كفاءة نظام الاصدار، والنجاح الكبير فى عمليات التوزيع ، بالإضافة إلى أن اللغة الانجليزية لغة منتشرة وعالمية ، كما أن الدائرة تمنح مجالات أكبر للاهتمامات العالمية ، ولا تربط نفسها ربطا شديدا بالمجال الانجلو أمريكى وحده . وأخيرا فإن الدائرة تقسح صدرها لمجالات المعرفة التى تهتم أكثر الناس ، كالتاريخ والدين والأدب والانسانيات بصفة عامة .

تصدر الهيئة المشرفة على الدائرة دائرة أخرى للناشئين Britannica Junior وهى ليست اختصارا لدائرة المعارف البريطانية ، ولكنها مستقلة ومأخوذة من دائرة سابقة للطلاب ، كانت هيئة Britannica

قد اشترتها من قبل ، وأصدرتها الهيئة لأول مرة بالعنوان الجديد عام ١٩٣٤ في ١٠ مجلدات ، بالإضافة إلى مجلد ١١ لبعض الاستخدامات السريعة ، ومجلد ١٢ يحتوى على بعض المتفرقات وبه مرشد قرائى ، وقد جددت Britannica Junior سنة ١٩٤٧ ، وظهرت فى ١٥ مجلدا .

وفى أمريكا ، ظهرت الطبعة الأولى من دائرة المعارف الأمريكية Encyclopedia Americana فى ١٣ مجلدا ، فى الفترة من ١٨٢٩-١٨٣٣ ، وكانت متأثرة فى قصر مقالاتها وسهولة أسلوبها بدائرة المعارف الألمانية بروك هاوس ، وليست الدائرة الأمريكية أعظم الدوائر العالمية وقد لا تكون أكثرها انتشارا ، لكنها من المؤكد أسهلها استخداما ، ويرجع ذلك إلى المقالات القصيرة والأسلوب السهل والتنظيم الجيد ، وقد أثرت بذلك فى عدد من الدوائر القومية التى ظهرت فى القرن العشرين كالتركية والأندونيسية .

وكما ذكر سابقا ، فإن النشاط الأمريكى يظهر بارزا فى دوائر الناشئين والشباب ، وبعض هذه الدوائر يرجع اليه الكبار أيضا . من ذلك Columbia Encyclopedia التى ظهرت الطبعة الأولى منها فى مجلد واحد عام ١٩٣٥ ، وكان الهدف منها هو تقديم الحقائق الضرورية والمعلومات التى تكفى لتحقيق ذاتية الموضوع الذى تتناوله المقالة ، الحقائق الضرورية والمعلومات التى تكفى لتحقيق ذاتية الموضوع الذى تتناوله المقالة ، وهى تحتوى على حوالى ٧٠ ألف مقالة ، أكثرها صغير فى سطر أو سطرين ، وتخلو من الرسوم والصور والخرائط تماما ، ونظام الاحالات بسيط ويساعد على الاقتصاد فى حجم الدائرة . واستمر تطور الدائرة فى طبعات لاحقة حتى صدرت طبعة حديثة مزودة بصور وإيضاحيات . وفى سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة الدائرة بالتعاون مع الناشر Viking فى نيويورك

دائرة جديدة بعنوان Colombia viking Desk Encyclopedia ، وحجمها نصف حجم الدائرة الأولى ، بها بعض الصور والإيضاحيات . وقد اختارت مؤسسة فرانكلين هاتين الدائرتين ضمن مشروعاتها ، لترجمتها من الانجليزية للغات الأخرى ، فظهرت الفارسية مأخوذة من هاتين الدائرتين مع بعض التعديل في طهران ١٩٦١ ، كذلك الموسوعة العربية الميسرة في القاهرة باللغة العربية بنفس الطريقة ١٩٦٥ بعد عمل استمر عشر سنوات .

أما دائرة Compton picture Encyclopedia التي صدرت عن دار Compton في أمريكا في عام ١٩٢٢ ، فتعد تطورا كبيرا في عالم دوائر المعارف ، إذ أن أهم مميزاتا هو تخصيص ٣٣% من المساحة للرسوم والإيضاحيات التي يظهر الكثير منها في ألوان بديعة وجذابة ، وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت الدائرة في صورة أكثر روعة في إيضاحيات وخرائطها . وهذه الدائرة تصلح للاستخدام لكل المستويات المدرسية ، كما أنها سارت على نظام التجديد الجزئي الدوري ، وكانت آخر إصداراتها ١٥ مجلدا.

تعد فرنسا من أشهر الدول التي مارست إنتاج دوائر المعارف الحديثة، وذلك منذ عام ١٧٥١م ، وتعتبر Le grande Encyclopedie التي ظهرت مجلدا الأول عام ١٨٨٦ أعظم دوائر المعارف الفرنسية والعالمية ، وما تزال موادها صالحة للاستخدام ولا سيما في موضوعات العصور الوسطى وعصر النهضة والأدب والتاريخ والتراجم للمشهورين في أوروبا ، ويستثنى منها الموضوعات التي تدور حول الموضوعات سريعة التغير . أما Encyclopedie Francaise فقد انتهى العمل منها عام ١٩٦٣ في ١٩ مجلدا ، الأخير منها كشف . وقد خصص كل مجلد من المجلدات الأساسية لقطاع معين من قطاعات المعرفة ، ويحتوي على مقالات

كبيرة جدا حول موضوعات القطاع . وتتكون المجلدات من أوراق حرة قابلة للاضافة أو التعديل ، تبعا لخطة التجديد المستمر .

أما Pierre Larousse أشهر رجال المراجع الفرنسية فى القرن ١٩ ، ومؤسس اكبر البيوت الفرنسية فى مجال نشر المراجع فى العصر الحاضر ، فإنه يمثل خطأ فرنسيا آخر فى دوائر المعارف الفرنسية ، فقد أصدر المجلد الأولى من موسوعته الكبيرة Grande Dictionaire فى القرن ١٩ ، وقد ظهرت هذه الدائرة فى ١٥ مجلدا ، ثم ملحق أول هو مجلد ١٦ وثان هو ١٧ الذى ظهر فى عام ١٨٩٠ . وفى هذه الموسوعة نجد كثيرا من المواد القصيرة وأغلبها مواد قاموسية ، وبعض المواد المطولة ، وما تزال هذه الموسوعة صالحة للاستعمال وخصوصا فى مقالاتها عن الاعمال الادبية . وقد صدر Larousse فى الفترة ١٨٩٠ - ١٩٠٧ موسوعة جديدة أصغر من السابقة ، بعنوان (قاموس لاروس المصور) ، وتتكون من ٧ مجلدات والمجلد ٨ ملحق ، ومقالاتها أقصر بكثير من مقالات الأولى وأسهل أسلوبا ، ومع أنها ليست اختصارا للأولى إلا أنها تحمل نفس السماء ، وأهمها الجمع بين وظيفة القاموس ودائرة المعارف ، والاهتمام بالأعمال الفنية والأوربية والتراجم . وقد اتبعت دار Larousse لتكميل وتجديد هذه الموسوعة طريقة الملحق الشهير مع نظام خاص للكشف ، وقد ظهرت أعمال موسوعية فى لغات أخرى تحاكي بعض أعمال Petit Larousse وفى العالم العربى أيضا تذكر دائرة معارف وجرى ، فإنها تحمل نفس السمات أن تجمع بين طبيعة القاموس والموسوعة ، بل إن العنوان نفسه "دائرة معارف القرن العشرين" هو محاكاة لعنوان Larousse فى أعمال موسوعية أخرى "لاروس القرن العشرين" التى تتكون من ٦ مجلدات فى الفترة من ١٩٢٠-١٩٣٣ . ثم ظهر ملحق عام ١٩٥٤ .

وعموما ، فإن كل دولة أو كل قومية من قوميات العالم ذات لغة وفكر وثقافة متميزة تحرص كل الحرص على أن تضع لها دائرة معارف قومية كبرى ، وتمتاز الدوائر الكبرى بأنها خير ما يقدم المعلومات المتصلة بالقومية التي تمثلها الدائرة ، فى التاريخ والجغرافيا والتراجم والمشكلات الملحية ، كما أن بعضها يؤكد بعض النواحي المهمة فى التراث الانسانى . ومن أشهر هذه الدوائر "دائرة المعارف الإيطالية " فمقالاتها طويلة ومرتبطة هجانيا ، وبها إيضاحيات ولوحات فنية ممتازة لا تتنافسها فيها دائرة أخرى إلا أنها غير محايدة فى الناحية السياسية .

الببليوجرافيات :

مارس العالم العربى وظيفة إعداد القوائم الببليوجرافية (الببليوجرافيات) من قرون عديدة ، تمتد قبل عصر الطباعة . وبدأت هذه الممارسة فى الخط التقليدى المأثور بابن النديم فى "الفهرست " ، ثم سار على الخط نفسه طاش كوبرى زادة فى "مفتاح السعادة " ، وبعده حاجى خليفة فى كشف الظنون " ثم يأتى دور البغدادى فى "إيضاح المكنون" ، فيصل إلى مشارف القرن العشرين . ويوجد بين الحلقات الأساسية فى هذا الخط التقليدى أو فى اطاره رصيد إضافى كبير لا نعرف حدوده الكاملة ، منه على سبيل المثال "الفهرست" للطوسى الذى فتح بعد ابن النديم بقليل خطا إضافيا ، يوجه فيه الاهتمام الى كتب الشيعة ومؤلفاتهم . وتوجد كذلك خطوط إضافية أخرى مثل "فهرسة ما رواه عن شيوخه" للأشبيلى محمد بن خير ، ثم "برنامج شيوخ الرعبنى " للأشبيلى على بن محمد ، وغيرهما من الفهارس الخاصة ، وبرامج الشيوخ ودفاتر الرواة ، التى تتناول إجازات عالم معين أو مؤلفاته أو مطالعته ، وهو خط إضافى خصب فى الفكر العربى والاسلامى . وتوجد كذلك القوائم الخاصة بما كان موجودا فى مكن

معين ، أو وقفا من أحد السلاطين على جامع أو مدرسة أو غيرهما فى الوثائق التاريخية بدور المحفوظات أو المحاكم الشرعية .

أما فى الخط الحديث لفهارس المكتبات ، فلعل باكورة النماذج فى هذا الخط هو "فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية " الذى أصدرته دار الكتب القومية بمصر فى أواخر القرن التاسع عشر ، ثم أصدرت بدله "فهرس الكتب العربية " فى الربع الثانى من القرن العشرين ، ثم أصدرت فهرسها المئوى مستخدمة فى ذلك الحاسوب . وفى الخط نفسه يوجد "فهرس الكتب الموجود بالمكتبة الأزهرية " الذى أصدرته مكتبة الجامع الأزهر حوالى منتصف القرن العشرين ، و " فهرس مكتبة البلدية بالاسكندرية " الذى صدر أوائل الربع الثانى من القرن العشرين ، و " فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية فى دمشق " ، و "فهرس المخطوطات المصورة " الذى أصدره معهد المخطوطات العربية حتى عام ١٩٦٤ . وفى الخط الحديث لفهارس الناشرين، فإن أقدم مثال هنا هو "الروضة العمومية والروضة البهية " الذى أصدره فى بيروت ابراهيم أفندى صادر علم ١٨٨١ متضمنا أسماء الكتب الموجودة عنده ويوجد الآن فى العالم العربى بضع مئات من الناشرين ، للكثير منهم فهرس أو فهارس مطبوعة بما ينتجونه أو يوزعونه .

وإذا كانت الفهارس تمثل القوائم المرتبطة بمكتبة أو مكتبات معينة ، أو الرصيد المعروض للبيع عند أحد الناشرين أو مجموعة معينة منهم ، فإن الببليوجرافيات بمعناها الدقيق قوائم غير مقيدة بتلك الصفات ، ويأتى فى مقدمتها بالنسبة للعالم العربى تلك القوائم الأساسية التى تحصر رصيد الانتاج الفكرى للعالم العربى كله ، وهو الخط القومى للببليوجرافيات الأساسية ولعل أبرز ما فى هذا الخط حتى الآن هو جهود سركيس متمثلة فى "معجم

المطبوعات العربية والمعرّبة " الذى يغطى حتى نهاية عام ١٩١٩ ، وفى "جامع التصانيف الحديثة " الذى يغطى حتى نهاية عام ١٩٢٧م وقد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى أول السبعينيات مشروع " النشرة العربية للمطبوعات" على المستوى القومى لكل البلاد العربية ، وإذا كانت هذا المشروع يعتبر خطوة مهمة على الخط القومى للبيبلوجرافيات الأساسية فى مستوى الممارسة بالعالم العربى . إلا أنه ينتابه ما ينتاب جميع المشروعات الثقافية العربية من قصور ومن خلل يصل إلى إيقاف المشروع. وفى الخط الاقليمى للبيبلوجرافيات الأساسية ، نجد فى مصر على سبيل المثال "جامع التصانيف المصرية الحديثة للأنصارى ، وهو يغطى الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٢ ، ثم "الكتب العربية التى نشرت فى ج م ع (مصر) ١٩٢٦-١٩٤٠ " لعائدة نصير ، وكذلك "بيبلوجرافية المؤلفات العربية المطبوعة فى مصر ١٩٤٢-١٩٤٤ " لقناتى وزميله ، وأخيرا "النشرة المصرية للمطبوعات" التى انتظم صدورهما بطريقة أو بأخرى منذ ١٩٥٥ كجزء من مسئوليات المكتبة القومية فى مصر . والأمر كذلك بالنسبة للبلاد العربية الأخرى ، فالعراق والجزائر والمغرب وليبيا تصدر نشرات جارية لمطبوعاتهما ، طبقا لنظام معين فى الاصدارات يتفاوت من بلد إلى آخرى .

لا ينبغي أن نترك الجانب العربى فى البيبلوجرافيات دون الإشارة إلى ثلاث نماذج لم تصدر فى العالم العربى ، ولكن التغطية الجوهرية فيها تقوم أساسا على المؤلفات العربية والإسلامية . أو هذه الأعمال "تاريخ الأدب العربى : Geschichte der Arabischen litteratur" الذى ظهر مجلداه الأولان وملاحقه الثلاثة خلال نصف قرن تقريبا (١٨٩٨-١٩٤٢) على يد المستشرق الألماني بروكلمان ، وقد ترجمت الفصول الأولى منه إلى

اللغة العربية ونشرت في ثلاث مجلدات بمصر في أوائل الستينات . ثانيهما " تاريخ التراث العربي Geschichte der Arabischen shrifftums " الذى يتابع إلى حد كبير عمل بروكلمان ويزيد عليه ، وقد ظهر منه خمسة مجلدات على يد فؤاد سزكين . وثالثهما " Index Islamicus " الذى أصدره فى لندن المستشرق بيرسون ، وقد غطى أول مجلداته الفترة من ١٩٠٦-١٩٥٥ ، أما الملاحق الثلاثة التالية فقد وصلت إلى ١٩٧٠ فى تغطية خماسية لكل ملحق .

هذا الخط العام الذى سارت فيه ببليوجرافيات التراث العربى ، والذى لم يكن يحددها فيه غير حدود اللغة ، يقابله فى الغرب ما قام به Charles Evans الذى حاول أن يغطى كل ما طبع فى الولايات المتحدة الأمريكية من كتب وكتيبات ومجلات منذ ظهور الطباعة فى أمريكا عام ١٦٣٩ حتى آخر عام ١٨٢٠ مرتباً بالسنين ، وذلك فى The American bibliography وقد قام من بعده آخرون بإكمال العمل وإصدار كشف المؤلفين له . أما الببليوجرافيات الجارية، فيمثلها بالنسبة لأمريكا :

- 1 - Cumulative Book Index (CBI) . - N.Y. : Wilson , 1898-
- 2 - Books in Print . - N.Y. : Bowker , 1948 -

ويقابلها بالنسبة لبريطانيا

- 1 - Whitaker 's Cumulative Book List. - London , 1924 -
- 2 - British Books in Print . - London , 1965 -

ويصدر فى الغرب أعداد كبيرة من الببليوجرافيات بمختلف اللغات ، منها العام ومنها الموضوعى ، بل يوجد فى الوقت الحاضر فى أمريكا وفى غيرها من الدول المتقدمة وقليل من الدول النامية كذلك ، آلاف من المشروعات الببليوجرافية المحسبة (Computerized) والتحسيب يمتد من الاختزان الساذج البسيط من أجل طباعة فهرس أو ببليوجرافية ، بطريقة تضمن مرونة الاضافة والتركيم والاصدار إلى (بنك معلومات ببليوجرافى :

Bibliographic Data Base) متكامل يؤدي كافة وظائف وخدمات
 الاضافة والتجديد والبحث والاسترجاع المباشر ، سواء أكان هذا البنك فى
 شكل شبكة قومية National Network أو مرفق ببليوجرافى
 Bibliographic Utility وإذا كانت الببليوجرافيات بالمعنى السابق تتفاوت
 فى وظائفها وخدماتها ، فإنها من ناحية أخرى تتفاوت فى تغطيتها لأوعية
 المعلومات ، كتباً أو دوريات أو تقارير فنية أو مقالات أو مواد مسموعة
 ومرئية .

وقد نشأت هذه الببليوجرافيات المحسبة فى أحضان المكتبات القومية
 الكبرى ، أو لمساعدة الهيئات الببليوجرافية والوطنية ، التى غالباً ما تكون
 قسماً أو مركز تابعاً للمكتبة القومية ، كما هو الحال فى "المكتبة البريطانية" ،
 وفى "المكتبة القومية لكندا" وفى "مكتبة الكونجرس" ، حيث بدأت منذ
 أواخر الستينات وأوائل السبعينيات ، تنشئ وتدعم الببليوجرافيا المحسبة لكل
 منها ، وعادة ما يبدأ الرصد بأهم الأوعية وأوسعها انتشاراً ، وهو الكتاب ،
 وتفضل لأسباب كثيرة الكتب الصادرة باللغة القومية و/أو الهجائية القومية ثم
 نضيف إلى هذا النوع بقية الأوعية المستقلة كالدوريات والموسيقى والخرائط
 والمسموعات والمرئيات . هناك أنماط أخرى للببليوجرافيات المحسبة غير
 الفهرس الفردى السابق ، فقد تكون الببليوجرافية فهرساً موحداً لخدمة
 المفهرسين بصفة أساسية ، كما هو الحال فى المرفق الببليوجرافى المشهور
 (OCLC) وقد تكون تكشفياً لإحدى الجرائد الشهيرة ، مثل (Information Bank)
 الذى يستخلص ويكشف المحتويات الجديرة بذلك فى جريدة New
 York Times منذ عام ١٩٦٩ ، وفى أكثر من ٦٠ دورية أخرى ذات
 أهمية منذ عام ١٩٧٢. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر هذه الببليوجرافيات
 المحسبة كانت فى الأصل أعمال ببليوجرافية تقليدية ، تطورت بسبب عوامل

وظروف معينة إلى أن تأخذ الشكل المحسب سواء بالاختزان فى الحاسوب ،
أو فى قرص مليزر ، مما سنتناوله باختصار شديد فى النوع التالى من
أوعية المراجع العامة .

الأقراص المليزة :

لا ينتمى هذا النوع من المراجع العامة إلى التقسيم الوظيفى الذى
تنتمى إليه الأنواع الثلاثة السابقة بل هو نوع وعائى الحفناه بأنواع المراجع
العامة تجاوزا ، إذ من الممكن أن نسجل على القرص المليزر قاموسا أو
دائرة معارف أو ببلليوجرافية أو أى نوع من أنواع المراجع الأخرى .
والأقراص المليزة (البصرية) وافد جديد على المكتبات ومراكز
المعلومات، وهى نوع من أوعية المعلومات غير التقليدية ، أو وسيط مادي
جديد تستخدم فيه أشعة الليزر عند تسجيل المعلومات وعند استرجاعها .
ويمتاز هذا الأسلوب فى معالجة المعلومات اختزانها واسترجاعها بإمكانات
الاستيعاب الفائقة ، وسرعة الاسترجاع العالية ، وقلة التكاليف وتضم
مجموعة الأقراص المليزة أنواعا عديدة منها : الأقراص التى يكتب عليها
مرة واحدة وتقرأ عدة مرات (Erasable Discs) ، وأقراص الفيديو ،
والأقراص المدمجة - ذاكرة قراءة فقط : (قم ذائق : CD-ROM) .

ويوجد بالسوق العالمى آلاف الأعمال التى تم نشرها على أقراص
(قم ذائق) ، وينفرد السوق الأمريكى بإنتاج حوالى ٩٠% من كل ما نشر
من تلك الأقراص . ويمكن تقسيم المعلومات الموجودة على تلك الأقراص
والتي تهتم المكتبات ومراكز المعلومات بصورة موجزة إلى ثلاث
مجموعات: المراجع الببلليوجرافية ، والمراجع العامة ، والعمليات المكتبية .
والمراجع الببلليوجرافية ، هى الصورة المحسبة للكشافات
والمستخلصات والببلليوجرافيات التى تكون قد صدرت فى شكل ورقى ، أو

شكل مصغر (Microform) أو على وسيط مغنطيسي ، ومعظم هذه المنتجات موجودة باتصال مباشر . فى مجال التعليم مثلاً هناك " مركز معلومات المصادر التربوية (مربوية) Educational Resources Information Center (ERIC)، وهى قاعدة معلومات ترعاها وزارة التعليم الفيدرالية بالولايات المتحدة . وتتألف من جزئين ، هما : الكشف الجارى لدوريات التربية Current Index to Journals in Education (CIJE) ومصادر التربية Resources In Education (RIE) وهذه القاعدة تحتوى على كشافات ومستخلصات للمقالات المنشورة فى أكثر من ٧٠٠ مجلة علمية متخصصة فى التربية والتعليم ، والآلاف من تقارير البحوث ، والدراسات التقويمية ، وأدلة مناهج التعليم ، وخطط الدروس التى جمعتها وزارة التعليم بالولايات المتحدة عن التعليم ، وطرقه ، ونظرياته ، والموضوعات المتصلة به ، كالخدمات الاجتماعية فى المدارس ، والدراسات النفسية ، والصحة والاقتصاد ، والعمارة ، والمباني ، والفن ، والموسيقى ، والهندسة ، وما إليها . وتغطى القاعدة الفترة من ١٩٦٦ حتى الوقت الحاضر، ويتم تحديثها كل ربع سنة ، وهى تتيح البحث البوليانى ، كما يمكن البحث فيها بالمؤلف ، أو بالعنوان ، أو بالكلمات المفتاحية ، أو بأى كلمة فى نص المستخلص . هناك فى مجال التعليم قواعد بيانات أخرى ، مثل قاعدة بيانات بيترسون للبرامج التعليمية (PETESON GRADLINE) وهى تحتوى على عروض توصيفية لآلاف البرامج التعليمية ، وهناك قاعدة بيانات المواد السمعية والبصرية (A-V Online) وتحتوى على آلاف التسجيلات عن السمعيات والبصريات بلغات متعددة . وتوجد قواعد البيانات هذه فى معظم التخصصات الموضوعية . وعلى سبيل المثال فى المجال الطبى والرعاية الصحية يصدر فى الولايات

المتحدة حوالى ٩٠ قاعدة بيانا على "قم ذاقف" ، وهى تغطى الصحة العامة،
والتمريض ، والطب الباطنى ، ، وطب الأطفال ، وطب الأمراض النسائية،
وأمرض القلب ، والايذز ، والسرطان ، والأبحاث البيولوجية ، والسموم ،
وأشعة اكس ، والأدوية والعقاقير الطبية ، والعناصر الوراثية ، وأمراض
الجهاز الهضمى ، وطب الأسرة ، والأمراض المهنية ، والطب النفسى . من
أشهرها "الطب المباشر " MEDLINE" ، وهى تمثل فى مجموعها ثلاثة
كشافات: كشاف الأعمال الطبية Index Medicus ، وكشاف الانتاج
الفكرى لطب الأسنان Index to Dental Literature والكشاف العالمى
للتمريض International Nursing Index .

وفى مجال المراجع العامة التى تضم القواميس ، ودوائر المعارف ،
والبيانات الاحصائية والأدلة . . . هناك : دائرة المعارف الالكترونية The
Electronic Encyclopedia ، وهى تحتوى على النص الكامل لدائرة
المعارف الأكاديمية الأمريكية . وهناك قاموس أكسفورد The Oxford
English Dictionary وهناك دائرة معارف كيرك أذمر للتقنية الكيميائية
Kirik-Othmer Encyclopedia of Chemical Technology .

وفى مجال العمليات المكتبية يوجد العشرات التى يمكن استخدامها
فى مجال التزويد وتنمية المجموعات ، والفهرسة الجارية Current
Cataloging ، والفهرسة الراجعة Retrospective Cataloging
وأعمال الضبط الببليوجرافى ، والفهارس العامة المحسبة ، وعمليات
الإعارة، والإعارة بين المكتبات . ومن أشهرها "القاعدة الببليوجرافية على
(قم ذاقف) BIB - BASE /CD-ROM ، وهى تتيح للمكتبة البحث فى
قاعدة بيانات مكتبة الكونجرس ، وتحتوى القاعدة على ملايين التسجيلات
للكتب والدوريات والمطبوعات الحكومية والخرائط والأعمال الموسيقية

والأفلام . ويمكن البحث فى هذه القاعدة باسم المؤلف ، أو بكلاهما ، أو بالرقم المسلسل لمكتبة الكونجرس : LCCN ، أو بالترقيمة الدولية الموحدة للكتب (تدمك : ISBN) كما يمكن تقييد البحث بتاريخ معين .

ومن أشهرها كذلك "نظام فهرسة -450 (CATCD 450) الذى ينتجه مركز التحسيب المباشر للمكتبات بأوهايو Online Computer Library Center (OCLC) ، وهو نظام فهرسة يتيح للمستفيد أن يبحث ، وينشئ ، ويحرر ، ويطلع تسجيلات الفهرس وملصقات الكتب . كما يبسر سبل الاتصال المباشر عن طريق الهاتف بقاعدة (OCLC) للبحث أو فى أكثر من عشرين مليون تسجيلة فى فهرس (OCLC) الموحد المباشر (OCLC) كما يتيح النظام إصدار بطاقات الكتب محليا بالمكتبة أو مركزيا عن طريق (OCLC) والبحث يتم بالعنوان أو برقم (OCLC) أو (تدمك) ، أو برقم مكتبة الكونجرس ، أو برقم المطبوع الحكومى ، أو بتاريخ النشر ، أو باللغة ، أو بالموضوع ، أو بمصدر الفهرسة (المكتبة التى فهرست المطبوع) ، كما يمكن البحث باستخدام توليفه من تلك العناصر ، أو باستخدام البحث البوليانى ، كما يتيح نقل بياننا من تسجيلات تحقيق الاسماء والموضوعات إلى أى تسجيلة ، ثم خزنها فى ملف على الحاسب ، كما يتيح النظام نقل تلك التسجيلات إلى العديد من أنظمة الفهارس المحلية . ويتألف هذا النظام من سبعة أقراص عن : الكتب الحديثة ، والكتب القديمة ومجموعة المواد غير الكتب ، ومجموعة الأسناد LC Authority Collection كما أن هناك مجموعات فرعية تغطى الطب والقانون والموسيقى .

كما يوجد قرص " (فما) الاستنادى للأسماء " CDMARC Names تنتجه مكتبة الكونجرس ، ويحتوى على أكثر من مليونى تسجيلة لتحقيق

مداخل المؤلفين . ويشتمل على خمسة كشافات : للمؤلفين ، والعناوين ، والكلمات المفتاحية ، ورقم تصنيف مكتبة الكونجرس ، ورقم الضبط الاستنادي الخاص بمكتبة الكونجرس . كما يشتمل على إحالات انظر ، وأنظر أيضا .

وكما يوجد (فما) الاستنادي للأسماء ، يوجد (فما) الاستنادي للموضوعات Subjects CDMARC تنتجه مكتبة الكونجرس أيضا ، ويستخدم لضبط رؤوس الموضوعات . ويمكن للباحث أن ينتقل بين الموضوعات العربية والدقيقة والرؤوس ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث . كما يستخدم البحث البوليانى ، ويستطيع الباحث أن يستعرض قوائم رؤوس الموضوعات على الشاشة . كما يمكن طبع ناتج البحث أو استجابه إلى القرص الصلب للحاسب .

ومعظم الفهارس العامة المحسبة على (قم ذاقف) ، لها الكفاءة فى التفاعل مع أنظمة الاعارة المحسبة ، وكذلك قراءة تسجيلات فما . وبعض هذه المنتجات له الكفاءة فى توجيه المستفيد وتدريبه عن طريق تعليمات مرئية ومسموعة . وسعة هذه الفهارس تصل إلى أكثر من مليون تسجيلية ، وهذه السعة تعتمد على حجم التسجيلية ، وعمق التكتشف . ويتم تحديث تلك الفهارس على فترات تصل إلى ثلاثة شهور فى معظم الأحوال .

يستخدم فى تلك الفهارس البحث البوليانى ، كما يمكن البحث بالكلمات المفتاحية ، والمؤلفين ، والعناوين ، ورؤوس الموضوعات ، أو بأى توليفة منها . وعلى العكس من الفهارس المباشرة (Online Catalogs) (فإن الفهارس العامة المحسبة على أقراص (قم - ذا قف) لا تفرض أى قيود مالية ، حيث لا يستخدم فى تشغيلها الاتصالات الهاتفية عن بعد . وتقوم الشركة المنتجة بوضع التسجيلات الخاصة بمكتبة معينة على أقراص (قم -

ذاقف) ، ثم إتاحة هذه الأقراص لرواد المكتبة . وحتى يمكن التغلب على مشكلة التحديث، تتصح الشركات المنتجة للفهارس العامة المحسبة باستخدام قرص صلد ذى سعة عالية فى الحاسوب ، حتى يمكن إضافة التسجيلات الجديدة الخاصة بأوعية المعلومات التى تم فهرستها حديثا إلى القرص الصلد، وبإمكان برنامج الحاسوب أن يبحث فى قرص (قم - ذاقف) ، وفى القرص الصلد ، ثم يدمج التسجيلات الموجودة على كلا الوسيطين ، ويظهرها للباحث على الشاشة . وهكذا ، فإن الباحث تقدم له التسجيلات القديمة والجديدة ، ولن يفقد شيئا يذكر ، وذلك حتى يتم تحديث قرص (قم - ذاقف) .

وإذا كانت المكتبة عضوا فى قاعدة بيانات مثل : شبكة معلومات مكتبات البحوث (RLIN) Research Library Information Network أو (OCLC) أو (UTLAS) ، فإن المؤسسة التى تشرف على تلك القواعد ترسل بطريقة دورية أشرطة ممغنطة إلى المكتبات الأعضاء . هذه الأشرطة تمثل مقتنيات كل مكتبة موجودة فى قاعدة البيانات . وبالتالي فإن المكتبات يمكنها استخدام تلك الأشرطة فى أغراض أخرى ، كإرسالها مثلا إلى الشركات المنتجة لفهارسها العامة المحسبة على (قم - ذاقف) . من هذه الأنظمة - مثلا ما تنتجه - (OCLC) لأى مكتبة من المكتبات الأعضاء عن التسجيلات المحفوظة فى قاعدة بياناتها عن مقتنيات تلك المكتبة ، وقد أسمته (القرص المدمج / CD/2000) .

أما أنظمة المشتريات ، فإنها تتيح للمستفيد البحث فى قاعدة البيانات، ثم إنشاء ملف بالأوعية التى يراد شراؤها ، ثم اختيار المورد من قائمة الموردين المحفوظة على القرص ، وبعد ذلك يحمل المستفيد البرنامج الخاص بذلك المورد على الحاسوب الذى يقوم بدوره بإرسال أمر التوريد

إلى المورد عن طريق الموديم (Modem) الموجود بالحاسوب . ومعظم قواعد البيانات فى هذه الفئة يمكن استخدامها فى الربط البليوجرافى . ومما لا شك فيه أنها مهمة جدا لتقوية مجموعة ضعيفة فى فرع من فروع المعرفة، وهى أهم فى مكتبات البحوث ، والمكتبات الجامعية ، خاصة إذا أنشئ قسم دراسى جديد ، أو أضيف برنامج دراسى ، أو مادة دراسية جديدة ، فإن المكتبة تجد فى حوزتها معينا لا ينضب من القوائم الموضوعية بأسماء مختلفة أو عية المعلومات المنشورة حديثا فى حقول المعرفة المختلفة . من هذه الأقراص التى تخدم هذا الغرض ما سمي بـ (أى كتاب : Any Book) ، إذ يشتمل على أكثر من مليون ونصف كتاب نشر خلال الخمس عشرة سنة الماضية عن طريق حوالى (٢٢,٠٠٠) ناشرا . ومنها (بنك الكتب : Book Bank الذى يعتمد اعتمادا مباشرا على British Books in Print ، ومنها Books in Print Plus الذى تنتجه شركة (Bowker) والشركة نفسها انتجت Books in Print with Book Reviews Plus . يحتوى على كل ما تحويه قاعدة البيانات السابقة ، بالإضافة إلى نقد للكتب . وهناك الكثير من هذه الأقراص التى يمكن الاستفادة منها فى هذا المجال . وبالتالي فإنه من السهل استخدام تلك القواعد فى عمليات الإعارة بين المكتبات . ويتم البحث فى تلك القواعد ثم تخزين بيانات التسجيل على قرص ممغنط حيث يقوم برنامج الحاسوب بتعبئة البيانات فى نموذج ، هذا النموذج يتم إرساله بواسطة (فاكس) إلى المكتبة التى تقتنى المطبوع ، حيث ترسله إلى المكتبة الطالبة بالبريد ، أو عن طريق (الفاكس) . ومن هذه الأنظمة "الملف البليوجرافى للإعارة : Biblofile ، ويستخدم معه المسح الكودى للأعمدة (Baracodes) على الكتاب وعلى بطاقة المستعير ، كما يتيح للمستفيد معرفة ما إذا كان الكتاب موجودا بالمكتبة أو مستعارا ، وتاريخ

إعارته ، ومتى سيرد للمكتبة . ومنها "الفهرس المليزر Laster cat الذى تنتجه شبكة مكنتبات غرب الولايات المتحدة : Westen Library Network (WLN) ، ويضم أكثر من مليونى تسجيلة موجودة فى أكثر من ٢٠٠ مكتبة .

إن هذا الوفد الجديد (قم - ذاقف : CD-Rom) هو وعاء معلومات جديد يستخدم فى المعلومات المرجعية وفى غيرها ، خاصة فى المراجع الببليوجرافية ، وهى الصورة المحسبة للكشافات والمستخلصات والببليوجرافيات التى تكون قد صدرت فى شكل ورقى أو شكل مصغر أو على وسيط مغنطيسى ، وفى المراجع العامة التى تضم القواميس ودوائر المعارف والببليوجرافيات . . . وغيرها ، وفى العمليات المكتبية التى يمكن استخدامها فى مجال التزويد وتنمية المجموعات ، وأعمال الفهرسة الجارية والراجعة ، وأعمال الضبط الببليوجرافى ، والفهارس العامة المحسبة ، وعمليات الاعارة الخارجية ، والاعارة بين المكتبات ، وقد تناولنا نماذج منها فى الفقرات السابقة . إن هذا الوفد الجديد سواء فى شكله العام (الأقراص المليزرة) أو فى شكله الذى تم تناوله فى الفقرات السابقة (قم - ذاقف) ، هو وسيط جديد لحمل المعلومات والبيانات والمعارف . قد يحمل معلومات مرجعية بطريقة تنظيمها ، وقد يقدم خدمات معلوماتية كإى وسيط آخر .

الفصل السادس

مؤسسات أوعية المعلومات

سنتناول في هذا الفصل ثلاثة أنواع من مؤسسات أوعية المعلومات ، ونقدم نماذج منها سواء على المستوى المحلى العربى ، أو على المستوى الدولى . هذه الأنواع الثلاثة هى : المؤسسات الميدانية ، بنوعها الذى يجعل الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات هدفه الأساسى من أجل الاستخدام ، وتسمى بالمؤسسات الاستخدامية ، والآخر الذى يجعل الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات هدفه الأساسى أيضا ، ولكن دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبوقا باقتناء الأوعية التى تتولى ضبطها . ثم يأتى النوع الثانى، وهو المؤسسات الأكاديمية ، وأخيرا تأتى المؤسسات المهنية . وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ، بل الأربعة ، فيما يلى بإيجاز .

المؤسسة الميدانية :

المؤسسات الاستخدامية :

وهى " المكتبات " التى تجعل هدفها الأساسى الاقتناء من أجل الاستخدام والاستفادة ، كما سبق بيانه . وهى قديمة قدم أوعية المعلومات نفسها ، وكانت منذ آلاف السنين نقطة البداية فى موضوع التخصص ، والأرض التى احتضنت بذوره عبر أجيال طويلة . وقد ازدادت أعدادها عبر العصور ليس فقط فى الدول المتقدمة ، بل فى الدول النامية أيضا ، وفى القرن الأخير صارت هذه الزيادة أضعافا مضاعفة ، و أصبح من الضرورى تبعا لذلك أن توضع فى فئات متجانسة ، من حيث نوعية المستفيدين فى كل فئة والمواد و أوعية المعلومات و الخدمات التى تقدم لهم . فكان هناك : المكتبات القومية ، و المكتبات العامة ، والمكتبات الجامعية ، و المكتبات

المدرسية ، و المكتبات المتخصصة بفئاتها وأنواعها المتزايدة . وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع فيما يلي :

المكتبات القومية :

يعتبر هذا النوع من المكتبات حديثاً نسبياً ، فمعظم المكتبات القومية أنشئت خلال القرن التاسع عشر ، وما بعده . والمكتبات القومية مؤسسات أوجدتها الدول لتكون مستودعا للنشاط الرسمي لهذه الدول فى حقل البحث و التأليف و النشر لأوعية المعلومات . وتحرص بعض الدول على الرجوع بالتاريخ الرسمي لانشاء مكتبتها القومية إلى عهد بعيد لأحد ملوكها أو رجالها المشهورين منذ بضعة قرون ، فمثلا المكتبة الوطنية لفرنسا . وقد أسس بعضها الآخر - منذ اللحظة الأولى - لخدمة أغراض الدولة ، ذلك مثل مكتبة الكونجرس الأمريكية .

وقد اتخذت هذه المكتبات مسميات عديدة ، فتارة " المكتبة القومية " وتارة " المكتبة الوطنية " وقد تكون مكتبة جامعية تقوم بدور المكتبة الوطنية، وأيا كانت التسمية ، فإن الهدف الأساسى لها كان دائما واحدا ، وهو العمل على تجميع و حفظ التراث الوطنى المطبوع و غير المطبوع و إصدار الببليوجرافية الوطنية ، بجوار أهداف أخرى . و من نماذج المكتبات الوطنية فى العالم : المكتبة الأهلية بفرنسا ، والمكتبة البريطانية ، ومكتبة لينين بالاتحاد السوفيتى ، ودار الكتب المصرية ، ومكتبة الأسد بدمشق ، والمكتبة الوطنية بالجزائر ، ومكتبة الملك فهد الوطنية بالسعودية .

ونظرا لتعدد تسميات المكتبات الوطنية و اختلاف الوظائف التى تؤديها ، فإنه يصعب إعطاء تعريف شامل يمكن أن ينطبق على جميع المكتبات ، إلا أن (اليونسكو) قد تبنت فى مؤتمرها السادس عشر ١٩٨٠ التعريف التالى ، والذى هو فى الواقع تحديد للوظائف الأساسية ، ويوضح

التعريف أن المكتبات التي يجوز أن يطلق عليها " قومية " أو " وطنية " بغض النظر عن مسمائها ، هي : " المكتبات المسؤولة عن طلب و حفظ نسخ من جميع المطبوعات المهمة التي تنشر في الدولة ، و العمل كمكتبة "إيداع " سواء حسب القانون أو تحت أى ترتيبات أخرى ، وتؤدي عادة بالإضافة لذلك بعض الوظائف التالية : إنتاج الببليوجرافيا الوطنية ، وحفظ و تحديث مجموعة ضخمة نموذجية من الانتاج الفكرى الأجنبى تشمل ما كتب عن الدولة ، و العمل كمركز معلومات للببليوجرافيا الوطنية ، و اقتناء الفهارس الموحدة ، ونشر الببليوجرافيا الوطنية الراجعة " .

وبذلك ، فإن الدور الذى تقوم به المكتبات القومية فى تجميع وحفظ التراث الوطنى وتوفير المصادر الأساسية فى كافة أقسام المعرفة ، وجعلها متاحة للمواطنين من مختلف المستويات - يجعل منها المنهل الذى يستقى منه المواطنون من باحثين و دارسين وقراء عاديين ما يرضى نهمهم فى فروع المعرفة المختلفة ، وما يعينهم على القيام بواجباتهم فى البحث و الدراسة على اكمل وجه . وهى من ناحية أخرى " ذاكرة الوطن " التى تحتزن تاريخه ، وما ينتجه أبنائه فى المجالات الانسانية و الاجتماعية والعلمية . و علاوة على ما تقوم به المكتبة القومية " الوطنية " فى المجال الداخلى ، فإن بإمكانها أن تقوم بالسفارة للدولة فى الخارج ، و التعريف بتراثها عن طريق إقامة المعارض ، والمشاركة الفعالة فى مؤتمرات واجتماعات المنظمات الثقافية الدولية ، والعمل كمركز للتبادل الدولى للمطبوعات .

ويمكن تلخيص وظائف المكتبة القومية فيما يلى :

- طلب الانتاج الفكرى الوطنى فى كل الموضوعات و الاشكال واللغات ، وحفظه و تنظيمه ، وذلك بالنسبة لكل موضوعات المعرفة ، وكل أشكال

- أوعية المعلومات من مطبوعة أو غير مطبوعة ، سواء كانت سمعية أو بصرية ، تقليدية ، أو غير تقليدية ، وبكل اللغات التى كتب بها الانتاج الفكرى الوطنى، سواء كانت منشورة داخل الوطن أو خارجه . ويتم حصول المكتبة القومية على الانتاج الفكرى الوطنى - عادة - من خلال "الايداع القانونى " ، وهو التشريع الذى تفرضه الدولة ، ويقضى وجوب إيداع نسخة أو أكثر من جميع أنواع أوعية المعلومات المنتجة بأى وسيط، أما فيما يتعلق بالمواد المنشورة فى الخارج ، أو قبل صدور نظام أو قانون الايداع القانونى، فيتم الحصول عليها عن طريق الشراء أو التبادل أو الاستهداء .
- ب - الحصول على أوعية المعلومات التى تتحدث عن الدولة ، أو تتناول أحد الموضوعات الوطنية ، وتنظيمها و إتاحتها للمستفيدين.
- ج - اقتناء وتوفير مجموعة مرجعية من الانتاج الفكرى الأجنبى فى جميع مجالات البحث ، مع العناية بالمراجع الموسوعية كالببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات. ولصعوبة الحصول على كامل الانتاج الفكرى العالمى ، فإن من الضرورى أن تكون هناك " خطة للتزويد " تقوم المكتبة القومية بالمشاركة فى إعدادها ، وتتولى الاشراف على تنفيذها من أجل التنسيق بين مكاتب الدولة فى مجال اقتناء الأوعية الأجنبية لضمان توفر اكبر قد ممكن من هذه الأوعية ، ولتخاشى إهدار الموارد المالية فى التكرار غير الضرورى لأوعية المعلومات .
- د - العمل كمركز معلومات للببليوجرافية الوطنية ، يقوم بتجميع ونشر الببليوجرافية الوطنية الجارية ، والتى يجب أن تكون شاملة تغطى كامل الانتاج الفكرى الوطنى بجميع أشكاله ، وأن تكون دقيقة ومفصلة بشكل كاف، مع الالتزام بمعايير الوصف الببليوجرافى المستخدمة دوليا .
- هـ - إعداد ونشر الببليوجرافية الوطنية الراجعة .

- و - إعداد وحفظ الفهرس الموحد لمقتنيات المكتبات فى الدولة .
- ز - تكشيف الدوريات الوطنية .
- ح - تعزيز ومراقبة استخدام الترقيم الدولى الموحد للكتب (تدمك) ، والفهرسة فى المطبوع من قبل الناشرين الوطنيين .
- ط - أن تكون المكتبة القومية حلقة الاتصال مع مراكز الخدمات الببليوجرافية الدولية ، بحيث تقوم بتوزيع التسجيلات الببليوجرافية المنتجة فى الدول الأخرى داخليا ، وتوزيع تسجيلات النشر الوطنى .
- ى - تقوم المكتبة القومية بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومع مكتبات الدولة الأخرى بإعداد الدورات التدريبية للمكتبيين والموظفين ، من أجل تعريفهم بما يستجد من قواعد وأنظمة ، وذلك بهدف تحسين أداء المكتبة وإجراءات المكتبة ، والتعاون بين المكتبات .
- ك - توفير الخدمات المعلوماتية للمستفيدين من كافة المستويات فى الوطن ، بما فى ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية والباحثين والأفراد والمواطنين العاديين ، سواء من خلال مجموعاتها ذاتها، أو بتسهيل الوصول إلى مقتنيات المكتبات الأخرى الوطنية والأجنبية من خلال خدمات الإعارة المتبادلة والاحالة المرجعية ، أو بالبحث على الخط المباشر فى قواعد المعلومات الوطنية والأجنبية وتوفير خدمات الإحاطة الجارية والبحوث الببليوجرافية الراجعة . ومع ذلك يجوز ألا يسمح للقراء باستخدام مواد المكتبة الوطنية إذا كانت متاحة فى مكتباتهم العامة أو الجامعية أو المتخصصة .
- ل - المشاركة بدور أساسى فى وضع الخطط الوطنية لأنظمة المكتبات والمعلومات والوثائق ، وفى وضع المواصفات والمقاييس الببليوجرافية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المختصة ، وتشجيع ومتابعة تنفيذها فى المكتبات ومراكز المعلومات .

المكتبات العامة :

إذا كان الهدف الرئيسى من المكتبة القومية ، هو أن تحافظ على الانتاج الفكرى للدولة ، وتقوم بتنظيمه وتقديمه للباحثين ، ولكافة المستفيدين من خدماتها ، بما فى ذلك ما كتب عن الدولة فى الخارج . وإعداد الببليوجرافية الوطنية ، فإن المكتبة العامة يعبر عنها دائما بأنها "جامعة للشعب" ، فهى جهاز للتعليم الذاتى المستمر . وقالوا كذلك عن المكتبة العامة بأنها إحدى ثمرات الديمقراطية ، لأنها تقدم خدماتها لجميع الأعمار ، ولجميع المستويات الثقافية . وتتنوع خدمات المكتبة العامة تنوعا يختلف باختلاف البيئات والثقافات والخصائص الاجتماعية ، فهى عندما تخطط للخدمات التى تؤدى يجب أن تحسب حساب المتقنين والعمال والمزارعين وطلبة المدارس والباحثين وربات البيوت والأطفال والشيوخ والشباب ، بل والهيئات الثقافية والاجتماعية . . . الخ . والمكتبة العامة قوة فى خدمة المجتمع الذى توجد فيه، وعليها أن تعنى بتنسيق جهودها وخدماتها مع جهود سواها من المؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية ، كالمتاحف ، والنوادي ، والجامعات ، والمدارس ، والجمعيات ، وغيرها . وهذا التنسيق يحقق استخدام كافة الوسائل وامكانات كل بيئة فى خدمة المواطنين وتقديمهم . ويمكن تحديد أهداف وأغراض المكتبة العامة فيما يلى :

أ - إتاحة المصادر المختلفة للمعلومات لجميع فئات المستفيدين . ومصادر المعلومات قد تكون مطبوعة كالكتب والدوريات والنشرات والخرائط والرسومات ، أو مسموعة كالاسطوانات والأشرطة ، أو مرئية كالشرائح والصور ، أو مسموعة ومرئية كالأفلام السينمائية وأفلام الفيديو ، أو مليزة كالأقراص المدمجة وغيرها من وسائط المعرفة الحديثة . يتيح كل ذلك فى مختلف فروع المعرفة ، مع إرشاد المستفيدين

وقيادة خطوات إستفادتهم من المكتبة بما يحقق غاية التعلم الذاتى والاستفادة من مقتنيات المكتبة .

ب - المكتبة العامة مركز للحصول على المعلومات الصحيحة يستمد منها الأهالى الأخبار الحقيقة عما يدور حولهم من أحداث على جميع المستويات المحلية والوطنية والعالمية . وعلى المكتبة العامة أن تنظم هذه الخدمة ، وتكون مستعدة للإجابة على مختلف الأسئلة مباشرة أو عن طريق أى وسيط كالهاتف وخلافه .

ج - والمكتبة العامة مركز لدراسة البيئة المحلية وحفظ تراثها ، وذلك بجمع وتنظيم أوعية المعلومات والدراسات والبحوث التى تتعلق بالمنطقة أو المدينة أو البلدة التى تخدمها ، خاصة تلك التى تتعلق بتاريخها وجغرافيتها وأهميتها وتطورها ، ودراسات مجتمعتها وأقتصادياتها ، وكل ما يتصل بذلك من قريب أو بعيد . كذلك عليها أن تركز على جمع أوعية المعلومات التى ألفها أو شارك فى تأليفها أبناء المنطقة ، وأن تعرضه فى مكان بارز ، وأن تجمع تراجم المشاهير الذى نبغوا فى تلك المنطقة تنويها بهم ، وتشجيعا لغيرهم .

د - رفع المستوى الفنى والعلمى والوظيفى والسياسى والمهنى للبيئة التى تخدمها المكتبة ، وذلك من خلال إطلاعهم أو مشاهدتهم لأحدث ما كتب فى مجالات أعمالهم واختصاصاتهم ، أو من خلال العروض السينمائية أو التلفازية ، أو المسرحية ، أو من خلال المعارض ، أو الإرشاد الزراعى أو الصناعى حسب متطلبات البيئة سواء كانت زراعية أو صناعية ، أو تجارية ، أو حتى فى أمور تتعلق بربات البيوت .

هـ-المساهمة فى حل مشكلة الفراغ عند المواطنين خاصة فى مواسم الاجازات ، واستغلال هذا الوقت فى القراءة والبحث بما يعود بالفائدة على المستفيدين من خدمات المكتبة .

و - المشاركة فى مشاريع محو الأمية ، و برامج تعليم الكبار و خدمة المجتمع .

ز - المعاونة فى تحقيق أهداف التعليم الرسمى ، بتشجيع الطلاب على القراءة والبحث فى أوعية المعلومات على اختلاف اشكالها ، خاصة تلك التى تتصل بالمنهج و تسانده .

ح - المشاركة فى النشاط الاجتماعى الخاص بالمنطقة التى تخدمها ، وذلك بعقد المحاضرات العامة و الندوات و جماعات مناقشة الكتب و الأفلام، ويتم ذلك بالتعاون مع النوادى الاجتماعية ، و الصحافة المحلية ، والإذاعات المسموعة و المرئية المحلية .

ط - ترقية الحس الفنى عند المستفيدين من خدمات المكتبة العامة بعرض اللوحات الفنية ، و منتجات الفنون التشكيلية ، و إقامة المعارض التى تتعلق بها ، و الطلب من الفنانين شرح أعمالهم لجمهور المستفيدين . تقديم العروض السينمائية و المسرحية و الموسيقية ... و غيرها من النشاطات الفنية الموجهة.

ولا يقاس نجاح المكتبة العامة فقط بما فيها من أوعية المعلومات وإنما يقاس نجاحها بعدد روادها من المطالعين و الباحثين ، و بعدد ما أعارتهم من مقتنياتها ، و مدى ما أفادوا من حلقات البحث و المناقشة و خدمات المراجع و الاعلام و البرامج التعليمية و الثقافية و برامج الموسيقى و الترقية و الخدمات التى تؤديها لرواد الأندية و المستشفيات و السجون

والجمعيات ، ومدى تعاونها مع المدارس و الجامعات و المؤسسات الثقافية والاجتماعية و الرياضية المختلفة .

ويعتبر المكتبى المؤهل و القادر على إقامة علاقات طيبة مع مختلف أطراف المجتمع المحلى شرطاً رئيسياً لنجاح المكتبة فى أعمالها وخدماتها ، خاصة فى المكتبات الفرعية التى تنبثق عن المكتبة العامة الرئيسية ، والغرض الرئيسى من إنشاء المكتبات الفرعية هو توفير إيصال الخدمة المكتبية للمستفيدين الذين يصعب عليهم الوصول الى المكتبة العامة الرئيسية لسبب أو لآخر ، مما يوفر وقتاً وجهداً على مجتمع المستفيدين ، وهذا يشبه تماماً حالة فروع البنوك الرئيسية ، وما تقدمه من خدمات لزيائنها .

ومن الممكن أن تقدم المكتبة العامة خدماتها ليس فقط عن طريق المكتبة الرئيسية وفروعها ، بل أيضاً عن طريق المكتبات المتنقلة . والمكتبات المتنقلة عبارة عن سيارة مصممة لتكون مكتبة تضم مجموعة من أوعية المعلومات و المواد الثقافية الأخرى تنطلق من مكتبة مركزية إلى القرى واماكن تجمع السكان حسب برنامج زمنى معين . و تهدف المكتبة المتنقلة إلى:

أ- تقديم الخدمات المكتبية المختلفة ، وخاصة الاعارة ، للمناطق النائية المحرومة من الخدمة المكتبية المستدامة .

ب - زيادة الوعى بما يدور فى العالم الخارجى من أحداث وتطورات، عن طريق قراءات ذاتية غير مفروضة من وسائل الاعلام .

ج - شغل أوقات فراغ المواطنين فى تلك المناطق بطريقة مفيدة ومثمرة .

د - المساهمة فى حل بعض المشكلات الاجتماعية و الصحية و غيرها من خلال ما تقدمه من كتب موجهة أو عن طريق الاقلام وغير ذلك من الأنشطة .

و المكتبات العامة تسير دائما على سياسة الأرفف المفتوحة ، وهى السياسة التى تسمح للجمهور و الرواد أن يصلوا مباشرة إلى أرفف الكتب و اختيار الكتب و أوعية المعلومات الأخرى التى يريدونها دون اللجوء إلى الموظف المختص . وترعى تلك المكتبات دائما أن تكون قوانين الاعارة الخارجية سهلة غير معقدة .

المكتبات المدرسية :

تعد المكتبة المدرسية نوعاً متميزاً من أنواع المكتبات ، فهى تختلف عن أى نوع آخر فى أهدافها وغايتها ، بل وفى طبيعة مقتنياتها ، وفى خصائص مجتمعها . فهى موجهة نحو أهداف تربوية محددة ، وهى مؤسسة تربوية مهمة يعتمد عليها فى إعداد الأجيال للمستقبل ، وهى المركز الذى تبنى فيه القدرات و المهارات ، و توجه الميول إلى الاتجاه المثمر الصحيح . وتعرف المكتبة المدرسية بأنها تلك المجموعات من الكتب و المطبوعات و المواد السمعية و البصرية و أوعية المعلومات الأخرى التى تخدم المدارس على اختلاف مستوياتها . وقد اختلف مفهوم المكتبة المدرسية كثيراً فى الفترة الأخيرة . وأصبحت المكتبة المدرسية مركزاً للمعلومات ومصادر المعرفة ، و ترتبط مباشرة بالعملية التعليمية ، تهدف إلى دعم ومساندة المنهج المدرسى . و أصبح المكتبى شخصاً متدرباً ، بل و متخصصاً و مؤهلاً فى علوم المكتبات و التربية . ويمكن إيجاز أهداف ومهام المكتبة المدرسية فيما يلى :

أ - دعم المنهج المدرسى : ينبغى أن تكون المكتبة هى أساس العملية التعليمية ، و يتم ذلك بالاستعانة فى دراسة المناهج بما فى المكتبة من كتب و مطبوعات و خرائط و رسوم و صور و أوعية المعلومات غير التقليدية الأخرى، ويتم ذلك أيضاً باعتماد المقررات على جهود التلاميذ

الخاصة ، وتكليف التلاميذ دراسة بعض أجزاء المنهج دراسة مستقلة فى المكتبة ، وجعل قراءات التلاميذ فى المكتبة موضوعا لمحاضرات و مناظرات ومناقشات عامة . وعلى المكتبة المدرسية أن تبذل كل ما فى وسعها لتهيئة مواد المعرفة التى تدعم و تساند و تعزز المناهج الدراسية و البرامج و الأنشطة التعليمية المختلفة . و على المكتبة أن يكون على اطلاع بالمناهج و الأنشطة المدرسية المختلفة ، و أن ينسق مع الهيئة التدريسية و الادارية لتهيئة ما تحتاجه وتتطلبه الأنشطة من مصادر للمعرفة أو المعلومات . وبذلك تساعد التلميذ على أن ينتقل من مرحلة الاعتماد على المدرسة و المدرسين الى مرحلة الاعتماد على نفسه فى اكتساب خبرات الحياة ، وذلك بالإفادة من أوعية المعلومات ، و القدرة على استخدام الأوعية المرجعية .

ب - غرس عادة القراءة وحب المعرفة عند الطلبة : القراءة هى إحد فنون اللغة الأربعة ، وهى : التحدث ، و الاستماع ، و الكتابة ، و القراءة . والقراءة هى مفتاح المعرفة لأنها الطريق الذى يمدنا بالمعلومات باختيارنا ، وليس باختيار الآخرين كما يحدث فى وسائل الاعلام المختلفة من إذاعة وتلفاز . وهنا يبرز دور المكتبة المدرسية فى توفير الأنواع المختلفة من أوعية المعلومات الهادفة و المناسبة لقدرات وميول و هوايات الطلبة .

ج - تدريب الطلبة على استخدام المكتبات : من أهم واجبات المكتبة المدرسية تدريب الطلبة عند دخولهم المدرسة و أثناء دراساتهم بها على الطريقة السليمة فى التعامل مع أوعية المعلومات وكيفية الوصول إليها داخل المكتبة . كذلك يجب أن يتعلم الطالب كيفية الوصول الى المعلومة داخل المرجع أو وعاء المعلومات أيا كان نوعه تقليديا أو غير تقليديا ،

وتدريبهم على كيفية جمع المعلومات من هذه المصادر ، خاصة لأغراض البحث و كتابة التقارير . وقد يأخذ هذا التدريب شكل دروس فى كيفية استعمال المكتبة و أوعية المعلومات، و تنظيم تمرينات عملية لتطبيق تلك الدروس فى حصص المكتبة او المطالعة الحرة بالتعاون بين المكتبة و مدرسى المقررات المختلفة .

د - تربية المقدره على النقد : ليس أهم من المكتبة فى تربية المقدره على النقد عند التلاميذ و الموازنة بين الآراء المختلفة نتيجة للاطلاع على الآراء المتباينة فى الموضوع الواحد ، مما يساعدهم على الفهم الصحيح و القدرة على اختيار الكتاب الصالح لقراءاتهم . و بذلك تنمى قدرات الطلاب ، وكتشف مواهبهم فى وقت مبكر مما يساعدهم على اختيار المهنة التى يحبونها.

هـ - ربط التلاميذ باتجاهاتنا الوطنية ، و تقاليدنا الموروثة عن طريق القراءة فى هذه الموضوعات ، ومناقشتها خلال الندوات والمناظرات و المحاضرات وحلقات البحث و المناقشة حول الكتب و الافلام ، وعن طريق التقارير الفردية أو الجماعية التى تعرف بالكتب ، وليس أقوى من الكلمة المطبوعة كطريق إلى الاقتناع ، مما يساعد فى خلق اتجاهات عامة وطنية بين التلاميذ .

المكتبات الأكاديمية

تستمد المكتبات الأكاديمية أهدافها و مهامها من أهداف و مهام المؤسسة الأم التى تخدمها ، وهى الجامعة . وقد مرت الجامعات عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة تطورت خلالها أهدافها و تعددت مهامها ، الا أنها ما تزال قمة الهرم التعليمى و قمة البحث العلمى فى أى دولة من الدول . ولكى

نعرف أهداف ومهام المكتبة الجامعية (الأكاديمية) ينبغي أن نعرف رسالة الجامعة ، التى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

أ - حماية التراث الإنسانى و الحفاظ على نتاج الفكر البشرى .

ب - تعليم و إعداد كفاءات بشرية متخصصة قادرة على تحمل مسئوليات الحياة العملية .

ج - البحث العلمى و كشف أسرار الكون ، و تنمية المعرفة البشرية بشتى ألوانها .

د - النشر ، إذا لا تقتصر مهمة الجامعة على اجراء البحوث و إعداد الباحثين ، و إنما تمتد إلى تقديم نتائج البحوث التى تجربها عن طريق وسائل النشر المعروفة . و تعد مطبعة الجامعة وسيلة مهمة من وسائل نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس .

هـ - القيادة الفكرية و خدمة المجتمع .

و - تفسير و تبسيط نتائج البحوث العلمية .

و بذلك ، يمكن القول أن أهداف ومهام المكتبة الجامعية تتلخص فيما يلى :
أ - خدمة المناهج التعليمية ، ذلك أن طبيعة التعليم الجامعى تجعل للمكتبة دوراً رئيسياً ، بل ربما يكون الاعتماد كلياً على المكتبة من أجل خدمة مناهج الدراسة فى تلك الجامعة . ومن هنا ينبغي إختيار و توفير أوعية المعلومات المختلفة و المناسبة لدعم و تطوير المناهج الدراسية المقبورة فى الجامعة أو الكلية أو المعهد العالى .

ب - مساعدة الطلاب فى تحضير أبحاثهم و كتابة رسائلهم التى يكلفون بها ،
والتي تعتبر أساساً لنيل درجاتهم العلمية ، و ذلك بتيسير سبل الدراسة والبحث للطلاب من خلال توفير المصادر اللازمة لهم ، وفى مختلف الموضوعات التى تدرسها الجامعة .

ج - مساعدة الأساتذة فى إعداد بحوثهم و محاضراتهم التى يلقونها على طلابهم ، بحيث يبقى هؤلاء الاساتذة على صلة بأخر ما توصل إليه البحث فى مجال تخصصهم .

د - مساعدة الباحثين ، سواء كانوا باحثين فى مراكز البحوث بالجامعات ، أو طلاب دراسات عليا فى درجتى الماجستير و الدكتوراة على إجراء بحوثهم ، و ذلك بتوفير مصادر المعرفة لهم ، و توفير آخر ما توصل إليه البحث فى مجال تخصصهم .

هـ - العمل كمركز لحفظ و توزيع البحوث التى يقوم بها المجتمع الأكاديمى ، و الإعلام عن هذه الأعمال من خلال إعداد الببليوجرافيات والمستخلصات و الكشافات اللازمة ، و كذلك من خلال إهدائها وتبادلها مع المكتبات الأخرى .

و - العمل كمركز لتدريب العاملين فى حقل المكتبات من خلال عقد الدورات و الندوات و المؤتمرات فى مجال علوم المكتبات والمعلومات.

ز - تطوير علاقات التعاون مع المكتبات الأخرى و خاصة الأكاديمية منها.

المكتبات المتخصصة

نشأت المكتبات المتخصصة الأولى فى أحضان المكتبات الجامعية ، فقد كانت مجموعات خاصة بموضوع معين أو بمهنة محددة ، ترتبط أساساً بالجامعات . و لكنها تطورت بعد الحرب العالمية الثانية لتستقل بمفاهيم وأغراض واضحة عن أنواع المكتبات الأخرى . فبينما نرى أن المكتبة العامة تهدف إلى تكوين المواطن الصالح ، و ذلك بمواصلة تعليم نفسه ، ومتابعة تطورات المعرفة فى مجالاتها المختلفة ، و الانتفاع بوقت فراغه فى سبيل إسعاد نفسه و اصلاح مجتمعه ، وأن المكتبة الجامعية تهدف إلى تقديم الخدمات المكتبية إلى الأساتذة و الطلاب بغرض خدمة مناهج الدراسة

والبحث العلمى -نرى أن الهدف الأساسى للمكتبة المتخصصة هو تجميع المعلومات و تنظيمها لتخدم أغراض المؤسسة الأم سواء كانت شركة صناعية أو جمعية مهنية أو مؤسسة علمية . فالغرض الأساسى للمكتبة المتخصصة هو تزويد الباحثين بالمؤسسة التى تخدمها بكل المعلومات المتطورة وبكل البحوث الجديدة فى مجال تخصصها ، مع إعداد نظام لاختزان تلك المعلومات سواء بالطرق التقليدية أو بالنظم الحديثة فى الحاسوب ، و ذلك ليسهل الوصول إلى أى منها بسرعة و سهولة عند طلبها، أو حتى قبل توقع طلبها .

وتختلف مقتنيات المكتبة المتخصصة فى تكوينها اختلافاً كبيراً عن أى نوع آخر من المكتبات ، بل و تختلف اختلافاً اشد من مكتبة متخصصة لأخرى . فبينما نرى الدوريات و المستخلصات تحتل المكانة الأولى فى المكتبات العلمية ، نرى المعلومات الإحصائية الحيوية عن الأوضاع المالية و التجارية ، ونرى الأشرطة و النوت الموسيقية لها الأولوية فى المكتبات الموسيقية. وبصفة عامة فإن الأقراص المليزرة بكافة أنواعها والتقارير المنشورة وغير المنشورة ، ونشرات المعلومات ، والتقارير السنوية للشركات ، وتلك المعلومات التى تتولد داخليا من المؤسسة الأم كنتائج البحوث التى تجريها ، ومذكرات المعامل ، و تقارير المشروعات تعتبر من مصادر المعلومات القيمة فى المكتبة المتخصصة .

والعنصر الأساسى الذى يجعل من المكتبة المتخصصة مكتبة متميزة فى مقتنياتها هو حداثة هذه المقتنيات . فالكتب نافعة للغاية ، غير أن مادة الكتاب - و خصوصاً فى المجالات العلمية - كثيراً ما تصبح قديمة عندما يحين وقت خروجها للنشر . و يترتب على ذلك أن معظم المكتبات المتخصصة تعتمد اعتماداً كبيراً على ما ينشر فى الدوريات أو فى التقارير

الفنية . و من المؤكد أن الدوريات وسيلة أسرع بكثير من الكتب فى نقل المعلومات ، ولكن حتى هذه الوسيلة كثيرا ما تعاني من تخلف زمنى طويل نسبيا .

و مقتنيات المكتبة المتخصصة ليست مباحة للجمهور العام ، إنما هي مقصورة على هيئة العاملين فى المؤسسة الأم . و هناك ملحوظة أخرى تختص بمجموعة أى مكتبة متخصصة ، و هي إعتادها على مقتنيات المكتبات الأخرى فى الحصول على المواد أو المعلومات ، فلا يمكن لاي مكتبة متخصصة مهما كان مجال تخصصها ضيقاً و محدوداً أن تطمح إلى أن تمتلك مجموعة كاملة شاملة فى مجال تخصصها .

ومن الخدمات التى تتميز بها المكتبة المتخصصة عن غيرها من المكتبات إعلام الباحثين فى المؤسسة الأم عن كل جديد وصل المكتبة مما قد يهمهم فى مجال تخصصهم و يفرض هذا الموقف الى المكتبة أن تضع نظاماً لاستعراض المطبوعات الحديثة بمجرد ورودها ، و اختيار المعلومات المناسبة لبرامج نشاط المؤسسة الأم ، ثم إعداد ما يناسب كل باحث منها ، والتأكد من أنه قد اطلع عليها أو تعرف على وجودها . و هو ما يمكن عمله عن طريق الحاسوب بأن يعد كل باحث سمات خاصة به عن طريق واصفات أو كلمات مفتاحية تحدد الموضوعات التى تهتمه تقابل مع سمات أو واصفات تحليل الوثيقة الجديدة الواردة للمكتبة ، فيخرج فى النهاية ما يهم كل باحث مما ورد حديثاً للمكتبة ، و هو ما يعرف بخدمة الاعلام السريع "

"Current Awareness

مؤسسات الضبط البليوجرافى :

وهى المؤسسات الميدانية التى جعلت الضبط البليوجرافى لأوعية المعلومات التى تتولى ضبطها و إصدار الأدوات التى تحصرها . و هذا فى

الحقيقة هو الفرق بينهما وبين " المؤسسات الميدانية الاستخدامية " التى سبق الحديث عنها، والتى تجعل هدفها الأساسى الاقتناء من أجل الاستخدام ، ويأتى الضبط الببليوجرافى للمقتنيات من أجل الاستخدام، و ليس هو الهدف الأساسى لها .

قبل مؤسسات الضبط غير الاقتنائى كان العلماء المسلمون ، يسجلون ما قرأوه و ما أجازهم بقراءته أساتذتهم و أترابهم ، مثل الاشيلي محمد خير (ت ١١٧٩م) ومثل الرعيني على بن محمد (ت ١٢٦٨م) ، وقد بقى بعض علماء المغرب حتى بدايات القرن العشرين يمارسون هذا النوع المتميز من الضبط . و هناك أيضا ما كان يقوم به الوراقون أو الباحثون أو الهواة من أنواع الضبط غير الاقتنائى ، مثل ابن النديم (ت ١٠٤٧م) فى " الفهرست " خلال العصر الذهبى لتداول أوعية المعلومات فى الحضارة الاسلامية ، ومثل جزنر : Gesner (ت ١٥٦٥م) ، وغيره كثيرون عند بدايات الاحياء للفكر اليونانى و الرومانى ، وخلال عصر النهضة . و كذلك مثل طاشكبرى زاده (ت ١٥٦١م) وحاجى خليفة (ت ١٦٥٧م) ، و البغدادى البابانى (ت ١٩٢٠م) من الأتراك المسلمين ، الذين انفقوا أكثر حياتهم يحصرون أوعية المعلومات فى التراث الاسلامى .

كانت الأعمال التى قام بها هؤلاء و أمثالهم قبل الطباعة و بعدها ، وقد تراكمت عبر العصور بالعشرات و المئات و الآلاف حتى القرن التاسع عشر ، نوعا من الضبط الببليوجرافى " الحصرى " أو " الموضوعى " ، لا يقل اهمية و فائدة عن الضبط الاقتنائى داخل كل مكتبة أو مؤسسة استخدامية. بل لقد اصبحت تلك الأعمال بعد اختراع الطباعة و اصدارها مطبوعة بمئات النسخ و آلافها ، أوسع فائدة من الفهارس الاقتنائية ذات النسخة الواحدة مخطوطة أو بطاقية داخل المكتبة ، حتى ان بعض المكتبات

الشهيرة في القرن التاسع عشر و ما بعده أصدرت فهارسها المطبوعة ، وكأنها لا تريد لأعمال الضبط غير الاقتتائي أن تستثمر وحدها إمكانات الطباعة المتطورة جيلا بعد جيل . ومن النماذج الشهيرة لهذا الاتجاه فهارس : " المكتبة الأهلية " في باريس (١٩٠٠-١٩٧٧) وقد بلغت ٢٢٧ مجلداً و لما تكتمل ، و مكتبة " المتحف البريطاني " في لندن (١٨٨١-١٩٠٥) وقد بلغت ١٠٨ مجلدات للكتب المطبوعة وحدها ، و " الاثنيوم Athenaeum " في مدينة بوسطن الأمريكية (١٨٦٩-١٨٨٠) و " دار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية) " في القاهرة (١٨٨٨-١٨٩٣) في حوالى عشر مجلدات .

حقاً أيضاً أن ظهور أوعية الدوريات في القرن الثاني للطباعة ، بما تحويه من " أوعية غير مستقلة " متجددة مع كل عدد يصدر من الدورية ، قد خلق تحدياً جديداً تماماً في مجال الضبط الببليوجرافى لهذه الأوعية التى تتزايد بأرقام فلكية . و قد عرف هذا الضبط الجديد باصطلاحيات مختلفة ، أشهرها (التكشيف : Indexing) و (الاستخلاص : Abstracting) وصدرت منذ أواخر القرن الثامن عشر أعمال فردية و شبه فردية تضبط المحتويات في بواكير الدوريات العلمية . و هذه الدوريات كما نعلم صدرت للمرة الأولى في القرن السابع عشر و توالى صدور المزيد منها في القرن الثامن عشر ، ثم ازدادت وتكاثرت في القرن التاسع عشر ، وأصبحت كالطوفان في القرن العشرين ، وكذلك أصبح الأمر بالنسبة للأدوات الببليوجرافية التى تضبط محتوياتها .

لم يكن الضبط الببليوجرافى (الاقتتائى و غير الاقتتائى) حتى ظهور الطباعة يواجه أية تحديات غير مألوفة ، فسار في خط تطورى معتدل خال من القفزات و التصعيدات السريعة ، و لكن تكاثر الأوعية بعد اختراع

الطباعة ونضجها بعامه ، ثم صدور الدوريات و تكاثرها و ازديادها
بخاصة ، وطوفان الأوعية غير المستقلة فى تلك الدوريات بصورة أخص ،
كان سلسلة متصلة من الهزات التى آذنت بمخاض جديد وبولادة أخرى فى
تخصص المكتبات و المعلومات ، ونعنى بها (المؤسسات الميدانية) التى
تتفرع لأعمال الضبط الببليوجرافية بخاصة ، و لغيرها من الأعمال
المرجعية ذات الأهمية بعامه ، دون أن نتقل نفسها بوظائف الاقتناء التى
تحرص عليها المؤسسات الميدانية الاستخدامية ، و إنما تعمل من خلال
التعاون معها أو الاعتماد عليها .

أما بالنسبة لأعمال الضبط الببليوجرافى و هى الأولى بالاهتمام
هنا ، فمنذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر تأكد للرجال العاملين بالميدان ،
أن الأساليب الفردية السابقة فى أعمال الضبط الببليوجرافى ، إذا كانت قد
نجحت فى تغطية أوعية الذاكرة الخارجية فى العصور و فى القرون
الماضية ، فإن النسب المتزايدة و التراكم المتصاعد لأوعية الكتب وحدها -
بله الدوريات و الطوفان المستمر من الأوعية غير المستقلة التى تشمل عليها
- أصبحت تحتم البحث عن نظم و ترتيبات جديدة . وكان الارهاص الأول
للولادة المنتظرة هو ظهور دوريات فرنسية و ألمانية و انجليزية منذ العقد
السابع للقرن الثامن عشر ، تتولى " الاستخلاص " للبحوث و الدراسات فى
كل التخصصات أو فى تخصصات معينة ، مثل (Le Journal de
Scavans) فى باريس ١٦٦٥ ومثل (Pharmaceutische Central-
Blatt) فى برلين ١٨٣٠ .

أما الولادة الفعلية المتمثلة فى مؤسسات ميدانية ، متفرعة لأعمال
الضبط الببليوجرافى بخاصة و باقية كذلك حتى الآن ، فقد كانت مرة أخرى
من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ، التى شهدت فى أواخر القرن التاسع

عشر ، ظهر أشهر مؤسستين من هذا النوع باقيتين حتى اليوم ، وهما " شركة بوكسر " منذ سبعينات القرن الماضي ، وبعدها "شركة ويلسون" منذ تسعينياته . تميزت الدار الأولى بضبط الأوعية المسئلة الموجودة في الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات ، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن ، وعلى أقراص ملزمة تجدها فصليا أو سنويا منذ ١٩٨٧ . وتميزت الدار الثانية بضبط ما يصدر من أوعية الكتب بالإنجليزية أولا بأول ، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية ، وبضبط محتويات الدوريات المتخصصة كذلك في بضع قطاعات، منها : الزراعة ، والفنون الصناعية ، والفن ، والتربية ، كما أنها الرائدة في أعمالها الببليوجرافية بابتداع نظام (التركيم Cumulation) الذي نقله الآخرون عنها في أمريكا وفي الخارج .

دخلت دار " بوكسر " المائة الثانية من عمرها منذ عشرين عاما ، وأكملت دار "ويلسون" المائة الأولى من عمرها . وقد ظهر قبلهما في أوروبا وفي أمريكا نفسها مؤسسات أو شبه مؤسسات تعمل في الميدان نفسه، ولكنها اختفت أو لم يكن الضبط الببليوجرافي مرتكزا الأول . ثم ظهر حولهما على امتداد القرن العشرين وفي النصف الثاني منه بخاصة ، في كل من أوربا العربية وفي أمريكا وغيرهما كذلك ، عشرات وعشرات من المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط الببليوجرافي بخاصة ، وكثير منها قد ولد فعلا غداة الاستخدام الناجح لتكنولوجيات التحسيب الممغنط والمليزر في تلك الأعمال . وإذا كانت المؤسسات الرائدة تتولى بنفسها العمليات الفنية للضبط الببليوجرافي ، فكثير من المؤسسات الحديثة تعتمد على نقل البيانات الببليوجرافية من مصادرها الأصلية ، وتخترنها في مرادها المحسبة حسب اتفاقات معينة تتم بين المصدر الأصلي والوسيط ،

ثم يتيحها هذا الأخير بالاتصال (المباشر: Onlin) ، أو يعيد إصدارها على جازات فيلمية أو أشرطة أو أقراص ممغنطة أو مليزرة .

وإذا كانت المؤسسات الرائدة مثل دار بوكر ودار ويلسون ، تحتفظ باسم المنشىء الأول كتسمية تجارية ناجحة ، تزايدت قيمتها فى الوقت الحاضر برغم استخدامهما لأحدث التكنولوجيات التحسينية الممغنطة والمليزرة، التى لم يحلم بها المؤسسان (ريتشارد روجرز بوكر ، ١٨٤٨ - ١٩٣٣ ؛ هالى ويليام ويلسون ، ١٨٦٨-١٩٥٤) ، فإن المؤسسات الحديثة تتخذ تسميات وظيفية غالبا ما تكون شديدة البريق واللمعان ، باعتبار أنها قد ولدت فى حجر التكنولوجيات الحديثة الجذابة ذات البريق واللمعان. هناك مثلا (مكاو : OCLO) الذى انشئ عام (١٩٧٠) بتسمية وظيفية عادية (مركز مكتبات الكليات بأوهايو) ، ثم غير إلى تسمية أكثر جاذبية (مركز التحسين المباشر للمكتبات) . ثم هناك فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات تسميات مثل Silver Platter Information Service خدمة الرقيقة الفضية للمعلومات) ، حتى دار بوكر نفسها اختارت لقطاع المحسبات فيها تسمية تجارية جذابة (بوكر للنشر الالكترونى) .

وأما بالنسبة للأوعية المرجعية الأخرى غير أوعية الضبط الببليوجرافى ، من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية ومؤلفات التراجم وتقويم البلدان وغيرها ، فالتأليف الفردى فيها عرف منذ آماذ بعيدة فى الثقافة الإسلامية وفيما قبلها وفيما بعدها من ثقافات ، والتراث الانسانى الذى بقى لنا من تلك المؤلفات الفردية ، منذ أقدم العصور حتى قرنين أو ثلاثة بعد الطباعة، لا يحسب بالعشرات أو المئات وإنما بالآلاف وعشرات الآلاف .

ومع أن التأليف والإصدار الفردى لهذه الأوعية المرجعية لا يزال موجودا حتى الآن وخاصة فى البلاد النامية ، فإن البشائر الأولى لظهور المؤسسات

التي تتولى هذا النوع من أوعية "الضبط" بصفة أساسية أو غالباً إعداداً وإصداراً، يرجع في أوروبا الغربية إلى القرن السابع عشر بعد قرنين تقريباً من ظهور الطباعة وانتشارها . وقد أصبح منذ القرن التاسع عشر بعامة وفي القرن العشرين بخاصة ، هو السمة الغالبة في البلاد المتقدمة ، كما أنه الاتجاه الذي تسعى إليه ولكن ببطء بعض البلاد النامية ومنها البلاد العربية .

أنشئت (الأكاديمية الفرنسية : Academic Francaise) عام (١٦٣٥) ، وهي التي ظلت تعمل حوالى نصف قرن حتى أعدت وأصدرت الطبعة الأولى من (القاموس الفرنسى : Dictionnaire-Francaise) عام (١٩٦٤) . وتكون في اسكتلندا جماعة من العلماء والوجهاء عام (١٧٦٨) وهي التي عملت على الاعداد والاصدار للطبعة الأولى من أول دائرة معارف حديثة باقية حتى الآن (دائرة المعارف البريطانية : Encyclopidi Britannica or Dictionary of Arts and Sciences) وذلك خلال الأعوام (١٧٦٨-١٧٧٣) . وفي الولايات المتحدة أنشئت شركة (مريامز Merriams) أقدم المؤسسات الأمريكية المتخصصة في إعداد القواميس وإصدارها بخاصة والمؤلفات المرجعية بعامة ، وكان باكورة أعمالها إصدارها الطبعة الثالثة عام (١٨٤٨) من قاموس (وبستر : N.Webster) ، الذي أصبح فيما بعد الدرة الثمينة في مجموعة الأعمال المرجعية التي تتولاها في الوقت الحاضر .

وفي مصر أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٢) تطلع مجموعة من اللغويين والأدباء ، من أشهرهم محمد عبده وحفنى ناصف والشنقيطى . والسيد توفيق البكرى ، لإنشاء مجمع للغة العربية يعنى بأمور كثيرة في مقدماتها المصطلحات وقوائم المفردات ، التي تقابل الألفاظ الأجنبية المستخدمة في أمور العلم والحياة العامة ، ومارسوا هذه الوظيفة في

اجتماعهم وندواتهم الفكرية فى بيت "البكرى" الذى انتخبوه رئيسا . ثم قدر لها التطلع بعد ثلاث محاولات أخرى من غيرهم أوائل القرن العشرين ، أن يصبح حقيقة واقعة ومؤسسة رسمية عند إنشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية عام ١٩٣٢ بالقاهرة، الذى يعمل منذ لك التاريخ على إعداد واصدار المراجع اللغوية . ويقوم بجانبه للغرض نفسه عدد آخر من المؤسسات اللغوية ظهرت كلها فى القرن العشرين ببعض العواصم العربية ، فى دمشق وبغداد وعمان والرباط.

ومن الجدير بالذكر فى ختام هذا البيان الخاص بالمؤسسات الحديثة للضبط غير الببليوجرافى ، توضيح أمرين فى غاية الأهمية : أولهما أن هذه الأعمال المرجعية أصبحت من الضخامة والحاجة المستمرة للتجديد والاضافة، بحيث يصعب بل يستحيل على الأفراد أن يتولوا أمورها كأفراد . وثانيهما إذا كان نصيب تخصص المكتبات والمعلومات من حيث هويته ، فى أعمال الضبط الببليوجرافى التى تتولاها المؤسسات الحديثة ، يشمل كلا من المادة والتنظيم فى تلك الأعمال ، سواء بالنسبة للمدخل الأساسى الأعمال ، أو المداخل الاضافية من فهارس وكشافات ، بل إن هذا هو نصيبه أيضا حتى فى المؤلفات الحديثة غير المرجعية ، التى أصبحت تزود حديثا بالكشافات والفهارس للمفاهيم والمفردات على حد سواء . أما المواد ذاتها فى غير الأعمال الببليوجرافية ، فأمرها موكول لأصحابها من المتخصصين فى موضوعات المعرفة .

المؤسسات الأكاديمية :

إذا أسقطنا من حسابنا فى هذا الفرع من المؤسسات المرتبطة بالتخصصات ، العصر القديم كله وأكثر العصور الوسطى ، فسنجد مع هذا الاسقاط أن هناك تخصصات عريقة كالفلسفة والطب والقانون ، قد نشأت لها

المؤسسات الأكاديمية منذ البذور الأولى لإنشاء الجامعات الحديثة في الحضارة الغربية خلال القرون الأولى للألف الثاني الميلادي . ولكننا نجد أيضا أن عددا قليلا نسبيا من التخصصات هو الذى يستطيع أن يرجع بمؤسساته الأكاديمية، إلى ما قبل عصر النهضة أو حتى القرون الأولى لها ، بينما نجد أن العدد الأكبر منها لم يصبح له وجود أكاديمي في الجامعة الحديثة ، إلا في أوائل القرن التاسع عشر وأواخره أو حتى في القرن العشرين ، ليس في جامعات الدول النامية وحدها وإنما في الجامعات بلل الدول المتقدمة أيضا . ذلك أن هذه التخصصات التي تأخرت ولادتها الأكاديمية ، كانت إما مستكنة في أحضان تخصص أم عريق كعلم النفس مع الفلسفة ، وإما أن الموضوعات نفسها وهي المحور الأول لوجود أى تخصص قد تأخر ظهورها فتأخرت تخصصاتها حتى القرن التاسع عشر أو القرن العشرين .

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فلم يكن أى من البابين السابقين هو الذى وضعه في المجموعة ذات الوجود الأكاديمي الأحدث، فظهرت مؤسسته الأكاديمية لأول مرة عام ١٨٨٧ ، وتأخرت في منطقتنا حوالى ستين عاما أخرى بعد ذلك . فموضوعه كما عرفناه قديم يرجع إلى ماض قد يبلغ عدة آلاف من السنين ويصعب أن نتصور مستكنا في بطن أحد التخصصات الأخرى ، كحال كثير من التخصصات الحديثة مع الفلسفة ، فالعلماء في كل التخصصات العريقة وليس في تخصص واحد بعينه ، كانوا يتحدثون بصورة عامة عن الكتب والمكتبات التي عرفوها أو عملوا بها .

بل لقد كان من المحتمل جدا أن يتأخر تخصص المكتبات والمعلومات بضعة عقود أخرى وربما أكثر ، عن ذلك التاريخ (١٨٨٧) الذى أنشئت فيه مدرسة للمكتبة في "جامعة كولومبيا " بمدينة نيويورك ، لولا تلك المبادرة الجريئة التي قام بها "ديوى " في تلك الجامعة التي كان يعمل

بها ، ف شخصية هذا الرجل ومبادراته للتخصص كله فى جانب ، والطبيعة العامة للبيئة الأمريكية التى لا تأسرها التقاليد الموروثة فى جانب آخر ، هما معا اللذان يفسران تلك المفارقة الصارخة ، بالنسبة للتاريخ الأكاديمى لتخصص المكتبات والمعلومات فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وهما فى جوانب أخرى كثيرة للتخصص التوأم أو الثنائى المترابط .

ظهرت المؤسستان المهنيان (LA,ALA) على شاطئى الاطلنطى فى تاريخين متقاربين (أمريكا عام ١٨٧٦ وبريطانيا عام ١٨٧٧) ، ولكن الرسالة الأولى مثلا للحصول على درجة الدكتوراه فى تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعات البريطانية كانت عام (١٩٧٢) ، وقد سبقتها الجامعات الأمريكية فى ذلك بعشرات السنين ومئات الرسائل . بل إن جامعة القاهرة وهى فى واحدة من البلاد النامية قد سبقت الجامعات البريطانية فى ذلك أيضا باثنتى عشرة سنة كاملة.

ذلك أن "جمعية المكتبات " فى بريطانيا منذ إنشائها كانت هى المسئولة، عن إعطاء الشهادات التى تؤهل للعمل فى المكتبات هناك بحكم القانون . وقد وضعت للحصول على تلك الشهادات التى تؤهل للعمل فى المكتبات هناك بحكم القانون . وقد وضعت للحصول على تلك الشهادات برامج معينة وامتحانات كانت تعقدها هى حتى وقت قريب ، وعلى الراغبين فى العمل الالتزام بتلك البرامج واجتياز هذه الامتحانات . وعقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) أى بعد أمريكا بأكثر من ثلاثين عاما أقدمت جامعة لندن على إنشاء مدرسة تمنح دبلوما لا يصل إلى درجة الماجستير فى تخصص المكتبات والأرشيف ، طبقا لبرنامج دراسى يستمر عامين ، وبقي التخصص فى بريطانيا على هذين الحالين (فى جمعية المكتبات وفى جامعة لندن) حتى ستينيات القرن العشرين ، حينما اقتحمتهما رياح التغيير وتغير

الأمر فى الجامعات هناك ، فأصبح لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الأكاديمى فى بضع جامعات بريطانية ، وتمنح فيه درجات الليسانس والبالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه .

وإذا كانت هذه التبصرة التاريخية مؤشرا له أهميته ودلالته فى الأوضاع الحالية للتخصص بالنسبة لمؤسساته الأكاديمية ، فليس الهدف على الإطلاق التأريخ لهذه المؤسسات بالنسبة لمؤسساته الأكاديمية ، فليس الهدف على الإطلاق التأريخ لهذه المؤسسات الأكاديمية جميعا ولا لأى منها حتى فى البلاد العربية ، لأن أى شىء من ذلك يخرج بالدراسة الحالية عن إطارها المرسوم فى الكم والنوع ، ونستطيع اعتبارها منذ البداية إرھاصا للمفارقات ، التى قد نفاجا بها فى تناولنا التحليلى لهذا المحور فى تخصص المكتبات والمعلومات . أما الجوانب الجديرة بالذكر فى هذا تناول التحليلى فيمكن إيجازها فيما يلى :

(أ) هناك تفاوت كبير فى "الصيغة " بالنسبة للكيان الأكاديمى ، الذى يعد الأجيال الجديدة للعمل فى المؤسسات الميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات، إلى جانب البحث الذى غالبا ما يرتبط بهذه الوظيفة . وتتفاوت هذه "الصيغة " من "البرنامج" الثابت أو المؤقت داخل إحدى المدارس المتوسطة أو العالية أو الكلية الجامعية ، أو حتى " الكلية أو المدرسة العالية كاملة كلها للتخصص ، التى يمنح كل منها حسب نظامه الخاص شهادة حضور أو درجة الدبلوم المتوسط أو العالى أو الليسانس أو البالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه . ومن الجدير بالذكر أن هذا التفاوت الواسع ليس بين الدول النامية فى جانب والدول المتقدمة فى جانب آخر ، ولكنه موجود فى كل من الجانبين بكل ما فى هذه التشكيلة من المفارقات الواضحة . ولكننا نستطيع أن نؤكد مع كل هذا التفاوت الملحوظ فى الوضع الأكاديمى حاليا .

أن مؤشرات الاتجاه الثابت نحو المستقبل ، هو أ، تكون المؤسسة الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات داخل إحدى الجامعات ، وأن تمنح شهادة ثابتة مساوية للشهادات التي تنالها التخصصات الأخرى المستقرة داخل الجامعة نفسها ، من حيث المدة المطلوبة للحصول عليها واسمها وبقية الاجراءات والمتطلبات الادارية والاكاديمية بصفة عامة .

(ب) هناك علاقة حميمة عند نشأة الكيان الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات ، بينه وبين التخصصات الإنسانية والاجتماعية بعامة ، فغالبا ما يتولى العمل في المؤسسات الأكاديمية الناشئة للتخصص رجال كانوا من قبل في واحد أو آخر من تلك التخصصات ولا سيما اللغوية والأدبية . ولكن عاجلا أو آجلا لا يبقى الوضع كذلك ، فيدخل إلى المؤسسة الأكاديمية للتخصص رجال ينتمون في خلفياتهم الأولى إلى العلوم البحتة والعلوم التطبيقية . وهذا هو الذى حدث فعلا في كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية، برغم ما قد يكون هناك من تفاوت بينهما في نسبة الأعداد والفترة اللازمة لبلوغ ذلك . وبرغم السمات المشتركة في أفراد المجموعة السابقة والمجموعة اللاحقة ، التي تطبعهم بها هوية التخصص وذاتيته ومتطلباته الجوهرية ، فالغالب أن يبقى عند كل منهما هامش صغير أو كبير من خلفياتهم الأولى ، يطبعون هم به قضايا التخصص ومسائله حينما يتحدثون عنها أو يبحثونها أو يصدرون مؤلفاتهم بشأنها . ويختلف أثر هذا الهامش الخلفي والتفاوت الذى يثمره في أعمالهم وكتاباتهم عن ذلك التفاوت الطبيعى الذى تثمره وجهات النظر البيضاء . فهذه الأخيرة ظاهرة صحية تنمو بها التخصصات وتزدهر ، دون ذلك الأول الذى قد يؤدي إلى تمزق التخصص وزلزلة أركانه ، إذا تزايدت درجاته وبالغ فيه أصحابه .

(ج) قد لا يكون هناك تخصص واحد تستطيع مؤسسته الأكاديمية أن تعزل نفسها عن جميع التخصصات الأخرى فمن الضروري أن تستضيف قليلا أو كثيرا من بعض تلك التخصصات ، تعتمد عليه أو تسند به محتوياتها الذاتية نفسها . وتتوقف هذه الاستضافات في النوع والكم على درجة القرابة وطبيعة الصلة بين التخصصين المضيف والمضيف ، كما يبقى لكل منهما دوره الصحيح داخل المؤسسة الأكاديمية لأى تخصص ، فمركز الهوية الذاتية للتخصص المضيف هو المنطلق وهو الهدف ، بالنسبة لكل المحتويات في مؤسسته الأكاديمية . ومع أن تخصص المكتبات والمعلومات لا يختلف في هذه الناحية (الأولى) عن غيره من التخصصات . ومع أن تخصص المكتبات والمعلومات لا يختلف في هذه الناحية (الأولى) عن غيره من التخصصات ، فإن الطبيعة الخاصة لموضوعه ومركزه وهو "أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام " ، تجعل له اتصالا مباشرا بجميع التخصصات ، باعتبار أن لكل منها أوعية المعلومات الخاصة به التى يتولاها تخصصنا بالضبط والاستخدام . وليس معنى ذلك على الإطلاق ، أن المؤسسة الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ينبغى أن تستضيف ، كل التخصصات الأكاديمية ، فذلك إن لم يكن مستحيلا فهو من أشق الأمور وأبعدها عن المنطق التربوى السليم . ولكنه يعنى فى هذه الناحية (الثانية) أن يكون هناك توازن دقيق ، غالبا من خلال مقرر وربما عدة مقررات ، تتناول العائلات والأسر الأساسية والنوعية للتخصصات الأكاديمية ، فى نظرة إطارية متكاملة تحدد العلاقات العامة بينها ، وتبين أهم العلاقات الداخلية الخاصة بكل عائلة أو أسرة . أما الناحية (الأولى) لعلاقة تخصص المكتبات والمعلومات فى مؤسسته الأكاديمية بالتخصصات الأخرى ، فإنها تتطلب استضافات من تخصصات معينة ، إما لأنها أساسية عامة وإما لأنها

متطلبة لمساندة بعض المقررات الذاتية للتخصص ، وذلك هو الوضع الصحيح بالنسبة لكل التخصصات فى مؤسساتها الأكاديمية .

(د) هناك متغيرات معينة فى الحياة الأكاديمية قد تسمح أو لا تسمح لأحد التخصصات ، أن يحتل وحدة مؤسسته الأكاديمية ، بمقرراته الذاتية ، وبما يستضيفه من المقررات الأساسية العامة والمقررات المساندة المنتمية إلى تخصصات أخرى . وقد قدر لتخصص المكتبات والمعلومات أن يأخذ هذا النمط الاستقلالى فى مؤسسته الأكاديمية ، سواء كانت برنامجا أو قسما أو معهدا أو مدرسة أو كلية ، ليس فى مناطق ولادته المبكرة بأمريكا وأوروبا الغربية وحدها ، وإنما فى غيرهما من المناطق المتقدمة والنامية على حد سواء كذلك . كما قدر له أيضا أن يأخذ النمط الآخر توأما أو شريكا مساويا أو تابعا أو متبوعا لبعض التخصصات الأخرى ، التى توازيه أو تقاربه فى محور "الموضوع" وهو أوعية المعلومات . فى "مدرسة جامعة لندن" التى أنشئت عام ١٩١٩ وفى "القسم" بجامعة القاهرة الذى أنشئ عام ١٩٥٠ ، رأى المؤسسون منذ البداية أن يرمى كل منهم التخصص التوأم ، اللذين نعرف اليوم أحدهما باسم "المكتبات والمعلومات" ونعرف الآخر باسم "الوثائق" أو "الأرشيفات" . فالموضوع فى كل منهما هو أوعية المعلومات ضبطا واستخداما ، بيد أنها فى الأول أوعية "القراءات والبحوث" وفى الثانى أوعية "المكتبات والالتزامات" . وفى العقود الأخيرة نجد نماذج جديدة يتعايش فيها تخصص المكتبات والمعلومات مع تخصصات أخرى ، مثل (الاتصالات : Communication) فى مدرسة "رتجرز" بأمريكا ، ومثل الوسائل السمعية والبصرية فى كلية التربية بجامعة "خلوان" المصرية ، ومثل الصحافة وعلوم الأخبار فى معهد بالجامعة التونسية وفى الجامعة اللبنانية . ومن المؤسف حقا ما يقع فى الوهم أحيانا قليلة ، أن "المكتبات" تخصص

وأن "المعلومات" تخصص آخر يتشاركان أو حتى يتواءمان فى المؤسسة الأكاديمية الواحدة ، فتسمية "المكتبات والمعلومات" تقع على تخصص واحد. (هـ) هناك قدر قليل أو كبير من التفاوت فى المؤسسات الأكاديمية لأى تخصص ، مهما تكن درجة العراقة فى هذا التخصص والاستقرار والوصول إلى ما يشبه الاجماع بين أصحابه على المحتويات الأساسية والفرعية له . فكليات الطب ومدارسه مثلا لا تتفاوت محتوياتها بين البلاد المتقدمة والنامية فقط ، ولكنها تتفاوت كذلك داخل البلد الواحد ، مع التسليم بأن هناك غالبا حدا أدنى ينبغى أن تحققه كل منها فى بلدها على الأقل . وإذا كان الأمر لم يصل بعد إلى هذا المستوى من المعيارية فى المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات بعامة ، فليس ذلك فقط بسبب الفرق الكبير بين تخصصين يحسب عمر أحدهما بمئات السنين . ويحسب عمر الثانى بالعشرات ، وإنما أهم من ذلك بسبب أن المتغيرات الثقافية والاجتماعية والتاريخية ، حول أى مؤسسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ، تحتم وجود قدر من التفاوت قد لا يوجد ما يوازيه بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية فى تخصص الطب . بل إن تلك المتغيرات حينما تؤخذ فى الاعتبار بدقة كاملة ، ويضاف إليها التفاوت الكبير السابق فى "الصيغة" الأكاديمية من "البرنامج" إلى "القسم" إلى "الكلية" ، وفى الشهادة من "الدبلوم" المتوسط والعالى إلى "الليسانس" أو "البكالوريوس" أو "الماجستير" ، فقد يكون من المستحيل فى الوقت الحالى الخروج بمؤشر واضح ، يمكن التنبؤ من خلاله بمستقبل المؤسسات الأكاديمية للتخصص كله، سواء فى محتويات هذه المؤسسات من المواد الذاتية والمواد المساندة لها والمواد الأساسية العامة ، أو فى المتطلبات الأكاديمية المعيارية الأخرى المرتبطة بها ، كاعضاء هيئة التدريس ، وأدوات البحث . . الخ . وإذا كان

التنبؤ العام بذلك مستحيلا ، فهناك فى بعض البلاد المتقدمة على الأقل ضوابط ومعايير للمؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، وهى التى تتولاها منذ بضعة عقود مضت المؤسسات المهنية هناك ، فلك الضوابط وهذه المعايير بذاتها مؤشرا له أهميته فضلا عن أنها تنمو وتتطور، فتعطى لأبناء التخصص والمتطلعين إليه قدرا كبيرا من الثقة فى مستقبل التخصص ومستقبلها معه .

وإذا كانت المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات قد نشأت فى الغرب مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر - كما سبق بيانه ، وإذا كان هذا هو تحليلنا لبعض المفارقات عن هذه المؤسسات الأكاديمية ، فما هو وضع تلك المؤسسات الأكاديمية فى عالمنا العربى ؟ سنوجز وضع المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات فى العالم العربى فى بلدين يعتبران أكثر البلاد العربية تقدما فى هذا التخصص ، وهما: مصر والسعودية .

المؤسسات الأكاديمية فى مصر :

كانت أول دراسة للمكتبات فى مصر تلك التى أنشأتها "الجمعية المصرية للمكتبات التى تأسست عام ١٩٤٤" إذ نظمت "الجامعة الشعبية" التى عرفت فيما بعد باسم "جامعة الثقافة الحرة" تحت رعاية الجمعية المصرية للمكتبات فى أواخر الأربعينيات محاضرات مسائية فى برنامج : الأول عام للحاصلين على الثانوية العامة ، والثانى لمدة عام أيضا لمن هم أقل من ذلك مؤهلا .

وفى عام ١٩٥٠ بدأت أول دراسة أكاديمية فى جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة فيما بعد) بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات ، الذى ظل معهدا مستقلا يتبع إدارة جامعة القاهرة مباشرة ، حتى عام ١٩٥٤ ، حيث صار

قسما من أقسام كلية الآداب بالجامعة نفسها . وقد تطورت الدراسة فى القسم على مختلف السنوات ، ففي عام ١٩٥٦ أجاز برنامجا للدراسة ، أحدهما للماجستير والآخر للدكتوراة ، هذا بخلاف البرنامج الأصلي الذى يمنح الدرجة الجامعية الأولى "الليسانس" . وفى عام ١٩٦٩ بدأ برنامج للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس فى أى تخصص غير تخصص المكتبات مدته عام واحد ، يمنح الدرجة الجامعية الأولى "الليسانس" . وفى عام ١٩٦٩ بدأ برنامج للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس فى أى تخصص غير تخصص المكتبات مدته عام واحد ، يمنح بعده المتخرج دبلوما فى المكتباتسمى "الدبلوم العامة" . وفى عام ١٩٧٠ بدأت الدراسة فى "الدبلوم الخاصة" ، والدراسة فيها لمدة عام آخر ، واشترط للالتحاق بها أن يكون الطالب حاصلا على الدبلوم العامة فى المكتبات بتقدير جيد على الأقل . وفى عام ١٩٧٥ تم إلغاء الدبلوماتين ، وحل محلهما "دبلوم المكتبات والتوثيق" والدراسة به لمدة سنتين .

ظل هذا القسم الأكاديمى هو القسم الوحيد لدراسة المكتبات فى مصر حتى عام ١٩٨١ ، حين افتتح قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة الاسكندرية ، وفى العام الذى تلاه أنشئت شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية فى جامعة حلوان . وفى عام ١٩٨٥ بدأت الدراسة بقسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب ببنى سويف ، وهى تابعة لجامعة القاهرة ، وفى العام التالى لذلك ، أى فى عام ١٩٨٦ ، افتتح قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب فى جامعة طنطا . وفى التسعينيات أنشئ قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب فى جامعة المنوفية وقسم آخر للوثائق والمكتبات ونظم المعلومات بكلية الآداب أيضا ولكن بجامعة قناة السويس فى الاسماعيلية.

وما زالت الجامعات الاقليمية فى مصر تسعى لإنشاء أقسام أكاديمية للمكتبات فى جامعاتها .

وهناك بالاضافة إلى هذا مشروعات لإنشاء دراسات أكاديمية أخوى فى مجال المكتبات ، منها "الدبلوم التطبيقى فى مكتبة الطفل " بكلية رياض الأطفال ، وهى تابعة لوزارة التعليم العالى فى مصر ، ومدة الدراسة به سنة واحدة ، ويقبل فى الدبلوم الحاصلون على إحدى الشهادات الجامعية أو ما يعادلها فى المكتبات ، أو دراسات الطفولة ، أو تربية الطفل ، أو علم النفس ، أو الخدمة الاجتماعية ، أو الدبلوم الخاص فى التربية . ومنها أيضا "الدبلوم التطبيقى فى المكتبات المدرسية بكليات المعلمين والمعلمات النوعية ، ومدة الدراسة بالدبلوم سنة واحدة أيضا وهو يقبل الحاصلين على إحدى الشهادات الجامعية ممن يرغبون التخصص فى المكتبات المدرسية .

لم تقتصر دراسات المكتبات فى مصر على التعليم الرسمى ، فكما بدأت جمعية المكتبات المصرية أول برنامج رسمى لتعليم المكتبات فى مصر ، فقد كانت كذلك وراء التدريب قصير المدى ، والتي بدأت به أيضا إعتبارا من عام ١٩٤٩ ، لمدة أسابيع قليلة لكل برنامج . وقد اتسع نطاق التدريب فى الوقت الحاضر فى مصر ، فالكثير من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية تضم إدارات للتدريب مهمتها عقد البرامج التدريبية بهذه الجهات ، ومن البرامج التى تعقدها برامج للتدريب على أعمال المكتبات . والهدف من هذه البرامج هو تقديم المعلومات والمهارات فى مجال المكتبات والمعلومات للعاملين بها ، وتعقد هذه البرامج فى العادة عند التعيين للذين لم تتح لهم فرصة الدراسة التخصصية ، أو تكون كبرامج تجديدية أو تشبثية لتزويد العاملين بالمكتبات من وقت لآخر بالنظم والتطبيقات الجديدة فى مجال المكتبات والمعلومات .

وأهم الجهات التى تقدم تدريباً منتظماً فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر ، هى : "الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة " ومركز التنظيم والميكرو فيلم " بمؤسسة الأهرام . و"الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية " ، فكل منها يقدم برامج تدريبية تطول أو تقصر ، تتناغم مع أهداف ومهام تلك الجهات ، وتحقق اكتفاء محدوداً فى تخريج اختصاصيين أو عاملين فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر والوطن العربى .

المؤسسات الأكاديمية فى المملكة العربية السعودية

انطلق التدريب فى مجال المكتبات أول ما انطلق ، فى المملكة العربية السعودية من الإدارة العامة للمكتبات التابعة لوزارة المعارف ، وذلك فى أوائل الستينات، إلا أن التدريب الحقيقى فى هذا التخصص بدأ فى أواخر الستينيات من معهد الإدارة العامة حين أنشئ أول برنامج لهذا التخصص باسم " برنامج أمناء المكتبات " وذلك عام ١٩٦٨ . وفى عام ١٩٧٧ بدأ المعهد نفسه فى تنفيذ برنامج لآخر أطلق عليه اسم "برنامج موظفى المكتبات". فى عام ١٩٨٣ بدأ معهد الإدارة العامة دبلوماً أسماه دبلوم دراسات المكتبات " و مدة الدراسة به سنتان ، يلتحق به الحاصلون على الثانوية العامة. وهى دراسة منتظمة يتفرغ فيها الدارسون للدراسة . وقد سبقت جامعة الملك سعود معهد الإدارة العامة فى إنشاء دبلوم لدراسات المكتبات إلا أنه كان دبلوماً عالياً يقبل فيه الحاصلون على شهادة جامعية وأسمته "الدبلوم العالى للمكتبات" بدأتها الجامعة عام ١٩٧٦ ، بالتعاون مع وزارة المعارف ، وكانت مدة الدراسة به سنة واحدة ، وقد انتقل هذا البرنامج فى العام التالى لانشائه إلى جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية وبقى هناك ثلاث سنوات أخرى حتى توقف نهائياً عام ١٩٨٠ .

بدأت الدراسة الجامعية في تخصص المكتبات و المعلومات في السعودية عام ١٩٧٣ ، وذلك عندما أنشأت جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، أول قسم أكاديمي للمكتبات و المعلومات في المملكة ، و في عام ١٩٧٨ ، أي بعد مرور خمس سنوات على إنشائه : بدأ هذا القسم في تقديم برنامج للماجستير ، و في عام ١٩٩٣ أقر القسم إنشاء برنامج للدكتوراه . أما ثلثي الأقسام الأكاديمية ، فقد كان في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الرياض ، وكان ذلك في عام ١٩٧٤ . وفي هذا القسم ثلاثة برامج " البكالوريوس ، والماجستير و الدكتوراة " . و في عام ١٩٨٦ أفتتح قسم علوم المكتبات و المعلومات بجامعة الملك سعود في الرياض أيضا ، و هو قاصر على برنامج البكالوريوس فقط . أما القسم الرابع فهو قسم المكتبات و المعلومات التي أنشأته جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام ١٩٨٨ ، وهو يتوجه نحو المكتبات المدرسية بصفة خاصة ، و إن لم يظهر ذلك في اسم القسم .

وإلى جانب هذه الأقسام الأربعة ، يوجد قسم خامس للمكتبات و المعلومات قامت بإنشائه الرئاسة العامة لتعليم البنات في كلية الآداب التابعة لها و الموجودة بمدينة الرياض ، و قد أسند الإشراف على هذا القسم في مراحل إنشائه الأولى إلى قسم التاريخ في الكلية ، ثم انفصل عنه فيما بعد ، و الالتحاق بهذا القسم مقصور الى الطالبات فقط ، كما هو الحال بالنسبة لكافة المؤسسات التعليمية التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات في السعودية . وتجدر الإشارة إلى أنه بإمكان الطالبات الالتحاق بجميع البرامج المتاحة للطلاب في قسم المكتبات و المعلومات بجامعة الملك عبد العزيز و جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، كما يمكنهم الالتحاق ببرنامج " دبلوم

دراسات المكتبات " الذى يقدمه معهد الادارة العامة ، وذلك فى فرعه النسوى بمدينة الرياض .

المؤسسات المهنية :

بدأ القرن العشرون، ولم يكن تخصص المكتبات و المعلومات قد حظى فى القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط ، اهتمامها الأساسى هو موضوع التخصص بما يمثله من الضبط و الاستخدام لأوعية المعلومات ، دون أن يكون هذا الاهتمام لغاية الربح أو بدافع الكسب ، بل الحقيقة الدقيقة هى أنها جميعها ظهرت فى الربع الخیر فقط من القرن التاسع عشر . و قد أنشئت كل واحدة منها حسب القانون المعمول به فى الدولة التى ظهرت فيها ، منها إثنان فى الولايات المتحدة الأمريكية و أحدها ، إحداهما تهتم بكل المؤسسات الميدانية للتخصص ، و الأخرى تهتم بفئة معينة هى المكتبات الطبية وحدها ، و هما الأقدم و الأحدث (١٨٧٦ ، ١٨٩٨) فى هذه المجموعة المبكرة من المؤسسات المهنية للتخصص . و بين هذين التاريخين أربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها فى أوربا الغربية و أحدها (إنجلترا ١٨٨ ، سويسرا ١٨٩٤ ، النمسا ١٨٦٩) . و هذه المؤسسات مهنية وطنية ، و الرابعة مؤسسة دولية أنشئت فى بلجيكا عام ١٨٩٥ . و قد غيرت أسمها ثلاث مرات ، فأصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ (اتحاد المعلومات والتوثيق " أمت : FID) أما المؤسسة المهنية الباقية من تلك المجموعة المبكرة فهى الوحيدة التى ظهرت خارج أوربا الغربية و أمريكا ، حيث أنشئت فى اليابان عام ١٨٩٢ .

هذه هى البذور الأولى من المؤسسات المهنية للتخصص التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر، وهى التى أكدت نفسها خلال القرن العشرين، فما هو واقع الحال لتلك المؤسسات ونحن على مشارف القرن الواحد

والعشرين ؟ و برغم أن التفاوت كبير بين هذه المؤسسات فى الوقت الحاضر ، من حيث المستويات و الوظائف التى تؤديها كل منها ، ليس بين البلاد المتقدمة و البلاد النامية فقط ، وإنما بين كل منها فيما بينها كذلك ، فإننا سنستعرض أهم هذه المؤسسات المهنية على المستوى العالمى ، والمستوى الإقليمى العربى ، والمستوى الوطنى .

و فى المستوى الدولى هناك الاتحاد الدولى لجمعية المكتبات " International Federation of Library Associations IFLA : أدجم و اتحاد المعلومات و التوثيق " أمت : Federation of Information and Documentation, FID and " واتحاد المكتبات و مكاتب المعلومات Association of Special Libraries and Informnation Bureaux" ASLIB , "وسنتناول كل واحد منها فى عجالة موجزة :

الاتحاد الدولى لجمعية المكتبات " أدجم : IFLA "

تم إنشاء هذا الاتحاد عام ١٩٢٩ ، ويضم فى عضويته عددا كبيرا من جمعيات و مؤسسات المكتبات من مختلف بلاد العالم ، و مركز الاتحاد هو مدينة لاهاى فى هولندا . و يتكون الاتحاد من الأمانة العامة ، بالإضافة إلى اللجنة التنفيذية ، و اللجنة المهنية ، و لجنة إدارة البرامج ، ولجنة المطبوعات ، و النقاط البؤرية Focal Points للبرامج ، وهذا غير الأقسام والشعب و الموائد المستديرة التى يمارس من خلالها الاتحاد نشاطه . أما السلطة العليا فى الاتحاد الذى يمثل الجمعية العامة للأعضاء .

و تتمثل أهداف ومهام الاتحاد فيما يلى:

- ١ - تكتيف و ترسيخ العلاقات مع المنظمات الدولية فى مجال المكتبات .
- ٢ - وضع المعايير و تقنين القواعد و النظم فى مجال العمل المكتبى

٣- التعاون مع جمعيات المكتبات الوطنية ، و ذلك فى مجال الاهتمام المشترك (أبحاث ، مصطلحات مكتبية ، تقنيات ، تبادل نشرات ، فرق العمل لدراسة مشكلات المكتبات فى الدول النامية)

٤- إعداد قواعد الضبط الببليوجرافى العالمى ، و متابعة تنفيذه .

٥ - يعتبر الاتحاد مركزاً للتنسيق فى مجال التقنيين الدولى للوصف الببليوجرافى .

اتحاد المعلومات و التوثيق " أمت "

أنشئ " اتحاد المعلومات و التوثيق " عام ١٨٩٥ ، باسم " المعهد الدولى للببليوجرافيا " ، و الببليوجرافيا كما نعلم هى إحدى الزاويتين الأساسيتين (الضبط و الاستخدام) فى موضوع تخصص المكتبات و المعلومات . و كان الهدف الرئيسى لهذا المعهد هو مشروع طموح باسم " الموسوعة الببليوجرافية العالمية " ، و لم يكن هذا المشروع فى حقيقة قائما على الأسس الفنية السليمة المعروفة للمتخصصين . و قد فشل هذا المشروع و أغلق المعهد لأكثر من عشر سنوات (١٩١٤ - ١٩٢٥) ، و قد تغير اسمه فى عام ١٩٣٧ إلى " الاتحاد الدولى للتوثيق " ، ثم تغير مرة ثالثة فى عام ١٩٨٦ إلى " اتحاد المعلومات و التوثيق " أمت " Federation of

Information and documentation

و تتمثل فيما يلى :

- ١ - التعاون الدولى لإجراء البحوث فى مجال التوثيق .
- ٢ - تجميع و تنظيم المعلومات فى مجال العلوم و التقنية و العلوم الاجتماعية و الآداب و الفنون و العلوم الانسانية و اختزانها و استرجاعها و نشرها .

- ٣ - دراسة وسائل الاتصال التقليدية و غير التقليدية و العمل على تطويرها و الاسهام فى إعداد وسائل جديدة للاتصال تعتمد على التقنية الحديثة .
 - ٤ - وضع الأسس و المعايير لقياس فعالية العمل التوثيقي فى جميع مجالاته و أنواعه .
 - ٥ - تطوير نظام التصنيف العشري العالمى (UDC) لاستنباط نظام يكون صالحا للاستخدام فى استرجاع المعلومات .
 - ٦ - تطوير الأسس النظرية و المنهجية للتوثيق و تحديد المصطلحات الأساسية و التنسيق فى هذا المجال على الصعيد الدولى .
 - ٧ - دراسة احتياجات الباحثين و إعداد برامج تلبي هذه الاحتياجات .
 - ٨ - إنشاء مراكز للتوثيق فى البلدان التى لا تتوفر بها ، و المساعدة على تطوير المراكز القائمة حاليا .
 - ٩ - الحث على تدريب الوثائقيين ، خاصة فى الدول النامية .
 - ١٠ - التشجيع على إنشاء مراكز تحليل المعلومات ، خاصة فى المجالات سريعة النمو كالعلوم و التقنية .
 - ١١ - نشر و الحث على نشر الكتيبات و الكتب الدراسية و المواد الأخرى فى مجال التوثيق بهدف الاستخدام و الاستفادة منها فى الدورات التدريبية للوثائق .
 - ١٢ - التعاون مع المنظمات الدولية فى مجال التوثيق .
- اتحاد المكتبات المتخصصة و مكاتب المعلومات " ASLIB " :**
- تأسس هذا الاتحاد فى لندن عام ١٩٢٤ ، و يمثل قوة تحالف و ربط بين الصناعة و المجال الأكاديمى و الحكومة بهدف تطوير جميع أنواع المكتبات المتخصصة و خدمات المعلومات . و هذا الاتحاد يعمل من خلال ثلاث وحدات :

١ - وحدة المعلومات ، ومن مهامها توفير الخدمات الببليوجرافية و البحث عن المعلومات ، و تضم هذه الوحدة هيئة من المكشفين و المترجمين ومحلى الموضوعات ، و تصدر الوحدة كشافاً سنوياً للأبحاث العلمية تصل محتوياته إلى حوالى خمسين ألف بحث سنوياً .

٢ - وحدة التعليم ، وتقدم هذه الوحدة الارشادات المطلوبة لمعاهد التعليم والطلاب و العاملين ، و تنظم دورات قصيرة ، بعضها يهتم بتوضيح قيمة المعلومات للعاملين الجدد فى حقل المعلومات ، و بعضها يعالج موضوعات محددة مثل مشكلات استرجاع المعارف ، و الاستخلاص ، والتكشيف .. الخ .

٣ - وحدة البحوث ، وهى تقوم بإجراء البحوث المتعاقد عليها ، وأقدم خدمات الاستخلاص فى مجالات العلوم و التقنية ، و العلوم الاجتماعية . وتقدم خدمات استشارية للمؤسسات و الجهات المهمة بتأسيس أو إعادة تنظيم المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات . وفى المستوى الاقليمى العربى ، سنتعرض لإدارة التوثيق و المعلومات التابعة للمنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، و معهد إحياء المخطوطات العربية التابع للمنظمة نفسها ، كمثالين للمؤسسات المهنية على المستوى الاقليمى العربى

إدارة التوثيق و المعلومات

تتبع هذه الادارة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، التى تتبع بدورها جامعة الدول العربية . و هذه الادارة تعتبر من أنشط إدارات المنظمة ، و تهدف إلى :

١ - تطوير الركائز الفنية و البنيات الأساسية لتوفير المعلومات فى الوطن العربى .

- ٢ - توفير خدمات بيبليوجرافية فى أسلوب متطور و شامل .
 - ٣ - رفع كفاية العاملين فى مجال المعلومات من خلال التدريب .
 - ٤ - جمع المعلومات الأساسية عن الأقطار العربية و ذلك فى مجال المكتبات و المعلومات ، و تشجيع تبادلها و نشرها .
- معهد احياء المخطوطات العربية :**

أنشئ هذا المعهد التابع للمنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم عام ١٩٤٦ ، ومن أهم أهداف و مهام المعهد ما يلى :

- ١ - جمع أكبر عدد من المخطوطات من مختلف أنحاء العالم ، و تصوير ما لا يمكن جمعه ، و تقديم مصغرات عن هذه المخطوطات للباحثين والدارسين .

- ٢ - تحقيق المخطوطات ذات القيمة و ذات الأهمية ، و نشرها .
- ٣ - إصدار مجلة دورية و نشرات دورية منخصصة فى نشر البحوث المتعلقة بالمخطوطات و التعريف بها .

وقد تم الاتفاق مع المنظمة العالمية للتربية و الثقافة و العلوم (اليونسكو) والمعهد على إعتبار المعهد مركز إقليميا فى البلاد العربية تودع به منظمة اليونسكو نسخة من المخطوطات التى تقوم بتصويرها . و منذ إنشاء المعهد وهو يتعاون مع الهيئات العلمية و الجامعات المهتمة بالدراسات الشرقية ، و يتبادل مطبوعاته و صور مخطوطاته مع الهيئات و المؤسسات العلمية فى مختلف بلاد العالم .

أما على المستوى الوطنى ، فإن أول جمعية مهنية كانت "جمعية المكتبات الأمريكية " التى أنشئت عام ١٨٧٦ ، تلتها بريطانيا عام ١٨٧٧ ، وسويسرا عام ١٨٩٤ ، و النمسا عام ١٨٩٦ . أما على المستوى العالم العربى فإن أول جمعية للمكتبات كانت فى مصر التى أنشئت جمعيتها عام ١٩٤٤ ، تلتها

لبنان عام ١٩٦٠ ، ثم الأردن عام ١٩٦٣ ، فتونس عام ١٩٦٥ ، فالعراق عام ١٩٦٧ ، وفى العام نفسه أى عام ١٩٦٧ أنشأت مصر جمعية أخرى للمكتبات المدرسية ، و السودان عام ١٩٧٩ ، و توالى بعد ذلك ظهور الجمعيات العربية ، التى مازال بعضها فى مرحلة التأسيس .

ولأغراض هذه الدراسة سنتعرض فقط لجمعية المكتبات الامريكية ، وجمعية المكتبات الأردنية ، و جمعية المكتبات المدرسية فى مصر ، كنماذج لجمعيات المكتبات الوطنية .

جمعية المكتبات الامريكية :

كان لمفيل ديوى دور كبير فى تأسيس هذه الجمعية عام ١٨٧٦ ، وهى تقدم خدماتها المتخصصة خلال الشعب التى قسمت حسب نوعية المكتبات ، و هى : الجمعية الامريكية لأمناء مكتبات المدارس ، وجمعية مكتبات الولايات ، و جمعية مكتبات الكليات و البحوث ، وجمعية مكتبات المستشفيات ، و جمعية المكتبات العامة ، كما يمكن تقسيم الشعب حسب نوعية النشاط ، كالتالى : شعبة خدمة الكبار ، شعبة خدمة الاطفال ، شعبة علم المعلومات والميكنة ، شعبة إدارة المكتبات ، شعبة تعليم المكتبات شعبة خدمة المراجع ، شعبة الخدمة الفنية ... الخ . و تصدر هذه الشعب مجلات متخصصة فى مجالاتها . ومن أهم أهداف الجمعية :

- ١ - رفع مستوى علم المكتبات ، و الاهتمام بالمكتبيين و الدفاع عنهم ، والمساعدة فى إعدادهم فنيا و علميا .
- ٢ - الاهتمام بالبحوث فى مختلف فروع علوم المكتبات و المعلومات .
- ٣ - التقارب مع الجمعيات الدولية .
- ٤ - الاهتمام بالثقافة المكتبية و التدريب المستمر للعاملين فى حقل المكتبات

جمعية المكتبات الاردنية :

تأسست الجمعية في عام ١٩٦٣ ، و أهم أهدافها و مهامها ما يلي :

- ١ - تطوير الادارة و الخدمات المكتبية بوضع المعايير القياسية ، و اللوائح .
- ٢ - تطوير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين أوضاع المكتبين و تطوير مهاراتهم .

٣ - بذل الجهود لاستصدار التشريعات المكتبية اللازمة .

٤ - تشجيع تأسيس المكتبات و مراكز التوثيق و الأرشفة ، و حث الجهات المسؤولة لتطوير مراكز المعلومات القائمة .

٥ - جمع و نشر البحوث المكتبية و البليوجرافية لأعضاء الجمعية ، و نشر المطبوعات التي تساعد في تحقيق أهداف الجمعية. و تصدر الجمعية مجلة فصلية متخصصة ذات طابع ثقافي " رسالة المكتبة " .

جمعية المكتبات المدرسية " مصر " :

تأسست هذه الجمعية في مصر عام ١٩٦٧ ، لتحقيق الأهداف

والمهام التالية :

- ١ - العمل على النهوض بالخدمة المكتبية في المعاهد و المدارس التي تشرف عليها وزارة التعليم سواء الرسمية منها أو الخاصة .
- ٢ - العمل على زيادة الوعي القرائي و المكتبي في مختلف معاهد المعلمين و المدارس ، و بحث و تطبيق أحدث الطرق و الأساليب في ميدان الخدمة المكتبية .
- ٣ - العمل على زيادة الاطلاع و نشر المعرفة بالمحاضرات و الندوات و الرحلات و إقامة المعارض للكتب و الدوريات و اصدار مجلة و نشرة علمية فنية .

٤ - العمل على تنمية الصلات الثقافية و الاجتماعية بين أعضاء الجمعية ، و بين الهيئات المماثلة في البلاد العربية و الخارج و تشجيع تبادل الزيارات و المعلومات و الرسائل و الاتجاهات المتصلة بالمكتبات المدرسية و غيرها .

٥ - العمل على رفع مستوى الأعضاء فنيا و اداريا و مهنيا .

٦ - إنشاء ناد للأعضاء للتعارف و لإدارة شئون الجمعية و تنظيم وقت الفراغ تنظيمًا مفيداً .

٧ - توثيق الصلة بين الجمعية و الجمعيات المشتغلة بالمكتبات عامة . و تقوم الجمعية بإصدار مجلة " صحيفة المكتبة " ثلاث مرات سنوياً ، و تعقد الجمعية مؤتمرات مهنية و دورات تدريبية في مجالات الخدمات المكتبية المختلفة .

وكما ذكر في بداية الحديث عن المؤسسات المهنية ، هناك تفاوت كبير بين هذه المؤسسات ، من حيث المسؤوليات و الوظائف التي تؤديها كل منها ، ليس بين البلاد المتقدمة و البلاد النامية فقط ، و إنما بين كل منها فيما بينها كذلك . و المؤسسات المهنية مع كل المؤسسات الميدانية و المؤسسات الأكاديمية تتقاسم و تتشارك فيما بينها المسؤوليات و الوظائف التي تضمن لتخصص المكتبات و المعلومات بقاءه و نموه ، من : المؤتمرات ، والمجلات ، و التأليف ، و المعايير ، و الأدوات ، و الأخلاقيات ... الخ . وذلك التشارك و هذا التقاسم هو الذي سنعالجه فيما يلي ، و نحن نختم فصل المؤسسات بعنوان " علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات و المعلومات " .

علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات و المعلومات :

في خاتمة الحديث عن المؤسسات في تخصص المكتبات و المعلومات ، لابد من امعان النظرة مرة أخرى ، لتحديد العلاقة بين تلك

المؤسسات فى هذا التخصص . وذلك فى الحقيقة تركيز مع بعض الاضافة لما سبق من نظرات متناثرة حول هذه العلاقة .

من الناحية النظرية الخالصة ، تتولى " المؤسسات الأكاديمية " وظائف البحث و الدراسة للقضايا و المسائل فى تخصص المكتبات والمعلومات ، و تضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف من تلك القضايا و هذه المسائل ، لتربطه بالجديد الحاضر و بالمستقبل المنتظر منهما ، بينما تقوم " المؤسسات الميدانية " بالعمل الفعلى فى مجالات التخصص الواقعية ، فتضبط أوعية المعلومات على اختلاف فئاتها وأشكالها ، و تتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم ، و فى الوقت نفسه تنشئ " المؤسسات المهنية " الأدوات والمعايير لهذا العمل الميدانى و تتولى تطويرهما ، فى نطاق ما تصل إليه البحوث و الدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات .

تلك " الثلاثية " المتوازنة فى محور " المؤسسات " لتخصص المكتبات والمعلومات ، لا تمثل فقط المرحلة التى وصل إليها من النمو والتطور وبداية النضج ، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين ، ولكنها إلى ذلك تحقق النظام الأمثل للمشاركة و المقاسمة فى توزيع المسؤوليات و الوظائف الحيوية للتخصص ، بما يضمن له دقة المسار وحسن الأداء فى كتيبه التخصصات الأكاديمية .

فهذا النظام الثلاثى فى مؤسسات التخصص يشبهه إلى حد كبير التوازن الدستورى لتوزيع السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية فى الدولة الحديثة . وفى نطاق هذا التشبيه بما فيه من الطرافة والموضوعية ، نجد أن " المؤسسات الميدانية " بإمكاناتها المادية الأكبر و امتداداتها الأوسع

تقوم مقام " السلطة التنفيذية " فى التخصص، بينما تتحمل " المؤسسات المهنية " بما تصدره من التقنيات و المعايير مسئوليات السلطة التشريعية ووظائفها، وتبقى " السلطة القضائية " بعد ذلك من نصيب " المؤسسات الأكاديمية " بما تتطلبه أعمالها و مسئولياتها من الدقة والأناة قبل الوصول إلى النتائج والتوصيات فى بحوثها ودراساتها .

ومن الطبيعى بل من المحتوم فى نظام التوزيع الثلاثى للمسئوليات والوظائف فى تخصص المعلومات ، أن يكون هناك قدر غير قليل من التداخل والترابط أو حتى التنازع ، وهو الوضع نفسه فى النظام الدستورى للدولة الحديثة ، الذى يتطلب قدراً غير قليل من التنسيق الواعى بين تلك الفئات الثلاث من المؤسسات فى التخصص . وقد نجح تخصصنا فعلاً فى بعض بياناته التقدمية بأمريكا وأوروبا الغربية ، فى أن يصل إلى أعلى درجة ممكنة من النجاح فى تطبيق هذا النظام الثلاثى، وفى تحقيق أنضج الثمرات التى نعلم بها التخصص كله هناك .

هذا ، ولا يقول أحد إن ذلك النمط الثلاثى للمؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات ، وهو الذى أثمرته البيئة السياسية العامة فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، قد ساد أو ينتظر حتى أن يسود فى البيئات الأخرى غيرهما ، فى المستقبل القريب أو البعيد على أسوأ الاحتمالات أو أحسنها ، فهناك تفاوت قليل أو كثير ليس بين المجموعتين من البيئات فقط من تلك المؤسسات ، وفى مثل تلك الحالات غالباً ما يتولى الموجود منها كل الوظائف المنوطة بالفئات الثلاث معاً عندما يكون وجودها كاملاً . ولا يستطيع أحد أن يتوقع أو يتنبأ فى مثل تلك الحالات غير النادرة ، بمقدار النجاح ولا الفشل فى القيام بمسئوليات التخصص ووظائفه بدرجة يقينية أو

غالبية ، فالمتغيرات البيئية العامة تلعب دورا كبيرا فى تخصص المكتبات والمعلومات نجاحا وفشلا .

فليس من الضروري مثلا حتى مع وجود الفئات الثلاث من هذه المؤسسات ، وحتمية التداخل والترابط فى المسئوليات والوظائف التى تتولاها كل فئة ، أن تنجح كل منها فى القيام بهما أصلا ، بل أن يكون هناك التنسيق الواعى فيما بينهما ، وإذا قامت بشيء من ذلك قليلا أو كثيرا فليس من المتوقع فى كل البيئات أن يكون التنسيق وهو عنق الزجاجة ، بحيث يحقق الثمرات التى يتطلع إليها تخصص المكتبات والمعلومات أو يؤدي إلى الغايات التى ينتظرها أصحاب الحق فيه وفى مؤسساته الثلاث .

وهذا للأسف الشديد هو الذى يحدث فى أكثر البلاد النامية وفى مقدمتها أوطاننا العربية ، التى تحظى بقدر غير قليل من "المؤسسات الميدانية" الكبيرة يزيد على عدد الأوطان نفسها ، وبمؤسسات أكاديمية للتخصص قد تبلغ ثلاثا أو أربعا أو حتى سبعا فى الأوطان نفسها ، وبمؤسسات أكاديمية للتخصص قد تبلغ ثلاثا أو أربعا أو حتى سبعا فى الوطن الواحد ، ولبعض "المؤسسات المهنية" فى شكل جماعات أو جمعيات ، ظهرت فى هذا الوطن أو ذاك منذ ثلاثة عقود أو أربعة . ولبعض الوحدات من هذه الفئات الثلاث ولبعض الأفراد العاملين فيها نجاحها ونجاحه الذاتى ، الذى قد يصل إلى درجة تضاهى أو حتى تفوق ما هو موجود بالبلاد المتقدمة ، ولكن التنسيق الواعى فى الممارسة الذاتية لوظائفها ووظائفهم ومسئلياتها ومسئلياتهم لم يصل بعد إلى أية درجة معقولة ، بل إنه فى بعض الأوطان مفتقد افتقادا يكاد يكون تاما .

فحقيقة الأمر هى أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات فى حد ذاته ، هو المعيار الذى يحقق لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الناجح

فى هذا الوطن أو ذاك ، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقوم كل منها بوظائفها مع التنسيق الواعى فيما بينها ، من المحتمل مثلاً أن تتجح الفئتان الموجودتان فقط من تلك المؤسسات أو حتى الفئة الواحدة بإحدى البيئات أو أحد الأوطان ، فى القيام بالمسؤوليات والوظائف الأكاديمية والمهنية والميدانية لتخصص المكاتب والمعلومات ، بصورة قد تكون متواضعة للغاية ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائى للتخصص .

وهذا هو الذى كان يحدث فعلاً فى العقد أو العقود الأولى لولادة التخصص خلال القرن التاسع عشر ، وهو أيضاً الذى لا يزال يحدث فى بعض البلاد الصغيرة بوسط أوروبا وشمالها ، حيث لم تبلغ المؤسسات الأكاديمية للتخصص هناك ما وصلت إليه فى بعض البلاد النامية كمصر والسعودية . وهو نفسه ما كان يحدث كذلك فى الفترات التى سبقت الولادة الرسمية للتخصص ، حينما كانت بعض المؤسسات الميدانية فى هذا القطر أو ذاك ، تتولى بجانب أعمال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات ، وهما وظيفتها ومسئوليتها الطبيعية ، وضع الأدوات للأعمال التى تقوم بها وهو الوظيفة والمسئولية المهنية ، وغالباً ما كانت تضيف إلى ذلك شيئاً من البحث والدراسة لتلك الأعمال وهذه الأدوات ، والبحث والدراسة هما لب الوظيفة والمسئولية الأكاديمية .

الفصل السابع

التوثيق

الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق

حملت كلمة "توثيق" في اللغة العربية، كثيراً من المعاني والدلالات الاصطلاحية المختلفة، عبر فترة تمتد إلى ألف سنة أو تزيد، وإذا كان من الممكن أن نرد كل تلك الدلالات الاصطلاحية، إلى معناها اللغوي العام المتمثل في الإحكام والربط والإتقان، كما هو موجود في بواكير القواميس العربية، فإن مجالات هذه الدلالات الاصطلاحية تضمن مجموعة متنوعة من العلوم والفنون، لكل منها نشأته ومسائله وقضاياها، التي تطلبت في مرحلة معينة من النمو، اختيار كلمة "توثيق" لتدل على بعض هذه القضايا أو المسائل.

ولعل أقدم دلالاتها الاصطلاحية وأهمها في الفكر العربي هي التي ارتبطت بنشأة علوم الحديث وتطورها، حيث اهتم رجال الحديث في قطاع الرواية بالتعرف على رواة الأحاديث، من ناحية الأمانة والصدق والحفظ وغيرها من الصفات، التي يطمئن معها عالم الحديث إلى أهلية الراوي للتحمل والأداء. وأخذ رجال الحديث "يونقون" هذا النوع من الرواة، وأصبح "التوثيق" عندهم أحد القضايا الكبرى التي تتطلب البحث والتدقيق في سيرة الرواة وحياتهم، للتأكد من أهليتهم لرواية الحديث بما عرفوا به من الصدق والأمانة وقوة الحافظة.

ولعل أشهر الدلالات الاصطلاحية الأخرى قد نشأت كلها خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حيث اكتسب الفكر العربي أبعاداً جديدة

باتصاله بالفكر الغربى وبالحضارة الأوربية. ففى العلوم القانونية والادارية مثلاً، اقتبست بعض البلاد العربية كثيراً من الاجراءات والنظم المتبعة فى فرنسا وغيرها من البلاد الغربية، بالنسبة للإثبات والاشهاد فى عقود الملكيات العقارية وفى غيرها، ومن هذه الاجراءات ما يطلق عليه Acte de nofonete فأنشأت فى هذا القطر أو ذاك من العالم العربى هيئة قد تسمى نفسها "إدارة الشهر العقارى والتوثيق" وتكون وظيفتها القيام بتلك الاجراءات الادارية والقانونية طبقاً لنظام معين.

وفى علوم التاريخ بعامة وفى التاريخ الأدبى والفكرى بخاصة، بل فى كل العلوم التى تسير الطرق العلمية الحديثة فى الدراسة والبحث، يهتم العلماء والباحثون بتوفير صفات خاصة فى المواد والمصادر التى يعتمدون عليها خلال بحثهم، ويحرصون على التزام طرق معينة فى تقديم وكتابة الدراسات التى يقومون بها. فلا بد فى المرحلة الأولى من "توثيق" المواد والمصادر التى سيعتمدون عليها، أى : التأكد من صدق انتسابها لمن نسبت إليهم وثبات الدلالات التى تحملها بالنسبة لموضوع البحث، ويسلك الباحثون بالنسبة لهذه المرحلة من التوثيق، طرقاً متنوعة وأساليب تختلف من علم إلى آخر، ولعل المؤرخين قد وجدوا فى "دور المحفوظات والوثائق" وفى الاجراءات الرسمية التى تلتزم بها ما يساعدهم على القيام بهذا النوع من التوثيق المبدئى.

أما فى المرحلة الثانية وهى الكتابة وعرض نتائج البحث، فلا بد من توثيق الدراسة أى : ربط كل الأفكار والقضايا والمسائل الواردة بها، بالمصادر والمراجع التى أخذت منها، وتدعيمها بالاقتراسات والشواهد المأخوذة من تلك المصادر والمراجع وقد يكون ذلك على هيئة هوامش ببليوجرافية تأتى فى ثنايا الدراسة، أو فى نهايتها، بطريق عامة أو مفصلة، وقد تتخلل عبارات الباحث وسطوره متميزة منها أو متكاملة معها، وفى كل

الأحوال لابد من تقديم البيانات البيبلوجرافية الكاملة، التي تمكن قارئ الدراسة من تتبع الشواهد والاقتباسات في مواردها الأصلية.

أما أحدث الدلالات الاصطلاحية لكلمة "توثيق" فهي التي تهمنا في هذه "الفلذكة التمهيدية" للمقالات الثلاثة في هذا العدد (المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي؛ النظام العالمي للتوثيق العلمي والوطن العربي؛ مركز التوثيق الميكروفيلى لمجمع الحديد والصلب المصرى) باعتبارها ثلاث دراسات تدخل في علوم المكتبات بعامة وفي التوثيق بخاصة. وقبل أن ندخل في التفاصيل الخاصة بهذه الدلالة الاصطلاحية الحديثة لكلمة "توثيق" أو في توضيح العلاقة بين هذه الدلالة وبين القضايا والمسائل في علوم المكتبات، نذكر أولاً أن رجال المكتبات العرب قد اختاروا هذه الكلمة "توثيق" (بصيغة المصدر) لتقابل المصطلح الغربى Documentation في دلالاته الاصطلاحية المرتبطة بعلوم المكتبات أيضاً، حيث أن كلمة Documentation لها دلالات اصطلاحية أخرى غير التي نعنيها هنا.

وقد بدأت البواكير الأولى لاستعمال كلمة "توثيق" العربية في المكتبات وفنونها حوالى منتصف القرن العشرين، على أن هناك بعض البلاد العربية مثل تونس التي تفضل استعمال "وثاقة" (بصيغة المهنة)، كما أن بعض المؤسسات التي ترتبط بهذا المفهوم الاصطلاحى في مستوى الممارسة والعمل، قد تستعمل في اسمها كلمة "وثائق" (بصيغة الجمع). ومن الملاحظ في هذا الاستعمال الأخير، أن شيئاً من اللبس قد يقع، حيث أن صيغة الجمع في العربية قد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء التاريخ، وقد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء المكتبات، وكثيراً ما يؤدي هذا اللبس إلى مفارقات ذات نتائج خطيرة، بالنسبة لتحديد التخصصات في الجامعات والهيئات المهنية والمؤتمرات العلمية.

ومن الطبيعي أن الدلالة الاصطلاحية التي تعنيها كلمة "توثيق" العربية، مأخوذة من الدلالة الاصطلاحية المقابلة في كلمة Documentation الغربية، وهي تلك الدلالة الاصطلاحية المرتبطة بـ "المكتبيات : Librarianship وبـ "علوم المكتبات" : Library Sciences . والمكتبات كمهنة وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، هي :

أ- إقتناء مواد المعرفة من الكتب والدوريات والنشرات وغيرها من الأوعية الحديثة كالشرائط الضوئية والمسجلات الصوتية على اختلاف الأنواع والأشكال في كل منهما.

ب- وتنظيم هذه المواد بما يتلائم مع طبيعتها ومع تطلعات الباحثين والقراء إليها، حيث يتم تصنيفها وفهرستها طبقاً لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج.

ج- وإتاحة هذه المواد للقراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية، تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعة على اختلافها في النوع وتفاوتها في الدرجة.

وقد جاء تفسير Documentation بهذا المعنى الاصطلاحي نفسه (رقم ٤) في أكبر قواميس اللغة الانجليزية وأحدثها ، وهو :

"Webster's third new international dictionary"

"4. The assembling, coding, and disseminating of recorded knowledge comprehensively treated as and integral procedure utilizing semantics, psychological and mechanical aids and techniques of reproduction including microcopy for giving documentary information maximum accessibility and usability"

فقد وضع هذا المعجم الكبير تلك الدلالة كرقم "٤" باعتبارها أحد الدلالات التي ظهرت لأول مرة في طبعة ١٩٦١، وجعلها تعتمد على تلك

المحاور الثلاثة "تجميع مواد المعرفة وتقنياتها واتاحتها" على أن يتم ذلك "بطريقة شاملة متكاملة"، تستعين بعلم الدلالات، وبالوسائل النفسية والآلية، وبفنون الاستتساخ المألوف والمصغر، حتى تتال أوعية المعلومات أكبر قدر من الاتاحة والاستخدام".

ومعنى ذلك أن الدلالة الاصطلاحية لكلمة توثيق Documentation فى السياق الأخير، مثلها مثل كلمة "المكتبيات : Librarianship تقوم بصفة عامة على تلك الوظائف الثلاثة الأساسية، وهى : الاقتناء، والتنظيم، والخدمة. وقد كثر استخدامها بهذا المعنى الاصطلاحى فى العربية خلال العقدين الأخيرين، حيث عقدت من أجلها المؤتمرات والندوات وقامت الحلقات والدراسات، كما أنشئت مؤسسات عديدة فى كثير من البلاد العربية تقوم بهذه الوظائف الثلاثة بالنسبة للعلماء المتخصصين وكبار الباحثين، فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والتربية والتخطيط والاقتصاد، وتسمى بأسماء تشتمل على هذه الكلمة مثل، "مركز التوثيق التربوى" أو "مركز التوثيق بمعهد التخطيط القومى" أو "مركز التوثيق بمؤسسة الطاقة الذرية" ومثل "المركز القومى للإعلام والتوثيق" حيث يضاف إليها مصطلح آخر (الإعلام أو المعلومات). على أن الأمر فى العالم العربى ما يزال حتى هذه اللحظة وكأنه يحتفظ لكلمة "توثيق" بالمنزلة الأولى لهذه الدلالة الاصطلاحية قبل كلمة "إعلام" التى استهلكها فى العربية طوفان الاستخدامات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية. وقد انتشر فى الفترة الأخيرة استعمال كلمة "معلومات" بدلاً لكلمة "إعلام" بل إنها قد تكون بدلاً لكلمة "توثيق" نفسها فى أحيان قليلة.

وإذا كان التوثيق بهذا المفهوم الاصطلاحى الذى نعينه يعتمد على تلك الوظائف الأساسية الثلاثة فى مهنة المكتبات، فما هو موقعه فى الإطار العام لدراسات المكتبات؟ وما هو المجال الذى يقوم فوقه ذلك الإطار؟ وما هى جوانب ذلك المجال المرتبطة بإطار المكتبات؟ وما هى جوانبه

الأخرى التى قد يقوم فوقها إطارات لدراسات أخرى قريبة أو متشابكة مع دراسات المكتبات وعلومها؟ وماهى العلاقات الدقيقة بين "التوثيق" بخاصة وبين تلك الاطارات أو الدراسات الأخرى؟ ثم ما هى المدارس أو النظريات المختلفة لرسم تلك العلاقات والمواقع المرتبطة بالتوثيق؟ مع المكتبات ومع الدراسات الأخرى القريبة أو المتشابكة؟ سوف نوجز فى الفقرات التالية من هذه "الفذلكة التمهيدية" ما يعطى أساسيات الاجابة عن هذه الأسئلة أو أكثرها.

مجال دراسات المكتبات بمدار المعلومات

المجال العام لدراسات المكتبات هو الرصيد الفكرى للإنسان، ونستطيع أن نتصور هذا الرصيد ومكوناته على هيئة نظام متكامل يربطه مدار عام للمعلومات، تنتظم فيه كل المؤسسات المرتبطة بإنشاء هذا الرصيد وتنميته والإفادة منه. فالفكر الإنسانى يتخذ فى وجوده دورة مستمرة يمر خلالها بمواقف متتالية. من "بحث" لإحدى القضايا أو المشكلات التى تواجه الإنسان إلى "تكوين" فكرة جديدة عن القضية أو المشكلة، ثم "تحميل" هذه الفكرة فى أحد الأوعية المألوفة لنقل الرصيد الفكرى، كتابا مستقلا أو مقالة بإحدى الدوريات أو غيرها من وسائل التسجيل والنشر.

وعند هذه النقطة تكون الفكرة قد قطعت نصف رحلتها فى هذه الدورة المستمرة، وهو النصف الذى يتم فيه تلقيحها وتخليقها وإبرازها إلى الوجود لكى تصل إلى الآخرين. ثم يبدأ النصف الثانى فى الرحلة، حينما يجرى "إقتناء" الوعاء أو الأوعية التى تحمل تلك الفكرة أو المعلومة وحدها أو مع غيرها من هذه الذاكرة الخارجية الاختزانية للرصيد الفكرى، لكى يستعين بها أحد العلماء عند "بحث" قضية أو مشكلة جديدة أو مشابهة للقضايا والمشكلات السابقة فى ميدان عمله. وهنا تكون الفكرة أو المعلومة قد أكملت النصف الثانى من دورتها، ووصلت إلى النقطة التى بدأت منها

رحلتها، وإذا كنا قد نتذكر أن لعنصر الماء على سطح الأرض دورة قد تشبه دورة "المعلومات" السابقة، فلعل الفارق الهام بينهما هو أن دورة المعلومات تؤدي إلى زيادة حقيقة في الرصيد الفكري، على حين أن دورة الماء قد لا تؤدي إلى أية زيادة على الإطلاق.

ويمكن زيادة في إيضاح الفكرة السابقة على نمو الرصيد الفكري وازدياده بكل دورة للمعلومات أن تتمثل هذه الرحلة على هيئة مدار من أربعة أضلاع لأحد المستطيلات (أنظر شكل ١ : دورة الرصيد الفكري ومؤسساته على مدار المعلومات) حيث يقع "البحث" على أول الضلع الأعلى من الناحية اليسرى، ويقع "التكوين" على نهاية هذا الضلع كما يقع "التحميل" على الضلع الأيمن وإذا وصلنا طرفي هذين الضلعين ينتج لنا مثلث علوى يمكن أن نسميه مثلث "الإنتاج الفكري". أما "الاقتناء" فإنه يقع على أول الضلع الأسفل من الناحية اليمنى، ويقع "التنظيم" على نهاية هذا الضلع كما يقع "الاسترجاع" على الضلع الأيسر للمستطيل، وتدخل هذه المواقع الثلاثة الأخيرة ضمن المثلث الأسفل للمستطيل، الذي يمكن أن نطلق عليه مثلث "الذاكرة الخارجية" أو "الاختزان".

الإنتاج الفكري ومؤسساته

في المساحة من أرض الرصيد الفكري التي تتركز على تلاقى البحث والتكوين والتحميل، تقع مؤسسات كثيرة تعمل على مسطح هذا المثلث، وتتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر في إنتاج الأفكار التي تتراكم في مثلث الذاكرة الخارجية الاختزانية. وتقع وظيفة البحث في مكان الصدارة بين وظائف هذا المثلث، حيث نجد العلماء والباحثين في كل قطاعات المعرفة، يواجهون القضايا والمشكلات الجارية كل منهم في مجاله.

ويبتدىء الباحث بما قد يكون فى ذاكرته الداخلية، من المعلومات القليلة أو الكثيرة حول المشكلة أو القضية التى تواجهه، ثم يسترجع وهذا هو الأهم ما تملكه الذاكرة الخارجية الاختزانية من المعلومات والتجارب السابقة ذات الصلة القريبة بالقضية الطارئة، وغالباً ما ينتهى موقف البحث هذا بتكوين فكرة أو أفكار جديدة، على أنه قد لا يتطلب موقف البحث دائماً أن تتكون أفكار جديدة تمام الجدة، بل قد يتطلب موقف إعادة النظر فى المعلومات التى عرفت من قبل، ثم إعادة التأليف بينها لتظهر فى إطار جديد، يبرز تحميلها مرة أخرى فى أحد الأوعية حيث تتلقاها الذاكرة الخارجية أيضاً.

وإذا كان موقف البحث يمثل رد فعل طبيعى بالنسبة للإنسان منذ واجه الحياة على هذه الأرض، فقد تطور هذا الموقف عبر العصور من الممارسات الفردية التى كان يقوم بها العرافون والفلاسفة والعلماء، لاشباع تطلعاتهم الفكرى نحو المجهول فى أكثر الأحيان، إلى تنظيم مراكز قومية وإقليمية ودولية للبحث فى كل قطاعات النشاط الإنسانى، الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما تؤثر فيه أو تتأثر به من النتائج والعوامل، وفى كل جوانب الكون والحياة الطبيعية والنباتية والحيوانية وما يرتبط بها أو يودى إليها من الظواهر والمتغيرات. وتعمل هذه المراكز ضمن تخطيط شامل للنهوض بالمجتمعات الإنسانية، توفيراً لحاجاتها الأساسية أو وصولاً بها إلى مستوى الرفاهية ورغد العيش، ومن أجل ذلك فإن مراكز البحوث هذه أصبحت منتشرة بعد الحرب العالمية الثانية، فى كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء.

وإذا كان العراف القديم حينما تتكون فى ذهنه خبرة جديدة، قد استغل اللغة الطبيعية المنطوقة، لكى تحمل ما فى هذه الخبرة من الأفكار

والمعلومات إلى غيره من بنى الإنسان، فإن وظيفة التحميل تمثل الموقف الأخير والخطير في مثلث الإنتاج الفكرى.

والحقيقة أن الإنتاج الفكرى كله يرتبط بهذه الوظيفة وجوداً وعدمياً من الناحية العملية التكنولوجية، فالفكرة أو المعلومة التى لا تنتقل إلى الآخرين تعتبر غير موجودة بالنسبة لهم، كما أن عمق وجودها يرتبط بالسرعة والمرونة التى تنتقل بها إلى الآخرين، وبسعة المدى الذى تنتقل خلاله ودرجة استمراره.

ومن أجل ذلك فقد طور الإنسان وظيفة "التحميل" فى عملية الإنتاج الفكرى عبر العصور، وما يزال التطوير مستمرا بمنتهى الهمة والنشاط فى الوقت الحاضر، ولن يزال كذلك فى المستقبل القريب والبعيد. استطاع أولاً أن ينشئ الوعاء الكتابى للفكرة على الحجارة وعلى الألواح الطينية والرقوق وأوراق البردى، ثم على الورق الحديث بشتى أنواعه حتى انتقل الآن إلى المصغرات الدقيقة على الأشرطة والأقراص والرقائق، كما استطاع أن يطور طريقة الكتابة من الصور إلى الحروف فى إطار اللغة الطبيعية، ثم انتقل إلى الرموز والأشكال والمعادلات فى الإطار الأعم لنظام الدلالات مما يتجاوز اللغة الطبيعية إلى اللغات التقنية المستخدمة فى الحاسبات الالكترونية.

ثم صنع ثانيا الوعاء الصوتى والوعاء الضوئى مرتبطين أو مستقلاً كل منهما عن الآخر، تسجيلاً لما تسمع الآن من اللغة الطبيعية أو الأصوات المجردة فى الأوعية الصوتية، وتسجيلاً لما تراه العين من الأشكال والحركات أو طريقة جديدة لإنتاج الأوعية الكتابية بحجمها الطبيعى أو المصغر من خلال الأوعية الضوئية. وإذا كان الإنسان قد استطاع فى الماضى أن ينتج آلاف النسخ من الأوعية الكتابية بواسطة الطباعة، فإنه فى الوقت الحاضر ينتج آلاف النسخ من الأوعية الصوتية أو الضوئية التى

تحمل اللغة الطبيعية أو تحمل اللغات التقنية. وإذا كان قد استطاع أن ينشئ في الوقت الحاضر مصدرا مركزيا للإرسال الصوتي أو الضوئي المحدود ببرنامج محطة الإذاعة أو التلفزيون، فإنه سيتمكن في المستقبل غير البعيد من اختزان قطاعات عريضة من المعلومات، تكون متاحة بواسطة الإرسال التلفزيوني لمن يريد في الوقت وبالمقدار الذي يشبع حاجته، بل إن بواكير هذه الطريقة في "تحميل" المعلومات ونقلها قد ظهرت بالفعل في كثير من الدول المتقدمة، فيما أصبح يطلق عليه "بنوك المعلومات" ذات الاتصال (المباشر : online).

وخلال هذا التطور الذي لم ينقطع، قامت مهن كثيرة ومؤسسات عديدة تدعيا لوظيفة "التحميل" هذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالخطاطة، وصناعة الورق، والطباعة، وتصميم الحروف وسبكها، واستخدام البخار والكهرباء في إدارة المطابع، والاستعانة حديثا بالحاسبات الالكترونية، وأعمال النشر والتوزيع، وعلاقات الباحثين والمؤلفين والناشرين والقراء — كل ذلك قليل من كثير مما يدخل في نطاق الوعاء الكتابي.

أما الأوعية الصوتية والأوعية الضوئية، فقد قامت بهما وحولها في القرن العشرين مؤسسات ضخمة ومهن عصرية، تحاول في كل لحظة أن تقفز بهما إلى آفاق تتلوها آفاق من التجديد والتطوير.

وهكذا استطاع مثلث "الإنتاج الفكري" بعد حوالي ستين قرنا من الزمان، أن يصب في الذاكرة الخارجية أرقاما فلكية من أوعية الرصيد الفكري على اختلاف أنواعها، وتزداد نسبة إنتاجه من تلك الأوعية سنة بعد أخرى في متوالية تكاد تكون هندسية من المستوى العالي. ولعل أحد أسباب الأزمة العالمية في الورق التي ظهرت بواكيرها في بداية السبعينات، ترجع في أحد جوانبها إلى الزيادة المستمرة في الإنتاج الفكري، مع أن الورق لم يعد إلا أحد الأوعية وإن كان ما يزال أهمها حتى الآن.

هذا، وإذا كان الضلعان الخارجيان لمثلث الانتاج الفكرى هما نصف المدار العام لدورة الرصيد الفكرى، فإن من أخطر الأمور بالنسبة لازدهار هذا الرصيد أن ينقطع المدار فى أية نقطة على امتداده من البداية إلى النهاية. ومن أخطر النقط التى تنقطع عندها دورة الرصيد الفكرى تلك التى تقع بين التكوين والبحث، حينما يعتمد المؤلفون والكتاب فى تكوين أفكارهم على ذاكرتهم الداخلية وحدها، دون أن يبحثوا أو يستعينوا بالرصيد الفكرى فى الذاكرة الخارجية، لأنهم فى هذه الحالة أشبه بالإنسان فى مراحل البدائية. حينما كان يملك فقط خبرته الذاتية المحدودة وكانت كافية لاشباع حاجاته المحدودة فى تلك العصور السحيقة.

الذاكرة الخارجية ومؤسساتها

فى المساحة من أرض الرصيد الفكرى التى تتركز على تلاقى الاقتناء والتنظيم والاسترجاع، تقع مؤسسات كثيرة تعمل فى هذا المثل وتتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر فى رعاية ما انتجته مؤسسات الانتاج الفكرى السابقة. ويحتوى الرصيد الفكرى بطبيعته على قطاعات عديدة من المواد، التى يستعين بها الإنسان فى تدبير شئونه وفى استكشاف الجوانب المجهولة فى نفسه أو فيما حوله. وقد استطاع الإنسان أن يميز فى هذا الرصيد بين قطاعات متميزين من المواد، أولهما القطاع الخاص بالمكاتبات والالتزامات وثانيهما القطاع الخاص بالقرارات والبحوث.

أما قطاع "المكاتبات والالتزامات" فإنه موضع الاهتمام المباشر من السلطة أيا كان مستواها، حيث يحتوى على الأوعية التى تسجل أعمالها، ويضم العقود أو المعاهدات أو الاتفاقيات بينها وبين السلطات الأخرى، ويشتمل على المراسلات المتبادلة وعلى السجلات المتتالية التى يمثل الزمن أحد العناصر الرئيسية فى تكوينها وفى وظائفها. وقد تميز هذا القطاع من

الرصيد الفكرى منذ أزمنة بعيدة، وأصبحت تتولاها مؤسسة أو مؤسسات معينة كجزء لا يتجزأ من وجود السلطة وممارستها لوظائفها، ويتمثل ذلك فى أقسام الأرشيف بالحكومات والوزارات والمصالح والمؤسسات والشركات. ومواد هذا القطاع هى الأوعية التى تحرص "دور المحفوظات والوثائق" التاريخية على اقتناء الملائم منها فيما بعد، وعلى تنظيمها وإتاحتها لمن يحتاج إليها من الباحثين فى مجال التاريخ.

وأما قطاعات "القراءات والبحوث" فإنه موضع الاهتمام الأوسع بالنسبة للإنسان، فى نطاق تطلعه إلى مشاركة الآخرين فى خبراتهم إمتاعاً لنفسه أو كشفاً عن خبرة جديدة.

وهو بهذه الصفة قد أصبح أغنى القطاعات وأكثرها مرونة، حتى أنه يضيف إلى رصيده كل ما يلائم هذين الهدفين فى قطاع "المكتبات والالتزامات". وقد تنوعت الاهتمامات داخل هذا القطاع بسبب الزيادة المستمرة فيه طولا وعرضا وعمقا، ويمكن توزيع هذه الاهتمامات على اتساعها حول محورين أساسيين، وهما محور المواد العامة ومحور المواد المتخصصة.

والحقيقة أنه لم يكن هناك تميز واضح بين هذين المحورين فى قطاع "القراءات والبحوث" حتى القرن التاسع عشر، وكانت المؤسسات القائمة بأمر القطاع كله تحمل التسميات المأثورة منذ العصور الأولى، مثل "دار الكتب" أو "خزانة الكتب" أو "المكتبة" سواء أكانت عامة أو متخصصة. ثم ظهرت بعض العوامل الخارجية التى سيشار إليها فى نهاية هذه "الفدلكة التمهيدية"، هى التى أدت إلى شىء من الحدة فى التمييز بين المحورين، وكان من نتائج هذه الحدة المفتعلة أن حرصت بعض المدارس الفكرية فى مجال الذاكرة الخارجية، على تمييز المؤسسات القائمة بالمواد المتخصصة باسم "مركز التوثيق" أو "مكتب الإعلام" بعد أن كانت تسمى "المكتبة المتخصصة".

ومهما يكن من أمر تقسيم الرصيد الفكرى إلى قطاعات متميزة، وقيام مؤسسات مختلفة تتولى أمر كل واحد من هذه القطاعات، فمن المؤكد أن هناك قدرا من التجانس والتكامل بين كل هذه المؤسسات على اختلاف أسمائها ووظائفها، ولعل أهم أسباب التجانس والتكامل ترجع إلى وحدة المصدر الذى يمد تلك المؤسسات بمقتنياتها ووحدة الهدف الذى تسعى إليه كل منها، فهذا الرصيد الفكرى بكل قطاعاته هو من الإنسان نفسه وعائد إليه، قد ابتكره أو مر به فى مرحلة ماضية من تطوره واكتسب به خبرة أو قضى أمرا أو حل مشكلة. ثم يجمعه وينظمه خدمة لحاضره وانطلاقا نحو مستقبله. ومن أجل ذلك فهناك استراتيجية وظيفية مشتركة لمؤسسات الذاكرة الخارجية، تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هى : الاقتناء، والتنظيم، والخدمة، على أن يكون ذلك بالتنسيق مع مؤسسات الإنتاج الفكرى.

"بل إن هذا التجانس والتكامل والاستراتيجية الوظيفية تمتد من الرصيد الفكرى بكل قطاعاته، إلى الرصيد التشكيلى للإنسان ومؤسساته الممثلة فى المتاحف ودور الآثار، فمن المؤكد مثلا أن المعرفة الدقيقة لحياة المصريين فى العصر المملوكى من جانب أحد الباحثين، وتقتضى أن يحصل على الكتب وغيرها من المواد المتخصصة التى تقتنيها المكتبات ومراكز التوثيق، كما تقتضيه أن يدرس حجج الأوقاف وعقود الزواج والبيع وغيرها من الوثائق الموجودة بدار المحفوظات، كما تقتضيه أن يرى ما يستطيع من مخلفات هذا العصر ومآثراته التشكيلية فى قسمها الخاص بمتحف الفن الإسلامى أو المتاحف ودور الآثار العامة.

هذا، وقد جرى العرف العلمى على استقلال القضايا والمسائل المتصلة بمؤسسات الرصيد التشكيلى فى منطلق خاص بها، وكذلك الأمر بالنسبة للرصيد الفكرى فى قطاع "المكتبات والالتزامات" وفى المؤسسات المتصلة به من دور المحفوظات والأرشيفات.

ومن أجل ذلك فإننا نكتفى في هذه "الفلذكة التمهيدية" بمعالجة ذلك القطاع الأكبر من الرصيد الفكرى، وهو قطاع "القراءات والبحوث" والمؤسسات القائمة به، سواء احتفظت بأسمائها التقليدية (مثل : دار الكتب، أو المكتبة على اختلاف تخصصاتها) أو مالت إلى التسميات الجديدة (مثل : مركز التوثيق أو مكتب الاعلام أو قسم المعلومات).

تبتدىء الوظائف فى قطاع "القراءات والبحوث" بوظيفة "الاقتناء"، ولم تكن هذه الوظيفة فى المراحل الأولى البعيدة لقيام الذاكرة الخارجية تمثل عبئا كبيرا أو مسئولية معقدة، فالأوعية قليلة فى إعدادها محدودة فى محتوياتها، وكان الاتصال مباشرا بين من أنتجوها وبين القائمين بمؤسسات الذاكرة الخارجية فى ذلك العهد البعيد، بل لعلهم كانوا طائفة واحدة يتولى أفرادها العمل فى أى من الموقعين. أما الآن، وبعد طوفان الانتاج الفكرى التى تراكمت عبر العصور، فقد أصبح "الاقتناء" وظيفة فنية متميزة ترتبط بعوامل كثيرة، فى مقدمتها الحاجات الفعلية والمتوقعة من جانب رواد هذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات الذاكرة الخارجية، مكتبة عامة أو مكتبة متخصصة أو مراكزا للتوثيق والاعلام، هذا إلى جانب الإمكانيات المالية والفنية والبشرية المتوفرة للمؤسسة أو التى يمكن توفيرها.

فإذا تم للمكتبة أو مركز التوثيق إقتناء ما يحتاج إليه رواده من مواد القراءة والبحث فى ضوء الحاجات والامكانيات المدروسة، فلا بد من "تنظيم" هذه المكتبات داخل المكتبة أو مركز التوثيق. والحقيقة أن تنظيم الرصيد الفكرى فى دور المعلومات يتم على مرحلتين، المرحلة الأولى يقوم بهابعض المؤلفين فى مثلث الانتاج الفكرى السابق، حيث يقطعون منه مجموعات متكاملة من المعلومات فى أقل وقت وبأقل جهد، وهذا النوع بطريقة تسهل "استرجاع" أى من هذه المعلومات فى أقل وقت وبأقل جهد، وهذا النوع من الأوعية يسمى عند رجال المكتبات والتوثيق "الكتب المرجعية"، وهى الكتب

التي بطبيعة تنظيمها وبطبيعة المعلومات التي فيها، لم توضع لتقرأ من أولها إلى آخرها، ولكن لتؤخذ منها معلومة أو معلومات معينة عند الحاجة، ويهتم القائمون بأمر المكتبة أو مركز التوثيق باقتناء العدد والأنواع الملائمة من كتب المراجع، حيث أنها تمثل مستوى نافعا من مستويات التنظيم بالنسبة للذاكرة الخارجية، ومن أهم أنواع المراجع : دوائر المعارف، والقواميس، وكتب التراجم، والتقويم، والأدلة ، والبيبلوجرافيات والكشافات، سواء أكانت عامة أو متخصصة.

أما المرحلة الثانية من "التنظيم" فهي التي تتم في داخل المكتبة أو مركز التوثيق، وهذا النوع من التنظيم يمثل أخطر الوظائف وأهمها بالنسبة لمؤسسات الذاكرة الخارجية، وهناك عمليات فنية متكاملة للقيام بهذا التنظيم في مقدمتها الفهرسة والتصنيف. أما المستوى الذي يصل إليه التنظيم فقد يكتفى بالتنظيم الخارجى لأوعية الرصيد الفكرى فيما بينها، دون محاولة التحليل العميق لمحتويات كل وعاء، وتكتفى المكتبات العامة عادة بهذا المستوى من التنظيم. وقد يصل التنظيم إلى أعماق المحتويات الداخلية لكل وعاء بما يقرب من إنتاج أوعية جديدة في بعض الأحيان، ويمارس هذا المستوى من التنظيم مراكز التوثيق والإعلام في مختلف الموضوعات، وكلما كان مجال المركز محدودا في موضوعه فإن التنظيم يزداد عمقا وتحليلا، وقد يتولى إنتاج بعض الأوعية المرجعية وهي المستوى الأول من التنظيم الذى تقوم به مؤسسات الإنتاج الفكرى على ما سبق بيانه.

والحقيقة أن وظيفة "التنظيم" هذه، ولاسيما فى مراكز التوثيق والمكتبات المتخصصة، ليست عملية تخزين للمعلومات أو الأوعية، ولكنه الترتيب الوظيفى الدقيق للأوعية وللمعلومات طبقا لنظام معين، من أجل استرجاع الأوعية أو المعلومات التى تحتويها عند الحاجة، فالاسترجاع هو الهدف النهائى من وظيفة التنظيم بأكملها. هذا، وإذا كان الضلعان الخارجيان

لمثلث "الذاكرة الخارجية" هما النصف الثانى فى المدار العام لدورة الرصيد الفكرى، فإن من أخطر الأمور هنا أيضا أن ينقطع المدار فى أى نقطة على هذين الضلعين، ويحدث الانقطاع غالبا فى النقطة بين الاقتناء والتنظيم، حيث قد نرى فى فترات التخلف بالنسبة لبعض المكتبات ومراكز التوثيق، أنها تقتنى القليل أو الكثير من مواد القراءة والبحث، ولكنها تهمل القيام بوظيفة التنظيم إهمالا تاما، أو تعتمد على مستويات مهلهلة من النظم البدائية، التى لا تتلائم مع طبيعة المواد ولا تستجيب لحاجات القراء والباحثين.

علوم الرصيد الفكرى وتخصصاته

رأينا فى دورة الرصيد الفكرى مساحتين متكاملتين للإنتاج وللذاكرة الخارجية، قامت فوقهما كثير من المواقع والمؤسسات التى تشارك بطريق أو بأخرى فى حركة هذا الرصيد وفى إزدهاره على مستوى الممارسة والعمل. وقد كان من الطبيعى أن تنشأ علوم ودراسات متعددة فوق هاتين المساحتين، لتعزيز تلك المواقع الرئيسية فى مداره العام، وللنهوض بهذه المؤسسات التى تتولى أمر الرصيد الفكرى فى هذا الموقع أو ذاك.

ونستطيع أن نقول : إن الرصيد الفكرى للإنسان يشبه الإنسان نفسه، فكما أن الإنسان كان موضوعا لعلوم كثيرة منها الطب وفروعه، وعلم الاجتماع بكل قطاعاته وامتداداته، وعلم النفس فى أصوله وفى نوعياته، وغير هذه الثلاثة علوم أخرى مستقلة أو متولدة بالتلاقح فيما بينها، فكذلك الرصيد الفكرى للإنسان أصبح مع الزمن موضوعا أو مجالا لعلوم كثيرة، تتناول هذا الجانب أو ذاك من جوانب هذا الرصيد، فى بحوث فردية أو فى دراسات متكاملة.

ومن الطبيعى أن يكون هناك شىء من التداخل بين هذه العلوم والدراسات، بسبب وحدة الموضوع أو المجال بالنسبة لكل منها. وهذا التدخل

أمر مألوف بالنسبة للعلوم التى تعالج موضوعا واحدا أو تلتقى على مجال متجانس التكوين. ولا خطر فى ذلك إذا استطاع كل علم منها أن يحدد لنفسه زاوية خاصة أو جانبا معيناً فى الموضوع أو المجال، وأن يرسم خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين العلوم الأخرى التى تعالج نفس الموضوع. هذا ونحن نستطيع من جانبنا أن نقسم هذه العلوم والدراسات التى تتناول الرصيد الفكرى إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى تشمل كل العلوم والدراسات فى مثلث الانتاج الفكرى ، والمجموعة الثانية تشمل كل العلوم والدراسات فى مثلث الذاكرة الخارجية.

على أننا إذا كنا نستطيع أن نرسم الخط الذى يفصل بين المجموعتين على المستوى التجريدى النظرى السابق، فإن وجود هذا الخط فى الواقع يكاد يكون أمراً مستحيلاً، فهناك دائماً قنوات للاتصال تمر من خلالها كثير من القضايا والمسائل المشتركة بين المجموعتين، وقد كان الاتصال بينهما فى الماضى البعيد متمثلاً فى وحدة الطائفة القائمة بأمر الرصيد الفكرى فى مثلثيه (الانتاج، والذاكرة الخارجية)، ويتمثل الآن فى تولى بعض مؤسسات الذاكرة الخارجية جهداً كانت ستبذله فى خدمة روادها، كما أن بعض مراكز التوثيق قد يصل فى عمق الخدمات التى يقدمها لرواده إلى إنتاج بعض الأوعية المرجعية. بل إننا قد نرى فى المستقبل غير البعيد تطوراً جذرياً فى قضية الرصيد الفكرى كلها، حيث يتم الاختزان المنظم لقطاعات ضخمة من هذا الرصيد فى بنوك للمعلومات، تقدم للباحثين ما يحتاجون إليه تليفزيونياً عبر الأقمار الصناعية ومن المؤكد أن هذا التطور س يدعم قنوات الاتصال بين مؤسسات الانتاج الفكرى ومؤسسات الذاكرة الخارجية، وقد ينتهى الأمر إلى شكل من أشكال الاتحاد أو التكامل "الفيدرالى" فيما بينهما.

ولكن الذى يعنينا الآن هو التمييز بين علوم الانتاج الفكرى وحجر الزاوية فيه هو "التكوين" والتأليف، وبين علوم الذاكرة الخارجية وحجر الزاوية هنا هو "التنظيم" والتحليل، ومن الضرورى بعد ذلك أن يأخذ الطلاب والدارسون لأى من المجالين فى اعتبارهم القضايا و المسائل الموجودة فى المجال الآخر. وهذا هو الحال نفسه فى العلاقة بين العلوم التى تتخذ الانسان موضوعا ومجالا لبحوثها ودراساتها، فطلاب الطب ودارسوه مثلاً يأخذون فى اعتبارهم كثير من القضايا والمسائل فى علم النفس وفى علم الاجتماع وفى غيرهما من علوم الانسان ومن علوم الطبيعة، كما أن العكس صحيح فى جملته وفى تفاصيله.

تخصص المكتبات فى قطاعاته العريضة.

المكتبات ومراكز التوثيق هى المؤسسات القائمة بأمر الذاكرة الخارجية فى دورة الرصيد الفكرى بالنسبة للقطاع الأكبر فيه وهو القراءات والبحوث، وقد كان من الطبيعى بالنسبة لهذه المؤسسات أن تبدأ كغيرها من ألوان النشاط الانسانى، معتمدة على الذكاء الفطرى للانسان بأسلوب المحاولة والخطأ، وقد بقيت تلك المرحلة أزمانا طويلة، تجمعت خلالها تدريجيا بعض الملاحظات والتأملات المتناثرة، وكانت أشبه بالبذور التى تمخضت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عن مجموعة من الدراسات والقضايا والمسائل تجتمع حول محور واحد هو مسئولية المكتبات ومراكز التوثيق نحو الرصيد الفكرى فى قطاع القراءات والبحوث.

وقد اتسعت دراسات المكتبات والتوثيق فى النصف الثانى من القرون العشرين اتساعا كبيرا، وتشعبت موضوعات البحث فى هذا الميدان لتغطى كل ما يتصل بالمكتبة أو مركز التوثيق كمؤسسة لها كيانها الإدارى والفنى،

وتتضمن بين جدرانها المواد الفكرية بجميع أوعيتها لتصل بين الإنسان وما يتطلع إليه من كشف المجهول أو تحقيق الذات، كما أن المكتبة أو مركز التوثيق مؤسسة لا توجد في فراغ، ولكنها توجد كخلية حية ومتطورة في مدرسة أو معهد، أو في جامعة أو مركز للبحث، أو في مؤسسة خاصة، أو توجد في مدينة أو حي من الأحياء لخدمة أفراد المجتمع في محيطها، وهي في كل واحدة من هذه الحالات تأخذ لونا خاصا من الوجود يختلف عن بقية الألوان وإن احتفظ بجوهره الأساسي.

والمكتبة قبل ذلك كانت جزءا من تاريخ البشرية، وعاملا هاما في تطور المجتمع الإنساني واليوم أصبحت المكتبات ومراكز التوثيق أهم الخلايا الفكرية والعلمية التي يضمها جسم المجتمع ويقع عليها عبء كبير لا بد أن تقوم به في حياة البيئة المحلية وفي حياة الأمة وفي حياة الإنسانية ومستقبلها، وعلى أرباب هذه المهنة أن يبذلوا أقصى جهد في مجالات التعاون المحلي والقومي والإقليمي والدولي، لكي يستطيعوا أن يقوموا بدورهم في كفاية ونجاح.

تلك هي الخطوط الأساسية التي تجتمع حولها علوم المكتبات ودراساتها في الوقت الحاضر، ويمكن توزيعها على ثلاث مجموعات رئيسية، ثم ثلاث مجموعات إضافية. ونبدأ بتقديم المجموعة الأولى، على ترتيب الوظائف الأساسية الثلاثة في مؤسسات الذاكرة الداخلية، كما يلي:

أ-دراسات المواد والأوعية: - وهي الدراسات الخاصة بأوعية الرصيد الفكري، وتهدف إلى التعريف بهذه الأوعية وبمصادرها، تمهيدا لاقتنائها وللوصول إلى أحسن الطرق للانتفاع بها في المكتبة أو مركز التوثيق انتفاعا كاملا.

ب-دراسات التنظيم الفني: - وهي الدراسات الخاصة بالعمليات الفنية الدقيقة لتنظيم أوعية الرصيد الفكري وتحليلها - ترتيباتها، كالفهرسة

بأنواعها والتصنيف ^{٢٣٤} في اختلاف أبعاده وتهدف الدراسات هنا إلى جعل مواد المكتبة أو مركز التوثيق في متناول القراء والباحثين من أيسر السبل وأكثرها كفاية.

ج- دراسات الخدمة والاسترجاع: - وهى الدراسات الخاصة باسترجاع المعلومات من أوعيتها أو باسترجاع الأوعية نفسها، وتهدف هذه الدراسات إلى استكشاف أحسن السبل لاتاحة مواد المكتبة أو مركز التوثيق للقراء والباحثين كل حسب حاجته على مستوى الطلب أو مستوى التوقع، من جانبهم كأفراد أو كجماعات.

أما المجموعات الإضافية فقد حتمتها ثلاثة أبعاد أخرى فى مؤسسات الذاكرة الخارجية، البعد الإدارى داخل المؤسسة، والبعد البيئى حول المؤسسة، والبعد المطلق حول المهنة نفسها، ونقدمها على هذا الترتيب كما يلى:

أ- دراسات الإدارة والتدبير: - وهى الدراسات الخاصة بالمكونات الإدارية للمكتبة أو مركز التوثيق كالموظفين، والمبانى، والأثاث، والميزانية، والأهداف الاستراتيجية، والاجراءات الروتينية. وتهدف الدراسات هنا إلى استخدام أوفق المبادئ والنظريات فى علوم الإدارة للتنسيق بين هذه المكونات، كى تحقق المكتبة أهدافها كاملة.

ب- دراسات المكتبات النوعية والتوثيق: - إذا كانت المجموعات الأربعة السابقة تغطى الوجود الذاتى للمؤسسة (مكتبة أو مركزا للتوثيق)، فإن هذه المجموعة الخامسة من الدراسات تتولى ربط هذا الكيان الذاتى وصياغته بما يتلائم مع البيئة المحيطة به، حيث إن هذه البيئة قد تكون مدرسة أو جامعة أو كلية للطب أو مركزا للبحوث التربوية أو معهدا للطاقة الذرية، أو مؤسسة للصناعات الكيماوية، أو غير ذلك من الهيئات التى تتطلع إلى الرصيد الفكرى بمؤسسات الذاكرة الخارجية. وتهدف هذه

الدراسات إلى تأكيد القيمة النوعية لكل مؤسسة من مؤسسات الذاكرة الخارجية، حسب طبيعة العوامل البيئية التي تحيط بكل منها، وأنه ينبغي أن تؤخذ كل هذه العوامل في الاعتبار فيما يتصل بالاقتناء والتنظيم والاسترجاع والادارة. والحقيقة أن هذه المجموعة من الدراسات هي المنطلق الذي يبدأ منه "التوثيق" باعتباره دراسة مركزة حول مؤسسات الذاكرة الخارجية التي تقتنى المواد المتخصصة وتنظيمها من أجل المتخصصين.

ج-دراسات مؤسسات المكتبات: - وهي الدراسات التي ترتبط بمؤسسات الذاكرة الخارجية بعامة بصفتها النواة التي قام حولها إحدى المهن العريقة في تاريخ الحضارة الانسانية والفكر البشرى، وهي مهنة المكتبات بما تشتمل عليه من تاريخ طويل وفلسفات ومبادئ تطورت عبر العصور. وهدف هذه الدراسات بصفة عامة إلى خلق الضمير المكتبي بين رجال المكتبات والتوثيق، وإلى توعيتهم بوجودهم المهني ومكانهم الأدبي حتى يقوموا بتأدية دورهم عن وعى وإيمان، ويحسوا بأن هذه المهنة شىء أكبر من مجرد طريق للحصول على لقمة العيش.

موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته

ويبقى بعد ذلك مسألة حيوية بالنسبة لتحديد موضوع علوم المكتبات، فليس يكفي أن تبين العناصر الوظيفية فى مجاله العام، أو القطاعات العريضة لدراساته التي تقوم على هذا العنصر الوظيفى أو ذاك، بل لابد إلى جانب ذلك من رسم خطوط الاتصال والانفصال بين هذه العناصر الوظيفية بالنسبة لعلوم المكتبات، وبين العناصر الوظيفية الأخرى فى المجال بعامة التي تقوم عليها علوم ودراسات أخرى تعيش حول أوعية المعلومات أيضا. ويمكن تلخيص هذه الخطوط الحدية كما يلي:

أ- أوعية المعلومات وموادها في المكتبات ومراكز التوثيق تتمثل في مواد "القراءات والبحوث" دون مواد "المكتبات والالتزامات" التي تتولاها علوم المحفوظات والأرشيف. وهناك اتصال وثيق بين العلوم الموجودة في كل من الجانبين باعتبارهما من مؤسسات الذاكرة الخارجية، ويؤيد ذلك أننا نجد في أمثلة غير قليلة مؤسسة أكاديمية واحدة لاعداد العاملين في دور المحفوظات وفي المكتبات ومراكز التوثيق كما في لندن والقاهرة، حيث نجد "مدرسة لندن للمحفوظات والمكتبات : London School of archives and Librarianship. وقسم المكتبات والوثائق: Department of Librarianship and Archives على الرغم من الاستقلال الداخلي لكل من المجموعتين.

ب- مواد القراءات والبحوث التي تدخل إلى المكتبات ومراكز التوثيق، تأتي أصلا من مؤسسات الانتاج الفكرى، ودراسة هذه المواد تدخل بالأصلية في نطاق مجموعة العلوم الخاصة بالانتاج الفكرى ومؤسساته، ولكنها تدخل بالتكامل في علوم المكتبات والتوثيق، ولاسيما تلك الموضوعات المتصلة بتحميل الرصيد الفكرى في أوعيته نشرًا وتوزيعًا، لأنها الموقع الملاصق لمؤسسات الذاكرة الخارجية من ناحية الاقتناء، وقد أصبح "النشر" أحد المقررات الدراسية الثابتة في مناهج إعداد رجال المكتبات والتوثيق.

البحث هو أول المواقع في مؤسسات الانتاج الفكرى، ودراسته تقع بالأصلية في نطاق مجموعة "التخصصات" والعلوم الخاصة بالانتاج الفكرى ومؤسساته، ولكنه يدخل بالتكامل في علوم المكتبات والتوثيق، ولاسيما تلك الموضوعات الخاصة بالتعرف على حاجات الباحثين والمتغيرات المحيطة بهم حيث يعملون، لأنها الموقع الملاصق لمؤسسات الذاكرة الخارجية من ناحية الاسترجاع.

هذا، وإذا كانت علوم المكتبات والتوثيق لا تستطيع أن تغفل تلك العلاقة الوثيقة بينها وبين الموقعين القريبين من مؤسسات الذاكرة الخارجية (التحميل والبحث)، فإن دراسات التوثيق بصفة خاصة وهى جزء لا يتجزأ من علوم المكتبات، تعطى اهتماما أكبر لكل المواقع فى مثلث الانتاج الفكرى، لأن الربط الوثيق بين كل المواقع على مدار الرصيد الفكرى كله هو أساس النجاح فى التعامل مع المواد المتخصصة من أجل المتخصصين.

وقد اختلط الأمر على بعض المدارس المهنية فى تحديد ماهية التوثيق، وتوهموا أن هذا الربط الوثيق يعنى الوحدة الاندماجية لكل مواقع الرصيد الفكرى، ففسروا التوثيق بما يشمل كل المواقع والمؤسسات على مدار الرصيد الفكرى كله. والحقيقة هى ما ذكرناه آنفا، فليست هناك أية فائدة عملية من هذا التفسير الواسع المطاط، لأن المجال بطبيعته أكبر وأعمق من أن يحتكره علم واحد، ولو نجح هذا الوهم فسوف يتحول هذا العلم أو الدراسة إلى مجرد إطار شكلى لا يعنى شيئا محددا.

ونستطيع أن نقدم مثالا لتوضيح وجهة النظر السابقة فى ميدان العلوم الطبيعية، فما هى الفائدة العملية إذا قلنا مثلا "هناك علم واحد أو دراسات اندماجية موحدة للطبيعة، تشمل الفيزياء، والكيمياء، والحيوان، والنبات، إلخ . ."، ومن المؤكد أن العرف العلمى قد جرى على خلاف ذلك، وأن المنهج السليم هو توزيع تلك المجالات المتشابهة على علوم ودراسات متميزة طبقا للأعراف السائدة، على أن يكون لكل علم أو دراسة موقع معين يأخذه بالأصالة، ويشارك فى المواقع الأخرى بالتكامل كل حسب وثاقفة الصلة أو بعدها.

وفى ضوء القضايا والمسلمات السابقة نستطيع أن نقدم صيغة موجزة لتحديد موضوع علوم المكتبات والتوثيق كما يلى:

"موضوع علوم المكتبات والتوثيق هو الرصيد الفكرى للانسان، فى القراءات والبحوث بما فيها المواد المتخصصة ومؤسسات ذلك الرصيد، من حيث الضبط والاقتناء والتنظيم والاسترجاع وما يرتبط بها فى الادارة الداخلية والبيئة الخارجية والتكوين المهنى تكاملا بين تلك الوظائف فى ذاتها وتنسيقها بينها وبين بقية الوظائف فى دورة المعلومات بمدارها العام".

وإذا كان ذلك "الموضوع" المتكامل فى واقع الحياة، الذى ترتبط به المؤسسات الميدانية الاختزانية، بصرف النظر عن التسمية التى تحملها كل منها: مكتبة أو مركزا للتوثيق أو غيرهما، فكيف ومتى؟ ولماذا؟ نرى فى الوقت الحاضر ولثلاثة عقود مضت، ذلك الاتجاه الانفصالى الذى يحمل شعار "التوثيق"؟ وهل هناك بالنسبة للمؤسسات الميدانية الاختزانية فئتان (المكتبات والمعلومات / الأرشيفات والمحفوظات) أو ثلاث فئات (المكتبات / المعلومات / الأرشيفات)؟ وفيما يلى نوضح وجهة نظرنا نحو هذه القضية، التى تتجدد من حين لآخر:

نشأت الذاكرة الخارجية للرصيد الفكرى منذ اللحظة التى اخترعت فيها الكتابة، وعرف الانسان من المؤسسات القائمة على هذه الذاكرة الخارجية "دور المحفوظات" للقيام بأمر الأوعية الفكرية التى تهم السلطة من "المكاتب والالتزامات" على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وعرف "دور الكتب" للقيام بأمر الأوعية الفكرية على إطلاقها الممثلة فى "القراءات والبحوث" وقد استقلت "دور المحفوظات" والأرشيف منذ زمن بعيد، وأصبح للقائمين بها مهنتهم وأساليبهم الفنية التى يمارسونها، لتأدية الوظائف الثلاثة بهذا النوع من مؤسسات الذاكرة الخارجية، كما أن رجال المكتبات عبر العصور، قد استطاعوا أيضا أن يؤسسوا لمهنتهم كثيرا من الطرق والأساليب

الفنية للقيام بوظائف المهنة، ولاسيما وظيفة "التنظيم" وخلفياتها الفنية كالفهرسة والتصنيف.

وفى القرن التاسع عشر توجه إهتمام المهنة بالبلاد المتقدمة فى أوربا وأمريكا، إلى الجبهة العريضة من جماهير القراء فى طبقات الشعب على اختلافها، وأصبحت المكتبات العامة هى محور اهتمامهم، وتركزت حولها وحول جماهيرها أمور الاقتناء والتنظيم والخدمات. أما جمهور المكتبات المتخصصة والعلماء والباحثون، فقد نسيهم أو تناساهم رجال هذه المهنة خلال تلك الفترة، لأن الطبول العالية كانت تدق للجبهة العريضة من المواطنين، باسم الديمقراطية وشعارات التنقيف الذاتى.

أما العلماء والباحثون وجمهور المكتبات المتخصصة فقد كانوا فى موقف لا يحسدون عليه، حيث بدأت البواكير الأولى للطوفان العلمى ترحف عليهم فى هيئة أوعية جديدة كالدوريات والنشرات والتقارير، ثم المواصفات والمعادلات وبراءات الاختراع، وحيث دخلت إليهم بعض الأوعية العلمية بلغات لم يتعلموها من قبل ولا يملكون الوقت لتعلمها، وحيث تشقت أمامهم مجالات البحث وتعددت موضوعاته، وحيث ظهرت بوادر الانتقال بالبحث من مستوى الهواية وحب الاستطلاع، إلى ضرورات التنمية وسد حاجات المجتمع.

تحت ضغط هذه الظروف الجديدة بالنسبة للمواد المتخصصة وحاجات المتخصصين، وفى مرارة النسيان أوالتناسى من جانب رجال المهنة العريضة التى كان يجب أن تواجه هذه التطورات، اضطر العلماء والباحثون أنفسهم إلى تحمل مسئولية الوظائف الثلاثة (الاقتناء، والتنظيم، والخدمة) فى مواقعهم، ولم يكونوا مزودين بتلك الطرق والأساليب الفنية فى التنظيم، بل كان اعتمادهم الوحيد على ألفتهم وطول معاشتهم لمواد الرصيد الفكرى بحكم أنهم منتجوهم والباحثون فيه. ومن الطبيعى أن هذه الألفة وحدها

لابد أن تفشل فى القيام بهذه المسئولية، فضلا عن أن اتساع المجال وسنة التطور تحتم ألا يكون المنتجون للأفكار هم أنفسهم القائمون بأمر الذاكرة الخارجية كما كان الحال فى المراحل الأولى لنشأة الرصيد الفكرى.

وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، توالى بالبلاد الغربية كثير من مواقف الحساسية المهنية والشخصية أحيانا، بين رجال المكتبات الذين ورثوا أساليب المهنة وقواعدها فى التنظيم، وبين هذه الطائفة من العلماء ثم من تبعهم من المهندسين، الذين بادروا إلى تحمل مسئولية القيام بأمر الذاكرة الخارجية بالنسبة للمواد المتخصصة فى العلوم والتكنولوجيا. وأدت هذه الحساسيات المهنية والشخصية إلى أن يقوم هؤلاء المهندسون والعلماء بالدعوة إلى تكوين مؤسسات وهيئات مهنية خاصة بهم، فأنشئت

بأمريكا "جمعية المكتبات المتخصصة: Special Libraries Association عام ١٩٠٨ بعد حوار مهنى غير ناجح مع رجال "الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association ثم أنشئء بانجلترا "جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب الإعلام: ASLIB فى عام ١٩٢٤، اشباعا لنزعة التعالى ضد "جمعية المكتبات: Library Association. الانجليزية، التى أنشئت قبلها بنصف قرن. وكانت كلمة "توثيق" أبرز الاصطلاحات التى أثمرتها هذه الحساسيات المهنية والشخصية. وعاشت هذه الحركة الانفصالية فترة من الزمن وهى تسير بالطاقة

التى ولدتها هذه الحساسية، ثم تبين لأصحابها بعد أن هدأت النفوس بانتهاء الجيل الذى حمل لواءها، أن رصيد الذاكرة الخارجية بالنسبة للعلوم أو التكنولوجيا أو غيرها من المجالات المتخصصة، لا يكفى فى القيام بأمره مجرد الألفة أو المعاشة، بل لابد إلى جانب ذلك من الاعتماد على الأساليب الفنية، لكى تستطيع المهنة أيا كان اسمها، أن تستوعب الطوفان المتزايد من الدوريات والنشرات والتقارير، ولكى تستضيف الأوعية العصرية الحديثة من

الأشرطة والأقراص والرقائق الصوتية والضوئية، وهذه الأساليب الفنية هي التي عرفتھا وتطورھا مهنة المكتبات قبلھم.

كما أن رجال المهنة أنفسهم تداركوا هذا النسيان أو التناسى لحاجات العلماء والمتخصصين ليس في مجال العلوم والتكنولوجيا فقط، ولكن في كل المجالات التي تضخم فيها الانتاج الفكري وتزايدت مطالب المتخصصين من هذا الانتاج، كالتربية والاقتصاد والتخطيط. ولم يكد ينتصف القرن العشرون حتى كانت تلك الموجة الانفصالية المفتعلة قد انحسرت من الناحية الموضوعية وإن تكون آثارها قد بقيت متمثلة في تلك المؤسسات والهيئات التي أنشئت خلال فترة الحساسية، وما زالت تحمل في أسمائها كلمة "توثيق" أو غيرها من الشعارات التي راجت خلال تلك الحركة، كما قد بقي من آثارها ذلك الازدواج في كثير من المصطلحات الفنية الذي يمثل تحديا كبيرا للمهنة كلها في الوقت الحاضر.

أما في البلاد النامية فهناك كثيرون لا يعرفون شيئا عن تلك الظروف والملابسات المهنية والشخصية التي أثمرت كلمة "توثيق" ولا عن التطورات التي انتهى إليها الموقف من الناحية الموضوعية بالنسبة للمهنة كلها. وظهرت بعض المواقف في البلاد النامية وكأن أصحابها يريدون أن يعيدوا أمرا بدأ وانتهى منذ عدة عقود، ولم يبق منه إلا الدرس التاريخي الذي ينبغى أن يستفيد منه رجال المهنة في هذه البلاد النامية، ويتلخص هذا الدرس في أن ازدهار هذه المهنة رهن بوحدتها وابتعادها عن الحساسيات الشخصية والمهنية. وقد سخر دكتور "رانجاناثان" من جهل هؤلاء أو تجاهلهم لحقيقة الموقف السابق، وإذا كان دكتور "رانجاناثان" قمة في المكتبات والتوثيق بكل المقاييس وعند كل المدارس، وإذا كان انتماؤه إلى الهند وهي من البلاد النامية يضيف قيمة أكبر على وجهة نظره بالنسبة لنا في البلاد العربية، فإننا نسجل هنا تصويره الساخر لهؤلاء الجاهلين أو المتجاهلين.

This has created unnecessary difficulties in the library profession in the older industrialized countries. The newly developing countries blindly take on their own heads these unnecessary difficulties of the earlier developed countries. (See S.R. Ranganthan's Documentation and its facets, p.45.)

وإذا كان الأعلام المعاصرون فى المكتبات والتوثيق، من أمثال "رالف شو" و"شير" و "رانجاناثان" و "تاوبه" وكثير غيرهم، يجمعون على انتماء التوثيق ودراساته إلى المكتبات وعلومها، ففعل أدق التصورات للعلاقة بينهما هو ما ارتآه "دكتور رانجاناثان" حين جعل المكتبات هى الإطار العلم الذى يقوم بكل الوظائف الأساسية والإضافية، على امتداد الخط بين إنتاج الأوعية الفكرية وبين وصول هذه الأوعية إلى أيدي الرواد والمستفيدين.

فإذا كانت تلك الأوعية من المواد المتخصصة، وإذا كان المنتفعون هم المتخصصون، وإذا كان التنظيم ملائما لمواقفهم فى البحث، وإذا كانت الخدمات تستجيب لحاجاتهم الخاصة، على مستوى الطلب الفعلى أو التوقع، فذلك هو التوثيق. ومعنى ذلك أن التوثيق ليس نشاطا مقابلا أو معادلا للمكتبات، ولكنه نمط مركز من مناشط المهنة ويقع فى القلب من إطارها العام.

المزايدة فى شعارات التغيير

فى موجة الحماس ، الذى قوبلت به ثورة ٢٣ يوليو بمصر فى أيامها الأولى . حينما ألغت الألقاب النشريفية والطبقية ، واستبدلت بها كلمات عامة تقضى على الطبقات العليا فى المجتمع ، أرادت أيضا أن تلغى الكلمات التى تميز الطبقات الدنيا ، وتستبدل بها تعبيرات جديدة، تخلص هذه الطبقات المهضومة، مما علق بها وعلقت به فى الماضى. ومن الأمثلة

الطريقة للمقترحات بالنسبة لهذه الطبقات الدنيا ، كان استبعاد كلمة "شَيَال" على أن يستبدل بها تعبير "مساعد مسافر" . . . !

ويبدو أن التخصصات الحديثة مثل الحركات السياسية ، تشغل نفسها كثيراً ، وهو أمر طبيعي ومنطقي ، بالكلمات والعبارات التي تختارها بعناية فائقة ، لتصبح تسميات متميزة أو شعارات جذابة . بل لعل أصحاب هذه التخصصات أكثر اهتماماً في هذه الناحية من السياسيين المحترفين ، طمعاً في التأكد من تقبل المجتمع المقصود للاتجاه الفكري الطارىء ، واقتناع هذا المجتمع بأن في ذلك الاتجاه شيئاً جديداً حقيقة .

وقد يكون هذا الاهتمام عند أصحاب التخصصات ، أكثر مما ينبغي ، ويصبح نوعاً من القلق والحيرة وافتقاد الثقة في دعوى الجودة ، فما يكاد هذا الفكر الطارىء يستقر على كلمة أو تعبير ، لعقد أو عقدين أو أكثر ، حتى يجد نفسه محاطاً بدوافع داخلية أو خارجية غير علمية ، لتغيير التسمية أو لتدعيمها على الأقل ، بكلمات جديدة تجتذب الاهتمام أكثر مما قبلها . ومن المفارقات المثيرة أن هذه الجديدة نفسها ، قد لا تلبث طويلاً حتى تصبح هي الأخرى ، في حاجة ثانية للتغيير أو التدعيم . . . !

في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر نشأت حركة جديدة ، على أيدي بعض المهتمين في بضع دول من وسط أوروبا وشمالها ، بحصر الانتاج الفكري وضبطه ، أمثال "أوتليه" و"لافونتين" وغيرهما ، وهي الوظيفة التي مارسها ويمارسها رجال المكتبات من قبلهم ومن بعدهم ، وأصبحت في مقدمة بنود الاهتمامات ، للجمعيات العلمية والمهنية التي أنشئت قبل هذه الحركة بعقدين ، كالجمعية الأمريكية للمكتبات منذ (١٨٧٦) وجمعية المكتبات في بريطانيا منذ (١٨٧٧) . واستطاع أصحاب هذه الحركة أن يعقدوا تحت لوائها عام ١٨٩٥ (المؤتمر الدولي للببليوجرافيا : I.C.B.)

بمدينة "بروكسل" في بلجيكا . هي البلد الذي ينتمى إليه صاحبها الحركة ورائدها .

تسعون عاماً دون ثقة بالنفس

وقد تمخضت هذه الحركة عن أمور كثيرة ومرت بمراحل متلاحقة ، لكل منهما أهمية بالغة بالنسبة للتخصص الذي يسمى في الوقت الحاضر (علم المكتبات والمعلومات : Library and Information Science) ، حسب الأغلبية من الأقسام الأكاديمية المسؤولة عنه ، بصرف النظر عن بضع تسميات أخرى ، تعتقها أقليات متنوعة من الأقسام ، وفئات مختلفة من المعاهد والمؤسسات ، بله الأقليات الشاذة التي تعيش دائماً على مبدأ "خالف تعرف" . والله وحده هو الذي يعلم ماذا ستكون تسميته أو تسمياته ، بعد عقدين أو ثلاثة أو خلال القرن الحادي والعشرين كله . . . !

أما الأمور والمراحل التي ارتبطت بهذا التخصص الذي يعنيها ، مع نشأة تلك الحركة وتطورها ، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين ، فيمكن استعراضها كما يلي :

(١) أول هذه الأمور التي ارتبطت بالتخصص الذي يعنيها ، كان إنشاء (المعهد الدولي للبيبلوجرافيا : I.I.B) عام ١٨٩٥ ، وقد انهمك أصحاب هذه الحركة في مشروع طموح ، هو (الموسوعة البيبلوجرافية العالمية : U.B.R) ، ولم يدركوا في البداية لعدم تفرسهم بالأعمال البيبلوجرافية الكبرى من قبل ، استحالة السير في موسوعتهم إلى نهاية المطاف . ذلك أنهم أخذوا يعدون البطاقات البيبلوجرافية لأداة مركزية واحدة، تضبط كل ما يصدر من البحوث والمؤلفات ، بصرف النظر عن اللغة والموضوع وشكل الوعاء ومكان صدوره ، وهو ما أثبتت التجارب في كل العصور أنه طموح يدخل في باب الأمانى .

كما أن العمل في تلك "الموسوعة" كان تطوعيا في الجانب الأكبر منه، والمشروعات التطوعية قد تنجز في البداية ما يشبه المعجزات ، كما حدث لمشروع بيبليوجرافى فى أمريكا ، بدأ قبلهم بعشرين عاما ، ولكنه كان أكثر واقعية وأقل طموحا . وهو مشروع (بول : Poole) لضبط محتويات الدوريات باللغة الانجليزية وحدها فى أمريكا وإنجلترا فقط منذ ١٨٠٦ فصاعدا . وإذا كان مشروع "بول" فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بعد إنجازاته الأولى بتغطية حوالى مائة عام ، قد تبطأ ثم توقف فى أوائل القرن العشرين ، ليحل محله المشروع التجارى القائم حتى الآن ، الذى تولاها "ويلسون" وشركته ، فإن مشروع "الموسوعة" السابق كان قد أدركه الموت التنفيذى ، قبل إعلان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وجاءت الحرب فأغلق "المعهد" نفسه حتى العشرينيات . وأصبحت بقايا المشروع متحفا ، تؤكد لمن يراها ضرورة التخطيط المهنى السليم ، للقيام بالأعمال الببليوجرافية .

لم يكن فى الحقيقة مشروع ذلك الضبط الببليوجرافى ، قائما على أى أسس فنية أو مهنية ، ولكنه كان أمنية طموحة تعلقت بها نفوس مجموعة من العلماء والهواة ، وعلى رأسهم "أوتليه" نفسه : شاب بلجيكى لم يبلغ الثلاثين، من رجال القانون ، تعلقت نفسه بالأعمال الببليوجرافية ، وتعلق به هو كثيرون من أمثاله ، فقاموا بحركتهم رافعين الشعار الببليوجرافى ، وأولهم "لافونتين" الذى كان من رجال القانون والسياسة ، وقد وصفه "ألن كنت" وهو من أتباع هذه الحركة فى الوقت الحاضر ، بأنه "رجل يصلح لأى عمل فى الحياة إلا الببليوجرافيا والتصنيف . . .".

ويؤكد هذا التفسير ، الذى أشار إليه الدكتور "رانجاناثان" العملاق الهندى فى التخصص الذى يعنينا ، أنهم فوجئوا وهم يستعدون لعقد مؤتمرهم

الدولى ولإنشاء "المعهد" أيضا ، بعد إعداد عدد كبير من البطاقات الببليوجرافية - فوجئوا بأنهم لا يملكون أى نظام يرتبونها فى "الموسوعة" على أساسه ، وسمعوا أن نظاماً للتصنيف موجود فى أمريكا، وضعه رجل اسمه "ديوى" منذ ١٨٧٦ ، فكتب إليه "أوثليه" يطلب نسخة من هذا النظام عام ١٨٩٤ وأرسل إليه "ديوى" نسخة من الطبعة الخامسة أحدث الطبوعات فى ذلك الوقت . وقد أعجبهم هذا النظام فاتخذوه أساساً لترتيب البطاقات فى "الموسوعة" ، ولما فشل مشروعها الخيالى وأصبحت متحفاً ، تحولوا به فاتخذوه أساساً لما ظهر بعد ذلك باسم (التصنيف العشرى العالمى : U.D.C.)، وهو أهم عمل يمكن أن ينسب إليهم ، مع أنه يعتمد على التطويرات المتلاحقة التى مر بها نظام "ديوى" فى القرن العشرين .

(٢) أما المرحلة الثانية لهذه الحركة ، فهو أن أصحابا قد تنبّهوا فى العشرينيات من القرن العشرين ، وهم يعيدون بناء معيهم من جديد ، بعد توقف أعماله وإغلاقه لأكثر من عشر سنوات ، إلى إحداث تغييرين فى البناء المقترح ، رأوا فى ذلك الوقت أنهما كفيلا بالنجاح الكامل لحركتهم . ومن الطريف أن هذين التغييرين يتمثلان فى كلمتين اثنتين ، تدخلان على الشعار الذى رفعوه ، ويتم تركيبهما فى البناء الجديد . ! كانت الكلمة الأولى هى (اتحاد : Federation) بدلا من (معهد : Institute)، وقد حتم هذا التغيير الأول، الأوضاع السياسية والقومية والدولية ، التى سادت العالم بين الحربين العالميتين ، إذ لم يعد الوقت ملائما للمؤسسات المركزية على المستوى الدولى، تقاديا للحساسيات القومية والوطنية ، التى قد تجعل من المستحيل الاتفاق على موقع المؤسسة المركزية .

وعلى الرغم من أن هذا التغيير الأول أعلن رسمياً عام ١٩٣٧ ، فإن الخطوات الحقيقية نحوه بدأت عام ١٩٢٤ ، بعد عشرة أعوام كاملة

عاشها "المعهد" بياتاً دون أى رئيس ، باقتراح أحد الأعضاء من ألمانيا . وبدأت "أمانة" جزئية للمعهد فى مدينة "ديفنير" حتى عام ١٩٢٩ ، ثم فى "لاهاى" حتى عام ١٩٣٨ ، التى انتقلت إليها "الأمانة" تماماً فى هذا العام نفسه ، كما تولاه رئيس هولندى أيضاً. وفى هذا العام أيضاً انتهت "الأمانة" الثنائية لكل من "أوتليه" و"لافونتين" التى تجاوزت أربعة عقود . وقد استجاب لهذا التغيير الأول كثير من الشخصيات الأوروبية ، فى المؤسسات الوطنية التى تعمل بهذا المجال الفسيح ، من أصحاب الميول والاتجاهات نفسها التى قامت عليها الحركة فى البداية .

بل إننا لا نستطيع إلا نجد علاقة خاصة ، بين إنشاء بعض المؤسسات الوطنية فى هذا العام نفسه (١٩٢٤) وبين دواعى التغيير فى الوضع القانونى لهذه الحركة ، لأن هذا التوافق التاريخى لا يمكن أن يكون بمحض الصدفة . ونستطيع أن نفترض بكل ثقة واطمئنان ، بقرينة الاتصالات المكثفة للأعضاء ولغيرهم ، فى الدول الوسطى والشمالية بأوروبا وعبر القنال الانجليزى ، أن القائمين بإنشاء مثل هذه المؤسسات الوطنية ، كانت أقدامهم اليمنى تتحرك على المستوى الوطنى وأقدامهم اليسرى تتحرك على المستوى الدولى ، وعيونهم ملؤها الأمل أن يأخذوا وضعاً خاصاً على المستويين ، فى قلب التخصص الذى يعنينا أو من حوله .

ففى هذا العام نفسه (١٩٢٤) تجمع فى انجلترا مثلاً ، التى أرادت أن تكون جناحاً قوياً فى هذه الحركة ، مجموعة من الشخصيات المؤمنة بمنهج "أوتليه" و"لافونتين" وتطلعاتهم ، فأنشأوا (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات : ASLIB) ، وأصبح رجالها سريعاً من أبرز الأعضاء فى "الاتحاد" الذى تأخر إعلانه الرسمى حتى عام (١٩٣٧) . ومن أهم الأعضاء الإنجليز الذين برزوا بعد عام (١٩٢٤) دكتور "برادفورد" الذى

تولى هو إعداد أول طبعة إنجليزية من المولود الوحيد الباقي لهم (U.D.C) وكان أميناً لمكتبة متحف العلوم منذ عام (١٩٢٨) ونشر عمله علم (١٩٣٦) وقد استعان فيه بكل ما ظهر من طبقات "ديوى" حتى ذلك التاريخ .

وإذا كانت الكلمة الأولى في التغيير ، قد فرضت نفسها على أصحاب الحركة ، لأنها تستند إلى الخلفيات السياسية والقومية والدولية ، التي سادت أوروبا وغيرها منذ العقد الثالث للقرن العشرين ، فإن الكلمة الثانية في التغيير وهي (Documentation) لم تكن لها هذه الصفة على الإطلاق. فقد كانت موجودة في بعض اللغات الأوروبية منذ مئات السنين ، وقد استخدمت في معاني متعددة عبر تاريخها في كل لغة ، كالإنجليزية ، والفرنسية ، والإيطالية ، والأسبانية ، الخ . بيد أن تداولها خلال العقود الأولى للقرن العشرين ، في الفرنسية والإنجليزية وفي غيرها كذلك ، على أيدي أصحاب هذه الحركة نفسها ، قد انتقل بها إلى معنى يقترب قليلاً أو كثيراً من المدلول الأوسع لكلمة (Bibliography) وهي موجودة في كل هذه اللغات الأوروبية كذلك . ومن هنا رأوا انتهاز فرصة البناء الجديد ، لطرد هذه الكلمة العتيقة من اسمهم ، حتى تحل محلها الكلمة المعجزة (Documentation) التي رأوا فيها سحراً خاصاً ، كان من صنعهم هم دون غيرهم ، وتم هذا الاستبدال مبكراً عام (١٩٣١) .

(٣) وكان الأمر الثالث الذي تمخضت عنه هذه الحركة ، موجه تغيير ممتدة الجناحين محكمة التخطيط ، بدرجة تفوق الأيديولوجيات السياسية، رأس الجسر فيها هذه الكلمة (Documentation) في اللغات الأوروبية الأم لها كالإنجليزية والفرنسية ، وفي اللغات الناقلة عنها كالعربية وغيرها من اللغات الآسيوية . بدأت هذه الموجة قبيل الحرب العالمية الثانية. وأخذ عودها يشتد ويقوى في العقد نفسه ، الذي مات فيه ثلاثة من الرواد

المرموقين ، وهم "لافونتين" ١٩٤٣ ، و "أوتليه" ١٩٤٤ ، ثم "برادفورد" ١٩٤٨ ، واستمرت هذه الموجة حتى الستينيات لفترة تبلغ ثلاثة عقود ، استطاعت خلالها أن تفرض نفسها ، فى أسماء أقسام ومعاهد ومؤسسات عديدة ، بعضها كان يحمل تسميات أخرى فطردها ، وبعضها أنشئ خصيصاً فى تيار هذه الموجة . . . !

فعلى الجانب الآخر من الأطلنطى ، نجد توافقاً تاريخياً ، له مغزاه حدث عام (١٩٣٧) ، وهو تاريخ الإعلان الرسمى للوضع القانونى الجديد للحركة ، يشبه التوافق التاريخى الذى حدث عام (١٩٢٤) ، وهو بداية الخطوات الحقيقية نحو هذا الوضع القانونى . فى الجانب الأول من الأطلنطى أنشئت (ASLIB) عام (١٩٢٤) ، وفى الجانب الآخر أنشئ (المعهد القومى للتوثيق : NID) بأمريكا عام (١٩٣٧) . وفى كل منهما كان يطمع المنشئون أن يأخذوا وضعاً خاصاً ، على المستويين القومى والدولى ، فى قلب التخصص الذى يعيننا أو من حوله . . ! وقد أصبحا فى الحقيقة أقوى عضوين وأهمهما فى الاتحاد على جانبى ذلك المحيط .

وهكذا بدأ عصر جديد فى حياة هذا التخصص الذى يعيننا ، وهو لم ينضج بعد ، يمكن أن نسميه بالعربية "عصر التوثيق" فقد ظهر للكلمة مثلاً فى العربية ثلاث ترجمات ، سقطت إحداها وهى "الوثائق" بكسر الواو ، رغم التوفيق اللغوى الوثيق لصاحبها الشيخ "عثمان الكعاك" التونسى . وبقيين اثنتان أولاهما : "التوثيق" وهى الأكثر شهرة والأوسع انتشاراً ، والثانية "الوثائق" التى تلتبس باستخدام آخر لها ، يعنى الأرشيفات فى مفهومها التاريخى الجارى .

فى الخمسينيات وهى قمة الموجة فى هذه المرحلة ، انتشرت الكلمة انتشاراً كاسحاً . . ! فكم من المؤتمرات الدولية الكبرى عقدت تحت لوائها..!

وكم من البحوث والدراسات جرت حول المفاهيم التقدمية لهذه الكلمة فى مجال التخصص . . ! وكم من الأطروحات والرسائل الأكاديمية للماجستير والدكتوراه ، فى البلاد المتقدمة وفى البلاد النامية ، نوقشت فى القاعات الجامعية ، ومركز الحوار بين الدارسين والمشرفين ، هو هذا الشعار الذى رفعته الحركة عاليا ، وجرى خلفه كثيرون مبهورين ، بعضهم بالوعى الصادق وأكثرهم بدون . . . ! .

فرجل مثل دكتور " رانجاناثان " ، وهو من هو فى أصالة التفكير وعملية التناول ومنطقية التحليل ، لم يستطع فى مواجهة هذا التيار الكاسح ، أن يدير ظهره لأصحاب هذه الحركة ، ولكثير منهم نفوذ المنصب أو الوطن ، . . ! فكان يشارك فى مؤتمراتها ويتناقش مع قادتها ، رغم تحفظه بالنسبة لدعوى الجدة فى أعمالهم . واكتفى متعاوناً مع تلاميذه فى الهند ، بإصدار كتاب (التوثيق وأوجهه : Documentation and its facets) عام ١٩٦٣ بلندن ، جاعلاً منه الأكبر فى الفصول الأولى للكتاب ، إثبات أن مفهوم التوثيق الذى يريدونه يقع فى قلب المفهوم الأصلى (المكتبيات : Librarianship) عنده ، وأن القوانين الخمسة المشهورة التى وضعها للتخصص الذى يعنينا ، تصدق على كل ما يقوله أصحاب هذه الحركة الانشاقية فى التخصص . . !

أما غير " رانجاناثان " من مؤلفى الدرجة الثانية والثالثة وما بعدهما ، فقد أمطروا التخصص بوابل من المؤلفات ، كتباً ومقالات وتعليقات ، فى اللغات الأوروبية الشهيرة وفى اللغات الآسيوية بما فيها العربية . وانتشرت المعاهد والمؤسسات والمراكز ، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، وكل منها يحرص ، أن تكون هذه الكلمة السحرية ، هى الجوهرة الثمينة التى تتوج تسمية المعهد أو المؤسسة أو المركز . وما يزال كثير منها باقياً

حتى الآن في تلك التسميات ، حتى بعد انحسار هذه الكلمة في السبعينيات والثمانينيات ، خجلا من التغيير وهو بطبيعته مؤشر لافتقار الثقة بالنفس ، أو جهلا بما حدث لهذه الكلمة في المرحلتين الرابعة - الخامسة التاليتين .

(٤) أما في المرحلة الرابعة لهذه الحرية الانشاقية ، فقد حدث شيء يبدو من ظاهر الأمر فيه ، أن أحدا لم يكن يتوقعه على الإطلاق . . ! فهل يتصور مثلا أن يقف أحد الأمريكيين من أتباع هذه الحركة ، وهم جناحها القوى على الجانب الآخر من الأطلسي ، ليصف تلك المفردة السحرية المحظوظة . . التي تمثلت فيها جهودهم القومية لثلاثة عقود أو أربعة ، بأنها كلمة أوروبية قبيحة ينبغي التخلص منها فوراً . . ؟ هل كلن يتوقع أوسع الناس خيالا ، أن توافق " الجمعية العمومية " لهذا الجناح الأمريكي القوى في عام (١٩٦٨) ، على تغيير اسمهم من "المعهد القومي للتوثيق" الذي عاشوا له وبه ثلاثة عقود كاملة ، لا شيء إلا لأنهم عثروا على كلمة أخرى ، أمضى سحرا وأكثر مقدرة على تحقيق طموحاتهم في التخصص ، فسموا أنفسهم الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of information Science) دون أى عنصر في هذا الاسم الجديد يربط ماضيهم بحاضرهم ومستقبلهم . . . ؟

لست أنكر أن هناك تطورات علمية وموضوعية تؤدي إلى ظهور مفاهيم جديدة في حقيقتها وتكوينها ، وتحتم اختيار مصطلحات جديدة تميزها لها من المفاهيم القديمة . ويتم ذلك عادة داخل التخصص الأم نفسه . وفي الإطار الشامل للمهنة كلها ، فتبقى الكلمة الأم للعمل أو التخصص أو المهنة كما هي ، وربما بضع كلمات أخرى أساسية معها . علم النفس مثلا ، يمجج بالمدارس الفكرية المختلفة منذ البداية ، وتتجدد فيه المفاهيم داخل العقد الواحد ، ومع ذلك تبقى للكلمة أو الكلمات الأم فيه ، علما وتخصصا ومهنة

وقطاعات أساسية ، احترامها وحرمتها واستقرارها وهى أوائل المسلمات لكل تخصص . ولا ينكر أحد أن مدلول هذه الكلمة أو الكلمات الأم لعلم النفس فى الثمانينيات ، تبلغ كميا ونوعيا أضعاف مدلولها فى العشوينيات أو الأربعينيات . . !

أما أصحاب هذه الحركة الانشاقية فى تخصصنا ، فيبدوا أن الأمر قد اختلط عليهم ، فلم يدركوا الفرق بين مصطلحات القضايا والمسائل ، التى تتغير بتجدد المفاهيم وتطورها ، وأسماء العلوم والمهن والتخصصات وقطاعاتها الأساسية ، التى تفقد احترامها وثقة الناس فيها بكثرة التغيير والتبديل ولا سيما إذا كان ذلك بالطرد الكامل للاسم السابق ، كحالة "الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات" . وإلا فليقارن معى القارئ العزيز ، موقع هذا التغيير غير المنطقي فى النفس ، بذلك الاستقرار فى الاسم مع التطوير الدائم فى الموضوعات والاتجاهات ، الذى تتمتع به "الجمعية الأمريكية للمكتبات" منذ (١٨٧٦) . وليقارن للتأكد من ذلك أيضا ، بين برنامج "المؤتمر السنوى" لكل منهما فى الثمانينيات مثلا ، فسيجد أن الموضوعات الجديدة والاتجاهات التقدمية فى (جام) ، لا تقل بل إنها تتجاوز فى الحقيقة ما هو موجود عند (جاع) .

وعشر سنوات أخرى

(٥) مع أن المرحلة الخامسة فى هذه الحركة الانشاقية ، ما تزال فى منطقة الجاذبية للمفردة الجديدة (معلومات : Information) ، فهناك مؤشرات ما تزال محدودة فى عددها ، ولكنها تؤكد طبيعة القلق والحيرة وافتقاد الثقة ، التى تحيط بهؤلاء المنشقين على التخصص ، وأكتفى هنا بمؤشرين أحدهما وطنى والثانى دولى . عاشت (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات : ASLIB) ستة عقود باسمها الذى انشئت

به دون تغيير ، وإذا كانت كلمة (Information) موجودة فى اسمها منذ البداية ، فلماذا تضيفها مرة ثانية إلى اسمها بعد عام (١٩٨٣) . . ؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل ، أود الإشارة إلى أننا كنا فى مصر أوائل الستينيات، نستخدم أحيانا كلمة "إعلام" ترجمة لكلمة " Information " التى اقتحمت فى الكتابات الغربية عن التخصص عمدا ، فلما خرج " قسم الصحافة" من كلية الآداب بجامعة القاهرة ، وأنشئت له مع الإذاعة والتلفاز والعلاقات العامة ، "كلية الإعلام " الحالية ، وكان من الضروري تركها لهذا التخصص المجاور ، استبدلنا بها كلمة "معلومات" التى يجرى استخدامها فى نطاق التخصص الذى يعنينا ، بكل البلاد العربية .

ونعود إلى المؤشر الوطنى فى حالة (ASLIB) لنجيب عن التساؤل بشأن إضافة كلمة Information إلى اسمها ، مع أنها موجودة فيه منذ البداية . لقد رأت فى بداية الثمانينيات أن كلمة "معلومات" حين دخولها فى اسمها الذى بدأت به عام (١٩٢٤) كانت عارية من السحر الذى أضفاه عليها الجناح الأمريكى فى الحركة منذ الستينيات . كما أنها محاطة بكلمات أخرى ليس لها أى رنين فى الوقت الحاضر ، ولا سيما كلمة (مكتبات : Libraries) التى كان وصفها بكلمة (متخصصة : Special) يجعل لها فى العشرينيات سحرا خاصا ، باتت تفقده الآن حسب وجهة نظرهم . وأصبح تغيير الاسم يتطلب معجزة لغوية ، ولا سيما أن التسمية الاستهلالية (ASLIB) وقد اكتسبت شهرة كبيرة خلال تلك العقود ، ولا بد من الاحتفاظ بها لأسباب تجارية . . ! فما هو الحل اللغوى الذى يحقق التغيير الذى لا مفر منه كما يرون ، ويحتفظ فى الوقت نفسه بمكاسب الاسم القديم . . ؟

ويبدو أن أصحاب الانشقاقات المهنية كرجال الانشقاقات السياسية ، محاطون دائما بأرباب المهارات اللغوية الفذة ، الذين يستطيعون من خلال

"الاستهلاقيات" ، أن يحتفظوا بالقديم شكلا مع الإضافة والتغيير للجديد حسبما تريد قياداتهم . وهكذا نجح أرباب هذه المهارات في تلك الجمعية البريطانية ، في استقطاب كلمة عصرية أخرى هي (إدارة Management) تدعم كلمة "معلومات" ذات السحر الجديد ، فأضافوهما معا إلى الحروف الاستهلاكية لكلمات الاسم القديم بعد دفنه . . ! وهكذا ظهرت تسميتهم الجديدة بعد عام ١٩٨٣ بالإنجليزية (Aslib for Information Management) .

وقبل الانتقال إلى المؤشر الدولي لهذه المرحلة ، أود أن أشرك القارئ معنى في ثلاثة أمور تذكرتها في نطاق ذلك المؤشر الوطني السابق بدلالاته التي لا تخفى . . ! أولها أن تعبيرة (مكتبات متخصصة : Special Libraries) كانت هي الشعار الذي أطلقه (دانا : Dana) في أوائل القرن العشرين ، لحركة الانشقاق التي قام بها وانتهت إلى إنشاء (جمعية المكتبات المتخصصة : S.L.A) هناك عام (١٩٠٨) . وكان لذلك الشعار في وقته ، جاذبية وسحر يساويان في نظره على الأقل ، ما حظيت به كلمة "توثيق" منهما فيما بعد ، وما حظى به الآن كلمة "معلومات" منهما ، وثانيهما أن اتفاقا مبدئيا كان قد تم منتصف الستينيات ، بين (جمعة المكتبات المتخصصة : S.L.A) و (المعهد القومي للتوثيق : N.I.D) بأمريكا ، على صيغة اتحاد اندماجي يضمهما معا ، باعتبارها تيارا متميزا داخل التخصص الذي يعنيها أو خارجه ، كما حدث بين (ASLIB) و (الجمعية البريطانية للبليوجرافيا الدولية : B.S.I.B) قبل ذلك بثلاثة عقود ، ولكن المسؤولين عن الطرفين في أمريكا توقعوا عن تنفيذه ، لأسباب لم يستطيعوا إعلانها ...

ثالثها أن (مكاو : مركز مكتبات الكليات بأوهايو : OCLC : Ohio College Library Center) بعد عشر سنوات من إنشائه ، وأصبح يغطي جميع أنواع المكتبات في داخل أمريكا وفي خارجها ، كان من الضروري

تغيير اسمه . وقد نجح أرباب المعجزات اللغوية فى هذا التغيير ١٠٠ % ، حيث تغيرت المفردات لتدل على الوضع الجديد ، وبقيت التسمية الاستهلاكية كما هى دون أية إضافات ، فصار (مكاىو : مركز التحسيب المباشر للمكتبات : OCLC : Online Computer Library Center) .

ونعود إلى المؤشر الدولى فى هذه المرحلة الخامسة للمنشقين على التخصص الذى يعيننا ، وقد ظهر هذا المؤشر فى وثيقة رسمية تبلغ ٣٦ صفحة غير خمسة ملاحق ، أعدها " المجلس التنفيذى للاتحاد الدولى للتوثيق " موقعة فى مدينة "لاهاى" بهولندا بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٦ ، لتناقش فى "الجمعية العمومية" للاتحاد ، التى عقدت فعلا بمدينة "مونتريال" فى كندا بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٦ ، باعتبارها خطة إصلاح ودليل عمل للسنوات العشر القادمة ، التى ستصل بالاتحاد إلى الاحتفال بعيده المئوى عام ١٩٩٥ . وتتكون الخطة مع الدليل من ثمانية بنود أساسية ، كما جاء فى الوثيقة الرسمية هو "اسم الاتحاد" .

وقد جاء فى هذا البند بتلك الوثيقة ، ما يؤيد تبصرتى الخاصة بالقلق والحيرة وافتقاد الثقة ، التى لازمت هذه الحركة طوال تسعين عاما . وأنا هنا أترجم حرفيا ما سجلته الوثيقة من أسباب التغيير بصفحة ٣٥ .

إن "التوثيق" يعنى أشياء مختلفة للأفراد المختلفين ، بل إنه فى الحقيقة لم يعد يعطى أية دلالة على منظمة تقدمية ، تهتم بأحدث التطورات فى استخدام المعلومات . إن هذا القول يتعارض مع الحقائق المعروفة فى اللغويات ، فليس للكلمات مدلول خلقى ثابت ، يتجمد فيه المعنى الذى تحمله أية كلمة فى اللغة. فسيارة "فورد" الأولى فى أول القرن العشرين (١٩٠٣) سيارة ، والسيارة "بنز 1000 " الألمانية لعام ١٩٨٧ سيارة ، والمدلول فى الإطلاق الأول لا يكاد يبلغ ١٠ % من مجموع المدلول فى الإطلاق الثانى . . . لقد

نمت القيمة الدلالية للكلمة على نمو المدلول المرتبطة به . . . !
ومن هنا نستطيع أن ندرك في التخصص الذى يعيننا ، لماذا لا تغير
"مكتبة الكونجرس" بواشنطن اسمها ، فتطرد مثلا كلمة "مكتبة" وتستبدل بها
كلمة "مركز" أو "مؤسسة" أو "مدينة" ويصبح اسمها مثلا " مدينة المعلومات
للكونجرس " ، مع أن المسافة حقيقة بين مدلولها الأول أو القرن التاسع عشر
ومدلولها الحالى ، لو تحولت إلى أميال لبلغت ضعف المسافة بين الأرض
والقمر . . ! بل إننا فى نموذج آخر بلندن لا ندرك ذلك فقط ، ولكننا نقدر
أيضا الثقة بالنفس والاستقرار ، فى التسمية التى استخدمت هناك عام
١٩٧٣ ، حينما تقرر أن يوضع معا فى مؤسسة واحدة ، كل من "مكتبة
المتحف البريطانى" و " المكتبة العلمية " و"الببليوجرافيا القومية البريطانية" ،
الخ ، فقد سميت جميعا (المكتبة البريطانية B.L.) فهذه الكلمة (مكتبة
Library) فى هذين النموذجين الأمريكى والبريطانى ، وفى مئات النماذج
الأخرى كذلك ، تدل فى واقعها على " أحدث التطورات فى استخدام
المعلومات" ، ذلك "الأحدث" الذى أصبح عقدة نفسية عند أصحاب الحركة
الانشقاقية .

ونعود إليهم فى اجتماع "مونتريال" لنستعرض اقتراحات التغيير بعد
أن سجلنا سببه ، باعتبارها مؤشرات يقينية للقلق والحيرة وافتقاد الثقة
عندهم. أول هذه الاقتراحات (المجلس" الدولى لعلم المعلومات
International Council for Information Science) مع استهلاكية
جديدة تماما (ICIS) ، ويستطيع القارئ أن يدرك فى هذا الاقتراح ، روح
الجناح الأمريكى فى حركة الانشقاق ، وهى "التخلص تماما من كلمة
"التوثيق" لتحل محلها الغازية الجديدة ، وعدم الاكتراث بأية قيمة تاريخية فى
الاستهلاكية (FID) الموروثة منذ نصف قرن أو أكثر ، وهو ما فعلوه

بجناحهم عام ١٩٦٨ . وثاني الاقتراحات (الاتحاد الدولي لإدارة المعلومات
(International Federation for Information Management :
مسبقا بالتسمية الاستهلاكية (FID) كجزء لا يتجزأ من الاسم المقترح .
ويستطيع القارئ أن يدرك في هذا الاقتراح روح الجناح البريطاني، وهي
بقاء التسمية الاستهلاكية الموروثة كما هي ، مع إضافة الثنائي الجذاب
"إدارة، معلومات " وهو ما فعلوه بجناحهم بعد عام ١٩٨٣ .

أما المعتدلون من المنشقين فقد تقدموا باقتراحين آخرين ، أبقيا فيهما
على كلمة "التوثيق" تابعة لكلمة "معلومات" كنعت لها أو معطوفة عليها .
أولهما (الاتحاد الدولي للمعلومات التوثيقية : International
Federation of Documetary Information) بتسمية استهلاكية غير
بعيدة من الاستهلاكية الموروثة ، وهي (FIID) . وثانيهما (الاتحاد الدولي
للمعلومات والتوثيق : International Federation for Information
and Documentation) بتسمية استهلاكية قريبة نسبيا من الاستهلاكية
الموروثة وهي (IFID) . وكان القرار النهائي أقرب شيء إلى هذا الاقتراح
الأخير باستثناء أنهم ضحوا بكلمة (International) من أجل كلمة
(Information) ، حتى تبقى الاستهلاكية الموروثة كما هي ، فأصبح الاسم
الرسمي (اتحاد المعلومات والتوثيق : امت: The Federation for
Information and Documentation : FID) وأيا كان القرار الذي
وصلوا عليه بشأن التسمية ، فالمغزى الذي وصلنا إليه بشأن القلق والحيرة
وافتراد الثقة ما يزال كما هو ، بل لعله قد زاد في الأذهان يقينا ، فهذه
طبيعتهم حتى بعد تسعين عاما . . . !

لم يدخلوا ولم يبتعدوا

تلك هي قصة " التوثيق " أو "المعلومات" في الخارج ، منذ أواخر

القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين ، باعتبارهما رمزين لحركة كانت وما زالت كما وصفتها ، انشقاقا فى التخصص الذى يعنينا ، ليس لأن أصحابها كانوا داخل التجمع الأول له ثم خرجوا عليه ، ولكن لأن الموضوعات والقضايا والمسائل التى يتعاملون معها ، والأهداف البعيدة والأغراض القريبة التى يبتغونها من هذا التعامل ، هى الأهداف والأغراض والموضوعات والقضايا والمسائل نفسها ، التى وضع يده عليها التجمع الأول قبلهم بعشرين عاما على الأقل . وهذا التجمع نفسه كأصحاب تخصص ناشئ ، قد تطوروا معها عبر الأجيال وتطور هو بجهودهم التى لم تنقطع لأكثر من مائة عام ، تكاملت خلالها عندهم وعلى أيديهم الأبعاد الثلاثة لأى تخصص : مؤسساته الميدانية ، ومؤسساته المهنية ، ومؤسساته الأكاديمية .

من الطبيعى أن البعد الميدانى ، أن تحمل المؤسسات تسميات مختلفة، فى الصياغة اللغوية وفى التحديد النوعى والوظيفى ، ولكنها جميعا تدخل فى التخصص الذى يعنينا ، إذا كانت تتولى الحصر والضبط لإنتاج أوعية المعلومات ، فى حدود زمانية ومكانية ونوعية هادفة ، أو كانت ذات جمهور معين من المستفيدين باحتياجاتهم القرائية والبحثية ، فتقتضى لهم الملائم من أوعية المعلومات الورقية وغير الورقية ، وتنظمها فنيا من أجل خدمتهم واسترجاع المعلومات لهم ، بحيث تستجيب لتلك الاحتياجات حسبما يلائم كلا منها . وليس بهم على الإطلاق ، بعد تحقق هذه الأساسيات فى المؤسسة الميدانية ، أن يكون اسمها (مكتبة ، أو خزانة ، أو دارا ، أو بيتا ، أو مرفقا ، أو مركزا ، أو بنكا) من أجل (الببليوجرافيا ، أو التوثيق ، أو المعلومات ، أو غيرها مما يمكن أن يخرج به هواة الشعارات) .

وحقيقة الأمر أن البذور الأولى لهذه المؤسسات ، بدأت وجودها منذ مئات السنين بلا آلافها ، وتوارث القائمون بأمرها تقاليد فنية ، تطورت

وتزايدت عبر العصور . ولكنهم فى القرن التاسع عشر فقط ، فى البلاد المتقدمة آنذاك بصفة خاصة ، شعروا أن هذا التراث المهنى التليد أكبر وأبقى من حياة الأفراد مهما طالّت وامتدت ، ولا بد لحفظه وتنميته واستثماره على الوجه الأكمل ، من إنشاء الشخص المعنى القانونى الذى يتولى هذه المسئوليات حتى لا تنقطع . وهكذا نشأت جمعيات المكتبات فى البلاد الغربية وفى غيرها ، التى كان من أكبرها وأبقاها "الجمعية الأمريكية للمكتبات (١٨٧٦) ، وجمعية المكتبات فى بريطانيا (١٨٧٧) " ، وهكذا أيضا ، النقى البعد الميدانى بالبعد المهنى للتخصص .

ولم يلبث الآباء فى هذه الجمعيات الرائدة ، حتى تنبهوا إلى أن التراث المهنى الذى ورثوه ، وقاموا بتنميته فى حدود القدرات الفردية ، بالتدريب أثناء العمل وفى الجمعيات ، يواجه تحديات علمية لا يمكن الاستجابة لها ، إلا من خلال المؤسسات الأكاديمية المنفرغة لهذه الغاية ، التى تستطيع أن تتولى أمرين معا : إعداد الأجيال الجديدة لمتابعة المهنة والنهوض بها ، واختراق الآفاق العلمية أمامهم بالبحث فى قضايا التخصص ومسائله ، وإذا كان "ديوى" مثلا ، هو الذى تقدم بأول إصداره لتصنيفه العشري ، إلى أثرابه فى الاجتماع الأول للجمعية الأمريكية للمكتبات (١٨٧٦) ، فهو نفسه الذى أنشأ أول مدرسة جامعية لتعليم ما أطلق عليه فى ذلك الوقت (اقتصاديات المكتبات : Library Economy) أو (المكتبيات : Librarianship) فى جامعة كولومبيا عام (١٨٨٧).

وهكذا يدخل القرن العشرون ، فيجده بين التخصصات التى عرفها الإنسان على امتداد حضارته وفكره ، ناشئا جديدا التقت أبعاده الميدانية والمهنية والأكاديمية ، حول النواة الوحيدة المرشحة لهذا التجمع ، وهى "المكتبة" بماهيتها الوظيفية المتطورة أبدا ، أيا كانت التسمية التى تعلق فوق

رأسها، من موروثة الماضي أو تجديدات الحاضر أو مخترعات المستقبل. وينمو الناشء الجديد رويدا رويدا ، ويبدأ نضجه عقب الحرب العالمية الثانية، مع بعض المفاجآت التي أحاطته مرتين أو ثلاثا خلال هذه النشأة ، هي التي تم عرضها في المراحل الخمسة السابقة ، ونعيد النظر إليها فيما يلي برؤية مركزة .

بدأت بعض الحركات تحاول دخول هذا التخصص من غير أبوابه . كانت أولاها على يد المحامي البلجيكي الشاب الطموح "أوتليه" ومعه الاشتراكي البلجيكي المتمرس بالسياسة والقانون " لافونتين " . رفعا شعار الببليوجرافيا لحوالي أربعة عقود ، فالتف حولهما كثيرون مبهورين بحديثهما البراق عن هذا الشعار . وقبل موتهما أوائل الأربعينيات ، كانا قد ألقيا بهذا الشعار وراء الظهور ، ولمع في حديثهما بريق جذاب لشعار ثان ، هو "التوثيق" الذي دقت له الطبول من الثلاثينيات حتى الستينيات ولكننا شهدنا ونشهد أصحاب هذه الحركة في العقدين الأخيرين ، وهم يدفنون بأيديهم ذلك "التوثيق" الرنان عام (١٩٦٨) ، أو وهم يضعونه في الظل حفاظا لماء الوجه عام (١٩٨٦) ، ويرفع الفريقان بدلا منه شعار "المعلومات" . . !
والحقيقة كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، أن شعارهم الأول "الببليوجرافيا" الذي رفعوه ثم أسقطوه كان دائما قبل وبعد التقاء الأبعاد الثلاثة للتخصص أواخر القرن التاسع عشر ، عنصرا أساسيا في وظائف "النواة" التي تجمع حولها التخصص . فهل كان إدراكهم لهذه الحقيقة بعد ثلاثة عقود أو نحوها ، مع غريزة حب الظهور ولفت الأنظار والسعي نحو التميز ، هو الذي دفعهم للتخلص من أول شعار رفعوه . . ؟ وهل رأوا أن يكون التجمع من جديد تحت شعار يصوغونه هم ، فوقت ألسنتهم على "التوثيق" . . ؟ . ! ولكنهم لم يكذبوا قليلا في شرح مكونات "توثيقهم"

حتى تبين لهم أن أصحاب التجمع الأصل قد امتصموها عند التنفيذ قبلهم ، وكان ذلك أمرا طبيعيا بمنطق التطور الحتمي للتخصص فى بعده الأكاديمي والميداني. بل إن أصحاب التجمع الأصل بحكم أصالتهم ، تجاوزوا شعار "التوثيق" بعد هضمه وامتصاصه إلى "المعلومات" التي لم يرفعوها شعارا سحريا مثلهم ، ولكنهم جعلوها امتدادا طبيعيا للنواة الأولى المتطورة أبدا ، فاختاروا للتخصص اسمه السائد حاليا "علم المكتبات والمعلومات" .

كما واجه التخصص فى نشأته حركة أخرى ، تزامنت بقدر ما مع الحركة السابقة فى البداية لكل منهما ، وتشابهت معها فى الدوافع والطموحات النفسية ، وإن اختلفتا فى مكان الظهور وفى الشعار المرفوع . ذلك أن "جون دانا" صاحب الحركة الثانية ، وهو يقود فى أمريكا فئة من الباحثين والعلماء الذين كانوا يعملون فى بعض المكتبات الجامعية المتخصصة ، رأى فى حوار مع المسئولين فى "الجمعية الأمريكية للمكتبات" ، أن يتغاضوا بالنسبة لهؤلاء العلماء وأمثالهم عن الخلفية المهنية ، التى تستلزم اجتياز "مقررات دراسية" معينة فى التخصص المهني ، والاكتفاء بالآلفة التقليدية مع المؤلفات والكتابات فى التخصص الذى يجيده كل منهم ، فأبى عليه ذلك المسئولون فى الجمعية ، وهو رفض منطقي فى كل مهنة تحترم نفسها ويثق فيها المجتمع الذى تخدمه.

وهكذا خرج "دانا" وأتباعه على التجمع الأصل فى أمريكا ، حتى إذا افترضنا أنهم كانوا فيه قبل (١٩٠٨) ، وأنشأوا لأنفسهم "جمعية المكتبات المتخصصة" بمقولة أن هذه المكتبات لا تتطلب الإعداد المهني وكفيها تخصص الموضوع وحده . وجعلوا ذلك شعرا براقا ، شد إليه فى أمريكا آنذاك ، وفى البلاد النامية بعد ذلك ببضعة عقود ، كل من وجد فى مصلحته الفردية خاصة ، أن يعمل فى ظلال ذلك الشعار السهل ، الذى يعفيهم من

"المقررات الدراسية" المهنية ولكن لم يمض وقت طويل في أمريكا ، حتى تبين زيف تلك الدعوى المشبوهة ، واختفى هناك ذلك السراب في شعارها الكاذب المكشوف ولكنه مع الأسف الشديد ، ما يزال عملة شديدة الرواج ، في كثير من المؤسسات المخدوعة بالبلاد النامية . . !

فليست هناك في البلاد المتقدمة مكتبة متخصصة واحدة ، تسمح للأعمال الفنية التي يرى فيها ، وهي الملاك الأساسي لكل وظائف المكتبة وخدماتها ، أن يتولاها التخصص في الموضوع مهما يكن قدره ، دون التأهيل المهني المعياري بمقرراته الدراسية المتخصصة ، وحده الأدنى في أمريكا هو درجة الماجستير ، من معهد تعترف به "الجمعية الأمريكية للمكتبات" . وتدخل في التسمية المعيارية لهذه المعاهد جميعا ، كلمة "المكتبة" أو "المكتبات" متنوعة أو غير متنوعة بكلمة "المعلومات" ، ولكنها جميعا متساوية في تحقيق الحد الأدنى الذي تتطلبه "الجمعية" للاعتراف بها .

وقد كان من النتائج الطيبة لحركة "أونثيه" ، ولنشاطه على المستوى الدولي بصفة خاصة ، أن أصحاب التجمع الأصيل تنبهوا في العشرينيات من القرن العشرين ، إلى الأهمية المهنية أولا ومعها الجانب الإعلامي كذلك ، التي يتيحها هذا المستوى للتخصص الناشئ . فرأت التجمعات الوطنية حول "النواة" الأصيلة للتخصص ، في شكل جمعيات أو نقابات بمعظم الدول الغربية ، أن تتعاون في تكوين (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات : أديج IFLA) ، الذي ولد عام (١٩٢٧) في أثناء المؤتمر الخمسين لجمعية المكتبات بانجلترا ، وأخذ تسميته هذه بصفة رسمية عام ١٩٢٩ ، وهي الفترة نفسها التي كان أصحاب "المعهد الدولي للبيبلوجرافيا" يعيدون تجميع أنفسهم من جديد ، في ظل شعار آخر كما عرفنا ذلك تفصيلا . وقد مضى الآن على إنشاء "أديج" وإعادة إنشاء المعهد ستة عقود كاملة ، كانت لكل

منهما شعاراته وبرامجه .

أما بالنسبة للشعارات فقد عرفنا من قبل ، ماذا فعل "أوتليه" وأتباعه عبر هذه الفترة القصيرة نسبيا في حياة التخصصات ، ويعلم الله وحده ماذا سيفعلون في المستقبل القريب والبعيد . . ! وعلى العكس من ذلك لم يغير "ادجم" في الاسم الذى وضعته لجنة الإنشاء شيئا ، إلا أنه بسبب رغبة بعض المعاهد والمؤسسات التى ليست جمعيات ، زاد فى اسمه كلمة واحدة لاستيعاب هذه العضوية الجديدة ، فأصبح الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها " . وهكذا يكون الاستقرار والثبات والنقة بالنفس ، وهى السمات الطبيعية فى كل التخصصات الناضجة .

وأما بالنسبة للبرامج فقد اخترت من (امت:FID) أحدث وثيقة أعدوها ، وذلك كما سبق فى "لاهاى" بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٦ م . لكى تكون دليل عملهم للسنوات العشر القادمة . وهى التى نوقشت فى "مونتريال" بكندا أوائل سبتمبر ١٩٨٦ ، ويبدأ تنفيذها فى مارس ١٩٨٧ . كما اخترت من (ادجم : IFLA) وثيقة الاجتماع السنوى الثالث والخمسين لمجلسهم ومؤتمرهم العام ، الذى يعقد فى "برايتون" جنوبى لندن خلال النصف الثانى من أغسطس ١٩٨٧ . يقوم البند الربع (ص٨-١٨) فى وثيقة "امت" ، وهو أكبر البنود فيها وأهمها ، على خمسة مشروعات أساسية هى كما يلى بالنص:

- ١ - الارتقاء بمصادر المعلومات إتاحة وتطبيقا .
- ٢ - إنجاز أعلى استفادة من المعلومات .
- ٣ - تنمية الأدوات للتعامل مع المعلومات .
- ٤ - التعمق فى ادراك خصائص المعلومات .
- ٥ - تنمية المهنة ولاسيما تعليم الوثائقيين وتدريبهم .

ونختار من التكوينات الثمانية الأساسية فى وثيقة "ادجم" (ص ٦) ، تلك التى تقوم بأعمال ومشروعات ، تغطى كل واحد من تلك المشروعات الخمسة عند "امت" ، حسب الشرح الموجود بوثقتهم لكل منها . يغطى المشروع الأول والثانى معا قسم خاص فى "ادجم" هو (المقتنيات والخدمات Collectins and Services) ويغطى المشروع الثالث قسم آخر هو (الضبط البليوجرافى Bibliographic Control) ويغطى المشروعين الرابع والخامس معا قسم ثالث هو (التربية والبحث Education and Research) .

ويمكن بالطريقة نفسها أن نختار عضوين فى بلد واحد كالولايات المتحدة الأمريكية ، ينتمى أحدهما إلى "امت" كالجمعية الأمريكية لعلم المعلومات ، وينتمى الثانى إلى "ادجم" كالجمعية الأمريكية للمكتبات ، ثم نقارن بينهما فى أية سمة يختارها القارئ ذو الاهتمام :

(أ) فى المسئولية التشريعية نحو الأدوات الفنية للتخصص ، سواء تلك الموروثة من عشرات السنين ، أو الحديثة التى تتطلبها التكنولوجيات الحديثة للمعلومات .

(ب) أو عدد الأعضاء المشتركين فى كل منهما .

(ج) أو عدد الحضور فى المؤتمر السنوى لهما من الداخل والخارج .

(د) أو الموضوعات والقضايا والمسائل التى تناقش فى مؤتمراتها .

(هـ) أو الدوريات العلمية والمطبوعات المهنية والفنية . الخ .

وإذا كان الموقف فى هذا التقرير ، لا يحتمل العرض والمناقشة لكل واحد من هذا الأوجه أو غيرها ، فإننى كواحد من المتمرسين بهذه الجوانب أؤكد للقارئ العزيز ، أن النتيجة معروفة عند كل المتخصصين ، ودون أية ضرورة حتى لطرح المقارنة أصلا . . . !

أى الشعارات العلمية . . للوطن العربى

والآن وفى ختام هذا الاستعراض الذى طال بعض الشئ ، عبر
مائة عام أو أكثر ، لقصة " التوثيق / المعلومات " وما يرتبط بها فى الخارج ،
أتساءل مع القارئ أو بالأحرى نيابة عنه : ماذا يراد بهذا الاستعراض لنا
فى البلاد العربية . . ؟ هل نسير وراء " الدجم " ونصفق له لأنه صاحب
الدرجات الأعلى . . ؟ وهل نقاطع " امت " ونصرف عنه ، لأن مجموعته
النهائى يقل كثيرا أو قليلا ، عن الدرجات التى سجلها منافسه . . ؟ وهلى
معنى ذلك أن نعلن فى وثيقة ثلاثية (ميدانية ، مهنية ، أكاديمية) أننا
" ادجميون " إلى الأبد ، بعد أن يتوب منا من كان قبل ذلك " امتيا " . . ؟

لا يمكن أن يكون هذا ، ولا ذاك ، ولا ذلك إطلاقا . . ! بل كيف
يخطر ببال أحد منا أية واحدة من تلك الاحتمالات الحمقاء ، بينما التعاون فى
الوقت الحاضر قائم بين " أدجم " و " امت " ومسجل فى الوثائق الرسمية لكل
منهما ، رغم كل ما بينهما من ألوان التنافس ، الذى لا يؤكد فقط التحليل
المنطقى لنشأة كل منهما وتطوره ، ولكن هذا التنافس يظهر أيضا فى هذه
الوثائق الرسمية نفسها كذلك .

لم يكن شئ من ذلك فى ذهنى قطعا ، ولعل قارئى العزيز يلاحظ
حتى من عنوان التقرير نفسه ، أننى استبعدت متعمدا الوجه العربى " التوثيق /
المعلومات " ذلك أن هذا الوجه أهم وأكبر من اكتفى فيه بالتضمين أو التلميح
من بعيد . . ! بل إن له عندى تقريرا دراسيا مستقلا ينشر فى حينه إن شاء
الله . إنما أردت فى سياق تلك الوثيقة الرسمية الخطيرة ، التى تقدم فيها
مؤسسة دولية كبرى ، لها أصداء تتردد فى الوطن العربى كله منذ
الخمسينيات ، على تغيير اسمها ومراجعة أوضاعها الوظيفية - أردت أن
أضع أمام القارئ العربى ، الصورة الأوسع فى بعدها الأفقى والرأسى لكل

التطورات التي مر بها التخصص الذي يعيننا .

أما ماذا نفعل نحن العرب مع "أمت" و"أدجم" ، فمن الضروري أن نتابع بوعى وإدراك ، كل ما عندهما من البرامج والمشروعات ، وأن نستثمر الإمكانيات الدولية المتاحة عند كل منهما ، لكي نؤصل الأوضاع الوطنية والقومية لهذا التخصص الذي يعيننا ، في كل أنحاء الوطن العربى على امتداده ، دون أن نكون فقط من المصفقين لهذا أو ذاك . . . !

المراجع والقراءات

أ - المراجع العربية

- ١ - إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائى المعلومات فى المنطقة العربية : التقرير النهائى / مدرسة علوم الإعلام . - الرباط : المدرسة ، ١٩٩٣ .
- ٢ - إعداد أخصائى المعلومات فى المنطقة العربية / إعداد عبد الحميد مكى . - الرباط : مدرسة علوم الاعلام ، ١٩٣٣ . - ورقة عمل فى اجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائى المعلومات فى المنطقة .
- ٣ - الإعداد العلمى للمكتبيين وأخصائى المعلومات فى المملكة العربية السعودية / محمد مكى السباعى . - الرباط : مدرسة علوم الاعلام ، ١٩٩٣ . - بحث مقدم فى إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائى المعلومات فى المنطقة العربية .
- ٤ - إعداد وتدريب المكتبيين واختصاصى المعلومات فى مصر / محمد فتحى عبد الهادى . - الرباط : مدرسة علوم الاعلام ، ١٩٩٣ . - بحث مقدم فى إجتماع خبراء بشأن إعداد إخصائى المعلومات فى المنطقة العربية .
- ٥ - المكتبات والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجى عربى / سعد محمد الهجرسى . - الرياض : دار المريخ ، ١٩٩١ .
- ٦ - أساسيات علم المكتبات والتوثيق والمعلومات / تأليف عمر أحمد همشرى، ربحى مصطفى عليان . - عمان : (دن) ، ١٩٩٠ .
- ٧ - دراسات فى المكتبات المدرسية / حسن محمد عبد الشافى . - القاهرة : دار الكتاب المصرى ، ١٩٩٠ .

- ٨ - المرجع العربية : دراسة شاملة لأنواعها العامة والمتخصصة / سعود بن عبد الله الحزيمي . - الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٩٠ .
- ٩ - همسات ونداءات في آفاق القراءة والكتب والمكتبات / سعد محمد الهجرسي (القاهرة) : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ .
- ١٠ - دراسات في المكتبات والمعلومات / محمد فتحى عبد الهادى . - الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٨ .
- ١١ - المعجم الموسوعى لمصطلحات المكتبات والمعلومات : انجليزى - عربى / أحمد محمد الشامى ، سيد حسب الله . - الرياض دار المريخ ، ١٩٨٨ .
- ١٢ - الوصف الببليوجرافى للكتب / سيد حسب الله . - الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٨٨ .
- ١٣ - الاتحاد الدولى للجمعيات والمؤسسات المكتبية والاسهام العربى فى نشاطه / حشمت قاسم . - مجلة المكتبات والمعلومات العربية . - عدد يناير ١٩٨٧ . - ص ٣٩-٨٨ .
- ١٤ - المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات / تأليف ألس ماونت ؛ ترجمة سليمان الصوينع ؛ مراجعة عباس صالح طاشكندى . - الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٨٧ .
- ١٥ - المكتبات والمعلومات فى الدول المتقدمة والنامية : الاتجاهات ، العلاقات ، المؤسسات ، الانتاج الفكرى / أسامة السيد محمود . - (القاهرة) : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .
- ١٦ - تعليم المكتبات فى المملكة العربية السعودية / سريع محمد السريع . - مكتبة الادارة ، مج ١٣ ، ع ١٤٠٦ هـ . - ص ٦٠-٨٦ .

- ١٧ - المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات / أحمد بدر . - الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٥ .
- ١٨ - دراسة في المكتبة والثقافتين / أحمد بدر . - ط٣ ، مزيدة ومنقحة . - جدة ، عكاظ ، ١٩٨٤ .
- ١٩ - مقدمة في علم المعلومات / محمد فتحى عبد الهادى . - (القاهرة) : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .
- ٢٠ - علم المكتبات والمعلومات / محمد ماهر حمادة . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣ .
- ٢١ - مدخل لدراسة المراجع / تأليف عبد الستار الطلوجى . - ط ٢ ، مزيدة ومنقحة . - الرياض ، دار العلوم ، ١٩٨٣ .
- ٢٢ - جمعيات واتحادات المكتبات : قوة دفع وانطلاق لتطوير المكتبات والمعلومات / إعداد ممدوح العباسى وعونى أبو شنت . - صحيفة المكتبة ، س٣ ، ع٤ ، مايو ١٩٨٢ . - ص ١٩-٢٣ .
- ٢٣ - المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات / إعداد مجموعة من المكتبيين؛ تحرير أنور عكروشة ، صدقى محبوب . - عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، ١٩٨٢ .
- ٢٤ - بنوك المعلومات ، أو ، المصادر والمراجع الببليوجرافية المحسبة / تأليف سيد حسب الله ؛ مراجعة سعد محمد الهجرسى . - الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٠ .
- ٢٥ - المكتبة والبحث / حشمت قاسم . - (القاهرة) ، مكتبة غريب ، (١٩٨٠) .

- ٢٦ - الأسس الفلسفية والاجتماعية لمهنة المكتبات / جـ هـ شيرا ؛ عربها
عبد الرحمن عبد السلام الشيخ . - الكويت : مؤسسة الصباح ،
١٩٧٩ .
- ٢٧ - الدليل الببليوجرافى للمراجع بالعالم العربى / سعد محمد الهجرسى .
ط ٢ . - القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،
١٩٧٦ .
- ٢٨ - المراجع ودراساتها فى علوم المكتبات / سعد محمد الهجرسى . -
القاهرة : جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧١ .
- ٢٩ - دليل المراجع العربية والمعرية فى مختلف الموضوعات ، والمراجع
الأجنبية التى تبحث شئون العرب / عبد الجبار عبد الرحمن . -
البصرة : دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٠ .

ب - المراجع الأجنبية :

- 1 - Online and CD-ROM Database Searching / John Cox . -
London : Mansell, 1991.
- 2 - Subject analysis : Principles and Procedures /by D.W.
Langridge .- London : Bowker-Saur , 1989 .
- 3 - Computer - Readable databases ; A Directory and
Sourcebook / Editor inchief Martha Williams ; Co-
editors Lawrence Lannom , Carolyn G . Robins .- New
ed.-Chicago : ALA, 1985.
- 4 - Bibliography / By Giorgio Kumar and Krishan Kamar .-
2d ed.- New Delhi : Vani Education Books , 1985 .
- 5 -Exceptional free Library resources Materials/ Carol
Smallwood.- Littelton Colo.: Libraries Unlimited, 1984.
-Bibliogaohies: Their Aims and Methods/ by Donald
Williams Kremmel.- London: Mansell, 1984.

- 7 -How to catalogue: A practical Handbook Using AACR2 and Library of Congress/ Liz Chapman.- London: Bingley, 1984.
- 8 -Your Library: A Reference Guide/ William Katz.- 2ded.- New York: Holt, Rinehart and Winston, 1984.
- 9 -Aspects of Library development Planning/ edited by Stephen Parker.- London: Mansell, 1983.
- 10 -Presenting the Library service/ Roger Stakley.- London: Birngley, 1982.
- 11 -A Priimer of Comparative Librarianship/ Sylva Simsova.- London: Bingley, 1982.
- 12 -Walford's Consise Guide to reference Materials/ Edited by A.J.Walford.- London: LA,1981.
- 13 -Cataloging and Classification: An Introduction/ Lois Mai Chan.- New York : McGraw Hill , 1981.
- 14 - Introduction to Technical Services for Library Technicians/ Marty Boombeg, G. Edward Evans.- 4 th ed.- Litteton, Col.: Libraries Unlimited,1981.
- 15 -The basics of Librarianship/ Colin Harrison, Rosmary Oates.- London: LA.1981.
- 16 -Bibliographia: An Inquiry into its Definition and Desinations/ Rudolf Blum: translated from German by Mathilde V. Rovelstoad.- Chicago:ALA, 1980.
- 17 -Fundamental reference sources/ by Frances Neel cheney and Wiley J. Will.- iams.- 2d ed.- Chicago: ALA, 198.
- 18 -Practical Reference Work/ Denis Grogan.- London: Bingley,1979.
- 19 -Informatifon and Libraries/ edited by Keith Barr & Mauric Line.- London: Bingley,1975.

هذا الكتاب

هذا الكتاب عن هوية "تخصص المكتبات والمعلومات". إذ رغم مرور أقل من نصف قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات الوطن العربي. ومرار أكثر من قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات العالم. فما زالت هوية التخصص الأكاديمية غير واضحة في الأذهان بدرجة كافية، خاصة إذا قيسَت هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العربية التي دخلت حرم الجامعات عالمياً وعربياً من قبله بعشرات السنين، وبيان هوية التخصص، وحدوده، ودرجة تشابهه مع التخصصات الأخرى كان هو القضية التي شغلت الدكتور سعد محمد الهجرسي، والدكتور/ سيد حسب الله فترة طويلة من الزمن. الأول خلال فترة عمله الطويلة في مصر، والثاني خلال فترة عمله الطويلة في السعودية وزياراتهما المتعددة لمدارس المكتبات والمعلومات في أرجاء الوطن العربي الكبير.

والكتاب يعتبر مدخلاً لعلوم المكتبات والمعلومات. كتب أساساً — للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد. وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم، أو وضوحاً لهوية التخصص لم يكن موجوداً لديهم، وهو أيضاً موجه لطلاب تخصص المكتبات والمعلومات الذين في أولى درجات تعرفهم على هذا التخصص الجديد القديم.

نأمل أن يجد فيه القارئ المتخصص وغير المتخصص الفائدة المرجوة، وهو إلى جوار ما تنشره دار الثقافة العلمية من كتب في تخصص المكتبات والمعلومات يعتبر المدخل الذي ينبغي أن يقرأ أولاً حتى تكتمل صورة القراءات التخصصية في ذهنه، ويوضّح التخصص في موضعه المناسب بين التخصصات الأكاديمية.

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



طبع - نشر - توزيع

العنوان : خلف ٦٨٧ طريق الحرية - جناكليس
الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

SCIENTIFIC



97756832170